بسم الله الرحمن الرحيم



صوت الجامعة

Sawt Al-Jamiaa



صوت الجامعة
Sawt Al-Jamiaa

مجلة أكاديمية علمية نصف سنوية محكَّمة
تصدر عن:
الجامعة الإسلامية في لبنان
العدد العاشر، ٢٠١٧م / ١٤٣٨هـ

رئيس التحرير/المدير المسؤول:

د. علي محسن قبلان

العنوان:
الجامعة الإسلامية في لبنان
إدارة مجلة صوت الجامعة
خلدة – الأوتوستراد
ص.ب.: ٣٠٠١٤ – الشويفات – لبنان
هاتف: ٨٠٧٧١١ – ٨٠٧٧١٦ / ٥ – ٩٦١+ (ستة خطوط) – فاكس: ٨٠٧٧١٩ / ٥ – ٩٦١+
إنترنت: www.iul.edu.lb – البريد الإلكتروني: iul@iul.edu.lb

هيئة المستشارين العلمية

صوت الجامعة

أولاً: المواصفات والقواعد العامة:

ـ مجلة صوت الجامعة مجلة أكاديمية علمية نصف سنوية محكمة، تصدر عن مركز البحوث والنشر/ الجامعة الإسلامية في لبنان.

ـ المجلة تُعنى بنشر البحوث العلمية الأصيلة المقدَّمة إليها في مجالات الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية وعلوم الطبيعة.

ـ تخضع البحوث المرسلة إلى إدارة المجلة، للتقويم والمراجعة والتحكيم السري من قبل الهيئة العلمية المحكَّمة.

ـ إذا ارتأت الهيئة العلمية المحكَّمة إجراء أي تعديل في مضمون البحث ومنهجيته، يعاد البحث إلى صاحبه لإجراء التعديلات اللازمة قبل النشر.

ـ يحق لهيئة التحرير إعادة صياغة البحوث التي ترد إليها، إذا اقتضت الضرورة ذلك، شرط أن لا يؤدي هذا الأمر إلى الإخلال بالمضمون.

ـ المواد البحثية المرسلة إلى إدارة المجلة لا تعاد إلى أصحابها، سواء قُبلت للنشر أم لم تُقبل، وليس على المجلة تبرير عدم نشرها.

ـ يعبِّر البحث عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي المجلة.

ـ إن ظهور البحث وترتيبه في المجلة يخضع لاعتبارات فنية فقط.

ثانياً: خطوات إعداد البحث:

يتقيد الباحث في إعداد بحثه بالخطوات الآتية:

ـ أن يكون البحث أصيلاً وجديداً ولم يسبق نشره في أية دورية أخرى.

ـ يلتزم الباحث بقواعد البحث العلمي من حيث المنهجية العلمية وتوثيق المصادر والمراجع.

ـ يراعي الباحث سلامة اللغة وحسن صياغتها.

ـ لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٣٠ صفحة ولا يقل عن ١٥ صفحة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولا يقل عن ١٠ صفحات في علوم الطبيعة، بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والملاحق.

ـ يُرفق البحث بملخص عنه لا يتعدى الصفحتين.

ـ يُطبع البحث على الحاسوب، ويُقدَّم إلى إدارة المجلة من ثلاث نسخ ومعه CD.

ـ يُكتب عنوان البحث واسم الباحث ولقبه العلمي والجهة التي يعمل لديها على صفحة البحث الأولى.

ـ تُثبت في ذيل الصفحة الواحدة الهوامش حسب ورودها المرقَّم تسلسلياً في متن الصفحة. ثم تُثبت المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في بحثه في آخر البحث على صفحة أو صفحات مستقلة، بحيث تُذكر المراجع العربية أولاً ثم تليها المراجع الأجنبية.

ـ تُرسل البحوث إلى إدارة مجلة «صوت الجامعة» على العنوان الآتي:

الجامعة الإسلامية في لبنان

إدارة مجلة صوت الجامعة

خلدة ـ الأوتوستراد

ص.ب.: ٣٠٠١٤ ـ الشويفات ـ لبنان

هاتف: ٨٠٧٧١١ ـ ٨٠٧٧١٦ / ٥ ـ ٩٦١+ (ستة خطوط)

فاكس: ٨٠٧٧١٩ / ٥ ـ ٩٦١+

إنترنت: www.iul.edu.lb

البريد الإلكتروني: iul@iul.edu.lb / ali.kabalan@iul.edu.lb

المحتويات

كلمةُ العدد

لُغتُنَا العربيَّةُ
في مواجهةِ التحدِّيات

د. علي محسن قبلان
رئيس التحرير

استحالت الصورةُ أمامَنا ونحن نتابع التَّغيُّراتِ المتسارعةَ التي طرأت على الحياة الإنسانية في عصرنا الراهن، ما أوْقعَنَا في سوءِ فهمٍ لما يجري، خصوصاً وقد زُيِّنَ لنا التَّغيُّرُ على أنه سنةُ الحياة، في الوقت الذي أصبحنا غيرَ قادرين على مواكبة مستويات المعيشة الناتجة عنه والتَّكيُّفِ معها، فمنَعَنَا بريقُها من رؤية واقعنا وقراءته قراءةً موضوعيةً هادئةً، ومن الاتِّصال بأصولنا الثقافية التي تحمل غنىً وتجاربَ إنسانيةً عميقة. واستسلمنا بالتالي للتَّشْويه الذي طال علاقاتِنا وسلوكاتِنا الإنسانيةَ، وآدابَنا الاجتماعيةَ، ومقاصدَنا، وخطابَنا النقديَّ، ولغتَنا العلميةَ، ومناقشاتِنا الدينيةَ، وشواغلَنا السياسيةَ والاجتماعيةَ والاقتصاديةَ والتربوية...الخ. وأصبحنا غير معنيين بتقدير الوظائف الحقيقية لهذا التَّغيُّر، والأهداف التي تتخفَّى خلف قناعه، وعجزنا عن مساءلة ذاتنا، وسلَّمنا تسليماً قدَريَّاً بقصورنا المزمن في ميادين العلم والمعرفة. فقد راح بعضُنا يردِّد مفاهيمَ ومصطلحاتٍ مستلَّةً من التراث محاولاً إسقاطها على أزماتنا المعاصرة، كما هو حالنا اليوم مع ظاهرة المتطرِّفين الذين يكرِّرون في خطابهم وممارساتهم نماذجَ تراثيةً، و«يستضمرون عبر اللغة والأدب والتاريخ تطرُّف الأسلاف»[1]، فيما راح بعضُنا الآخرُ يردِّد مفاهيم ومصطلحاتٍ وافدةً تحمل في طياتها توظيفاً سيِّئاً لتفوُّقِ المُوفِدِ، واستسلاماً لخلفيته الأيديولوجية الموجَّهة، والتي أظهرتها وتظهرُها الأهدافُ اللاإنسانيةُ التي تحملُها أساليبُ العولمة وممارساتُها، ويأتي في مقدمة هذه الأساليب الاختراقُ الثقافيُّ الذي «يُعمِّمُ الآن على العالم أجمع بواسطة

(١) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٩، ص١٢٦.

وسائل الاتِّصال السمعية البصرية المتطورة من أجل «إخضاع النفوس» وصولاً إلى «إخضاع الأبدان»...»[١].

ما يعنينا في كلمتنا هذه هو راهنُ لغتِنا العربية. ومن المسلَّم به أن اللغةَ مرتبطةٌ بالحياة متولِّدةٌ منها، سواء كانت منطوقةً أم مكتوبة. والمسائلُ الظاهرةُ في طبيعة التفكير ليست في الحقيقة أكثر من مسائل لغويةٍ في أساسها. ونحن إن أردنا أن نفهمَ الفكرَ والنتاجَ الفكريَّ، فالواجب أن ندرسَ اللغةَ، وإذا أردنا دراسةَ اللغةِ فعلينا أن ندرسَ عملَها في المجتمع، فهناك علاقاتٌ قد «توجد بين تاريخ لغةٍ ما وتاريخ حضارةٍ ما، وهذان التاريخان يمتزجان بعلائق متبادلة»[٢].

من هموم لغتنا العربية حالاتُ التجزئة، والتعدُّدُ الثقافيُّ في الوطن العربي، ما أعاق عملَ اللغة كوسيلة تفاهمٍ وتعبيرٍ لشعوبٍ عربيةٍ مُثْقَلَةٍ بالتباينات الاجتماعية، والثقافية، والطبقية، والعقدية الدينية. أضف إلى ذلك ما تجذَّرَ من شرخٍ عميقٍ بين فئةٍ يستغرقُها الـولاءُ للماضي، وفئةٍ وضعت نفسَها في خانة الالتزام بمتطلبات الحضارة الحديثة الوافدة، أو بين تقليدٍ ومعاصرةٍ وفق ما تداولَه النقَّادُ العربُ خلال العقود الأخيرة. فقد انغلق التقليديون في ساحة التراث، ووقع الفريقُ (المُتَعصرن) في فخِّ استهلاكِ ما أنتجه الآخر المختلف والتماهي مع ثقافته، والفريقان لم يُسهما بأيِّ حضورٍ خاصٍّ في مسار الحضارة الإنسانية.

هذا الواقعُ كان أحدَ عوامل غياب لغتنا العربية عن أن تكون لغةَ علمٍ وحضارةٍ، ولسانَ ثقافتنا الخاصة، على غرار ما كانته في عصورٍ مضت. لذلك لجأ مُفكِّرونا إلى الدول الأجنبية التي سبقتنا في نضجها العلمي، ليُحصِّلوا علومَهم العالية، وكان من الطبيعي أن يُفكِّروا علمياً بلغة هذه البلدان. وبعد عودتهم إلى بلادهم كانوا يُدرِّسون في الجامعات باللغة العربية، فوقعوا في ثنائيةٍ لغويةٍ تعبيريةٍ، إذ إن الكثيرَ من النظريات العلمية لم تعرف طريقَها إلى اللغة العربية، الأمر الذي شكَّلَ عائقاً أمام مرونتها في إيفاء الغرض العلمي حقَّه.

لما كان الأمر كذلك، فقد كان لا بد من ترجمة المصطلحات والمفاهيم العلمية الأجنبية إلى اللغة العربية، إذ الترجمة هي اليوم من الآليات المهمة التي يعتمدُها الدَّارسون

(١) م. ن، ص١٨٩.

(٢) فردينان ده سوسُّر، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي ومجيد النصر، لبنان: دار نعمان للثقافة، ١٩٨٤، ص٣٥.

العرب في نقل المفاهيم الأجنبية إلى لغتهم. لكن هذه الترجمةَ خضعت في مجتمعاتنا إلى أكثر من اجتهادٍ وتأويلٍ، لأن المصطلحاتِ والمفاهيمَ العلميةَ الأجنبيةَ مرتبطةٌ بالحياة في بيئتها، وتخضع معانيها لعلاقةٍ جدليةٍ بينها وبين عملها في مجتمعها، ولأن بعض المترجمين العرب لا يتوفَّر لديهم حسٌّ لغويٌّ سليمٌ، وهم غير متمرِّسين بلغتهم الأم، أعني اللغة العربية. ولنأخذ مثلاً على ذلك مصطلح (structuralisme)، الذي خضع لترجماتٍ متعدِّدةٍ ومتباينةٍ، فقد تمَّت ترجمتُه إلى العربية بـ «البُنيوية»، و«البِنيوية»، و«البُنائية»، و«البِنائية»، و«الهيكلانية»، و«التركيبية»، و«البنوية»...الخ، مع ما هنالك من تباينٍ بين دلالات هذه الترجمات، الأمر الذي حَدَا ببعضهم إلى تعريب هذا المصطلح بـ «الستروكتورالية»[1].

من التحدِّيات التي تواجهها اللغةُ العربيةُ أيضاً، أنها في الوقت الذي عليها أن تُنشىءَ نفسَها، عليها أن تقومَ بدور اللسان المُشترَك لكلِّ النَّاطقين بها على مساحة العالم العربي. وما يزيد من صعوبة هذا التحدِّي هو أن دولاً عربيةً قطعت شوطاً في استخدام العربية لغةَ علمٍ، فيما تعتمد دولٌ أخرى اللغةَ الأجنبيةَ في مؤسساتها التربوية لغةَ علم.

كما أن اللغةَ العربيةَ بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى أن تُخدَمَ تربويًّاً، لتلافي الأخطاء التربوية واللغوية الشائعة في مدارسنا وجامعاتنا، وفي العديد من الكتب المُعتَمَدَة في مقرَّرات التدريس. أضف إلى ذلك، ما نشهدُهُ من انحدارٍ متواصلٍ في القدرة على التعبير والكتابة باللغة العربية، وأكبر دليلٍ هو ما نلمسُهُ لدى طلابنا من ضعفٍ وعدم إتقانٍ للغتهم، وما نسمعُهُ من بثٍّ على أثير الإذاعات وشاشات التلفزة، وما نراه على صفحات التواصل الاجتماعي الافتراضية من لغةٍ يصعبُ أن ننسبَها إلى اللغة العربية، إذا لم نقلْ أنها تضع العربية في موضعِ لغةٍ أجنبية.

لا بد أيضاً من خدمة العربية من الناحية التقنية، لتمكينها من مواجهة ظروف الحياة المستجدَّة، والصمود بوجه اجتياح العديد من اللغات الحيَّة، خصوصاً اللغة الانجليزية التي فرضت نفسَها لغةَ علمٍ وتواصل.

لذلك، فإننا نرى أنه لم يعدْ يكفي التشدُّق بأن اللغةَ العربيةَ هي عامل وحدتنا، والمعبِّر عن ثقافتنا وتراثنا وحضارتنا، بل يجب العمل على صيانتها وتطويرها ورفدها بالمصطلحات العلمية وغير العلمية، وتطوير دلالاتها، وهذا الأمر يستدعي تضافر جهود

(١) حول هذا الموضوع، راجع: فريد أمعضشو، جهود عبد الملك مرتاض في ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي، مجلة العربية والترجمة، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢، حزيران/ يونيو ٢٠١٥، صص٨١ ـ ١٠٧.

العلماء المعاصرين الذين يجيدون لغاتٍ أجنبيةً فضلاً عن لغتهم الأم، ويتميَّزون بقدرتهم على اشتقاق مفرداتٍ جديدةٍ، لكلٍّ منها تعبيرٌ واحدٌ يتلاءم مع حضارة هذا العصر، ومع ما نحتاج إليه في حياتنا اليومية، على غرار ما ولدته اللغاتُ الحيَّةُ الأخرى من مفرداتٍ في شتَّى العلوم وشؤون الحياة، فمعاني الألفاظ ودلالاتها ليست ثابتةً وإنما هي تتطور مع تطور المجتمعات.

إن وضعَ أسسٍ للتعاون بين مراكز البحوث والمجامع اللغوية، قد يُحفِّزُ على اعتماد اللغة العربية في كتابة البحوث والتقارير العلمية، دون أن يتعارضَ ذلك مع الإقبال على تعلُّم اللغات الأجنبية، بوصفها روافد تسند لغتنا ولا تلغيها، فاللغاتُ الحيَّةُ يمكنها استيعاب مادة الحضارة الحديثة، والعلمُ يتآلف دائماً مع اللغة ومع أهداف الشعوب التي تحملُهُ وتُنمِّيه، ولغتُنا العربيةُ لغةٌ حيَّةٌ، تمتلك من المرونة ما يسمحُ بإيجاد توازنٍ بين الولاء للماضي والالتزام بالحاضر.

جريمةُ المؤامرةِ
على أمنِ الدولة

أ. د. علي محمد جعفر

أستاذ جامعي

تمهيد

الجرائم الواقعة على أمن الدولة هي تلك الجرائم التي تطال شخصيةَ الدولةِ وحقوقَها الأساسيةَ في الداخل أو الخارج، والتشريعاتُ الجزائيةُ تسبغ الحمايةَ على هذه الشخصية من خلال تحديد الأفعال غير المشروعة المُخِلَّة بأمنها، وتقرير العقوبات المُشدَّدة بشأنها، وقد اكتسبت هذه الجرائم أهميةً خاصةً نظراً لازدياد تدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، والذي ألقى على عاتقها مسؤولياتٍ إضافيةً لا يمكن القيام بها إلا إذا كانت تنعم بالاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي. لكن ذلك يجب ألا يُفسَّر في إطار الحكم المطلق الذي ينطلق من مبرراتٍ لا تقع تحت حصرٍ، كفكرة السيادة، والأمن القومي، والنظام العام، حتى لا تتعرض حقوق الأفراد وحرياتهم للانتهاك.

انطلاقاً من هذا الواقع، فإن هذه الجرائم يُراعى بشأنها أن تكون خاضعةً لمبدأ الشرعية والعقاب من ناحيةٍ، وأن تكون النصوصُ الواردةُ بشأنها لا تثيرُ اللبسَ والغموضَ من ناحيةٍ أخرى، حتى لا تؤدِّي إلى السيطرة والتحكّم. والدول في تشريعاتها تأخذ في الاعتبار مبدأَ الحفاظ على سيادتها واستقلالها، والحفاظ على أنظمتها باعتبارها تُمثِّل مصالحَ المجتمع والمصالحَ العامة، كما تأخذ في الحسبان الحفاظَ على حريات الأفراد وحقوقهم الخاصة باعتبارها راعيةً لها بحكم القوانين والأنظمة السائدة، وعند التعارض يتعيَّن التوفيقُ بينهما رغم أنه من الناحية الواقعية تطغى الاعتباراتُ العامةُ على غيرها.

وقد أورد التشريعُ الجزائيُّ في لبنان الجرائمَ الواقعةَ على أمن الدولة، وفصَّل أحكامَها في الكتاب الثاني المتعلق بالجرائم في قانون العقوبات (المواد ٢٧٠ إلى ٣٢١)، واعتبر أن الاعتداءَ يتمُّ سواء كان الفعل المؤلِّف للجريمة تاماً أو ناقصاً أو في طور المحاولة (م-٢٧١ عقوبات)، كما اعتبر أنه يستفيد من عذرٍ مُخفِّفٍ المجرمُ الذي يُخبِرُ السلطة بجنايةٍ على أمن الدولة قبل إتمامها، أو أتاح القبضَ ولو بعد مباشرةِ الملاحقاتِ على المجرمين الآخرين، أو على الذين يعرف مختبأهم، ولا يُطبَّق هذا الحكمُ على المُحرِّض.

والدعاوى في الجرائم الواقعة على أمن الدولة لا تنظرُ فيها المحاكمُ العاديّةُ، فهنالك فئةٌ من هذه الجرائم من اختصاص المحاكمة العسكرية، عملاً بأحكام المادة ٢٤ من قانون القضاء العسكري، وهي جرائمُ الخيانة (المواد ٢٧٣ إلى ٢٨٠ من قانون العقوبات)، وجرائمُ التجسُّس (المواد ٢٨٥ إلى ٢٨٧ من قانون العقوبات)، وجرائمُ الفِتَن والإرهاب (المواد ٣٠٨ إلى ٣١٥ من قانون العقوبات).

وهنالك فئةٌ أخرى من هذه الجرائم من اختصاص المجلس العدلي[١]، عملًا بأحكام المادتين ٣٥٥ و٣٥٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي تقرر إخضاعَ جرائم أمن الدولة الواردة في المادة ٢٧٠ وما يليها حتى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات، لصلاحياته. وهذه الصلاحيةُ الشاملةُ للنظر بهذه الدعاوى يحدّها قانون القضاء العسكري الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة، وبذلك تخضعُ للمجلس العدلي الدعاوى المتعلقةُ بالمؤامرة (مواد ٢٧٠-٢٧٢ عقوبات)، والجرائمُ الماسّةُ بالقانون الدولي (مواد ٢٨٨ إلى ٢٩٤ عقوبات)، والنيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي (مواد ٢٩٥ إلى ٢٩٨ عقوبات)، وجرائمُ المتعهدين (المادتان ٢٩٩ و٣٠٠ عقوبات)، والجرائمُ الواقعةُ على الدستور (مواد ٣٠١ إلى ٣٠٥ عقوبات)، والجرائمُ التي تنال من الوحدة الوطنية، أو التي تعكِّرُ الصفاءَ بين عناصر الأمة، أو التي تنالُ من مكانة الدولة المالية (مواد ٣١٧ إلى ٣٢٠ عقوبات).

---

(١) تجري المحاكمة أمام المجلس العدلي وفقاً لأصول المحاكمة أمام محكمة الجنايات، ولا تقبل أحكامه أيَّ طريقٍ من طرق المراجعة العادية وغير العادية، باستثناء الاعتراض وإعادة المحاكمة (م. ٣٦٦ أصول جزائية).

وسنعمدُ إلى شرح جريمة المؤامرة على أمن الدولة، لما تشكِّله من خطورةٍ كبيرةٍ تتجسَّد بعدم الاستقرار، والنيل من هيبة الدولة من ناحيةٍ، وتقرُّ عدم الصفاء بين عناصر الأمة من ناحيةٍ أخرى.

الطبيعةُ الخاصّةُ لجريمةِ المؤامرة

تمرُّ الجريمة قبل نفاذها بمراحل ثلاث:

المرحلةُ النفسية: وهي المرحلة التي تتناول تصوُّرَ الجريمة في ذهن الفاعل، ومن ثم عقد العزم على تنفيذها.

المرحلةُ التحضيرية: وفيها يلجأ الفاعلُ إلى تهيئة السُّبل أو الوسائل التي تمكِّنه من تنفيذ جريمته.

المرحلةُ التنفيذية: وهي المرحلة التي يبدأ فيها الفاعلُ بتنفيذ جريمته التي خطَّطَ لها، وهيَّأ الوسائل لارتكابها. والتشريعاتُ لا تُجرِّمُ الأفعالَ التي لا تتجاوز المرحلة النفسية أو المرحلة التحضرية، أي الأفعال التي لم تصل إلى المرحلة التنفيذية، لأنها لا تشكِّل خطراً على النظام في المجتمع. كما أن هناك صعوبةً في إثبات العزم على ارتكاب الجريمة طالما بقيت في مخيّلة الفاعل. وهنالك ناحيةٌ تتعلّق بالسياسة الجنائية التي تهدف في الأساس إلى إتاحة الفرصة للجاني لكي يتراجع عن مشروعه الإجرامي، ومن ثم الالتزام بالسلوك المتوافق مع القانون. فهل المؤامرة تخرج عن الإطار السابق للمراحل المختلفة التي تمر بها الجريمة؟ وما هي المُبرِّرات التي وضعتها التشريعات في سياسة التّجريم التي تتناول الأفعالَ حتى قبل البدء بتنفيذها.

أخذ التشريع الإنجلوسكسوني بمبدأ معاقبة كلّ اتفاقٍ بين شخصين أو أكثر على ارتكاب فعلٍ غير مشروعٍ، كما أخذ بهذا الاتجاه قانونُ العقوبات المصريُّ وقانونُ العقوبات العراقي[1].

والحجةُ التي يعتمد عليها هذا الرأيُ تتلخّص في أن المُشرِّع لا يعاقب على العزم باعتباره يشكل خطوةً للجريمة المُتَّفق عليها، وإنما باعتباره ظاهرةً جماعيةً خطرةً تهدِّد الأمن والنظام، ومن ثم يكون من الضروري القضاءُ على هذا العزم للخطط الإجرامية في المهد[2].

---

(١) أنظر المادة ٤٨ من قانون العقوبات المصري، والمادة ٦١ من قانون العقوبات العراقي.

(٢) محمد الفاضل: الجرائم الواقعة على أمن الدولة، دمشق، ١٩٥٨، ص ٨٢.

الاتفاقُ الجزائيُّ الخاص

تأخذ معظم التشريعات بمبدأ تجريم الأفعال التي تشكِّل خطورةً كبيرةً على المجتمع، والتي تندرج في إطار الاتفاقات الجزائية الخاصة، وذلك من أجل القضاء عليها قبل استفحال خطرها. وتأتي هذه السياسة في حكم التشريع بهدف اتخاذ إجراءاتٍ عقابيةٍ احتياطيةٍ أو وقائيةٍ لمنع حدوث ضررٍ، قد لا يمكنُ تلافيه في المستقبل إذا تُرِكت هذه الأفعالُ دون ضابط.

فالتشريعُ اللبنانيُّ يعاقبُ في المادة ٣٣٥ على عقد اتفاقٍ بقصد ارتكاب الجنايات على الناس والأموال، كما يعاقبُ على مجرد تأليف جمعيةٍ بقصد ارتكاب جناياتٍ على الأموال والناس، وتُسمَّى هذه الجمعية بجمعية الأشرار، ويفترضُ المُشرِّعُ حسب نصِّ المادة ٣٣٥، أن تكون هنالك عدةُ جناياتٍ مُرتكَبةٍ، وأن لا تقعَ هذه الجناياتُ على فردٍ اتَّفق الأشخاص على تعيينه، وإلا انتفى أحدُ العناصر التي استلزمتها المادةُ المذكورةُ، وهذه الجنايات تقع إما على حياة الإنسان أو سلامته أو تقع على أمواله[١].

كما يعاقبُ المُشرِّعُ اللبنانيُّ على كلّ اتفاقٍ معقودٍ بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جنايةٍ من الجنايات الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي بوسائل مُعيَّنة[٢].

والمُشرِّعُ الفرنسيُّ يعاقبُ على كلّ اتفاقٍ يكون القصدُ منه تهيئةَ أو ارتكابَ جناياتٍ ضد الأشخاص والأملاك، كما يعاقبُ على المؤامرة التي هي عبارة عن اتفاقٍ بين شخصين أو أكثر لارتكاب بعض الجرائم المُخلَّة بأمن الدولة الداخلي[٣]. ولم يكن المُشرِّعُ الفرنسيُّ قبل سنة ١٨٣٢ يحدِّدُ عناصرَ جريمة المؤامرة، فقد كان يعتبرُ الفعلَ من نوعِ محاولة الاعتداء، أو الشروع في الجناية التي ينوي المتآمرون اقترافها، وقد اعتبر هذا الأمر خروجاً على قواعد الشّروع العامة التي تستلزم البدءَ في التنفيذ، بينما المؤامرة لا تتضمن مثل هذا العنصر. وتلافى المُشرِّعُ الفرنسيُّ في القانون الجزائي الصادر في ٢٨ نيسان سنة ١٨٣٢ هذا النقضَ التشريعيَّ، وميَّز بين المؤامرة Complot وبين الاعتداء Attentat، واعتبرها جريمةً مستقلةً، بينما أخضع جريمة الاعتداء للأحكام العامة في الشّروع.

(١) عاطف النقيب: محاضرات في الحقوق الجزائية الخاصة، كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية (١٩٨٢-١٩٨٣، ص ١٤).

(٢) أنظر المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات اللبناني، وهي تقابل المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات السوري، والمادتين ٧٢ و٧٣ من قانون العقوبات العراقي.

(٣) أنظر المادة ٢٦٥ والمادة ٨٦ وما بعدها من قانون العقوبات الفرنسي.

تقسيم

نصّت المادة ٢٧٠ على جريمة المؤامرة، وحـدَّدت العناصر أو الأركـان التي تقوم عليها.

كما نصّت المادة ٢٧١ على أن الاعتداءَ على أمن الدولة يتمّ سواء كان الفعل المؤلِّف للجريمة تاماً أو ناقصاً أو في طور المحاولة.

أما المادة ٢٧٢ فقد تضمّنت أحكامَ الإعفاء من العقوبة، أو التخفيف منها بالنسبة لمن اشترك بمؤامرةٍ على أمن الدولة. وسنعمد إلى دراسة أركان جريمة المؤامرة أولاً، وإلى دراسة طبيعة جريمة المؤامرة والانضمام إلى الاتفاق الجنائي ثانياً، وإلى البحث في العقوبة وحالات الإعفاء أو التخفيف منها ثالثاً.

أركانُ جريمةِ المؤامرة

حدَّدت أركانَ جريمة المؤامرة المادةُ ٢٧٠ التي قضت:

بأنه يُدعى مؤامرةً كلُّ اتفاقٍ تمّ بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جنايةٍ بوسائل معينة».

يتّضح من مضمون النصِّ أن المؤامرة تقوم على الأركان الآتية:

- الاتفاق الجنائي.
- مشاركة شخصين أو أكثر لارتكاب جنايةٍ بوسائل مُعيَّنةٍ ضد أمن الدولة.
- القصد الجنائي.

وسنبحث في هذه الأركان، ثم في العقوبات المقررة، وحالات التخفيف أو الإعفاء منها في الفقرات الآتية:

الرُّكنُ الأول: الاتفاقُ الجنائي

الاتفاقُ الجنائيُّ الذي يُكوِّن جريمةَ المؤامرة:

المؤامرة في مراحلها الأولى لا تعدو أن تكون سوى مجرد آراءٍ وأفكارٍ متقاربةٍ بين عدة أشخاصٍ، أو مجرد عواطف متبادلةٍ في أمرٍ من الأمور، دون أن تصل إلى رأيٍ مُوحَّدٍ وتصميمٍ ثابتٍ واتفاقٍ تامٍّ على قرارٍ مُعيَّنٍ، ومن ثمّ لا يمكن القول بأن مجرد هذه الأفكار

أو العواطف تقوم بها جريمةُ المؤامرة، إذ إن الأمر يتطلب تحديداً أكثر من ذلك، فهو يستلزم اجتماع إراداتِ الأفراد على قرارٍ موحَّدٍ نهائيٍّ وقطعيٍّ يوطِّد عزمَهم على ارتكاب جنايةٍ من الجنايات المُخلَّة بأمن الدولة.

ولا يستلزم الاتفاقُ أن يأخذ شكلاً معيناً من التنظيم، وإنما يكفي أن يتّخذَ الشكلَ الباتَّ والنهائيَّ، فيوجد الاتفاق حتى ولو لم يجتمع المتآمرون في مكانٍ واحدٍ أو في مجموعةٍ واحدةٍ، إذ يتحقق بمجرد أن يتوزعَ هؤلاء على حلقاتٍ سرِّيةٍ تتشاور فيما بينها عبر قنواتِ اتصالٍ مُعيَّنةٍ، بسبب طغيان الحُكّام واستبدادهم، وهذا لا يمنع من أن تكون المؤامرةُ علنيةً في بعض الأحيان، وخصوصاً في النّظُم الديمقراطية الحرة، حيث يمكن تصوُّرُ عزمٍ من تلتقي إراداتُهم حول الجريمة المنْويّ ارتكابها.

كما أنه ليس من الضروري أن يكون الاتفاقُ سرِّياً، وإن كانت خيوط المؤامرة لا تُنسج في العادة إلا بجوٍّ من التكتُّم والسِّرِّية. والتاريخُ يشهدُ لكثيرٍ من المؤامرات التي كانت تُنفَّذ بسرِّيةٍ، وعزم الأفراد على استخدام القوة والعنف في سبيل تغيير النظام السياسي في الدولة بصورةٍ صريحة.

ولا يؤثِّر في الاتفاق إذا كان تنفيذه معلّقاً على شرطٍ معيَّنٍ، كالتحرك في حال وفاة رئيس الجمهورية مثلاً، أو في حال سقوط الحكومة، أو حلِّ المجلس النيابي، فهذه الشروط لا تؤثِّر على الاتفاق ويبقى قائماً طالما أنها محتملةُ الوقوع. أما إذا كانت مستحيلةَ الوقوع، فلا يقوم الاتفاق في هذه الحالة، كتعليق التنفيذ على حلِّ مجلسٍ ليس له وجودٌ في الأساس.

العدولُ عن الاتفاق:

اختلف الرأيُ حول موضوع العدول الاختياري عن الاتفاق، فذهب بعضُهم إلى القول بأن العدول عن الاتفاق لا يعفي المتآمرَ من الملاحقة الجزائية والعقاب، لأن جريمة المؤامرة تتمُّ بمجرد حصول الاتفاق التام، ويستندون في حججهم إلى القول بأن جميع التشريعات الجزائية تقضي بعدم معاقبة من يُخبِر السلطةَ من المتآمرين بوجود المؤامرة قبل البدء في التنفيذ[1]. ولو أراد المُشرِّعُ إعفاءَ من يعدل عن الاتفاق الجنائي لنصَّ على ذلك صراحةً كما نصَّ على أمر الإخبار عن المؤامرة.

(١) أنظر المواد: ٢٧٢ عقوبات لبناني، ٢٦٢ عقوبات سوري، و٨٤ و١٠٠ و١٠١ عقوبات مصري.

أما الـرأيُ الآخـرُ، فيذهب إلى القول بأنه لا عقاب على المتآمرين إذا عدلوا عن اتفاقهم التام بصورةٍ اختياريةٍ قبل الشروع بتنفيذ المؤامرة، ويستندون في آرائهم إلى أن العدولَ عن الاتفاق قبل التنفيذ يعني أنه ليس هنالك من اتفاقٍ تامٍّ منعقدٍ بصورةٍ نهائيةٍ بين المتآمرين، ثم أن معاقبة هؤلاء تدفعُهم إلى تنفيذ ما عقدوا النّيّةَ عليه طالما أن الأملَ غير موجودٍ في نجاتهم من العقاب، وهذا ما قد يسببُ اضطراباً أكبر للنظام والأمن في الدولة، فيما لو استمروا في تنفيذ مشروعهم في المؤامرة.

ونحن نميل إلى هذا الرأي الأخير، على أساس أن يكون العدول عن الاتفاق عدولاً اختيارياً لا يرجع إلى ظروفٍ خارجةٍ عن إرادة الشخص، كأن ينكشف موضوعُ المؤامرة، أو تتسرب معلوماتٌ مُعيَّنةٌ إلى السلطات المختصة، وإن كان ذلك لا يبدو منطقياً مع نصِّ المادة ٣٩٨ من قانون العقوبات، التي تعاقب غيرَ المتآمر الذي علم بجنايةٍ على أمن الدولة ولم ينبئ السلطاتِ عنها، بينما يبقى المتآمرُ الذي عدل عن الاتفاق دون عقاب. ويمكن إيجادُ حلٍّ لهذه الثغرة التشريعية عن طريق تدخّل المُشرِّعِ لوضع نصٍّ ينسجم مع هاتين الحالتين، أو وضعِ نصٍّ يقضي بعقوباتٍ منخفضةٍ في حال العدول عن الاتفاق الجنائي.

الركنُ الثاني: الاتفاقُ بين شخصين أو أكثر على ارتكابِ جنايةٍ بوسائل معيَّنةٍ

مشاركةُ شخصين أو أكثر في الاتفاق الجنائي:

يستلزم وجودُ المؤامرة أن يشارك فيها شخصان أو أكثر كحدٍّ أدنى[1]، وهذا العنصرُ الجماعيُّ هو الذي يميز المؤامرة عن غيرها من الجرائم، كما أن هذا العنصرَ هو الذي يميز العقاب بالنسبة لهذه الجريمة. وهناك بعض التشريعات تستلزمُ مشاركةَ ثلاثة أشخاصٍ كحدٍّ أدنى لقيام هذه الجريمة، كالتشريع الإيطالي والتشريع الإنجليزي، اللذين لا يعاقبان على المؤامرة إذا كانت المشاركة في الاتفاق بين الزوج وزوجته باعتبار أنهما بحكم الشخص الواحد. ويتم الاتفاق بين شخصين أو أكثر، ولا يؤثر فيه أن يُعفى البعضُ منهم من العقاب لسببٍ من الأسباب فيما بعد، فتبقى المؤامرةُ قائمةً رغم بقاء شخصٍ واحدٍ للقيام بها. وقد قضت محكمةُ النقض المصرية بأن مبادرة أحد المتفقين إلى إخبار السلطة

(١) أنظر المواد: ٢٦٥ و٢٨٩ من قانون العقوبات الفرنسي، والمادة ٤٨ من قانون العقوبات المصري، والمادة ٢٦٠ من قانون العقوبات السوري، والمادة ٢٧٠ من قانون العقوبات اللبناني.

بوجود اتفاقٍ جنائيٍّ وبمن اشتركوا فيه، لا يترتب عليه أكثر من إعفاء المتآمر المُخبِر وحده من العقاب، وليس من شأنه أن يؤثِّر في قيام الجريمة ذاتها[1].

ويثور التساؤل بالنسبة للأشخاص الذين يشتركون في اتفاقٍ جنائيٍّ، مع أن البعض منهم تنتفي مسؤوليتُهُ الجزائيةُ لسببٍ من أسباب التبرير أو الإباحة، أو مانعٍ من موانع العقاب، كالجنون، والقصر، والإكراه، والغلط المادي. ولا شك أن مثل هؤلاء الأشخاص لا يتحملون التبعةَ الجزائيةَ، ولا يوقعُ عليهم العقابُ بالتالي، فإذا توافرت المسؤولية بالنسبة لأكثر من شخصٍ فإن المؤامرة تبقى قائمةً ويوقع العقابُ على هذا الأساس.

أما إذا بقي شخصٌ واحدٌ مسؤولاً جزائياً، فلا قيام لجريمة المؤامرة، ولا موجب تبعاً لذلك من توقيع العقوبة على هذا الشخص.

وتبقى الجريمة قائمةً كذلك إذا كان الاتفاق وقع بين شخصين، فعمد أحدُهما إلى إخبار السلطة بالتآمر للإفادة من الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات.

الاتفاقُ على ارتكابِ جنايةٍ مُخلَّةٍ بأمنِ الدولة:

المحلُّ الماديُّ لجريمة المؤامرة هو الجنايةُ الماسَّةُ بأمن الدولة، وليس مطلق كلّ جنايةٍ، ولكن تلك الجنايات التي عيّنها المُشرِّعُ واعتبر الاتفاق الجنائي بشأنها مؤلّفاً لجريمة المؤامرة المعاقب عليها. وقد أتى هذا التعيين على سبيل الحصر، ومن ثم لا يجوز التوسُّعُ فيه أو القياس عليه، لأن المُشرِّعَ وضع العقاب في هذه الحالات بمجرد وجود الاتفاق الجنائي، استثناء من القواعد العامة في قانون العقوبات، التي لا تعاقب على الأفعال التي ما زالت في الطور النفسي أو التحضيري عند الشخص دون أن تتعداه إلى المرحلة التنفيذية.

وقد حدَّد المُشرِّعُ اللبنانيُّ العقوباتِ التي تُطبَّقُ على جرائم المؤامرة في الحالات الآتية:

- الجنايات التي تمسُّ القانونَ الدوليَّ (المادتان ٢٨٨ و٢٨٩ عقوبات).
- الجنايات الواقعة على الدستور (المادة ٣٠٥ عقوبات).

---

(١) نقض مصري، ٢٨ يونيو ١٩٤٣، الجزء السادس من مجموعة القواعد القانونية، رقم ٢٢٣.

- الجنايات التي ترمي إلى الفتنة (المادة ٣١٣ معلقة بقانون ١١/ ١/ ١٩٥٨).
- الجنايات المقصود منها أعمال الإرهاب (المادة ٣١٥ معلقة بقانون ١١/ ١/ ١٩٥٨).

والاتفاق على الهدف إنما يكون بتعيين الجناية المراد ارتكابها، ولا يغيِّر من هذا الأمر أن يختلف المتآمرون على الأوضاع التي يريدونها بعد إتمام جنايتهم، فإذا كان الغرضُ من المؤامرة، مثلاً، تغييرَ نظام الحكم فلا يهمّ بعد ذلك أن يختلفوا على نوع نظام الحكم البديل عنه.

تعيينُ الوسائل:

لا يكفي لقيام المؤامرة أن يتفق المتآمرون على تعيين الغرض، أو تحديد الجناية التي عقدوا العزم على ارتكابها، إنما ينبغي أن يتفقوا أيضاً على الوسائل لتحقيق هذا الغرض، وبدون هذا التحديد لا وجود لجريمة المؤامرة. ولا يعني الأمرُ السابقُ الاتفاقَ على الهدف والوسائل في ذات الوقت، فربما يتمُّ الاتفاق على الغرض أولاً، ثم يثور الجدل حول الوسائل المتاحة للتنفيذ، وقد يستغرق هذا الأمر بعض الوقت، ولا تُعتبَرُ الجريمةُ قائمةً إلا بعد الاتفاق حول هذه الوسائل.

فلو انكشفت المؤامرة في مرحلة الجدل حول الوسائل، فلا تُعتبَرُ قائمةً لفقدان عنصرٍ من عناصرها التي حدّدتها المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات وهي ارتكاب الجناية بوسائل معينة.

وتبقى جريمة المؤامرة قائمةً ولو كانت الوسائلُ التي اتُّفِقَ عليها غير معقولةٍ أو غير مضمونةٍ، لظروفٍ معينةٍ خافيةٍ عن المتآمرين، فيجب النظر إلى الاتفاق الجنائي وإلى الوسائل التي قرروها بصرف النظر عن أية ظروفٍ جانبية أخرى.

الركنُ الثالث: القصدُ الجنائي

توافرُ النيَّةِ الجرميةِ لدى الفاعل:

يتعين توفُّرُ النيَّة الجرمية لدى الفاعل، أي أن يكون هذا الأخير يعلم أن الغرض من الاتفاق الجنائي الذي يشترك فيه، هو ارتكاب جنايةٍ من الجنايات الواقعة على أمن الدولة وفق النصوص المحدَّدة في القانون. فلو اتَّفق بعضُ الأشخاص على تغيير نظام الحكم بطريق القوة والعنف المسلح، وفي سبيل ذلك تعاقدوا مع أحد التجار لاستيراد كميةٍ من الأسلحة دون أن يعلم بغرض هؤلاء الأشخاص، فتعتبر جريمة المؤامرة مكتملةً بالنسبة

إليهم، بينما تنتفي مسؤوليةُ تاجر الأسلحة من هذه الجريمة، وإن كان فعلُه يقع تحت طائلة المسؤولية الجزائية الناتجة عن الاتِّجار غير المشروع بالسلاح.

ولا يُغيِّرُ من القصد الجنائي، ومن ثم قيام المؤامرة على النحو السابق، الدوافعُ أو الشعاراتُ المرفوعة، كأن تكون الغاية مثلاً خدمةً لمبدأٍ معيّنٍ، أو دعوةً لمذهبٍ معيّن. كذلك لا يُغيِّر من الوضع السابق قيامُ المتآمر بنفسه بتنفيذ الجريمة، أو قيام غيره بهذا التنفيذ، طالما أن المؤامرة تعتبر بمثابة جرمٍ مستقلٍّ وتامٍّ بحدّ ذاته، ولا يؤثر في وجوده بعد إتمام الاتفاق تنفيذُه أو عدمُ تنفيذه[1].

التّدخلُ والاشتراكُ في المؤامرة:

الانضمامُ إلى الاتفاق الجنائي، أو المساهمةُ في تكوينه وإخراجه إلى حيز الوجود، يمثل صورة الفاعل أو الشريك، سواء كان هذا الأخير هو صاحب الفكرة، أو كان قد انضم إلى المؤامرة بعد اتخاذ القرار من قبل الداعين إليها.

وقد يبدو أن المؤامرة تتنافى مع فكرة التدخل، باعتبار أن المتدخل إما أنه يعلم بأهداف الآخرين وتلتقي إرادته مع إرادتهم، ومن ثم يصبح فاعلاً أو شريكاً ولا يصحُّ اعتباره متدخلاً، أو أن يكون غير عالمٍ بالمؤامرة فلا تتحد إرادته مع إرادات بقية المتآمرين، ولا تقوم المؤامرة بالنسبة له، ولا يتحمل بالتالي التبعة الجزائية، هذا فضلاً عن أن التدخل يعتبر من أفعال التنفيذ أو الإعداد له على الأقل، وهذا ما لا يتوفر في موضوع المؤامرة.

لكن، مع أهمية هذه الملاحظة، فإنه من الممكن أن نتصور بعض صور التدخل عن طريق المساعدة والتشجيع لعقد الاتفاق الجنائي دون أن تتحد إرادة المتدخل بإرادات المتآمرين، ودون أن يساهم في القرار الذي تمثلت به هذه الإرادات الموحدة، أو في التداول الذي أدى إليه، فالمالك الذي يؤجِّرُ منزلَه لكي يكون ملجأً للمتآمرين مع علمه بالمؤامرة دون أن يشترك في المشاورات أو القرارات، لا يمكن اعتبارُهُ متآمراً بل متدخِّلاً فيها.

أما إذا كان فعلُ الشخص ينطوي فقط على تقديم وسائل المساعدة دون أن يكون على علمٍ بالمؤامرة، فلا يمكنُ أن يتحمَّل التّبعةَ الجزائيةَ كمتآمرٍ، إنما يمكن أن يُعاقبَ على فعله وفق النصوص التي تجرمه، كأن يُقَدِّمَ أحدُ الأفراد السلاحَ للمتآمرين ويجهل

(١) محمد الفاضل، الجرائم الواقعة على أمن الدولة، م. س، ص٩٧.

موضوع المؤامرة، فيعاقب بالمتاجرة بالأسلحة على الوجه غير المشروع، دون العقاب على فعل التآمر بحدِّ ذاته.

والأمر بالنسبة للمتدخِّل ينطوي على فعل العلم بالمؤامرة مع مساهمته في تشديد عزيمة المتآمرين، وتشجيعهم على السير في مشروع المؤامرة دون أن يساهم في رسم مخططها معهم، ودون أن يشارك في قراراتهم الموحدة المشتركة. ورغم ذلك، فإن التفرقة بين الفاعل أو الشريك أو المتدخِّل ليس له فائدةٌ كبيرةٌ من الناحية العملية في كثير من الحالات، لأن المُشرِّعَ يعاقب المتدخِّلَ، الذي لولا مساعدته ما ارتكب الفاعلُ الجريمةَ، كما لو كان هو نفسُهُ الفاعلَ.

التَّحريضُ على المؤامرة:

لم ينص المُشرِّعُ اللبنانيُّ على عقوبة التحريض على ارتكاب جرائم مخلّةٍ بأمن الدولة، كما فعلت بعض التشريعات[1]، ولكن إغفال هذا النصِّ الخاصِّ يستوجب الرجوعَ إلى تطبيق النصوص العامة المتعلقة بأحكام التحريض، والتي تمتدُّ إلى كل جريمةٍ محرّضٍ عليها، سواء كانت واقعةً على الأفراد أو على أمن الدولة، حيث يتعرض المُحرِّضُ لعقوبة الجريمة التي أراد اقترافها، سواء بقيت في طور المحاولة أو كانت ناقصةً، وإذا لم يفضِ التحريضُ إلى نتيجةٍ، خُفِّفت العقوبة حسبما هو واردٌ في المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات.

والتحريض يجب أن يتمَّ بصورةٍ جديةٍ وصريحةٍ دون غموضٍ، وأن ينصبَّ على مشروعٍ محدَّدِ الهدفِ، بحيث يعرض المحرِّضُ خطتَهُ ووسائلَهُ التي أعدَّها للتنفيذ، ويدعو الغيرَ إلى الاشتراك معه والاقتناع بوجهة نظره، ولا يهمُّ بعد ذلك أن تكون الدعوة موجهةً إلى تكوين مؤامرةٍ، أو أن تكون موجهةً للاشتراك في مؤامرةٍ قائمة. مع ملاحظة أنه من يحرِّضُ على الانضمام أو الاشتراك في مؤامرةٍ موجودةٍ، هو في أغلب الأحيان شريكٌ فيها، ويُعاقَبُ على هذا الأساس كمتآمرٍ، كما أن من ناحية الواقع، ليست هنالك فروقاتٌ تُذكَر طالما أن العقوبة التي يتعرض لها المحرِّضُ هي عقوبة الجريمة التي أراد أن تُقترَف.

---

(١) استثناء من مبدأ عدم معاقبة المحرض إذا لم يرتكب من حرّضه الجريمة التي أرادها الأول، أو إذا لم يشرع فيها على الأقل، فقد أورد المُشرِّعُ الفرنسيُّ نصّاً صريحاً يقضي بمعاقبة من يدعو إلى التآمر على ارتكاب إحدى الجنايات الواردة في المادتين ٨٦ و٨٧، حتى ولو لم تقترن هذه الدعوى بالقبول (م ٨٩ عقوبات فرنسي). كذلك أورد المُشرِّع المصري نصّاً يقضي بمعاقبة كل من دعا إلى الانضمام إلى مؤامرةٍ... حتى ولو لم تقبل دعوته (المادتان ٨٢ و٩٧ عقوبات مصري)، كذلك فعل المُشرِّع العراقي (المادتان ٨١ و٨٢ من قانون العقوبات العراقي).

طبيعةُ جريمةِ المؤامرة:

هل المؤامرة جريمةٌ مستمرةٌ أو جريمةٌ آنية؟

أثارت هذه المسألة جدلاً عند الفقهاء، وانقسموا إلى رأيين:

الرأي الأول وهو الرأي السائد في الفقه، يرى أن المؤامرة جريمةٌ مستمرةٌ، فهي تبقى قائمةً طالما أن الاتفاق بشأنها قد تمَّ واستمرَّ جامعاً لأطرافه ومنصبّاً على غايته، واستمرار التقاء الإرادات يستتبع الاتفاق الجنائي[1].

أما الرأي الثاني، فيرى أن المؤامرة جريمةٌ آنيَّةٌ، تحصل بوقوع الاتفاق الأول، وهو العمل الإيجابي، ولا يؤثر في قيامها العمل السلبي الذي يتجلَّى في الاحتفاظ بهذا الاتفاق، فإن تجدَّدت الاتفاقات بمشاوراتٍ جديدةٍ، أو بقبول أشخاصٍ جددٍ في اتفاقاتٍ قائمةٍ، فإن مثل هذه الأمور تؤدي إلى تجدُّد جريمة المؤامرة، وتقع في كلّ مرةٍ ينضمُّ إلى الاتفاق عضوٌ جديدٌ، وتربط فيما بينها وحدة الغاية والوسيلة والمضمون. وبناءً على ذلك، فإن استمرار المؤامرة أو عدم استمرارها مسألةُ واقعٍ يعودُ تقديرُها حسب ظروف كلّ قضية[2].

ونحن نؤيِّدُ الرأيَ الأولَ باعتبار أن جريمة المؤامرة تتمّ بالاتفاق الجنائي، وفعل الاتفاق هذا قابلٌ للاستمرار، فلا تنتهي الجريمة عادةً بالاتفاق، بل يغلب عليها أن تستمر بعد تمام الاتفاق، فتكون حالةً جنائيةً لا تنتهي إلا بزوال تلك الحالة عن طريق ارتكاب الجناية المتفق عليها، أو عن طريق العدول عن الاتفاق، ويبدأ مرور الزمن المسقِط لحقِّ الدولة في العقاب من اليوم التالي لانتهاء حالة الاستمرار هذه.

من جهةٍ أخرى، فإن الشروع في المؤامرة حسب مفهوم عناصرها لا تفترض شروعاً فيها على النحو المحدَّد في المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات، لأن معنى الشروع يتضمن البدء بالتنفيذ، أو القيام بأفعالٍ ماديةٍ ترمي مباشرةً إلى اقتراف الجناية، وهذا غير متوفرٍ في جريمة المؤامرة التي تبقى في أساسها حالةً نفسيةً تتجلى في اتحاد إرادات عددٍ من الأشخاص، وهذا الاتحاد لا يُتصور فيه الشروع.

---

(١) محمد الفاضل، الجرائم الواقعة على أمن الدولة، م. س، ص ٩٨.

وعبد الفتاح مصطفى الصيفي، قانون العقوبات اللبناني: جرائم الاعتداء على أمن الدولة وعلى الأموال، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٣٠.

(٢) عاطف النقيب، محاضرات في الحقوق الجزائية الخاصة، م. س، ص ٢٦.

العقوبةُ وحالاتُ الإعفاءِ أو التخفيفِ منها

عقوبةُ المؤامرة:

تختلف عقوبة جريمة المؤامرة باختلاف الجريمة التي استهدفتها، فإذا كانت الجريمة إحدى الجنايات الماسّة بالقانون الدولي، كانت العقوبة الحبسَ سنةً على الأقلّ (المادة ٢٨٩ عقوبات لبنان).

ويُعاقَب على المؤامرة التي تشكِّل جناياتٍ تقع على الدستور بالإبعاد أو بالإقامة الجبرية الجنائية (م. ٣٠٥ عقوبات).

أما إذا كانت الجريمة تستهدف جنايات الفتنة، كانت العقوبةُ الأشغالَ الشاقَّةَ المؤبَّدةَ (المادة السابعة من قانون ١١/ ١/ ١٩٥٨ والذي علق مؤقتاً تطبيق المادة ٣١٣ من قانون العقوبات).

وإذا كانت الجريمة ترمي إلى عملٍ من أعمال الإرهـاب، كانت العقوبةُ الأشغالَ الشاقَّةَ المؤبَّدةَ (المادة السابعة من قانون ١١/ ١/ ١٩٥٨ والذي علق تطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات).

الإعفاءُ من العقوبةِ أو تخفيفُهَا:

نصت المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات على أن كل من اشترك في مؤامرةٍ وأخبر السلطة بها قبل البدء بتنفيذها يُعفى من العقاب، فإذا فعل ذلك عند البدء بالتنفيذ، أو أرشد السلطة إلى المشتركين فيها، أو إلى من يعرف مختبأهم، ولو بعد مباشرة التحقيقات، فلا يكون العذر إلا مخففاً. ولا تطبق أحكام هذه المادة على المحرِّض[1].

يتضح من مضمون النصِّ أنه يشتمل على حالات الإعفاء من العقوبة أو تخفيفها.

تعتبر مسألة الإعفاء من العقوبة بمثابة تشجيع المتآمر للبوح بجريمة المؤامرة عن طريق إخبار السلطات المختصة بخفاياها وأهدافها، ويمكن أن نلاحظ حالات الإعفاء في بعض الجرائم الأخرى، كالتي تتناول جمعيات الأشرار (المادة ٣٣٥ عقوبات لبناني)، وجريمة الرشوة (المادة ٣٥٤ عقوبات لبناني)، وجرائم تزييف العملة والأسناد العامة والطبع، وأوراق التّمغة (المادة ٤٥٢ عقوبات لبناني).

(١) تقابل هذه المادة نصَّ المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات السوري، ونصَّ المادة ٨٤أ من قانون العقوبات المصري، مع ملاحظة أن هذا القانون الأخير جعل تخفيف العقوبة يرجع إلى سلطة القاضي التقديرية، كما اشترط في الجريمة التي يخبر عنها أن تكون مماثلةً للجريمة محل المحاكمة من حيث النوع والخطورة.

ويُشترط للإعفاء من العقوبة أن يكون للجاني صفةُ الشريك في الجريمة لكي تقوم المؤامرة بعناصرها التي أشرنا إليها في الموضع المناسب، ثم أن يُخبِر المتآمرُ السلطاتِ المختصةَ بموضوع التآمر قبل البدء بأي فعلٍ مهيِّءٍ للتنفيذ، فإذا باشر المتآمر بالتنفيذ فإنه لا يستفيد من الإعفاء المقرر للعقوبة، وإن كان يمنح العذر المخفِّف لها.

ولا يهمُّ أن يكون الكشف عن المؤامرة بصورةٍ سرِّيةٍ أو علنيةٍ، أو أن يكون مكتوباً أو شفاهياً، أو عن طريق شخصٍ ثالثٍ، كما لا يهمُّ إذا كانت الدولة قد علمت بالمؤامرة ولم تبح عنها للإحاطة بكل خيوطها، طالما أن البوح من قبل المتآمر ورد قبل البدء بأي فعلٍ مهيِّءٍ للتنفيذ.

أما في حال ورود الخبر عن المؤامرة بعد البدء بالتنفيذ، فإن المتآمر حسب النصِّ لا يستفيد إلا من العذر المخفف، وعملية الكشف عن الأفعال المهيِّئة للتنفيذ ليست عمليةً سهلةً، ويعود لقاضي الموضوع أن يقدِّر ذلك وفق طبيعة النشاط ومدى ارتباطه بالهدف[1].

ويقتصر العذر المخفِّف على الفاعل أو الشريك أو المتدخِّل، فلا تطبَّق أحكام التخفيف أو الإعفاء على المحرِّض، باعتبار أن هذا الأمر يشجِّع بعض ذوي الأغراض الشريرة من إيقاع بعض الأشخاص في شركهم نتيجة لخلافاتٍ معهم، ثم يقومون بالإخبار عن موضوع المؤامرة على أساس أنهم سيعفون من العقاب، بينما يتحمل من تعامل معهم تبعة المسؤولية الجزائية.

خاتمـة

لا شكّ بأن الاعتداء على أمن الدولة، سواء من الخارج أو من الداخل، يشكل خطراً على مجمل الأوضاع السائدة في المجتمع الذي تجتاحه رياح التغيير تحت عناوين وشعاراتٍ مختلفةٍ، كحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وإرساء دعائم الديمقراطية. والدولةُ عادةً تلجأ إلى اتباع سياسةٍ وقائيةٍ من أجل معالجة هذا النوع من الجرائم، حتى لا تؤثر هذه الأخيرة سلباً على هيبتها وكيانها، وبذلك تحدُّ من حجم الجرائم وأخطارها، والأضرار المادية والمعنوية التي تنتج عنها في حال اقترافها.

(١) والتخفيف حسبما هو وارد في نصِّ المادة ٢٥١ عقوبات لبناني، يقضي بالحبس سنةً على الأقل، وسبع سنواتٍ على الأكثر إذا كان الفعل جنايةً توجب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال.

وضمن هذه الاعتبارات، فإن المشكلة الأساسية تكمن في التطبيق العملي والموضوعي لحكم النصوص القانونية، إذ إن المسألة لا تحتاج إلى اجتهاداتٍ حول وجود القوانين، ولكن يحتاج الأمر إلى جهازٍ قضائيٍّ مستقلٍّ يعمل على تطبيقها بصورةٍ عادلةٍ، وبذلك يمكن للسلطات المسؤولة أن تتخذ الإجراءات المناسبة للسير نحو أهدافها، وبناء وطنٍ ينعم بالاستقرار والرفاهية، وتجنُّب مظاهر الخلل والضعف، التي لا تؤثِّر فقط في زعزعة أمنه، ولكنها قد تعمل على هدم كيانه، وتشكِّل تهديداً فعلياً لوجوده وحضارته.

ونحن نرى بأن هدرَ القِيَمِ المحميَّةِ جزائياً من شأنه أن يُهدِّدَ مؤسسات الدولة ويمسَّ سلامةَ أراضيها، فيتعيَّن أن يقعَ هذا الهدرُ ضمن دائرة المسؤولية والعقاب. فأعمال العنف تبرِّر اتخاذ الإجراءات، فهي لا تزيل الركن المعنوي لقيام الجريمة، وتصبح من الأفعال غير المشروعة إذا كان القصدُ منها المساسَ بالنظام العام عبر التآمر على أمن الدولة. وهكذا، يتجسد هذا الفعل بعملٍ أو أكثر من الأعمال المادية التي تشكِّل خطورةً خاصةً على مجمل الأوضاع السائدة في المجتمع.

وعلى الاجتهاد أن يُحدِّدَ الأعمالَ الماديةَ، مثل جمع السلاح، والخطف، والتي تهدف إلى التحضير لارتكاب جريمة المؤامرة، وبذلك لا يقتصر الأمرُ على مجرد تنفيذ الاعتداء الذي يمكن اعتباره جريمةً قائمةً بحدِّ ذاتها[1].

المصادر والمراجع

- جارو R.Garraud، موسوعة قانون العقوبات العام والخاص، تر: لين صلاح مطر، المجلد التاسع، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣.
- الصيفي، عبد الفتاح، **قانون العقوبات اللبناني، جرائم الاعتداء على أمن الدولة وعلى الأموال**، بيروت، ١٩٧٢.
- الفاضل، محمد، **الجرائم الواقعة على أمن الدولة**، دمشق، ١٩٥٨.

(١) أنظر: جارو R.Garraud، موسوعة قانون العقوبات العام والخاص، تر: لين صلاح مطر، المجلد التاسع، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

ـ النقيب، عاطف، **محاضرات في الحقوق الجزائية الخاصة**، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.

ـ قانون العقوبات اللبناني (**المواد: ٢٥١، ٢٧٠، ٢٧٢، ٣٦٦ أصول جزائية**).

ـ قانون العقوبات المصري (**المواد: ٤٨، ٨٢، ٨٤، ٩٧، ١٠٠، ١٠١**).

ـ قانون العقوبات العراقي (**المواد: ٦١، ٧٢، ٧٣، ٨١، ٨٢**).

ـ قانون العقوبات السوري (**المادتان: ٢٦٠، ٢٦٢**).

ـ قانون العقوبات الفرنسي (**المواد: ٨٦ وما بعدها، ٨٩، ٢٦٥، ٢٨٩**).

ـ نقض مصري، ٢٨ يوليو ١٩٤٣، **الجزء السادس من مجموعة القواعد القانونية**، الرقم ٢٢٣.

التدخُّلاتُ العسكريةُ الأمريكيةُ في دولِ مجلسِ التعاونِ الخليجيِّ وأكلافُها الاجتَماعيةُ والإنسانية

أ. د. محمد مراد

أستاذ في المعهد العالي للدكتوراه

في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

الجامعة اللبنانية

أولاً: الخليج: الأهميةُ الجيو-استراتيجيةُ والجيوبترولية

١ ـ الموقعُ الجيو-استراتيجيُّ

يقع الخليج العربي-الفارسي جنوب غرب قارة آسيا بين خطي طول ٤٥ و٦٠ درجة، وخطي عرض ٣٠ و٣٥ درجة، وهو بذلك ضمن الدائرة المدارية (مدار السرطان). تحيطه من الغرب سواحل شبه الجزيرة العربية، ومن الشرق السواحل الإيرانية، ومن الجنوب مضيق هرمز وخليج عُمان، ومن الشمال الساحل العراقي.

الجغرافية البحرية للخليج هي عبارةٌ عن بحرٍ شبه مغلقٍ يمتدُّ طولياً من الشمال إلى الجنوب مسافة ١٥٠٠ كلم، أما عرضه فيبلغ في أقصى اتِّساعٍ له نحو ٢٨٠ كلم، وينخفض ليصل في أقلّ أجزائه اتساعاً عند مضيق هرمز، إلى نحو ٤٧ كلم. ويتراوح عمقه بين ١٤٥ متراً في حدّه الأعلى و٣٠ متراً في حدّه الأدنى، أي قرابة ١٠٠ مترٍ في المتوسط، وعليه تصل مساحة مُسطَّحه المائي إلى نحو ٢٢٦٠٠٠ كيلومترٍ مُربّعٍ[1]:

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، الرياض، الأمانة العامة، طبعة ثانية، ١٩٨٨، ص ١١.

هناك تقديرات أخرى أوردها «دلكارد»، وهي أنَّ مساحة المسطّح المائي الخليجي تصل إلى نحو ٢٥٠٠٠٠ كم^2، والامتداد الطولي نحو ٨٠٠ كم، والعرض الأكثر اتساعاً يصل إلى نحو ٤٧٠ كم. أنظر:

Raoul Delcarde, **La Sécurité et la Stratégie dans le Golfe Arabo-Persique**, actuels (Paris : Sycomore 1983), p. 10.

الضفة الغربية للخليج تشمل سواحل دول مجلس التعاون الست، وبطولٍ امتداديٍّ يصل إلى نحو ٣٥٠٠ كلم، وبذلك، فإنَّ كل كيلومترٍ طوليٍّ واحدٍ من هذه السواحل يقابله مساحة نحو ٧٠,٦ كيلومتراً مربعاً من المسطح المائي. أما الساحل الإيراني على ضفة الخليج الشرقية فيصل امتداده إلى حوالي ١٢٠٠ كلم، وبذلك يكون كلُّ كيلومترٍ طوليٍّ واحدٍ من هذا الساحل يتمتع بقدرة التحكُّم بمساحةٍ مائيةٍ تزيد على ١٨٨ كيلومتراً مربعاً، الأمر الذي يُكسِب الخليج، من المنظور الجيوبوليتيكي، أهميةً إضافيةً لجهة قدرة سواحله على التحكُّم بهذا الممر المائي الاستراتيجي.

ومع دخول النفط الخليجي (العربي والإيراني) كسلعةٍ استراتيجيةٍ في الاقتصاد الدولي، زادت الأهمية الاستثنائية لمضيقي هرمز وباب المندب في جنوب الخليج، فقد سجَّل المعدَّلُ الوسطيُّ لعدد البواخر والسفن التي تعبر مضيق هرمز الأرقام الآتية[١]:

- باخرة واحدة كل عشرين دقيقة.
- ٧٢ باخرةً في اليوم.
- ٢٦٢٨٠ باخرةً وسفينةً في السنة.

أما البواخر والسفن التي تعبر مضيق باب المندب فسجلت في المتوسط:

- ٥ بواخر وسفنٍ كل ساعتين.
- ٦٣ باخرةً وسفينةً في اليوم.
- ٢٣٠٠٠ باخرةٍ وسفينةٍ في السنة.

٢ـ الجيوبترولية:

ارتدت الطاقة الخليجية (دول الخليج العربي وإيران)، مع دخولها مرحلة الإنتاج العالي والتسويق في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أهميةً مزدوجةً: **الأولى**، اقتصادية، من حيث توظيفاتها الصناعية، لا سيما في بلدان التركّز الرأسمالي والاشتراكي على السواء، **والثانية**، تحوُّلُها إلى سلعةٍ جيوسياسيةٍ محوريةٍ في العلاقات الدولية من حيث الصراعات الساخنة والباردة من جهةٍ، أم من حيث هيكلة النظام الدولي، وصوغ الاستراتيجيات، ورسم السياسات الخارجية للدول من جهةٍ أخرى.

منذ تسعينات القرن المنصرم وحتى اليوم، لا زالت المنافسة الدولية تتركز حول المناطق ذات المخزونات الاحتياطية الاستراتيجية من الطاقة (النفط والغاز)، وهي مناطق الخليج،

(١) علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، **بيروت**: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، ٢٠٠٥، ص ٢٨٤.

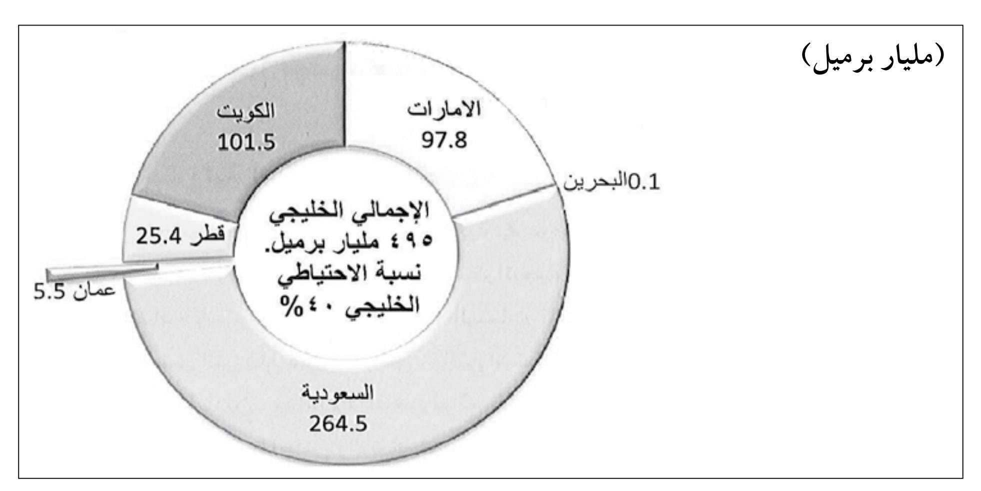
أي دول مجلس التعاون الخليجي الست، إضافةً إلى العراق وإيران، ومنطقة بحر الصين الجنوبي في جنوب آسيا، ومنطقة بحر قزوين في وسط آسيا. هذا «المثلّث الاستراتيجي» يختزن أكبر احتياطيات الطاقة في العالم، وهو مُرشَّحٌ في المديين القريب والمتوسط لأن يكون الأكثر تركُّزاً للتجاذبات الدولية؛ لا سيما الدول ـ الأقطاب ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا الاتحادية، والدول الوازنة في الاتحاد الأوروبي.

في دول مجلس التعاون الخليجي، سجَّلت الاحتياطيات المؤكَّدة من النفط ارتفاعاً خطِّياً من ٢٧٠,٨ مليار برميلٍ في العام ١٩٧٩ [١] إلى ٤٩٥ ملياراً في العام ٢٠١٠ [٢]، أي بنسبة ارتفاعٍ بلغت حوالي ١٨٣٪. وإذا ما عرفنا أنَّ إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط بلغ حوالي ١٢٠٨ مليار برميلٍ في العام ٢٠١٠، فعندها يكون الاحتياطي لدول المجلس الست يصل إلى نحو ٤٠٪ من الاحتياطي العالمي.

ولعلَّ الشكل البياني الرقم (١) يوضح الأهمية النسبية لمخزون الاحتياطي النفطي لكل واحدةٍ من الدول الأعضاء من جهةٍ، وموقع هذه الدول مجتمعةً من الاحتياطي العالمي من جهةٍ أخرى.

الشكل الرقم (١)

احتياطي النفط الخام لدول مجلس التعاون مقارنةً مع الاحتياطي العالمي لعام ٢٠١٠



المصدر: المسيرة والإنجاز، مجموعة العام ٢٠١٢، ص ١٥٦.

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و[آخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٣**، الجدول الرقم (١/ ٥)، ص ١٩٥ـ١٩٦.

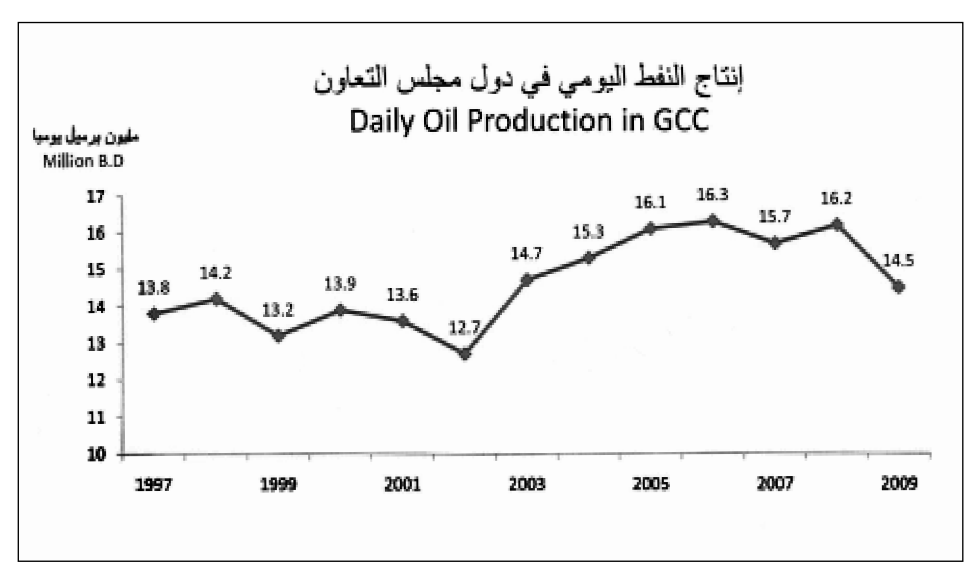
(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **المسيرة والإنجاز**، مجموعة العام ٢٠١٢، ص ١٥٦.

أما على صعيد الكميات المنتَجة من النفط في دول المجلس، فقد سجَّلت في العام ١٩٨٠ حوالي ١٤,٠٦٣ مليون برميلٍ يومياً، في وقتٍ بلغ فيه الإنتاج العالمي نحو ٦٢,٧٩٥ مليون برميلٍ في اليوم، وهذا يعني أن الوزن النسبي لنفط دول المجلس يُشكِّل حوالي ٢٢,٤٪ من إجمالي النفط المنتج عالمياً للعام المذكور[1].

في العام ٢٠٠٦ سجل إنتاج النفط الخام في الدول الخليجية الست أعلى مستوىً له، إذ بلغ حوالي ١٦,٣ مليون برميلٍ يومياً، ثم ١٦,٢ مليون برميلٍ في العام ٢٠٠٨، ليعود، مع انفجار الأزمة المالية العالمية في آب من هذا العام، ليتراجع إلى ١٤,٥ مليون برميلٍ كإنتاجٍ يوميٍّ في العام ٢٠٠٩. الشكل البياني الرقم (٢) يوضح تطور إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون بين ١٩٩٧ـ٢٠٠٩ وفقاً للآتي:

الشكل الرقم (٢)

إنتاج النفط الخام اليومي في دول مجلس التعاون بين ١٩٩٧ـ٢٠٠٩



المصدر: النشرة الإحصائية للعام ٢٠١١، العدد ١٩، ص ١٥٠.

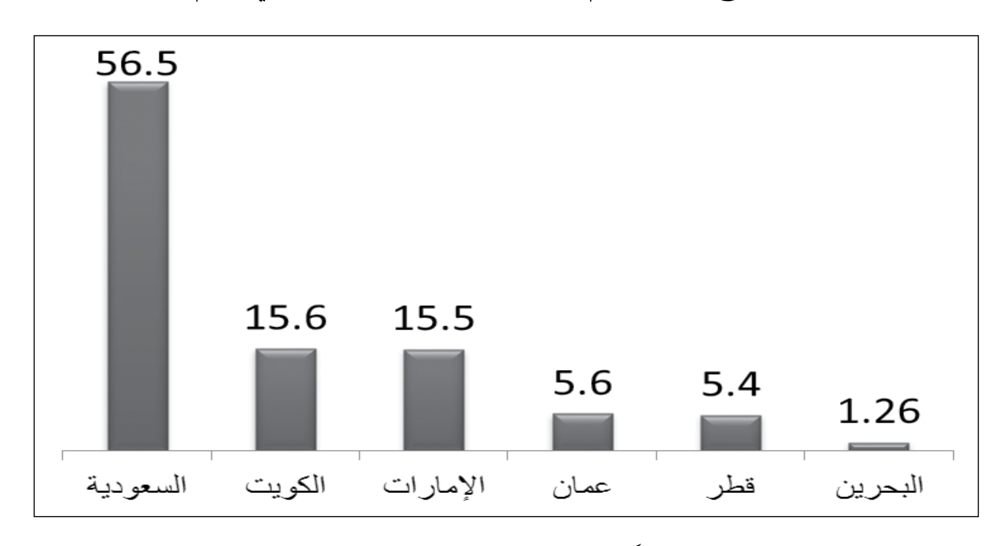
وممَّا تجدر الإشارة إليه هو أنَّ إنتاج النفط في الدول الست لم يكن متقارباً من حيث الكميات المنتَجة، وإنما كانت فجوة إنتاجٍ، وبالتالي فجوة تصديرٍ وعائداتٍ ماليةٍ بين دولٍ تمثل مركز الثقل الإنتاجي، وأخرى أقلّ وزناً إنتاجياً على الرغم من كونها تعتمد على

(١) OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1982, (Vienna: OPEC 1983), table (49), p. 63.

النفط كمصدرٍ شبه أحاديٍّ مسيطرٍ على بنيانها الاقتصادي. والشكل الرقم (٣) يوضح الأهمية النسبية لكل دولةٍ من الدول الست المكوِّنة لمجلس التعاون الخليجي مقارنةً مع الدول الأخرى.

الشكل الرقم (٣)

الأوزان النسبية لإنتاج النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي للعام ٢٠٠٩(٪)



يُظهر الشكل الرقم (٣) أنَّ المملكة العربية السعودية تحتل مركز الثقل الإنتاجي للنفط الخام بين دول مجلس التعاون. وقد سجَّل الإنتاج السعودي في العام ٢٠٠٩، مقارنةً بالدول الأخرى في المجلس، الآتي:

٣,٦ مراتٍ لإنتاج الكويت، و٣,٦٥ لإنتاج الإمارات، و١٠ مراتٍ لإنتاج سلطنة عُمان، وحوالي ١٠,٥ مراتٍ لإنتاج قطر، وحوالي ٤٥ مرةً لإنتاج البحرين.

إلى جانب الثروة النفطية تمتلك دول مجلس التعاون مخزوناً مهماً من الغاز الطبيعي. فقد ارتفع الاحتياطي من هذا الغاز من ٦,٢٥ تريليون متر مكعب في نهاية العام ١٩٧٩ ليصل إلى ٤٢,١٣ تريليوناً في نهاية العام ٢٠١٠ [(١)]. ومقارنةً بالمخزون الاحتياطي العالمي سجل مخزون الغاز الطبيعي لدول مجلس التعاون: ١٥,٥٪ للعام ١٩٩٩، و٢٢,٧٠٪ للعام ٢٠١٠ [(٢)].

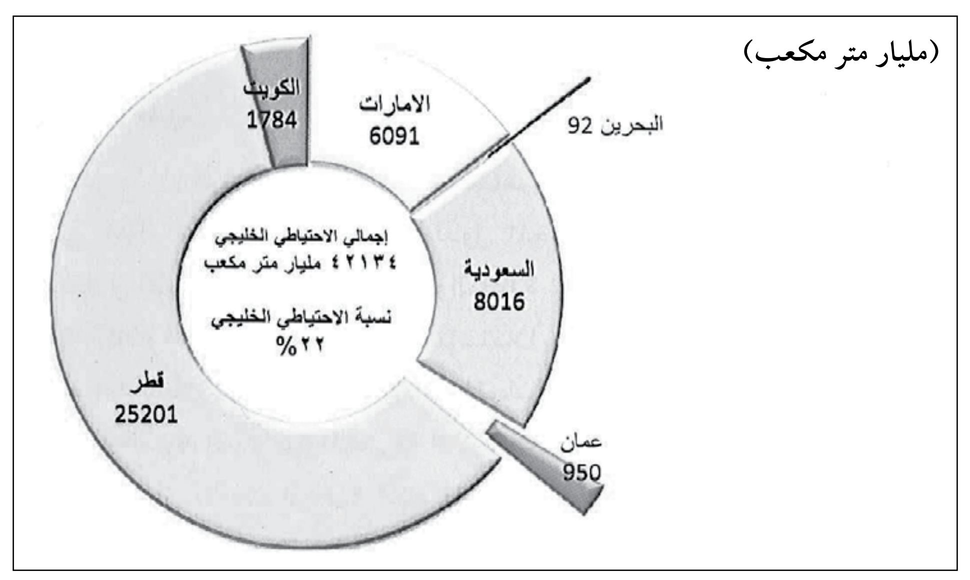
(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات ـ إدارة الإحصاء، العدد ١٩، لعام ٢٠١١، ص ١٥٣.

(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **المسيرة والإنجاز**، العام ٢٠١٢، ص ١٥٧.

احتلت دولة قطر مركز الصدارة بين باقي دول المجلس من حيث مخزونها الاحتياطي من الغاز الطبيعي. وهذا بيانٌ بالأحجام النسبية لاحتياطي الدول الست من الغاز للعام ٢٠١٠.

الشكل الرقم (٤)

الأوزان النسبية لاحتياطي الغاز الطبيعي لدول مجلس التعاون الخليجي للعام ٢٠١٠



المصدر: المسيرة والإنجاز، ٢٠١٢، ص ١٥٧.

أما ترتيب احتياطي الدول من الأعلى إلى الأدنى فقد كان وفقاً لما يأتي:

قطر ٥٩,٨٪، السعودية ١٩٪، الإمارات ١٤,٤٪، الكويت ٤,٢٪، سلطنة عمان ٢,٢٥٪ والبحرين ٠,٢٢٪.

وعلى صعيد إنتاج الدول الست من الغاز الطبيعي، فقد ارتفع من ٤٤ مليار مترٍ مكعبٍ في العام ١٩٨٠ إلى نحو ٦٥ ملياراً في العام ١٩٨٥، وإلى ٨٨,٢ ملياراً في العام ١٩٩٠، ووصل إلى ١٦٥,٣ مليار مترٍ مكعبٍ للعام ١٩٩٩ أي ما يعادل قرابة ٧٪ من الإنتاج العالمي(١).

احتل النفط، وما يزال، موقعاً مركزياً في البنيان الاقتصادي العام لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد وصل الأمر بهيمنة هذه السلعة، كمصدرٍ إنتاجيٍّ مسيطرٍ على اقتصادات

(١) BP Amoco Statistical Review of World Energy (June 2000), p. 23.

الدول المذكورة، أن طبعتها باقتصاداتٍ أحادية الإنتاج نظراً لاعتمادها شبه الكلّيِّ على عنصرٍ مركزيٍّ مسيطرٍ هو النفط.

تبرز مركزية النفط الاقتصادية من خلال مؤشراتٍ عديدةٍ، أبرزها اثنان أساسيان:

المؤشِّر الأول، وهو الأهمية النسبية للعائدات النفطية في تركيب الموازنات الحكومية لدول مجلس التعاون:

سجَّلت العائدات النفطية كإيراداتٍ في بنود الموازنات الحكومية للدول الخليجية المنضوية في إطار مجلس التعاون أرقاماً مرتفعةً إلى الحدّ الذي باتت معه هذه الميزانيات تعتمد اعتماداً شبه كلّيٍّ على إيراداتها من النفط. ولعلَّ الجدول الآتي يُظهِر حجم مساهمة هذه الإيرادات في تغذية الموازنات بين عامي ٢٠٠٢_٢٠٠٧:

الجدول الرقم (١)

حجم مساهمة العائدات النفطية في تغذية الموازنات العامة الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي بين ٢٠٠٢_٢٠٠٧ (مليار دولار) (١)

الدولة / السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإمارات	١٥	٢٠,٥	٢٧,٢	٤١,٨	٥٩,٢	٦٩,٨
البحرين	١,٨	٢,٢	٢,٥	٣,٣	٣,٧	٤,٣
السعودية	٤٤,٣	٦١,٦	٨٨	١٣٤,٥	١٦١,١	١٤٩,٩
عُمان	٦,٤	٦,٣	٨,٩	١٢,٤	١٥	١٥,١
قطر	٥,٤	٥,٤	٩,٩	١٢	١٥,١	٢٠,٢
الكويت	١٩	٢١	٢٨,٣	٤٤,٨	٥٠	٦٥,٢
دول المجلس	٩١,٩	١١٧	١٦٤,٨	٢٢٦,٨	٣٠٤,١	٣٥٥

(١) بيانات المعهد الدولي للمالية العامة لعام ٢٠٠٨.

Institute of Inter national Finance (IIF), Country Reports (September 2008).

يتضح من الجدول أنَّ هناك ارتفاعاً خطياً في حجم تغذية العائدات النفطية لدول المجلس للموازنات الحكومية، وهذا التطور إنما يعود للطفرة السعرية في سوق النفط بين ٢٠٠٣-٢٠٠٨؛ الأمر الذي سينعكس على قدرة الدول الخليجية على التسلح والإنفاق العالي على قضايا الدفاع والأمن.

المؤشر الثاني، وهو حجم وموقع الإيرادات البترولية من إجمالي الإيرادات العامة والمنح لدول مجلس التعاون:

يتضح هذا المؤشر من خلال دلالات الأرقام المبينة في الجدول الرقم (٢) على النحو الآتي:

الجدول الرقم (٢)

الإيرادات البترولية وأهميتها النسبية من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في دول مجلس التعاون الخليجي بين ٢٠١١-٢٠١٣ (مليون دولار)[1]

السنة / الدولة	الإيرادات البترولية			٪ من إجمالي الإيرادات العامة		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الإمارات	٧١٤٦٠	٧٣١٨٠	٧٥٨٢١	٧٣	٧٠,٩	٦٨,٣
البحرين	٦٣٩٣	٦٨٢٥	٦٨٧٣	٨٥,٣	٧٤,٧	٨٧,٩
السعودية	٢٧٥٨٢٩	٣٠٥٢٨٥	٢٧٦٠١٢	٩٢,٦	٩١,٨	٨٩,٨
عُمان	٢٣٣٣٢	٢٩٦٨٨	٣١٨٠٤	٨٤,٤	٨٤,٧	٨٦,٨
قطر	٤٢٦٥٨	٤٨٧٧٨	٣٤٢٨٥	٨٧,١	٥١,٨	٤٠,٣
الكويت	٧٠١١٩	١٠٣٥٨٩	١٠٦٦٤٧	٩٢,٨	٩٤,٥	٩٣,٦

تُظهِر أرقام الجدول أنّ دول مجلس التعاون تعتمد بصورةٍ أساسيةٍ على حجم الإيرادات البترولية في تركيب إيراداتها العامة، وبالتالي سوف تكون سياساتها الإنفاقية

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الملحق الرقم (٢/٦)، العام ٢٠١٤، ص ٣٩٨.

على إرتباطٍ وثيقٍ بحجم الإيرادات البترولية، لا سيما وأنّ ثمة تقلباتٍ في حركة الأسعار قد تؤثر في مستويات هذه الإيـرادات صعوداً أو هبوطاً؛ الأمر الذي يوجب على دول المجلس أن تنوِّع في بنية إيراداتها، وأن لا تُبقيها مرتهنةً إلى السلعة النفطية التي هي سلعةٌ قابلةٌ للنضوب من جهةٍ، وشديدةُ التأثُّر بالأوضاع الأمنية غير المستقرة في المنطقة الخليجية من جهةٍ أخرى.

ومن هنا، وفي ضوء الجيو-استراتيجية الموقعية للخليج من ناحيةٍ، وحجم ثرواته من الطاقة (النفط والغاز) من ناحيةٍ أخرى، تحولت المنطقة الخليجية وما تـزال، إلى هدفٍ مركزيٍّ في الاستراتيجية الأمريكية لاحتوائها وتوظيف ثرواتها في خدمة التراكمات الرأسمالية للشركات الأمريكية، والتي تأتي في مقدمتها شركات السلاح والتصنيع العسكري، وهي الشركات التي باتت حاكمةً للقرار في البيت الأبيض الأميركي ولسياساته الخارجية.

ثانياً: الخليج في المنظور الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية

أبرز مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون هي الآتية:

١- الإمساك بأرض النفط عبر الشركات والعقود الطويلة الأجل، والتحكم بأمن خطوط الإمداد من المصدر إلى السوق الأمريكية.

٢- جذب الأصول الخليجية البترودولارية، أي المكوَّنة كعائدٍ نفطيٍّ، إلى سوق الاستثمار الأمريكي الداخلي، بهدف خلق فرصٍ جديدةٍ للتوظيف (كل مليار دولار من ودائع نفط دول مجلس التعاون يساهم في خلق ١٠٠٠ وظيفةٍ إضافيةٍ في سوق العمل داخل أمريكا).

٣- ربط أمن الخليج بمنظومة الأمن الإمبراطوري الأمريكي. استمر هذا الربط طيلة الحقبة التي اصطُلِح على تسميتها بالحرب الباردة بين الثنائي القطبي الأمريكي - السوفياتي. فقد سعت الولايات المتحدة طوال هذه الحقبة إلى الحؤول دون دخول الاتحاد السوفياتي إلى الخليج خوفاً من فتح طريقٍ للشيوعية إلى الشرق الأوسط من جهةٍ، وإلى جنوبِ وجنوبِ شرقِ آسيا حيث يقوم تكتلٌ شيوعيٌّ آسيويٌّ من شأنه أن يهدّد دول المركز الرأسمالي في أمريكا وغرب أوروبا من جهةٍ أخرى.

لذلك، ظلّ التعامل الأمريكي مع الخليج، حتى سقوط الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١، ينطلق من اعتبار المنطقة جزءاً من الجناح الجنوبي لحزام الأمن الرأسمالي

الشمالي المحيط بالشيوعية، والذي كان الهدف منه يقوم على استراتيجية الاحتواء للاتحاد السوفياتي ومحاصرته.

وإذا كانت مسألة حدوث اختراقاتٍ شيوعيةٍ في منطقة الخليج قد أبقت على هواجس الخوف الأمريكي لما يقرب من خمسة عقودٍ هي حقبة الحرب الباردة بين ١٩٤٥ ـ ١٩٩١، فإنَّ ثمة قوةً اعتراضيةً جديدةً كانت أكثر ممانعةً للسياسات الشيطانية الأمريكية، تمثلت بانتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في شباط (فبراير) ١٩٧٩، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى تكثيف حضورها العسكري والسياسي في المنطقة بهدف محاصرة هذه الثورة، والحؤول دون تمكُّنها من تأسيس بيئةٍ حاضنةٍ لمشروعها الإسلامي في التحرر من الاستكبار ورفع الظلم.

٤ ـ تكثيف الحضور العسكري الأمريكي المباشر في الشرق الأوسط، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيةٍ سياسيةٍ عسكريةٍ تقوم على توجهاتٍ أربعة:

الأول، التخطيط لافتعال أزماتٍ سياسيةٍ وأمنيةٍ بين دول الخليج بهدف إيجاد مبرراتٍ أميركيةٍ للدخول على خط هذه الأزمات دبلوماسياً وسياسياً وتسليحياً. وهذا ما حصل بالفعل مع اشتعال حرب الخليج الأولى، أي الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي دامت نحواً من ثمان سنواتٍ (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، والتي أفضت إلى إنهاك الدولتين الوازنتين في الخليج: العراق وإيران.

الثاني، عسكرة العلاقات الأمريكية ـ الخليجية من خلال إبرام سلسلةٍ من المعاهدات الأمنية والدفاعية مع دول مجلس التعاون الست في أعقاب حرب الخليج الثانية، أي حرب عاصفة الصحراء (كانون الثاني «يناير» ـ آذار «مارس» ١٩٩١)، والتي قادت فيها الولايات المتحدة تحالفاً حربياً من ثلاثين دولةً لإخراج القوات العراقية من الكويت بعد احتلال هذه الأخيرة في آب (أغسطس) ١٩٩٠.

الثالث، شنّ الحرب الأمريكية الاستباقية في عهد الإدارة البوشية الثانية (بوش الإبن)، والتي أفضت إلى احتلال أفغانستان في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١، والعراق في نيسان (إبريل) ٢٠٠٣.

الرابع، تبرير إدامة الحضور الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط تحت ذريعة محاربة الإرهاب التكفيري الذي فجَّر، منذ مطالع العُشرية الثانية من القرن الحالي (الحادي والعشرين) وما يزال، حرباً أهليةً في غير دولةٍ عربيةٍ، وتحوّل إلى إرهابٍ عالميٍّ من

جهةٍ، ووفَّر، من جهةٍ أخرى، الذريعة المنتظرة والغطاء المطلوب للتدخل الأمريكي، ليس لمحاربة الإرهاب والقضاء على الظاهرة الإرهابية، وإنما لإسقاط دول المنطقة، وإنتاج جغرافياتٍ سياسيةٍ جديدةٍ في إطار موزاييك من الفدراليات المذهبية والعرقية والمناطقية.

ثالثاً: أشكال التدخل العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي:

ثمة ثلاثة أشكالٍ أساسيةٍ تتكامل في إطار الاستراتيجية الأمريكية للتدخلات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي:

الأول، **التدخل من خلال انتشار القواعد العسكرية.**

الثاني، **إبرام المعاهدات الأمنية والدفاعية.**

الثالث، **تحويل دول مجلس التعاون إلى سوقٍ لشراء السلاح الأمريكي.**

١ ـ التدخل من خلال انتشار القواعد العسكرية:

حتى العام ١٩٩٠ لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكريةٌ ثابتةٌ في دول الخليج سوى قاعدة الظهران في المملكة العربية السعودية، والتي يعود إنشاؤها إلى العام ١٩٥١. إلا أنَّ التدخل العسكري الأمريكي بكثافةٍ في الأزمة الكويتية ـ العراقية، دفع الولايات المتحدة إلى التجهيز للحرب، لا سيما وأنها اعتمدت خيار المشاركة المباشرة في هذه الحرب، حيث نقلت إلى ساحة المعركة ما يزيد عن ٣٧٠ ألف جنديٍّ أميركيٍّ لخوض حرب «عاصفة الصحراء» التي أخرجت القوات العراقية من الكويت.

بعد العام ١٩٩١، تحوَّل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، من تسهيلاتٍ عسكريةٍ روتينيةٍ إلى قواعد عسكريةٍ ثابتة. فقد اتسعت خارطة الانتشار العسكري لتشمل معظم مطارات البلدان الخليجية وموانئها ومعسكراتها؛ حيث شملت خدمات الوقود والتموين والصيانة وتخزين الأسلحة والأعتدة، وحقّ استخدام المطارات والموانئ والمياه الإقليمية والمجال الجوي للدول ذات العلاقة، بالإضافة إلى الحق في المطالبة بمناوراتٍ مشتركةٍ بين وحداتها العسكرية وجيوش تلك الدول[١].

توزَّعت القواعد العسكرية الأمريكية على دول مجلس التعاون الست وفقاً للآتي:

(١) ياسين سويد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج ـ واقع وتحدِّيات ـ**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤، صص ١١٦ـ١١٧.

الجدول الرقم (٣)

القواعد العسكرية الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	دول المجلس
عدد القواعد	٣	٤	٥	٣	٢	١٤	٣١

المصدر: طلعت أحمد مسلم (اللواء)، **القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي**، أوراق عربية (٤)، شؤون أمنية واستراتيجية (١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، ٢٠١١، صص ١٤ـ٢٧.

أما أسماء هذه القواعد وأماكن تمركزها فهي وفقاً للآتي[1]:

١ـ في الكويت: عدد القواعد ١٤ قاعدة، منها ٧ قواعد عاملة و٧ قواعد أخرى أغلقت بعد العام ٢٠٠٤، أي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

القواعد العاملة هي:

معسكر فرجينيا، معسكر عريفجان، معسكر بيو هرينغ (أوديري سابقاً)، معسكر باتريوت، قاعدة علي السالم الجوية، معسكر سبيرهيد (ميناء الشعيبة)، معبر كيه.

القواعد المغلقة:

معسكر الدوحة (أغلق في العام ٢٠٠٦)، معسكر نافيستار (أغلق في العام ٢٠٠٧)، معسكر فيكتوري (أغلق في العام ٢٠٠٦)، معسكر بنسلفانيا (أغلق في العام ٢٠٠٤)، معسكر نيوجيرسي (أغلق في العام ٢٠٠٤)، معسكر نيويورك (أغلق في العام ٢٠٠٤)، معسكر وولفرين (أغلق في العام ٢٠٠٤).

٢ـ في المملكة العربية السعودية:

قاعدة الرياض الجوية، قاعدة قرية إسكان، قاعدة الملك عبد العزيز الجوية بالظهران (إيجلتون موقع ١٢)، قاعدة الملك خالد الجوية، قاعدة أبها الجوية، خميس مشيط، قاعدة الملك فهد الجوية، الطائف الجوية.

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه القواعد، أنظر، طلعت أحمد مسلم، **القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي، سلسلة أوراق عربية (الرقم٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية**، ٢٠١١، صص ١٤ـ٢٧.

٣ - في قطر:

قاعدة العُديد الجوية، قاعدة السيلية وهي مقر القيادة المركزية للولايات المتحدة حيث يوجد فيها نحو ٣٤٠٠ جنديٍّ ومدنيٍّ متعاقد.

٤ - في الإمارات:

قاعدة الظفرة الجوية، قاعدة ميناء جبل علي، قاعدة ميناء الفجيرة.

٥ - في البحرين:

قاعدة الجنير (المنامة)، قاعدة الشيخ عيسى الجوية، ميناء سليمان، مطار المحرق.

٦ - في عُمان:

قاعدة مسيرة، قاعدة المصنعة (المسنانة)، قاعدة ثمريت الجوية.

هكذا، يتضح من خارطة انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج، بأن **أمركة الأمن الخليجي** باتت ثابتاً استراتيجياً في السياسة الأمريكية الخارجية، إذ كان على دول مجلس التعاون أن تخصِّص قسماً مهماً من عائداتها النفطية لتغطية الأكلاف الباهظة للوجود العسكري الأمريكي على أراضيها. والأمر اللافت هنا، أنه في أعقاب كل طفرةٍ سعريةٍ للنفط، كانت تنفجر حربٌ إقليميةٌ في الخليج، تتطلب مزيداً من الإنفاق الذي كان يمتص مبالغ ماليةً مرتفعةً سبق وتكوّنت بفعل ارتفاع أسعار النفط. فالطفرة السعرية الأولى (١٩٧٤-١٩٧٩) أعقبتها الحرب العراقية-الإيرانية التي تواصلت لثمان سنواتٍ (١٩٨٠-١٩٨٨)، والطفرة الثانية (١٩٨٦-١٩٨٩) أعقبتها حرب الخليج الثانية - حرب عاصفة الصحراء (١٩٩١)، التي أفضت إلى وجودٍ عسكريٍّ أميركيٍّ مكثَّفٍ في سائر دول مجلس التعاون، والطفرة الثالثة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) تزامنت مع حربي أفغانستان والعراق اللتين ما زالت تداعياتهما متواصلةً حتى الآن.

٢- إبرام المعاهدات الأمنية والدفاعية:

إذا كانت حرب الخليج الثانية قد أخرجت القوات العراقية من الكويت في مطلع آذار (مارس) ١٩٩١، إلا أنَّها لم تخرج الوجود العسكري الأمريكي من الخليج، بل على العكس وجدت الولايات المتحدة الفرصة المنتظرة من أجل شرعنة وجودها العسكري عبر إبرامها اتفاقاتٍ دفاعيةً وأمنيةً مع دول مجلس التعاون الست.

في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، أعلنت الحكومة الكويتية موافقتها على اتفاق «التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة»، وجاء في تبريرها لإبرام هذا الاتفاق، بأنه كان «تتويجاً للعلاقات المتنامية التي تربط دولة الكويت بالولايات المتحدة الأمريكية ودورها في استعادة الكويت لحريتها وسيادتها»[١]. وقد حُدِّدت مدة هذا الاتفاق بعشر سنواتٍ، وتمَّ توقيعه رسمياً بتاريخ ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١[٢]، وجرى تجديده في العام ٢٠٠١ لعشر سنواتٍ أخرى.

وفي ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه (١٩٩١)، توَّجت الولايات المتحدة علاقتها العسكرية مع البحرين بتوقيع اتفاقية «التعاون الدفاعي»، حيث جاء في بيانٍ صادرٍ عن وزارة الخارجية البحرينية في التاريخ المشار إليه وتبريراً لهذه الاتفاقية، أنها تأتي «انطلاقاً من علاقات الصداقة الوثيقة القائمة بين البحرين والولايات المتحدة، وتُعتبر استمراراً للتعاون المثمر بين البلدين، لما فيه خير ومصلحة البلدين الصديقين»[٣].

كانت مدة الاتفاقية مع البحرين عشر سنواتٍ، حيث أتاحت للولايات المتحدة أن تقيم مقرات «القيادة المركزية» لقواتها، ومنذ العام ١٩٩٣، باتت البحرين مقراً للقيادة المركزية للبحرية الأمريكية، وكذلك مقراً لقيادة الأسطول الخامس الأمريكي منذ أول تموز (يوليو) ١٩٩٥، هذا بالإضافة إلى نحو ١٥٠٠ جنديٍّ أميركيٍّ، وإلى مخازن للمعدات والتموين في قاعدة «الشيخ عيسى» الجوية[٤].

كانت «اتفاقية التعاون الدفاعي» الثالثة مع قطر في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٩٢. وقد مُنحت الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية حقّ إنشاء إحدى أكبر القواعد العسكرية في الخليج، وهي قاعدة «السيلية» التي تبلغ مساحتها ٢٦٢ فداناً، اكتملت في العام ٢٠٠٠، وكلفت أكثر من ١٠٠ مليون دولارٍ، وهي تحتوي على أكثر من ٢٠ مخزناً صالحاً لكل المناخات، و٩٠٠ دبابة (M1) وآلياتٍ مقاتلةٍ من طراز برادليي وغيرها من الآليات المسلَّحة. ويمكن للقاعدة أن تُخزِّن معداتٍ وأسلحةً تكفي للواءٍ كاملٍ من الجيش، وتشمل القاعدة كذلك مجمعاً سكنياً يتسع لأكثر من ٣٠٠ جنديٍّ في القاعدة بصورةٍ دائمة[٥].

---

(١) ياسين سويد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج**، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٢.

(٤) المرجع نفسه، ص ٨٢.

(٥) المرجع نفسه، ص ٨٥.

وفي السعودية، كانت الولايات المتحدة قد أنشأت في أواسط الستينات من القرن الماضي «فيلق مهندسي الجيش الأمريكي». ومنذ حرب الخليج (١٩٩١)، تطورت العلاقات العسكرية الأمريكية ـ السعودية، بحيث أصبح الطيران الحربي الأمريكي يتكاثر في أجواء المملكة وموانئها، كما تحسنت قدرات طائرات «الأواكس» وبطاريات «الباتريوت»، المتمركزة في السعودية، الأمر الذي تطلب زيادةً في قطع الغيار، وبالتالي في عدد المستودعات والمخازن اللازمة لدعم القوات الأمريكية[1].

في حزيران (يونيو) ١٩٩٢، أُوكلت إلى عسكريين أميركيين مهمة تدريب الجيش السعودي، وبات «الحرس الوطني السعودي» يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على المعدات الأمريكية، وعلى المساعدة التي يتلقاها من الأمريكيين في مجال التدريب[2].

كانت «اتفاقية التعاون الدفاعي» الرابعة قد أبرمتها الولايات المتحدة مع الإمارات العربية المتحدة في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٩٤، وفي العام ١٩٩٥ سمحت الإمارات للواءٍ من الجيش الأمريكي، مع ١٢٠ دبابةً، و٧٠ مركبةَ قتالِ مشاةٍ مدرّعةً، بالتمركز على أراضيها[3].

ولم تلبث سلطنة عُمان أن منحت هي الأخرى تسهيلاتٍ عسكريةً للولايات المتحدة، تستطيع معها هذه الأخيرة استخدام الموانئ والمطارات العُمانية في الحدود المكفولة للدول الصديقة. كما أنشأت الولايات المتحدة في السلطنة عدة قواعد جويةٍ في «السيب» و«مصيرة» و«الخصب» و«ثمريت»، وقد أُعِدَّت هذه القواعد لاستخدام قوات الانتشار السريع التي شكَّلتها الولايات المتحدة منذ العام ١٩٨١، ولا يزال التعاون العسكري الأمريكي ـ العماني مستمراً ونامياً حتى اليوم[4].

لقد نجحت الولايات المتحدة في عسكرة الأمن الخليجي، لا بل تحولت إلى شريكٍ أساسيٍّ ليس في صناعة القرار العسكري والأمني وحسب، وإنما أيضاً في توجيه السياسات الخليجية على المستويين الإقليمي والدولي، وبالمقابل كانت الدول الخليجية ملزمةً بدفع أكلاف المعاهدات الأمنية والدفاعية سياسياً واقتصادياً، وعلى حساب حرمان

(١) المرجع نفسه، ص ٩٠.
(٢) المرجع نفسه، ص ٩٤.
(٣) المرجع نفسه، صص ٩٥ـ٩٦.
(٤) المرجع نفسه، صص ٨٨ـ٩٠.

مواطنيها من مقومات التنمية في مجالات الصحة، والتعليم، وتحقيق مستوياتٍ أعلى من الدخل تقيهم من الفقر، والبطالة، والمرض، والأمية.

٣ـ تحويل دول مجلس التعاون إلى سوقٍ لشراء السلاح الأمريكي:

تلازمت سياسة الاستقواء بالقوى الخارجية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، مع ظهور الحاجة الماسة في دول مجلس التعاون إلى ثنائية الأمن: أمن الطاقة وأمن النظم السياسية الحاكمة. هذه الثنائية كانت الدافع الأقوى لدول المجلس نحو اعتمادها سياساتٍ إنفاقيةً، هي الأعلى في العالم، على التسلح وشراء الأسلحة ودفع أكلاف الأمن المستعار الأمريكي على وجه الخصوص.

شكَّلت السوق الخليجية مركز الاهتمام الأول للدول المصدّرة للأسلحة، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ففي العام ١٩٨٥ سجّل الإنفاق على التسلح في دول مجلس التعاون الست نسباً مئويةً عاليةً إلى إجمالي الناتج المحلي في كلٍّ منها.

ففي عُمان سجَّل الإنفاق ٢٠,٨٪، والسعودية ١٩,٦٪، والكويت ٩,١٪، والإمارات ٧,٦٪، وقطر ٦٪، والبحرين ٣,٥٪[١].

ارتفعت فاتورة التسلح الخليجي في أعقاب الأزمة الكويتية ـ العراقية واحتلال العراق للكويت في الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٠. فقد دفعت الكويت خلال عامي ١٩٩٠ـ١٩٩١،كنفقاتٍ لتحشيد القوات وكإسهامٍ في دفع كلفة حرب الخليج الثانية، ما مقداره ٢٩,٨٦ مليار دولارٍ، أي ما يوزاي ٨١,٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي للسنتين والبالغ ٣٦,٥١ مليار دولار[٢]. هذا، وكانت الكويت قد دفعت للولايات المتحدة مبلغ ١٦,٥٦ مليار دولارٍ كدعمٍ مباشرٍ، خلال الحرب المشار إليها، بالإضافة إلى ٤٤٠ مليون دولارٍ بدل مؤنٍ وخدماتٍ، وبذلك تكون فاتورة الحرب الكويتية قد بلغت نحو ٤٦,٨٦ مليار دولار.

وكذلك، تدفع الكويت كلفة الإنشاءات العسكرية لتسهيل الخدمات للقوات الأمريكية المنتشرة على أراضيها مبلغاً مقداره ١٤٥,٦ مليون دولارٍ، إضافة إلى مبلغ ٢١٥ مليون دولارٍ نفقات إقامة الجيش الأمريكي على أرضها (لواءٌ آليٌّ مؤلفٌ من ٣ سرايا مدرَّعةٍ و٣ سرايا مؤلَّلة)[٣].

---

(١) **الملف الإحصائي، المستقبل العربي**، العدد ١٩٤، نيسان (إبريل) ١٩٩٥، ص ١٦٤.

(٢) ياسين سويد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج**، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٧٨.

وكانت فاتورة الحرب السعودية هي الثانية من حيث حجم المبالغ المالية التي دفعتها المملكة لعامي ١٩٩٠ـ١٩٩١؛ إذ وصلت إلى نحو ١٧ مليار دولارٍ توزَّعت وفق ما يأتي: ١٢,٨٠٩ مليار دولارٍ كإسهامٍ سعوديٍّ مباشرٍ في تكاليف الحرب، و٤,٠٤٥ مليار دولارٍ بدل تموينٍ ونفقات[١].

وعن شراء السلاح الأمريكي والتكنولوجيا العسكرية الأمريكية، جاء في تقريرٍ عن الميزان العسكري الذي يصدره المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن، أنَّ تجارة السلاح العالمية سجَّلت للعام ١٩٩٨ ما مقداره ٨٥ مليار دولارٍ، ثم تراجعت إلى ٥٣ مليار دولارٍ للعام ١٩٩٩[٢]. أما ترتيب الدول المصدِّرة فقد كان على النحو الآتي[٣]:

- الولايات المتحدة، الأولى، حيث استأثرت بحصة ٤٩,١٪.
- بريطانيا، الثانية، ١٨,٧٪.
- فرنسا، الثالثة، ١٢,٤٪.
- روسيا، الرابعة، ٦,٦٪.

بالمقابل، جاء ترتيب الأسـواق المستوردة للسلاح، فاحتلَّ الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا المراتب الأولى، وكانت المملكة العربية السعودية قد تصدّرت قائمة الدول المستوردة، حيث بلغت قيمة مشترياتها من السلاح للعام ١٩٩٩ أكثر من ٦,١ مليار دولار[٤].

وتشير مراكزُ إحصائيةٌ إلى أنَّ الإنفاق العسكري التراكمي لدول مجلس التعاون الخليجي الست، قد ارتفع بين عامي ٢٠٠٠ـ٢٠٠٥ إلى ٢٣٣ مليار دولارٍ، أي ما يوازي ٧٠٪ من الإنفاق العسكري العربي، وأكثر من ٤٪ من الإنفاق العالمي. وكشف تقريرٌ صادرٌ عن معهد (Sipri) للأبحاث في السويد صدر في حزيران (يونيو) ٢٠٠٧، عن أنَّ أربع دولٍ في مجلس التعاون (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر) جاءت ضمن أكبر مشترٍ للسلاح في العالم. يضاف إلى ذلك صفقات الأسلحة التي أعلنت عنها الولايات

---

(١) المرجع نفسه، ص ٩١.

(٢) عدنان السيد حسين، **الميزان العسكري ٢٠٠٠ـ٢٠٠١**، **المستقبل العربي**، العدد ٢٧٢، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١، ص ١٥٠.

(٣) م. ن، صص ١٥٠ـ١٥١.

(٤) م. ن، ص ١٥٠.

المتحدة الأمريكية لدول الخليج الست في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧، والتي تصل إلى نحو ٢٠ مليار دولار[١].

وثمة دليلٌ آخر على التعامل الأمريكي مع الدول الخليجية بوصفها السوق الحيوية الأولى في العالم لشراء السلاح الأمريكي، هو أنَّ السعودية قررت، في شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠، توقيع عقد شراء أسلحةٍ أميركيةٍ متطورةٍ قيمتها نحو ٦٠ مليار دولارٍ خلال الأعوام العشرة التالية[٢].

وما التدخل الأمريكي، منذ مطالع العام ٢٠١١ وحتى اليوم، على خط الأزمات والحروب الأهلية المشتعلة في غير دولةٍ خليجيةٍ وعربيةٍ، وقيادتها تحالفاً دولياً يزيد عن ٥٠ دولةً، تحت يافطة محاربة الإرهاب والقضاء على الظاهرة التكفيرية المتصاعدة في المنطقة، سوى دليلٍ على انتهاج سياسةٍ أميركيةٍ للإمساك بثروات المنطقة وتوظيفها في الاتجاه الذي يعيد الفعالية لنظامها الرأسمالي الشركاتي، وفي طليعته شركات الأسلحة والتصنيع الحربي، كلُّ ذلك على حساب إفقار المنطقة، وتراجع معدلات التنمية البشرية فيها، وإبقائها في دائرة الحرمان والجوع والتخلف.

رابعاً: أكلاف التدخل العسكري الأمريكي:

١ ـ استنزاف الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون:

كان الإنفاق المرتفع على التسلح على حساب انخفاض معدلات التنمية البشرية المستدامة للمجتمعات الخليجية. فقد شكّل هذا الإنفاق، وما يزال، استنزافاً حادّاً للناتج المحلي في سائر دول مجلس التعاون. ففي السعودية بلغ المتوسط السنوي لإنفاقها على التسلح، خلال الفترة ١٩٩٠ـ٢٠٠٠، أكثر من ١١٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وفي الكويت ٢٥,٣٪، والإمارات ٥,٨٪، وسلطنة عُمان ١٣,٩٪، والبحرين ٤,٨٪. وفي الفترة التالية ٢٠٠٠ـ٢٠٠٩ سجَّلت المتوسطات السنوية للإنفاق العسكري كنسبٍ مئويةٍ من إجمالي الناتج المحلي للبلدان

(١) شحاتة محمد ناصر، **الخليج والطفرة النفطية الثانية: أولويات الإنفاق، السياسة الدولية**، العدد ١٧١، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨، صص ٦٤ـ٦٥.

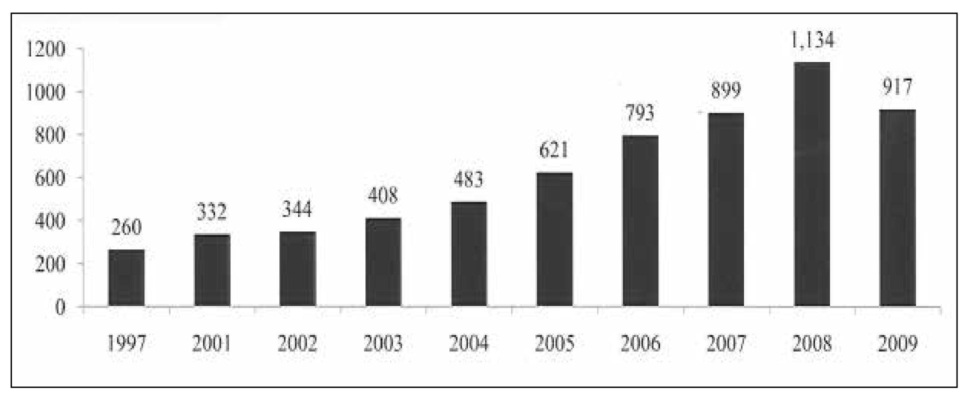
(٢) أشارت بعض المصادر إلى أنَّ صفقة الأسلحة السعودية المقدَّرة بـ ٦٠ مليار دولار، فتحت فرصة التشغيل والتوظيف لأكثر من ٧٧ ألف وظيفة في الولايات المتحدة الأميركية. أنظر: يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية**، ط١، ٢٠١١، صص ٢٤٦ـ٢٤٧.

المذكورة: السعودية ٨,٣٪، الكويت ٤,٥٪، الإمـارات ٧,٢٪، عُمان ١٢,٣٪ والبحرين ٣,٩٪[١].

هذه النسب المئوية للمتوسطات السنوية للإنفاق على التسلح، تظهر أحجامها المالية القياسية فيما إذا عرفنا الأحجام المليارية لإجماليِّ الناتج المحليِّ الخليجيِّ للدول الست المنخرطة في عضوية مجلس التعاون. شهد هذا الناتج الإجمالي تصاعداً خطياً مستمراً. ففي العام ١٩٩٧ بلغ ٢٦٠ مليار دولارٍ، ارتفع إلى ٦٢١ ملياراً في العام ٢٠٠٥، وإلى ١١٣٤ ملياراً في العام ٢٠٠٨، ليعود فيتراجع، في ظل الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في شهر آب (أغسطس) من هذا العام، إلى ٩١٧ مليار دولارٍ في العام ٢٠٠٩[٢].

الشكل البياني الرقم (٥)

إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون بسعر السوق لسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٩



المصدر: النشرة الإحصائية للعام ٢٠١١، العدد ١٩، ص، ١١٤.

٢- فاتورة السلاح الأمريكي على حساب التنمية البشرية المستدامة للمواطن الخليجي

إنَّ الارتفاع القياسي لفاتورة السلاح الأمريكي في دول مجلس التعاون، كان على حساب عمليات التنمية المستدامة في جوانبها الصحية والتعليمية والمعيشية. فوفقاً لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، وبيانات التقرير السنوي للمعهد الدولي لبحوث السلام، بلغ نصيب الفرد الخليجي من الإنفاق العسكري ٩٥٨ دولاراً في العام ٢٠٠٤، ويتفاوت هذا النصيب بين دولةٍ خليجيةٍ وأخرى، ففي الكويت كان نصيب الفرد

(١) تمَّ احتساب هذه المتوسطات بالاستناد إلى معهد سيبري السويدي. SIPRI Database, <http//sipri.org>.

(٢) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية لعام ٢٠١١، العدد ١٩، ص ١١٤.

الكويتي هو الأكبر، حيث بلغ ١٦١٨ دولاراً، يليه الفرد العُماني بنصيب ١٣٠٧ دولارات. أما نصيب الفرد البحريني فقد سجل ٦٤٤ دولاراً.

تكشف مؤشرات أنصبة الأفراد الخليجيين من الإنفاق العسكري لبلادهم على أنها الأعلى عن سائر بلدان العالم، ولعلّ فجوة الإنفاق بين العسكري والصحي تتضح أكثر لدى إجراء المقارنة بين ثلاث دولٍ خليجيةٍ هي: السعودية، الكويت وعُمان، للعام ٢٠٠٢ [1].

الدولة / الإنفاق	السعودية	الكويت	عُمان
عسكري	٨٣٨	١٢٣٩	٩٧٦
صحي	٥٣٤	٥٥٢	٣٧٩
الصحي إلى العسكري	٦٣,٧٪	٤٤,٥٪	٣٨,٨٪

إذا كان من دلالةٍ على اتساع فجوة الإنفاق بين العسكري والصحي، فهي أنَّ الإنفاق على الأمن المستعار في دول مجلس التعاون كان على حساب الخدمات الصحية ومنظومة الأمان الصحي للمواطنين الخليجيين، الأمر الذي سيكون له نتائجُ سلبيةٌ على متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وكذلك على العناية الصحية بكبار السن، وعلى رعاية الطفولة.

٣ـ العجز في الموازنات الحكومية:

لمّا كانت الإيرادات النفطية تحتل مركز الصدارة بين سائر الإيرادات التي تدخل في تكوين الموازنات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد كان من الطبيعي أن يذهب قسمٌ مهمٌّ من إيرادات النفط لتغطية أكلاف التدخلات العسكرية الأمريكية، وتمويل العمليات المستمرة لشراء السلاح الأمريكي؛ الأمر الذي يعني أنه سيكون لهذه الأكلاف تداعياتها السلبية على تركيب الموازنات الحكومية، فتصبح موازناتٍ تنوء بالعجز من جهةٍ، وبالمديونية العالية من جهةٍ أخرى.

تركت حرب الخليج الثانية ـ حرب تحرير الكويت ـ تداعياتها المباشرة على عجز الموازنات العامة الخليجية. وقد سجَّل هذا العجز للسنوات الست التي أعقبت الأزمة الكويتية ـ العراقية، المبالغ المبينة في الجدول الرقم (٤) على النحو الآتي:

(١) شحادة محمد ناصر، **الخليج والطفرة النفطية الثانية.. أولويات الإنفاق**، م. س، ص ٦٧.

الجدول الرقم (٤)

العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية

في دول مجلس التعاون الخليجي لسنوات ١٩٩١ـ١٩٩٦

العام / الدولة	العجز أو الفائض (مليون دولار)						
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	العجز التراكمي
الإمارات	ـ٣١١٦	ـ٦	ـ٨٣١	ـ٢٣٦٨	ـ٢٦٥٥	ـ١٩٢٣	١٠٨٩٩
البحرين	ـ١٨٠	ـ٣٠٦	ـ٥	ـ١٥٥	ـ٣٣٧	ـ١٤٦	١١٢٩
السعودية	ـ٣١٦٥٦	ـ١١١٣٣	ـ١٢٤٠٢	ـ٩٢٨٨	ـ٧٣٢٥	ـ٥٠٧٣	٧٦٨٧٧
عُمان	ـ٢١	ـ٨٥٦	ـ١٣٤٩	ـ١٢٨٩	ـ١٢٩٧	ـ٥٠٤	٥٣١٦
قطر	ـ٣٨٥	ـ٣٠٥	ـ٩١٦	ـ٧٨٦	ـ٣٥٧	ـ٨٤٧	٣٥٩٦
الكويت	ـ٢٥٣٨٣	ـ١٨٦٢٣	ـ٥٦٢٣	ـ٤٩٢٥	ـ٣٩٦٠	ـ٢٨٨٢	٦١١٢٦

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و[آخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الملحق (٧٦)، العام ١٩٩٧، ص ٣٠٥.

يستنتج من الجدول الرقم ٤ ما يأتي:

١ـ أنَّ الموازنة العامة السعودية كانت الأكبر عجزاً مقارنة بموازنات الدول الأخرى. فقد بلغ العجز التراكمي في الموازنة السعودية نحو ٧٦٨٧٧ مليون دولارٍ، أي ما يعادل حوالي ٤٨,٤٪ من إجمالي العجز التراكمي لموازنات الدول الست مجتمعةً والبالغ نحو ١٥٨٩٤٣ مليون دولارٍ على مدى ست سنوات.

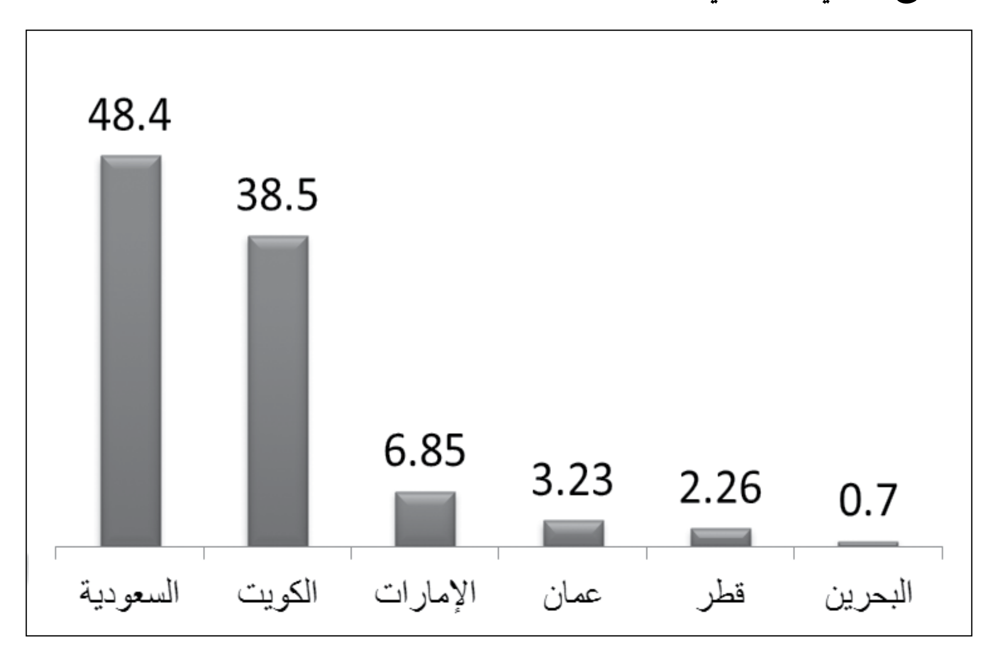
٢ـ تأتي الكويت في المرتبة الثانية لجهة عجز موازنتها العامة بحوالي ٦١١٢٦ مليون دولارٍ، أي ما يعادل قرابة ٣٨,٥٪ من العجز الكلي لموازنات دول المجلس.

٣ـ ترتيب الدول الأربع الأخرى من حيث عجز موازناتها الحكومية جاء وفقاً للآتي: الإمارات (الثالثة) بنسبة عجز ٦,٨٥٪، عُمان (الرابعة) بعجز ٣,٢٣٪، قطر (الخامسة ٢,٢٦٪، البحرين (السادسة) وبنسبة عجز ٠,٧٪.

الشكل البياني الرقم (٦) يوضح نسب العجز في موازنات الحكومات الخليجية لسنوات ١٩٩١ـ١٩٩٦ وفقاً للآتي:

الشكل البياني الرقم (٦)

التوزّع النسبي للعجز في موازنات الحكومات الخليجية للسنوات الست ١٩٩١ـ١٩٩٦



عادت الموازنات الحكومية للدول الخليجية وتعافت من العجز الذي شهدته في عقد التسعينات، بسبب الطفرة السعرية الثالثة للنفط لسنوات ٢٠٠٣ـ٢٠٠٨، حيث بلغ سعر البرميل في أيار ٢٠٠٨ أكثر من ١٣٥ دولاراً.

إلا أنَّ انفجار الحروب الأهلية العربية مع مطالع العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين الحالي، عاد ليوقع موازنات دول مجلس التعاون بالعجز، وذلك لسببين أساسيين: الأول، الانخفاض الحادُّ في سعر النفط، الثاني، بسبب الإنفاق على الحروب الدائرة في غير دولةٍ عربية. وهذه صورةٌ عن واقع الموازنات الخليجية لسنوات ٢٠١٠ـ٢٠١٥ كما هي مُبيّنةٌ في الجدول الرقم (٥).

الجدول الرقم (٥)

العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة

لدول مجلس التعاون الخليجي لسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥

(مليون دولار)

الدولة	السنة				تقديرات العجز المتوقع في موازنات دول مجلس التعاون لسنتي ٢٠١٤-٢٠١٥
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	
الإمارات	١٣٢٢١	٤٣١٩	٥٢٢٨	٩٢٩١	- - -
البحرين	-١٢٢٣	-٧٦	-٥٩٩	-١٠٨٥	-٣٨٠٠
السعودية	٢٣١٦٧	٧٧٥٥٠	٩٩٥١٤	٥٨٧٨٢	-٤٠,٠٠٠
عُمان	١٤٠٨	-٢٩٤	-٢٠٩	١٠٤٣	-٦٥٠٠
قطر	٣٣٥٦	-٣٢٣٧	٣٧٧٧١	٤١٥٤٩	- - -
الكويت	٢٢٤٤٥	١٨٥٦٤	٤٧٩٦٥	٤٥١٩٦	-٢٨٠٠٠

المصدر: الملف الإحصائي، المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد ٤٤٣، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥، صص ٢٠٦-٢٠٧.

يتضح من الجدول:

١- أنّ الموازنة العامة في البحرين شهدت عجزاً على مدى السنوات الأربع بين ٢٠١٠-٢٠١٣، وهناك تقديراتٌ بارتفاع هذا العجز إلى ٣٨٠٠ مليون دولار لسنتي ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢- موازنة عُمان شهدت عجزاً بقيمة ٢٩٤ مليون دولارٍ للعام ٢٠١١، و٢٠٩ ملايين دولار للعام ٢٠١٢، مع توقعٍ بعجزٍ يصل إلى نحو ٦٥٠٠ مليون دولارٍ لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣- قطر سجلت موازنتها عجزاً مقداره ٣٢٣٧ مليون دولارٍ للعام ٢٠١١.

٤ـ الدول الثلاث: السعودية، الكويت والإمارات، حققت موازناتها فائضاً لسنوات ٢٠١٠ـ٢٠١٣، إلا أنَّ التوقعات تشير إلى أنَّ الموازنة السعودية ستشهد عجزاً بقيمة ٤٠ مليار دولار في موازنتي ٢٠١٤ـ٢٠١٥، وكذلك موازنة الكويت ستشهد عجزاً بقيمة ٢٨ مليار دولار لسنتي ٢٠١٤ـ٢٠١٥.

٤ـ الأكلاف الاجتماعية للتدخلات العسكرية الأمريكية:

شكَّلت التدخلات العسكرية الأمريكية أحد أبرز المعوّقات التي حالت دون قيام دول مجلس التعاون الخليجي بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية، ومنعتها من تحقيق مستوياتٍ عاليةٍ من التنمية البشرية تتكافأ مع وفوراتها المالية الناجمة عن عوائدها النفطية.

إنَّ سياسة عسكرة النفط الخليجي، التي اعتمدتها الولايات المتحدة كإستراتيجيةٍ ثابتةٍ تجاه الدول الخليجية، أفضت إلى امتصاصٍ عنيفٍ لثروات هذه الدول التي كان عليها أن تدفع الأكلاف العالية على حساب تنمية مجتمعاتها، والاستجابة لحاجاتها في توفير الأمن الاجتماعي في الدخل والصحة والتعليم وسائر الاحتياجات المعيشية الأخرى.

تعددت أشكال التكلفة الاجتماعية والإنسانية للتدخلات العسكرية الأمريكية في الشؤون الخليجية، وكان من أبرز مشكلاتها:

أـ مشكلة البطالة:

أدت الأثمان الباهظة للتكلفة العسكرية الأمريكية إلى تفاقم مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لثلاثة أسبابٍ رئيسةٍ هي:

الأول، تراجع قدرة القطاع العام الخليجي أو قطاع الدولة الحكومي[١] عن تشغيل القوى العاملة، سواء الوافدة منها، الآسيوية بصورةٍ خاصةٍ، أم الوطنية، خصوصاً الداخلون الجدد إلى سوق العمل.

الثاني، محدودية حجم القطاع الخاص، وتواضع قدراته على استيعاب العمالة المتزايدة[٢]. فالقطاع الخاص الكبير الحجم يغلب تركيزه على الصناعات ذات

(١) محمد عبد الشفيع عيسى، **الفقر في الوطن العربي، أوراق عربية** (٣٥)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، ٢٠١٢، ص ٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٣.

التركّز الرأسمالي العالي، والتي تعتمد الآلة القائمة على المكننة والأتمتة، الأمر الذي يقلِّل الحاجة إلى استخدام العنصر البشري، كالصناعات النفطية والبتروكيماوية والمعادن الأساسية.

والأمر نفسه ينطبق على القطاع الخاص الصغير والمتوسط الحجم، حيث تقل الاستثمارات برؤوس أموالٍ عاليةٍ، الأمر الذي يحدّ من قدرة المنشآت الإنتاجية على التوسع وزيادة الإنتاج، وهو ما ينعكس سلباً على القدرات التشغيلية، وبالتالي، على استيعاب عناصر جديدةٍ في سوق العمل.

الثالث، غياب التخطيط لاقتصاد معرفةٍ استراتيجيٍّ يقوم على جودة التعليم، وتحويل العلوم الأساسية (الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، الهندسة والهندسة الوراثية الخ...) إلى معارف في الإنتاج، والخروج على الوسائل التقليدية التي ما زالت تعتمد التعليم النظري، وفي ظل شبه غيابٍ للمختبرات ومراكز الأبحاث والتطوير[1].

إنَّ مخرجات العملية التعليمية، التي ما زالت معتمَدةً في غير دولة من دول مجلس التعاون، لا تتوافق مع احتياجات التنمية الاقتصادية، ومتطلبات سوق العمل من حيث نوعية المهارة والكفاءة العلمية.

ووفقاً لأحدث البيانات المتوفرة عن واقع البطالة في أقطار مجلس التعاون الخليجي، يقدم الجدول الرقم (٦) المؤشرات الآتية:

ـ مواطنون وغير مواطنين، إذ يقدر معدل البطالة بين المواطنين بحوالي ١٤٪.

ـ مواطنون فقط كما في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠.

ـ يقدر معدل البطالة بين السعوديين بحوالي ١٠,٥٪ من قوة العمل السعودية.

ـ يقدر عدد البطالة بين القطريين بحوالي ٢,٣٪ من قوة العمل القطرية، ويبلغ عددهم نحو ١٦٤٤ عاطلاً.

ـ مواطنون كويتيون فقط.

(١) هناك مصادر إحصائية تشير إلى أنَّ ٧٠٪ من خريجي الجامعات السعودية الذين تخرجوا حتى العام ٢٠١٠، هم من المنتسبين إلى أقسام العلوم الإنسانية والدراسات الإسلامية.

أنظر، يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث**... مرجع سابق، ص ١٩٢ حاشية.

الجدول الرقم (٦)

مؤشرات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي (سنوات مختارة)

الدولة	العام	معدل البطالة (٪)	عدد العاطلين (بالألف)	معدل البطالة بين الذكور (٪)	معدل ا البطالة بين الإناث (٪)	معدل النساء بين العاطلين (٪)	معدل الشباب بين العاطلين (٪)	معدل الجامعيين بين العاطلين (٪)	معدل العاطلين طالبي العمل لأول مرة (٪)	معدل العاطلين لأكثر من عام واحد (٪)
الإمارات[١]	٢٠٠٩	٤,٢	٢٣٢	٢,٤	١٠,٨	٤٩,١	٣٣,٨	٤,٦	٧٦,٦	–
البحرين[٢]	٢٠١٠	٣,٨	٥,٢	١,١	٤,١	٧٨,٨	٥٤,٠	–	–	–
السعودية[٣]	٢٠٠٩	٥,٤	٤٦٣	٤,٠	١٥,٠	٤٤,١	٤٥,٦	٥٥,٩	٧٩,٠	١٩,٠
عُمان	٢٠٠٧	٦,٧	٧٠,٧	–	–	–	–	–	–	–
قطر[٤]	٢٠١٠	٠,٥	٥,٨	٠,١	١,٩	٧٤,١	٣٤,٥	٥٠,٠	٧٧,٦	٤٣,١
الكويت[٥]	٢٠١٠	٥,٩	١٧,٣	٠,٨	٣,١	٧٨,٤	٢٨,٥	١,٤	–	٦٦,٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد للعام ٢٠١١، (الكويت، جامعة الدول العربية، ٢٠١١)، الملحق ١٨/ ٢، ص ٣٠٥.

يتضح من الجدول أنَّ المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى بين سائر دول المجلس الأخرى لجهة عدد العاطلين الذين سجلوا رقماً قياسياً في العام ٢٠٠٩، إذ بلغوا ٤٦٣ بالألف، تليها دولة الإمارات ٢٣٢ بالألف، عُمان ٧٠,٧ بالألف، الكويت ١٧,٣ بالألف، قطر ٥,٨ بالألف والبحرين ٥,٢ بالألف.

بينما تحتل البحرين المرتبة الأولى على صعيد معدل الشباب بين العاطلين ٥٤٪، تليها السعودية ٤٥,٦٪، قطر ٣٤,٥٪، الإمارات ٣٣,٨٪ والكويت ٢٨,٥٪.

أما معدلات الجامعيين بين العاطلين عن العمل في دول المجلس فكانت: السعودية ٥٥,٩٪، قطر ٥٠,٠٪، الإمارات ٤,٦٪، الكويت ١,٤٪.

والأمر اللافت هو ضغط البطالة عند طالبي العمل لأول مرةٍ، الأمر الذي يعني أن سوق العمل باتت مُشبعة. وهذه معدلات العاطلين طالبي العمل لأول مرةٍ: السعودية ٠,٧٩٪، قطر ٦,٧٧٪، الإمارات ٦,٧٦٪.

ويُستنتج من أرقام الجدول المذكور أنّ البطالة تتركّز في صفوف الشباب وطالبي العمل لأول مرةٍ، وترتفع بين المتعلمين بشكلٍ عام ولدى الإناث بشكلٍ خاص.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنَّ أكلاف التدخلات العسكرية الأمريكية الاجتماعية والإنسانية لم تقتصر فقط على مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، وإنما كانت قاسيةً على سائر المجتمعات العربية، لا سيما في البلدان غير النفطية منها مثل الصومال، والسودان، وجيبوتي، واليمن، وموريتانيا، ومصر، والأردن، ولبنان، وسورية وغيرها..

حتى العام ٢٠٠٥ بلغ تعداد العاطلين عن العمل في البلاد العربية أكثر من ٢٥ مليون شخصٍ أي ما يمثل نسبة ٢٢٪ من القوى العاملة، وهي الأرقام الأسوأ تحت خط الفقر الوطني، أي بأقل من ٢,٢٥ دولار للفرد الواحد في اليوم. وتتركز البطالة في أوساط الفئات العُمرية الشابة بين ١٥ـ٢٤ سنة، إذ تصل نسبتها إلى نحو ٥٣٪ من إجمالي حجم البطالة، وأنَّ ٤٠٪ من السكان العرب (٣١٢ مليون نسمة) يعانون من الأمية، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد[1].

ب- تدنِّي الإنفاق على التعليم وارتفاع معدَّلات الأمِّية:

على الرغم من مظاهر التوسّع الكمي للنُّظُم التعليمية في بلدان مجلس التعاون، إلا أنها ما زالت دون مستويات التعليم في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع.

سجَّلت نسبة الإنفاق على التعليم من الدخل القومي الإجمالي في بلدان المجلس، كمتوسطاتٍ سنويةٍ بين ١٩٩٦ـ٢٠٠٥، الأرقام الآتية: السعودية ٦,٧٪، الكويت ٤,٥٪، عُمان ٤,٣٪، البحرين ٣,١٪، قطر ٢,٩٪ والإمارات ١,٦٪.

كما أن مؤشر أو دليل التعليم هو أقل بكثيرٍ من المؤشِّر الكُلِّي للتنمية البشرية الذي يتكون من ثلاثة مؤشراتٍ وهي: الدخل، الصحة، والتعليم.

---

(١) عبد الله رزق، **البطالة كارثة عربية: هل تعالج؟**، مجلة أوراق جامعية (تصدرها رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية)، العدد ٣١، صيف ٢٠٠٩، ص ١٩٣.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنّ ارتفاع مؤشّر التنمية في الدول الخليجية، لا يعكس في الواقع، تقدماً على مستويي التعليم والخدمات الصحية، بقدر ما يعني ارتفاعاً للمكوّن الثالث، وهو الدخل. وهذا الارتفاع في الدخل لم يكن بسبب النموِّ الذاتيِّ أو لتنوُّع مصادر الدخل «وإنما هو بسبب إنضاب النفط بتحويله إلى أصولٍ ماليةٍ واستهلاكها على وجوهٍ إنفاقيةٍ غير منتجة»[1].

تُقدِّم معدّلات الأمّيّة المرتفعة في دول مجلس التعاون دليلاً إضافياً على انكشاف السياسات التعليمية في هذه الدول، وبالتالي على انكشافها الاجتماعي كدولٍ وكمجتمعاتٍ معاً. ففي العام ٢٠٠٥ سجَّلت معدّلات الأمّيّة لدى الفئات العُمرية ١٥ سنة وما فوق، في دول المجلس النسب المئوية الآتية: عُمان ٢١,٧٪، الإمارات ٢١,٢٪، السعودية ١٩,٦٪، البحرين ١٠,٠٪، قطر ٩,٤٪، الكويت ٦,٥٪[2].

٣ـ دول مجلس التعاون في مؤشّر الفساد الدولي:

لمَّا كانت الأنظمة السياسية الحاكمة في الخليج هي أنظمةٌ سلاليةٌ توارثيةٌ، فإنَّ هواجس الخوف والقلق على أمن هذه الأنظمة كانت دائماً تدفع بها إلى شراء الأمن المستعار من الخارج، وبصورةٍ خاصّةٍ من الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة الأقوى في العالم.

ذهبت البلدان الخليجية بعيداً في علاقات التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعقدت معها العديد من صفقات الأسلحة واشترت برامج التدريب والتكنولوجيا العسكرية، وفتحت للأمريكيين القواعد الجوية والبرية، وأبرمت سلسلةً من الاتفاقيات والمعاهدات العسكرية الطويلة الأمد، كل ذلك بهدف التحوّط بمنظومةٍ أمنيةٍ أميركيةٍ توفِّر الأمن والبقاء للأسر السلالية الحاكمة للدول القائمة.

لم تكن سياسات الإنفاق على التسلح، وإقامة شبكات الأمن الحمائي الباهظة الكلفة المادية، لتخلو من انعكاساتٍ سلبيةٍ على دول الخليج ومجتمعاتها الداخلية، ذلك، أنَّ مثل هذه البلدان «التي تنعدم فيها المساءلة، وتغيب فيها الشفافية، ويعتدي فيها صانعو القرار على ثروة المجتمع، ليس مستغرباً أن تكون مرتعاً للفساد بأشكاله»[3]. وهذا ما تعكسه قِيَمُ مؤشّر الفساد الذي تصدره «منظمة الشفافية العالمية» على صورة تقريرٍ سنويٍّ. وهذه صورةٌ عن قِيَمِ المؤشّر لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ كما تظهر في الجدول الرقم (٧).

(١) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث**...مرجع سابق، ص، ١٩٣.

(٢) **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠٠٦.**

(٣) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون في مثلث**...، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

الجدول الرقم (٧):

مؤشِّر الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨

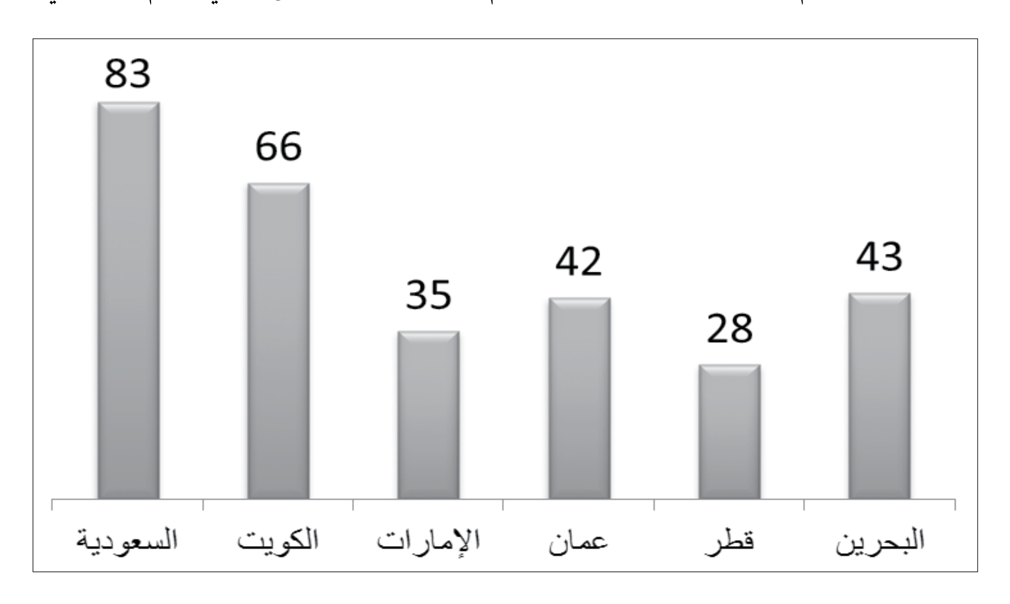
الدولة	٢٠٠٦	الترتيب	٢٠٠٨	الترتيب
قطر	٦,٠	٣٢	٦,٥	٢٨
الإمارات	٥,٧	٣٦	٥,٩	٣٥
البحرين	٥,٠	٤٦	٥,٤	٤٣
عُمان	٤,٧	٥٥	٥,٥	٤٢
الكويت	٤,٣	٦٠	٤,٣	٦٦
السعودية	٣,٤	٨١	٣,٥	٨٣

المصدر: «**Transparency International 2008**», http://www.transparency.org/publications/gcr/gcr_2008

- الرقم (١٠) يعني أقلّ مستوىً للفساد، والرقم (٠) يعني أعلى مستوىً للفساد، والترتيب من بين ١٨٠ دولة.

ورد في: يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون في مثلث...، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

ويمكن تقديم صورةٍ لمؤشِّرات الجدول الرقم (٧) من خلال الشكل البياني الرقم (٧) الآتي:



خلاصة:

ثمة ترابطٌ وثيقٌ بين تنامي الرأسمالية الأمريكية وسياسات الاختراق المكثَّف لمنطقة الخليج بدءاً من مطالع السبعينات من القرن الماضي (القرن العشرين)، أي مع الدخول الأمريكي إلى المنطقة لملء الفراغ الأمني الذي تركه الانسحاب البريطاني آنذاك، وصولاً إلى اليوم.

كانت كثافة التدخلات العسكرية الأمريكية في المنطقة الخليجية مرسومةً في إطار مشروعٍ جيو سياسيٍّ أميركيٍّ يقوم على إدخال الدول الخليجية في دوامة الأزمات والحروب، تبريراً لحضورٍ أميركيٍّ سياسيٍّ وعسكريٍّ لغرض تحقيق ثلاثة أهدافٍ استراتيجية:

الأول، احتلالٌ غير معلنٍ لدول مجلس التعاون، تدل عليه بوضوحٍ كثرة القواعد العسكرية الأمريكية من جهةٍ، والمعاهدات الدفاعية وعقود شراء الأسلحة المتواصلة من جهةٍ أخرى.

الثاني، احتلالٌ مُقنَّعٌ للنفط من خلال تحوّل الشركات البترولية الأمريكية وغير البترولية إلى شريكٍ نفطيٍّ للدول الخليجية من جهةٍ، وممارسة امتصاصٍ رأسماليٍّ حادٍّ وعنيفٍ للعائدات النفطية عبر أساليب ووسائل عديدةٍ ومتنوعةٍ من جهةٍ أخرى.

الثالث، تحويل الخليج إلى سوقٍ حيويٍّ، هو الأول في العالم، للأسلحة الأمريكية.

أسهمت التدخلات العسكرية الأمريكية في ارتفاعاتٍ قياسيةٍ للأكلاف المترتبة عليها مالياً وعسكرياً وسياسياً، ليس كأثمانٍ للتدخل الأمريكي وحسب، وإنما أيضاً للتعامل مع الأزمات المفتوحة والحروب التي لم تنقطع عن ساحات الخليج منذ ما يزيد على الثلاثة عقودٍ ونصف العقد، أي منذ العام ١٩٨٠ وحتى اليوم.

لقد دفعت البلدان الخليجية، حكوماتٍ ومجتمعاتٍ معاً، أثماناً باهظةً كأكلافٍ لسياسة العسكرة التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وما تزال، من أجل تكريس مفهوم أمركة الأمن الخليجي، الذي هو أمنٌ أميركيٌّ-صهيونيٌّ في المنطقة قبل أن يكون أمناً حمائياً واقتصادياً للدول الخليجية ومجتمعاتها، هذه المجتمعات التي ما زالت تواجه تحدياتٍ ثقيلةً في أمنها الاجتماعي والإنساني، تحديات البطالة والفقر والجوع والأمية المتفشية والفساد المستشري.

إنَّ مواجهةً جريئةً لسياسة العسكرة الأمريكية للمنطقة الخليجية تقتضي من دول مجلس التعاون الاستجابة للآتي:

أولاً: الفكاك من أسر السياسات الأمريكية وتدخلاتها العسكرية، التي لن تكون إلا على حساب الاقتصادات الوطنية وتحويلها إلى اقتصاداتٍ ملحقةٍ برأسمالية المركز الأمريكي.

ثانياً: التفاعل الإيجابي مع القوى الإقليمية في الخليج، إيران والعراق واليمن، توصلاً إلى صياغة نظامٍ جيوسياسيٍّ خليجيٍّ يحقق مصالح الدول الخليجية مجتمعة، لكون هذه الدول هي صاحبة المصلحة الحقيقية في استقرار الخليج وتطوره.

ثالثاً: التعاون الخليجي والعربي مع إيران والإفادة من تجربتها النهضوية الناجحة، وتوطين هذه التجربة والبناء عليها بدل الاعتماد على استهلاك التجربة الأمريكية المكلفة ومعها سائر التجارب الغربية الأخرى.

رابعاً: الدخول في حوارٍ عميقٍ إسلاميٍّ ـ إسلاميٍّ بين دول الخليج العربية وإيران، حوارٍ يعيد للإسلام قِيَمَهُ السمحاء، ورسالته الإنسانية، ويزيل عنه التشوّهات، التي تتقاطع على إلصاقها به حملاتٌ شرسةٌ من الخوارج الخارجين على اليهودية والمسيحية والإسلام على السواء.

المصادر والمراجع

- السيد حسين، عدنان، **الميزان العسكري ٢٠٠٠ـ٢٠٠١**، المستقبل العربي، العدد ٢٧٢، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١.
- الحاج، علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، ٢٠٠٥.
- رزق، عبد الله، **البطالة كارثة عربية: هل تعالج؟**، مجلة أوراق جامعية (تصدرها رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية)، العدد ٣، صيف ٢٠٠٩.
- سويد، ياسين، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج ـ واقع وتحدِّيات ـ**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤.
- عيسى، محمد عبد الشفيع، **الفقر في الوطن العربي**، أوراق عربية (٣٥)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، ٢٠١٢.

ـ مسلم، طلعت أحمد، **القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي**، سلسلة أوراق عربية (الرقم٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

ـ ناصر، شحاتة محمد، **الخليج والطفرة النفطية الثانية: أولويات الإنفاق**، السياسة الدولية، العدد ١٧١، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨.

ـ اليوسف، يوسف خليفة، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١١.

ـ بيانات المعهد الدولي للمالية العامة لعام ٢٠٠٨.

ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الملحق الرقم (٦/ ٢)، العام ٢٠١٤..

ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠٠٦.

ـ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و[آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٣، الجدول الرقم ٥/ ١.

ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته**، الرياض، الأمانة العامة، طبعة ثانية، ١٩٨٨.

ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **المسيرة والإنجاز**، مجموعة العام ٢٠١٢.

ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات ـ إدارة الإحصاء، العدد ١٩، لعام ٢٠١١.

ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **المسيرة والإنجاز**، العام ٢٠١٢.

ـ **الملف الإحصائي، المستقبل العربي**، العدد ١٩٤، نيسان (إبريل) ١٩٩٥.

ـ **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية لعام ٢٠١١، العدد ١٩.

- **Arabo-Persique, actuels (Paris : Sycomore 1983). - BP Amoco Statistical Review of World Energy (June 2000). - Institute of Inter national Finance (IIF), Country Reports (September 2008).**

- **OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1982, (Vienna: OPEC 1983), table (49).**

- **Raoul Delcarde, La Sécurité et la Stratégie dans le Golf**

- **SIPRI Database, <http//sipri.org>.**

تحوُّلاتُ السوقِ النفطيةِ وتأثيرُها على أنظمةِ تسعيرِ النفطِ الخام في الأسواقِ الدولية

أ. د. صالح عمر فلاحي
طالبة الدكتوراه: منال بلقاسم
جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر

الملخّص: هدفت هذه الورقةُ إلى تحديد العوامل المؤثِّرة في قرار تسعير النفط الخام داخل السوق النفطية، من خلال إعطاء لمحةٍ تاريخيةٍ لتطوّر أسواقه، والقيام بعرضٍ وتحليلِ مختلفِ البيانات المتعلقة بتداولِ المنتوجِ النفطيِّ داخل هذه السوق. ولتحديد ذلك، اعتمدَتْ ورقةُ البحث هذه على كيفية تسعير النفط الخام، ودور الشركات النفطية في ذلك في ظل أنظمة الأسعار المعلنة، وأنظمة الأسعار الرسمية، وأنظمة أسعار السوق. وخلصتْ هذه الدراسةُ إلى أن السوق النفطية، خلال مرحلة الأسعار المعلنة، اتسمت باحتكار شركات النفط العملاقة المطلق لتسعير النفط الخام. أما مرحلة الأسعار الرسمية، فقد عرفت تراجعاً لهذه السيطرة لصالح دول منظمة الأوبك بعد أن تعاظم دورها في الساحة الدولية، غير أن هذا النظام لم يُكتب له الاستمرار، وذلك نتيجةً للسياسات المتّبعة من قبل وكالة الطاقة الدولية والدول الكبرى المستهلكة للنفط، ما أدّى إلى تبني نظام أسعار السوق، مع ترك أمر تحديد أسعار النفط لقوى العرض والطلب.

الكلمات المفتاحية: الأسواق النفطية، أسعار النفط، أنظمة أسعار النفط.

Abstract: This paper aimed to search for the factors affecting crude oil pricing decision within oil market by giving a historical overview of market developments. If also analyzed data related to various oil products circulation.The focal point here will be on crude oil pricing and role of oil companies in light of Posted Pricing System; Official Pricing System and Market Pricing System.

This study concluded that oil market during the Posted Price was characterized by the absolute monopoly of giant companies of crude oil. However, the control of these companies is declined in favor of the OPEC

countries during the Official Price stage, during OPEC growing role in international arena, but policies pursued by International Energy Agency and major consuming countries for oil, this systems resulted in abandoning it, which led to adoption of the market price system with leaving oil prices determination to the forces of supply and demand.

Keywords: Oil markets, Oil prices, Oil pricing systems.

مُقدّمة

يُعتبر النفط من المصادر الرئيسة للطاقة في العالم، نظراً للخصائص الفريدة التي يتمتع بها، من حيث تكلفته المنخفضة مقارنةً بغيرها من البدائل الأحفورية وغير الأحفورية، وشهدت هذه المادة إقبالاً متزايداً من طرف الدول الصناعية، مما أدّى إلى تزايد حصة النفط تدريجياً في ميزان الطاقة، رافعاً معه معدلات نمو الاقتصاد العالمي أيضا. والملاحظ أن أسعار النفط عرفت العديد من الأنظمة التي تتماشى مع التطورات الحاصلة في أسواق النفط العالمية.

وتُعتبر الأسواق النفطية من أكثر الأسواق تقلباً في العالم، بحيث يصعب التنبُّؤ بأسعار النفط داخلها، ويختلف النفط عن أية سلعةٍ أخرى، سواء من ناحية بنيته أو آلية سعره، ويعود السبب في ذلك لطبيعة السوق النفطية الاحتكارية، حيث تقع مكامن النفط عموماً في البلدان النامية، وتتركز مختلف الصناعات التحويلية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهذا الاختلاف بين مناطق إنتاج النفط وتكريره جعل من سعره عرضةً للتقلب السريع.

مشكلةُ البحث

يُشكِّل النفط سلعةً إستراتيجيةً دوليةً تتضمن قيمةً اقتصاديةً عاليةً، إذ بلغ تأثيره جميع أوجه النشاط الاقتصادي، وأصبح يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على حركة التجارة الدولية. فالنفط أداةٌ هامةٌ في تمكين العالم من تحقيق الازدهار الاقتصادي والتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها، فهو يشكل المصدر الرئيس للطاقة بالنسبة للدول الصناعية، والمصدر الأساسي لتمويل ميزانيات الدول المنتجة والمصدرة له، وبالتالي فإن استقرار أسعاره يُعدُّ أمراً ضرورياً للتخطيط الاقتصادي السليم، وتطبيق سياسةٍ اقتصاديةٍ فعّالة. ونظراً لطبيعة السوق النفطية المتقلبة، وما تحمله من تبعاتٍ على الاقتصاد العالمي، من الضروري طرحُ مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية: ماهي العوامل المتحكمة في تحديد أسعار النفط؟ وما تأثير هذه العوامل على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق النفطية؟ وكيف يمكن الحدُّ من آثار صدمات أسعار النفط أثناء ارتفاعها وانخفاضها؟

هدفُ البحث

تهدف هذه الدراسة بشكلٍ رئيسٍ إلى:

- الكشف عن كيفية تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية؛
- تحديد العوامل المؤثرة على قرار تسعير النفط الخام؛
- معرفة آثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

أهميّةُ البحث

تكمن أهمية البحث في أهمية النفط كسلعةٍ على المستوى الدولي، فالنفط الخام من أهم عوامل الازدهار والتطور الاقتصادي، إذ يؤدي استقرار أسعاره إلى استقرار الاقتصاد الدولي. أما تذبذب أسعاره فقد يؤدي إلى حدوث أزماتٍ واضطراباتٍ في الاقتصاد العالمي، أو إلى ما يُعرف بصدمات أسعار النفط. وهكذا تبدو أهمية الدراسة في عرض وتحليل أهم العوامل والأحداث المؤثرة على أسعار النفط، والتطرق إلى مختلف الأنظمة التي مر بها، لإظهار مختلف التطورات التي حدثت في السوق النفطية وانعكاسها على الاقتصاد العالمي.

منهجيّةُ البحث

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مزج الأسلوب الوصفي التحليلي لمختلف البيانات المستقاة من الكتب والبحوث المتخصصة والدوريات المتاحة. كما سيتم الرجوع إلى تلك البيانات الصادرة عن هيئاتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ، كمنظمة الأوبك، والأوابك، ووكالة الطاقة الدولية. وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي: مرحلة الأسعار المعلنة؛ مرحلة الأسعار الرسمية؛ مرحلة أسعار السوق.

المحورُ الأول، مرحلةُ الأسعارِ المعلنة:

اعتمدت طريقة تسعير النفط الخام في مراحلها الأولى التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس الأسعار المعلنة Posted Price، حيث تقوم الشركات التي تشتري النفط بإعلان أسعار هذه المادة عند فوهة البئر[1]. أما السعر فظهر لأول مرة في العام ١٨٨٠ في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد أويل Standard Oil

(١) علي رجب، "تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، المجلد الثامن والثلاثون، العدد ١٤١، الكويت، (٢٠١٢)، ص. ١٠.

التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية[١]. وبتزايد اكتشاف واستغلال النفط، أصبحت شركات النفط تقوم بإعلان الأسعار في موانئ التصدير، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام، وذلك تبعاً للتطورات الحاصلة في السوق النفطية، والمتمثلة في: مرحلة احتكار شركة ستاندر أويل لصناعة النفط؛ مرحلة تدويل الصناعة النفطية وهيمنة الشركات النفطية العملاقة عليها؛ وأخيراً مرحلة تراجع قوة الشركات النفطية وظهور منظمة الأوبك.

أولاً: مرحلةُ احتكارِ شركةِ ستاندر أويل لصناعةِ النفطِ ١٨٨٠ ـ ١٩١١:

بدأت صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٨٥٩، في مدينة توتسفيل Titusville، ولاية بنسلفانيا Pennsylvania[٢]. وقد شهدت في البداية مرحلةً من التنافس الشديد، أدت إلى خلق حالةٍ من عدم الاستقرار في أسعار النفط، وزوال العديد من الشركات. واستمر هذا الوضع حتى نهاية العام ١٨٧١ مع قيام شركة ستاندرد أويل بالاستحواذ على المصافي في مدينة كليفلاند Cleveland، وأصبحت بذلك تسيطر على ربع طاقة تكرير النفط في الولايات المتحدة الأمريكية[٣].وتميزت شركة ستاندر أويل بوضعٍ متفردٍ تقريباً في التاريخ الاقتصادي، وهو الوضع المزدوج لكلٍّ من احتكار البيع والشراء. ومنذ العام ١٨٩٥ أعلن رئيسها أنه لن يتعامل في شرائه للزيت الخام إلا على أساس الأسعار المعلنة[٤]. إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلًا، فقد شهد العقدان الأول والثاني من القرن العشرين تغيراً جوهرياً في صناعة النفط، نتيجة ظهور منافسين جددٍ قاموا بالطعن في أعمال شركة ستاندرد أويل في أواخر القرن التاسع عشر. وكان لاكتشاف حقولٍ جديدةٍ في ولاية تكساس Texas في العام ١٩٠١ التأثير الأكبر على هيكل الصناعة النفطية. وأدى اكتشاف هذه المواقع إلى نشأة شركتين أصبحتا فيما بعد من أكبر الشركات النفطية، وهما شركة غولف أويل Gulf Oil وشركة تكساكو Texaco. كما ظهرت شركات نفطٍ أخرى في هذه المنطقة، مثل: شركة شل للتجارة والنقل Shell Trading and Transport Company، شركة النفط ماغنوليا Magnolia Oil Company. وكان لظهور هذه الشركات تبعاتٌ أخرى على النظام الذي فرضته شركة ستاندرد أويل داخل صناعة النفط،خصوصاً بعد اتهام هذه الشركة من قبل الشركات الأخرى باستعمال أساليب غير قانونيةٍ للقضاء

(١) محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد النفطي**، (عنابة: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣)، ص. ١٩٧.

(٢) Martin Levey, «Studies in Early Petroleum History by R. J. Forbes; More Studies in Early Petroleum History,1860-1880 », Technology and Culture, Vol. 2, No. 1 (Winter, 1961), p. 55.

(٣) Elizabeth Granitz and Benjamin Klein, «Monopolization by «Raising Rivals' Costs»: The Standard Oil Case », Journal of Law and Economics, Vol. 39, No. 1 (Apr., 1996), pp. 1-2.

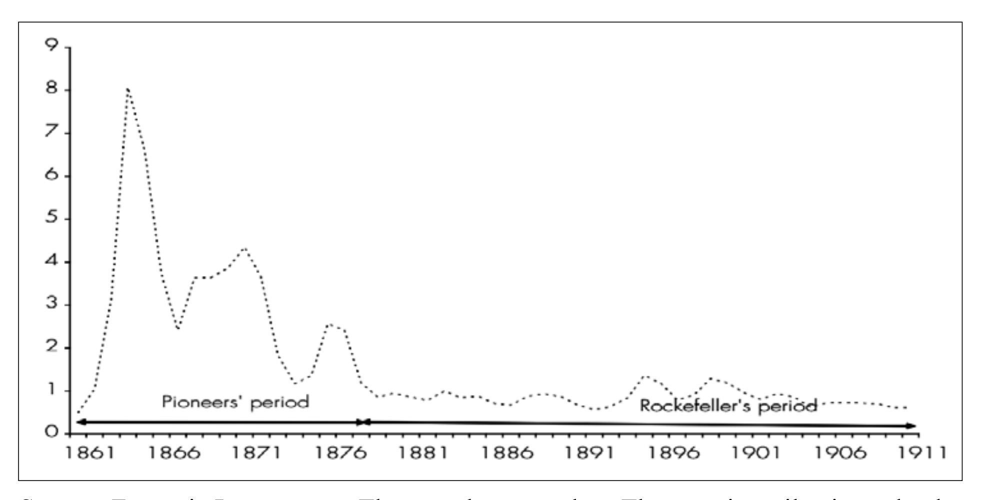
(٤) منى البرادعي، **مذكرات في اقتصاديات النفط**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٧)، ص. ٥٧.

على المنافسين، ولجوئها بالتالي إلى القضاء[١]. وقامت المحكمة العليا في الولايات المتحدة في العام ١٩١١ بإصدار قرارٍ يتضمن تقسيم شركة ستاندرد أويل إلى العديد من الشركات الصغيرة، وذلك بعد اتهامها باللجوء إلى أساليب غير قانونية للقضاء على المنافسين، ومخالفتها لقانون مكافحة الاحتكار شيرمان Sherman Antitrust Act الصادر في الولايات المتحدة في العام ١٨٩٠ [٢]. وهذا فسح المجال لظهور عددٍ من الشركات النفطية، عُرِفت فيما بعد بالشقيقات السبع (Standard oil of New York, Standard oil of California, Standard oil of New Jersey, Texaco, Royal Dutch Shell, Gulf oil, Anglo-Persian Oil Company). وتمكنت هذه الشركات من السيطرة شبه التامة على الصناعة النفطية آنذاك، مما أدى إلى تغيير هيكل الصناعة النفطية، من خلال الانتقال من وضعية الاحتكار المطلق في العام ١٩٠٠ إلى وضعية احتكار القلة في العام ١٩١١ [٣].

الشكل الرقم ١

أسعارُ النفطِ المعلنةُ خلال مرحلةِ احتكارِ شركةِ ستاندر أويل:

US average 1861 - 1911
US dollars per barrel



Source: François Lescaroux, «The petroleum market: The ongoing oil price «shock» and the next «counter-shock»», International Economics 121 (2010), p. 102.

---

(١) Joseph A. Pratt, «The Petroleum Industry in Transition: Antitrust and the Decline of Monopoly Control in Oil »,**The Journal of Economic History**, Vol. 40, No. 4 (Dec., 1980), p . 817.

(٢) Arthur P. Dudden, «Antitrust and the Oil Monopoly: The Standard Oil Cases, 1890-1911», **The Pennsylvania Magazine of History and Biography**, Vol. 104, No. 1 (Jan., 1980), p. 125.

(٣) Pratt, Op.cit., p. 818.

يبين الشكل الرقم ١، أسعار النفط الخام خلال الأعوام ١٨٦١ ـ١٩١١، ومع أول ظهورٍ للنفط على نطاقٍ تجاريٍّ بلغت أسعاره حوالي ٨ دولارات/ للبرميل في العام ١٨٦٤، لتنخفض بعد ذلك بشكلٍ مستمرٍ طيلة الفترة الممتدة ما بين عامي ١٨٦٤ ـ١٨٧٧ إلى أقل من ١ دولار/ للبرميل، بسبب كثرة المنتجين ومحدودية استعمالات النفط. كما عرفت الأسعار المعلنة خلال مرحلة احتكار شركة ستاندر أويل نوعاً من الاستقرار تراوحت بين ٧٠ سنتاً ودولاراً واحداً للبرميل طيلة الفترة الممتدة من العام ١٨٧٨ إلى غاية العام ١٩١١.

ثانياً، مرحلةُ تدويلِ الصناعةِ النفطيةِ
وهيمنةِ شركاتِ النفطِ العملاقةِ عليها ١٩١١ ـ ١٩٦٠:

عرفت بداية القرن العشرين تزايداً في الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية الكبرى، وذلك ما حفز السعي إلى اكتشاف النفط في مناطق أخرى جديدة، وأتت الزيادة في الإنتاج بمعظمها من البلدان الأقل نمواً مثل فنزويلا ودول الشرق الأوسط، مما أدى إلى تدويل الصناعة النفطية[1]. واتَّسمت هذه الفترة بالهيمنة الكاملة لشركات النفط العملاقة (Standard oil of New York, Standard oil of California, Standard oil of New Jersey, Texaco, Royal Dutch Shell, Gulf oil, Anglo_Persian Oil Company) على صناعة النفط في العالم، وتميزت الفترة الممتدة بين ١٩١١ ـ ١٩٢٨ بالمنافسة الشديدة للتنقيب عن النفط بين هذه الشركات، وكادت هذه المعركة أن تؤدي إلى إنهاك قوى جميع الشركات المنتجة، لذلك رأت أن من مصلحتها الاتفاق على مبادئ معينةٍ تحقق مصالحها في الهيمنة المشتركة على منابع النفط وأسواقه في معظم أنحاء العالم، لذا تم التوصل إلى اتفاق الأكنكاري Achnacarry في العام ١٩٢٨. وقد فتح اتفاق الأكنكاري حقبةً جديدةً من الكارتلات منذ قانون مكافحة الاحتكار الأمريكي، واتفقت شركات النفط الكبرى، وفق شروط الاتفاقية، على تقاسم أسواق النفط العالمية خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقا) بهدف الحدِّ من تنافس الأسعار[2].

(١) V. C. Vigand, « Once more on The World Price of Oil », **Acta Oeconomica**, Vol. 4, No. 2 (1969), p. 211.

(٢) عاطف سليمان، **الثورة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص. ١٢٦.

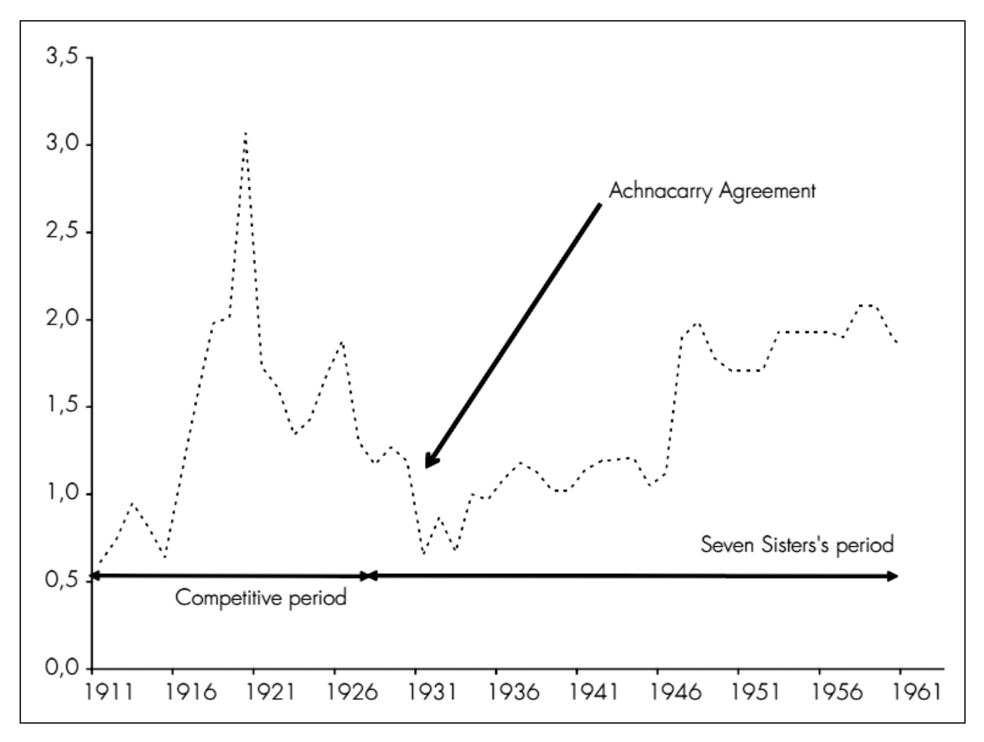
الشكل الرقم ٢

تطورُ الأسعارِ المعلنةِ خلال مرحلةِ تدويلِ الصناعةِ النفطيةِ وهيمنةِ شركاتِ النفطِ العملاقةِ عليها:

US average. 1911 -1944

Arabian Light posted at Ras Tanura. 1945-1961

US dollars per barrel



Source: François Lescaroux, «The petroleum market: The ongoing oil price «shock» and the next «counter-shock»», **International Economics** 121 (2010), p. 103.

ومن الشكل الرقم ٢، يلاحظ أن أسعار النفط كانت شديدة التقلب قبل عقد اتفاقية الأكنكاري، وهذا راجعٌ لحروب الأسعار في العالم بين الشركات النفطية الكبرى. أما بعد عقد هذه الاتفاقية فقد عرفت أسعار النفط نوعاً من الاستقرار في حدود ١ دولار/ للبرميل، لترتفع بعدها إلى أكثر من ٢ دولار/ للبرميل في أواخر العام ١٩٥٠ نتيجة ظهور اتفاقية مناصفة الأرباح بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط.

ثالثا، مرحلةُ تراجعِ قوةِ الشركاتِ النفطيةِ وظهورِ منظمةِ الأوبك ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣:

في العام ١٩٤٧، كانت الأسعار المعلنة، أو السعر الذي تستند إليه الإتاوات والضرائب لبرميل النفط العربي، تساوي ٢,١٧ دولار/ للبرميل، إلى أن قامت الشركات النفطية بتخفيضه، حتى وصل إلى ١,٨٠ دولار/ للبرميل في شهر آب من العام ١٩٦٠[١].

وتعتبر التخفيضات التي أجرتها الشركات النفطية على الأسعار المعلنة، أحد أهم العوامل التي دفعت بالدول المنتجة للنفط للوصول إلى اتفاقٍ تنظيميٍّ يحمي مصالحها، ويسعى إلى المحافظة على استقرار أسعار نفوطها وعوائدها. ونتيجةً لذلك، التقت وفودٌ من خمسة بلدان منتجة للنفط: إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا، في بغداد يوم ١٠ سبتمبر من العام ١٩٦٠، لمناقشة قضية أسعار النفط. وبعد أربعة أيامٍ من ذلك، تأسست الأوبك Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) بوصفها منظمةً حكوميةً دوليةً دائمة[٢]، وكان هدفها الأساسي يتمثل في تحقيق الاستقرار في أسعار النفط من أجل القضاء على التقلبات الضارة وغير الضرورية، وبالتالي تأمين دخلٍ ثابتٍ للدول المنتجة، بالإضافة إلى ضمان إمداداتٍ فعالةٍ واقتصاديةٍ منتظمةٍ للدول المستهلكة[٣].

ومنذ نشأة الأوبك في العام ١٩٦٠ وحتى العام ١٩٧٠، لم تستطع القيام بتعديل أسعار النفط، إلا أنها نجحت في تحقيق مستويات تعاونٍ عاليةٍ بين أعضائها في كافة مجالات صناعة النفط، وفي تصحيح العلاقة مع الشركات النفطية والبلدان المصدرة للنفط[٤].

وفي السنوات من ١٩٧١ وحتى ١٩٧٣، اتجهت عائدات الدول المنتجة نحو الارتفاع التدريجي، ولعل ذلك يعود إلى المفاوضات الجماعية التي سعى إليها أعضاء منظمة الأوبك، والتي أسفرت عن عقد مؤتمر كراكس، الذي طالب برفع حصة الدول المصدرة إلى ٥٥٪ على الأقل من الربح الصافي، وإلغاء الخصومات الممنوحة للشركات، وتعديل

---

(١) Jahangjr Amuzega, «Opec in the Context of the Global Power Equation», Journal of International Law and Policy, Vol. 4 (1974) , p. 221.

(٢) Abdalla Salem El-Badri, «History of OPEC», **OPEC Bulletin**, Vol. XLI, No 7 (September 2010), p. 07.

(٣) Morten Christensen , An Empirical Study of Stock Price Reactions to Opec Output Announcements -focus on Scandinavia-, Aarhus school of Business, University of Aarhus, Denmark, (May 2009), P. 11.

(٤) إبراهيم شريف السيد وآخرون، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٦٧.

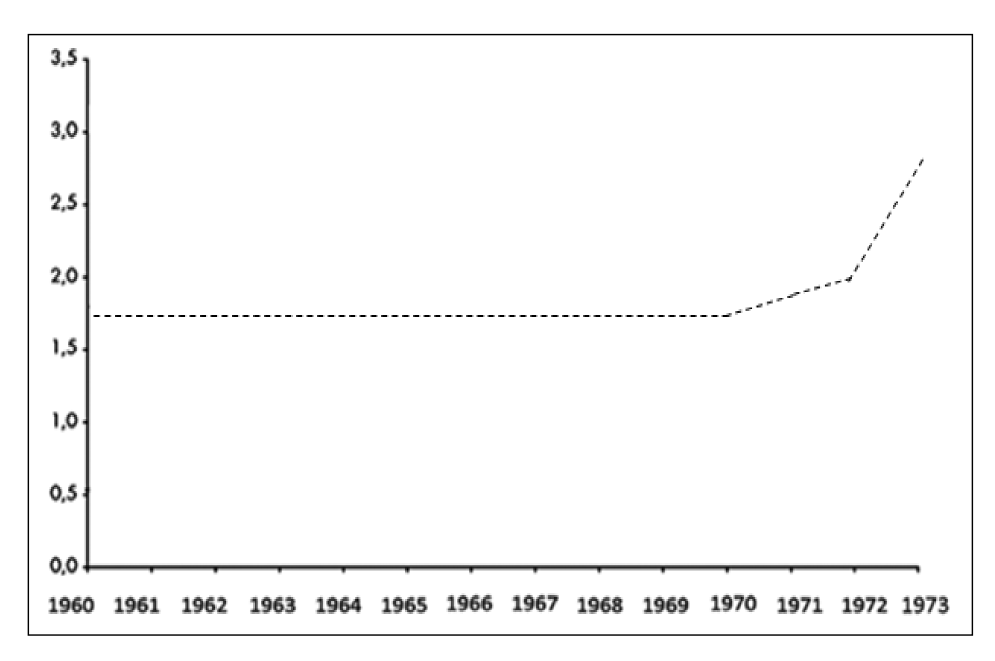
الأسعار بما يضمن الحفاظ على القوة الشرائية لعائدات الدول المصدرة. وتعود هذه الزيادة أيضا إلى الاتجاه الإيجابي الذي نادت به اتفاقيتا طهران وطرابلس الموقعتان في العام ١٩٧١، واللتان تضمنتا موافقة الشركات على إجراء زيادةٍ في الأسعار المعلنة مقدارها ٢,٥٪ لمجابهة التضخم العالمي[١].

الشكل الرقم ٣

أسعارُ النفطِ المعلنةُ خلال مرحلةِ تراجعِ قوةِ الشركاتِ النفطيةِ وظهورِ منظمةِ الأوبك:

Arabian Light posted at Ras Tanura. 1960-1973

US dollars per barrel



Source: Data from BP Statistical Review (2009).

يلاحظ من خلال الشكل الرقم ٣، أن الأسعار المعلنة بقيت دون تغييرٍ خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٠_١٩٧٠ عند مستوى ١,٨٠ دولار للبرميل، في حين كانت أسعار السوق تتراوح في كثيرٍ من الأحيان بين ١,٣٠ إلى ١,٥٠ دولار/ للبرميل[٢]،

(١) مديحة الحسن الدغيدي، **اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف النفط العربي منها**، (بيروت: دار الجيل، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٢)، ص ٢٧٥.

(٢) **G. F. Ray, «the 'Real' Price of Crude Oil», National Institute Economic Review, No. 82 (November, 1977), P. 59.**

لترتفع الأسعار بعدها إلى ٢,٨٣ دولار/ للبرميل في العام ١٩٧٣. ويعود سبب هذه الزيادات للاتفاقيات الموقعة بين منظمة الأوبك والشركات النفطية الكبرى خلال الفترة ١٩٧٠_ ١٩٧٣.

وعلى العموم يمكن القول، بأن أسعار النفط المعلنة في البداية تميزت بالاستقرار خلال مرحلة احتكار شركة ستاندر أويل لعمليات شراء وبيع النفط داخل الولايات المتحدة الأمريكية، واستمر هذا الوضع حتى العام ١٩١١ نتيجة قيام المحكمة العليا بحل وتقسيم هذه الشركة إلى العديد من الشركات الصغيرة، التي عرفت فيما بعد بالأخوات السبع، لتنتقل السوق من الاحتكار المطلق إلى احتكار قلة. وبتزايد اكتشاف النفط واستغلاله خارج الولايات المتحدة الأمريكية، عرفت أسعار النفط المعلنة مرحلةً من التذبذب نظراً لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى، مما ساهم في عقد اتفاقية الأكنكاري في العام ١٩٢٨، ونتج عن هذه الاتفاقية استقرارٌ وثباتٌ في الأسعار المعلنة. ومع ظهور دولٍ منتجةٍ جديدةٍ، واستقلال دولٍ منتجةٍ أخرى، أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن بهدف زيادة مداخيلها وتنمية اقتصادياتها، من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح بينها وبين الشركات النفطية الكبرى، كما قامت هذه الدول أيضا بتأسيس منظمة الأوبك في العام ١٩٦٠، وازدادت، بالتالي، مداخيلها نتيجةً للاتفاقيات المعقودة بينها وبين منظمة الأوبك والشركات النفطية الكبرى.

المحورُ الثاني، مرحلةُ الأسعارِ الرسمية:

هدفت منظمة الأوبك في البداية إلى المحافظة على حقوق الدول المنتجة للنفط، وجعل الأسعار المعلنة تتناسب مع إستراتيجياتها وخططها التنموية. ومع حلول العام ١٩٧٣ شهدت السوق النفطية تحولاتٍ جذريةً في موازين القوى داخلها، مع قيام الدول العربية باستخدام الحظر النفطي كسلاحٍ سياسيٍّ لمعاقبة الدول المساندة لإسرائيل. ونتيجةً لهذا التغيير، تم استحداث طريقة تسعيرٍ جديدةٍ، والمتمثلة في أسعار البيع الرسمية Official Selling Price (OSP)، أو أسعار البيع الحكومية Government Selling Price (GSP)، وجاء هذا السعر للوقوف في وجه طريقة التسعير السابقة «الأسعار المعلنة». ويتم تحديد هذا السعر من قبل منظمة الأوبك للنفط الخام «العربي الخفيف»، وهو ما يعرف بنفط الإشارة، كأساسٍ لتحديد أسعار الخامات

الأخـرى[١]. وتتحدد أسعار النفط الأخرى بناءً على سعر هذا النفط، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص النفط المسعر من ناحية: النوعية، الكثافة، والموقع الجغرافي[٢]. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين: مرحلة الاحتكار التام لتسعير النفط الخام من قبل منظمة الأوبك؛ ومرحلة تراجع قوة الأوبك وانهيار نظام الأسعار الرسمية.

أولاً، مرحلةُ احتكارِ منظمةِ الأوبك لتسعيرِ النفطِ ١٩٧٣ـ ١٩٨٢:

في سبتمبر من العام ١٩٧٣، قررت منظمة الأوبك إعادة فتح باب التفاوض مع الشركات النفطية لمراجعة اتفاقية طهران، وطلب زيادةٍ في الأسعار المعلنة، فرفضت الشركات النفطية هـذا الطلب، وبالتالي انهارت المفاوضات بين الطرفين. نتيجةً لذلك، أعلنت المنظمة زيادةً فوريةً في الأسعار المعلنة. وتُعتبر هذه هي المرة الأولى التي تقوم الأوبـك بتحديد السعر المعلن لوحدها، فقبل هذا التاريخ تمكنت فقط من منع الشركات النفطية من تخفيضه[٣]. وأثـار قرار الحظر ردودَ فعلٍ عنيفةً، حتى أن بعض الـدول الغربية هددت باتخاذ إجـراءاتٍ انتقاميةٍ قد تصل إلى احتلال منابع النفط عسكرياً. ومنذ ذلك الحين، تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة Internation Energy Agency (IEA)، التي ضمت أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. وتلخصت أهدافها في ترشيد استهلاك الطاقة لغرض تخفيض الطلب على النفط، والعمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة، وحفز وتطوير البحث في مصادر الطاقة المتجددة، علاوة على سياسة تكوين المخزون الإستراتيجي من النفط لدى كل دولةٍ عضوٍ في هذه المنظمة، بحيث يعادل ٩٠ يوماً من الواردات النفطية الخاصة لكل دولة، بالإضافة إلى زيادة أسعار صادرات الـدول الصناعية إلى الـدول المصدرة للنفط وبنسبة تفوق معدل الزيادة في أسعار وارداتها النفطية[٤].

---

(١) Vincent Brempnd, Emmanuel Hache, Valérie Mignon, **Does OPEC Still exist as a Cartel ? An Empir**ical Investigation, IFP School -Centre Economie et Gestion-, France, (Mars 2011), p. 4.

(٢) Bright Erakpoweri Okogu, «Marketing Dynamism: An Econometric Study of the Oil Pricing Policies of selected OPEC members», **Energy Economics**, (July 1991), p. 154.

(٣) Bassam Fattouh, «Anatomy of the Crude Oil Pricing System», **The Oxford Institute for Energy Studies**, (January 2011), pp. 14, 16.

(٤) علاء الدين حسن عواد، «السياسات السعرية للبترول خلال الربع قرن الأخير: دراسة مرجعية»، **المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد**، العدد ٩، (١٩٩٨)، صص. ١٣٨ـ١٣٩.

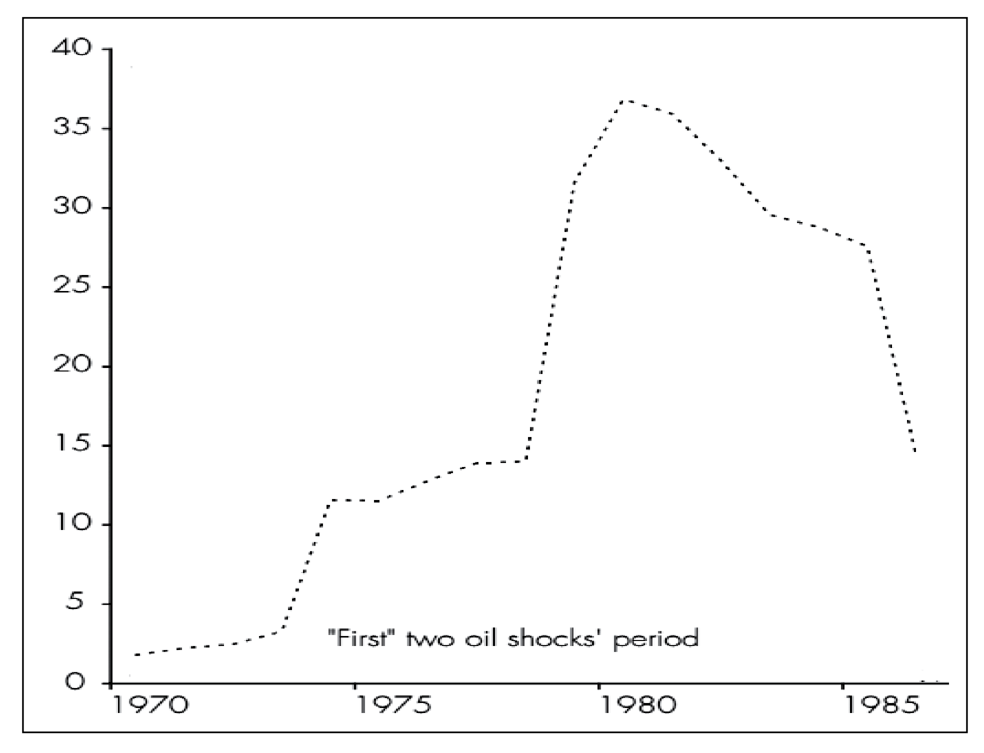
الشكل الرقم ٤

أسعارُ النفطِ الخام خلال مرحلةِ الأسعارِ الرسمية:

Arabian Light posted at Ras Tanura. 1983-1970

Brent dated. 1984-1985

US dollars per barrel



Source: François Lescaroux, «The petroleum market: The ongoing oil price «shock» and the next «counter-shock»», **International Economics** 121 (2010), p. 103.

يبين الشكل الرقم ٤، تطور أسعار النفط خلال مرحلة الأسعار الرسمية، ويلاحظ من خلاله أن أسعار النفط اتسمت بالاستقرار خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٧٤ ولغاية العام ١٩٧٨، بعد الارتفاع الحاصل في الأسعار نتيجة الحظر النفطي في العام ١٩٧٣، وأُطلق على هذه الفترة «العصر الذهبي لمنظمة الأوبك». وشهدت هذه الفترة استقراراً نسبياً من دون ظهور شحةٍ هامةٍ، أو تخمةٍ خطيرةٍ في إمدادات النفط العالمية، مما أدى إلى استقرارٍ في مستويات أسعار النفط العالمية، تراوحت ما بين ١٢,٢١

إلى ١٣,٥٥ دولاراً/ للبرميل، وحوالي ١٢ دولاراً / للبرميل لسعر نفط الإشارة خلال تلك الفترة[١].

كما يلاحظ أيضا ارتفاع أسعار النفط بين عامي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ نتيجةً للأحداث السياسية في إيران والعراق. وقد أدت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، إلى زيادة أسعار النفط بأكثر من الضعف، إذ انتقلت من ١٤ دولاراً / للبرميل في العام ١٩٧٨ إلى ٣٥ دولاراً/ للبرميل في العام ١٩٨١ [٢].

ولم تدم طفرة أسعار النفط كثيراً، فقد بدأت في الانخفاض في العام ١٩٨١ نتيجةً لتراجع الطلب على النفط الخام، الذي يعود إلى الركود الحاصل في الاقتصاد العالمي. وسجل معدل النمو السنوي داخل الاقتصاديات الصناعية، باستثناء دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (سابقا (٥٪ خلال الفترة ١٩٦٠ـ ١٩٧٣، لينخفض بعدها إلى ٢,٨٪ خلال الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٧٩، ليصل إلى ١,٣٪، ٠,١٪، و٠,٢٪ على التوالي خلال السنوات ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢ [٣].

ونتيجةً للأحداث السابقة، تراجعت سيطرة منظمة الأوبك على عملية تسعير النفط الخام لصالح أسعار السوق. فبعد الحظر النفطي في العام ١٩٧٣، شهدت السوق النفطية نوعاً من الاستقرار، إلا أن الأحداث السياسية في الشرق الأوسط، ومختلف القرارات المتخذة من قبل الدول الصناعية، حالت دون استمرار نظام الأوبك بالتسعير، مما أدى إلى تراجعٍ تدريجيٍّ في أسعار النفط، والتقليص من قوة وحجم منظمة الأوبك في السوق.

ثانياً، مرحلةُ تراجعِ قوةِ منظمةِ الأوبك وانهيارِ نظامِ الأسعارِ الرسميةِ ١٩٨٣ـ ١٩٨٦:

في شهر مارس من العام ١٩٨٣، قامت منظمة الأوبك للمرة الأولى في تاريخها بخفض سعر نفط الإشارة من ٣٤ دولاراً/ للبرميل إلى ٢٩ دولارً/ للبرميل. وقد مهدت الأسعار الفورية في أسواق النفط الحرة الطريق لاتخاذ هذا القرار، والتي كانت تتراوح

(١) علي رجب، **تطور مراحل تسعير النفط...**، مرجع سابق، ص. ٢٨٨.

(٢) Mahmud Suleiman, **Oil Demand, Oil Prices, Economic Growth and the Resource Curse: An Empirical Analysis**, Doctor of Philosophy, School of Economics University of Surrey, 2013. P. 16.

(٣) P. G. K. Panikar, «Oil: From Crisis to Crisis», **Economic and Political Weekly**, Vol. 26, No. 9/10 (Mar. 2-9, 1991), p. 479.

حول حاجز ٢٩ دولاراً/ للبرميل لقرابة أربعة أشهرٍ قبل اجتماع الأوبك في شهر مارس[١]، وكان هذا هو أول تخفيضٍ للأسعار الاسمية من قبل منظمة الأوبك.

وكان هذا الانخفاض بفعل فاعلٍ، وبعملٍ مُنظَّمٍ من وكالة الطاقة الدولية، التي أعدت برنامجاً لدولها لتخفيض استهلاك الطاقة، بما في ذلك النفط، وشجعت كل مصادر النفط خارج الأوبك، مما ساهم في تخفيض التبعية لصادرات الأوبك إلى حوالي النصف[٢].

الجدولُ الرقم ١

أسعارُ النفطِ الخام في الأسواقِ الدوليةِ خلال الفترةِ ١٩٨٢ـ١٩٨٦:

US dollars per barrel

Spot crude prices	Brent	Arabian Light
١٩٨٢	٣٢,٩٧	٣١,٨٠
١٩٨٣	٢٩,٥٥	٢٨,٧٨
١٩٨٤	٢٨,٧٨	٢٨,٠٦
١٩٨٥	٢٧,٥٦	٢٧,٥٣
١٩٨٦	١٤,٤٣	١٣,١٠

Source: Data from BP Statistical Review (2009).

يبين الجدول الرقم ١، أسعار كلٍّ من خام برنت وخام العربي الخفيف في أسواق النفط الفورية، ويلاحظ أنه منذ العام ١٩٨٣ بدأت أسعار النوعين في الانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى حدود ١٣ـ١٤دولاراً/ للبرميل في العام ١٩٨٦. ويعود السبب في ذلك لتراجع دور منظمة الأوبك في تحديد سعر نفط الإشارة لصالح أسعار السوق الفورية، حيث يبدو جلياً أن أسعار السوق هي التي تقوم بتحديد سعر نفط المنظمة، في ظل وجود نقصٍ في الطلب، وتخمةٍ في العرض، ليتحول السوق هنا إلى سوق مشترين لا سوق بائعين.

وما يمكن قوله هو أن السوق النفطية خلال مرحلة الأسعار الرسمية أصبحت سوق احتكار قلةٍ لدول الأوبك، فبعد ارتفاع الأسعار في العام ١٩٧٣ أصبحت المنظمة تتفرد بقرار تسعير النفط إلى غاية العام ١٩٨٢. وابتداءً من العام ١٩٨٣ بدأت هذه المنظمة تفقد السيطرة على السوق كمّاً وسعراً، حتى انهيار نظام الأسعار الرسمية في العام ١٩٨٦،

(١) Okogu, Op.Cit., p. 156.

(٢) السيد وآخرون، **الطفرة النفطية الثالثة...**، مرجع سابق، صص ١٠٧ـ١٠٨.

نتيجةً للسياسات المتبعة من قبل الدول المستهلِكة للنفط، من خلال بحثها عن دولٍ منتجةٍ جديدةٍ خارج المنظمة، واستبدال النفط ببعض مصادر الطاقة البديلة.

المحورُ الثالث، مرحلةُ أسعارِ السوق:

في العام ١٩٨٧، تخلت منظمة الأوبك كلياً عن الأسعار الثابتة، واعتمدت على أسعار السوق. وأصبحت أسعار خاماتها تتحدد من خلال ربطها بأسعار زيوتٍ أخرى يجرى تداولها في بورصات السلع في نيويورك New York Mercantile Exchange (NYMEX)، أو في سوق تبادل النفط الدولي في لندن International Petroleum Exchange in London (IPE) وهي سعر غربي تكساس الوسيط (WTI) في الأولى، وسعر برنت ودبي في الثانية، وتتغير الأسعار كل يومٍ اعتماداً على ظروف التعامل في تلك البورصات. وعادةً ما يُحدَّد سعر النفط الخام بخصمٍ أو بعلاوةٍ من النفط المرجعي. ويمكن كتابة صيغة التسعير The Formula Pricing كما يأتي[١]:

$$P_x = P_R \pm D$$

- P_x: هو سعر النفط الخام x؛
- P_R: هو سعر النفط المرجعي؛
- D: هي قيمة الفارق بين سعر النفط الخام x وسعر النفط المرجعي.

وقد تلقى نظام التسعير المرتبط بالسوق قبولاً واسعاً بين معظم البلدان المصدِّرة والمستوردة للنفط، وأصبح منذ العام ١٩٨٨ هو الأسلوب الرئيس لتسعير النفط الخام في التجارة الدولية[٢].

وتستخدم معظم الدول الكبرى المنتجة للنفط خام برنت كنفطٍ مرجعيٍّ لتسعير نفوطها، وبالتالي يُستخدم هذا النفط كأساسٍ لتسعير معظم النفط الخام الموجَّه للأسواق الأوروبية والآسيوية. وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية خام غرب تكساس الوسيط كأساسٍ لتسعير منتجاتها من النفط الخام[٣]. وتتحدد الأسعار في أسواق النفط على أساس الظروف الراهنة للسوق النفطية، والتوقعات المستقبلية للطلب والعرض، وتمثل الأسعار

---

(١) Fattouh, Op.Cit., pp. 20-21.

(٢) Ibid., p. 20.

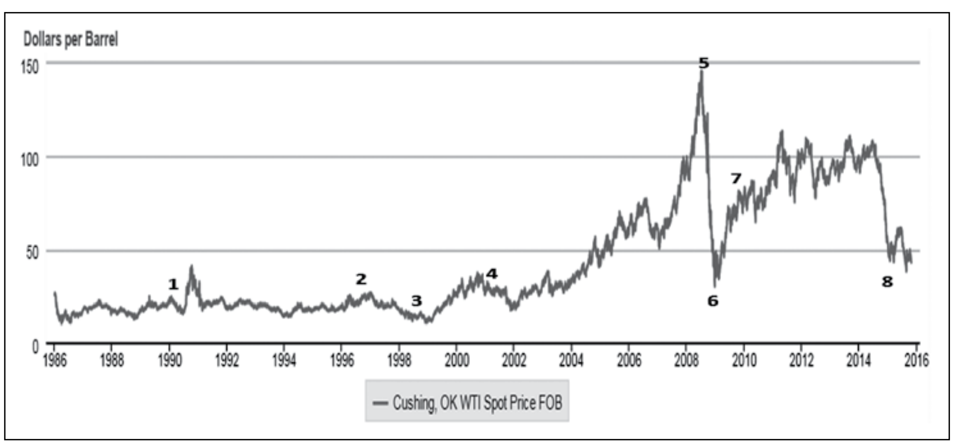
(٣) Paul Davidson, «Crude Oil Prices «Market Fundamentals» or Speculation?», **Challenge**, Vol. 51, No. 4 (2008), p. 111.

الفورية Spot Prices سعر التسليم الفوري لبرميل النفط، بينما تمثل الأسعار الآجلة أو المستقبلية Future Prices أسعار التسوية في عقودٍ آجلة التسليم. وبينما تعكس حركة الأسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق النفط وحالة التوازن بين العرض والطلب، فإنها تتأثر أيضا بالإشارات التي تستلمها من الأسواق الآجلة كمؤشرٍ للتوقعات المستقبلية لظروف الأسـواق، حيث ينعكس الارتفاع في الأسعار المستقبلة في الارتفاع الثنائي للأسعار الفورية ومستويات المخزون النفطي، لغرض التحوط من ارتفاع الأسعار الفورية مستقبلاً. كما تتأثر الأسعار المستقبلية بالظروف الحالية لأسواق النفط من حيث مستويات الطاقة الفائضة، وظروف التوازن في العرض والطلب، ومستويات الأسعار الفورية، ونسبة المخاطرة[1].

ويحرك هذه السوقَ قانونُ العرض والطلب، بالإضافة إلى عوامل اقتصاديةٍ أخرى، مثل أزمة جنوب شرق آسيا، والأزمة المالية العالمية، وعوامل غير اقتصاديةٍ كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية، كل هذه العوامل جعلت من أسعار النفط الخام شديدة التقلب خلال مرحلة أسعار السوق.

الشكلُ الرقم ٥

أسعارُ النفطِ الخام خلال الفترةِ الممتدّةِ ١٩٨٦ ـ ٢٠١٥:



Source: U.S. Energy Information Administration,(2015).

(١) الطاهر زيتوني، «التطورات في أسواق النفط العالمية وانعكاسها على الاقتصاد العالمي»، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد ١٣٢، الكويت، (٢٠١٠)، ص. ٢٧.

يبين الشكل الرقم ٥ لنا أهمَّ الأحداث التي ساهمت في تقلب أسعار النفط خلال مرحلة أسعار السوق، ويمكن حصرها في النقاط الأتية:

١. **الغزوُ العراقيُّ للكويت:** في العام ١٩٩٠ قامت العراق بغزو الكويت، مما أدى إلى زيادة أسعار النفط من حوالي ١٨ دولاراً/ للبرميل إلى ٣٥ دولارً/ للبرميل بسبب انخفاض الإنتاج وزيادة درجة عدم اليقين. وبعد هذا الارتفاع مباشرة دخلت أسعار النفط فترةً من الانخفاض المستمر، ليهبط معها السعر الفوري إلى ١٤,٧٤ دولاراً/ للبرميل في العام ١٩٩٤ [١].

٢. **الأزمةُ الماليةُ الآسيوية:** في العام ١٩٩٧ انخفض الطلب على النفط في آسيا، ومرد ذلك إلى أزمة العملة والبنوك، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط إلى حوالي ١٣ دولاراً/ للبرميل في العام ١٩٩٨، بعد أن كانت الأسعار تسلك منحىً متصاعداً. ففي العام ١٩٩٥ ارتفع متوسط أسعار النفط إلى ١٧ دولاراً / للبرميل وإلى ٢٠,٢ دولاراً / للبرميل في العام ١٩٩٦. وقد كان النمو القوي في الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات بعض الدول الآسيوية السببَ في هذا الارتفاع[٢].

٣. **سياساتُ الأوبك لتخفيضِ الإنتاج:** قامت بلدان أوبك في العام ١٩٩٨ بتبني إستراتيجية تحقيق التوازن في السوق النفطية، وكان الهدف الرئيس من هذه الإستراتيجية هو رفع الأسعار بعد الانهيار الكبير الذي شهدته مستوياتها إبان الأزمة المالية الآسيوية، والوصول بها إلى مستوياتٍ معقولةٍ تلقى القبول من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حدٍّ سواء[٣]. وقد بادرت منظمة الأوبك بدعوة الدول الكبرى المنتجة للنفط للتنسيق بينها في الكميات المعروضة من النفط الخام. وبدأت أسعار النفط في الانتعاش في العام ١٩٩٩ مع تخفيض الأوبك لإنتاجها بمقدار ١,٧١ مليون برميل/ يومياً في شهر مارس، ومع حلول منتصف هذا العام كان إنتاج الأوبك قد انخفض بنحو ٣ مليون برميل/ يومياً[٤]. كما قامت العديد من الدول المنتجة خارج أوبك (المكسيك، روسيا، النرويج، وسلطنة عمان)، بالمساهمة أيضا في رفع أسعار النفط عن طريق تخفيض إنتاجها بنحو ٣٨٨٠٠٠ برميل/ يومياً[٥].

---

(١) Suleiman, Op.Cit., p. 17.

(٢) عبد الفاتح دندي، «الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار»، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد ١٤٠، الكويت، (٢٠١٢)، ص. ٢٥.

(٣) م. ن، ص. ن.

(٤) Suleiman, Op.Cit., p. 18.

(٥) Wilfrid L. Kohl, «Opec behavior 1998-2001», The Quartely Review of Economics and Finance, Vol. 42 (2002), P. 213.

٤. **أحداثُ ١١ سبتمبر ٢٠٠١**: أدى سقوط برجي التجارة العالميين في نيويورك في هذا التاريخ إلى خسائر في الاقتصاد الأمريكي، مما انعكس سلباً على نمو الاقتصاد العالمي. كما تسببت هذه الأحداث في انخفاض أسعار النفط، حيث انتقلت أسعار الفورية لخام غرب تكساس الوسيط من ٢٦,٢٠ دولاراً/ للبرميل في شهر سبتمبر، إلى ١٩,٦٤ دولاراً/ للبرميل في شهر نوفمبر من السنة نفسها نتيجةً لانخفاض الطلب على النفط والمشتقات النفطية.

٥. **طفرةُ أسعارِ النفطِ في النصفِ الأولِ من العام ٢٠٠٨**: في هذه السنة بلغت أسعار النفط أعلى مستوىً لها بحوالي ١٤٧ دولاراً/ للبرميل، ويمكن إرجاع جذور الطفرة السعرية للفترة من العام ٢٠٠٢ إلى منتصف العام ٢٠٠٨ إلى النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط. فقد شهد الطلب العالمي على النفط زيادةً مطردةً ومتسارعةً، ارتفع خلالها الطلب من حوالي ٧٧,١ مليون برميل/ يومياً خلال العام ٢٠٠١، إلى أن بلغ أعلى مستوياته بحوالي ٨٨,٤ مليون برميل/ يومياً خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨، أي بزيادة حوالي ١١,٣ مليون برميل/ يومياً[١]. وتعكس الزيادة في الطلب العالمي على النفط حقبةً جديدةً من التسارع في النمو الاقتصادي بقيادة الصين والاقتصاديات الناشئة. وحتى من دون هذا الانتعاش غير المتكرر الواسع النطاق، فإن عدم القدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية من تلقاء نفسها، أدت إلى ارتفاع أسعار النفط[٢]. كما تزامن الصعود الحاد لأسعار النفط بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ مع أول انخفاضٍ ملموسٍ في إمدادات النفط من دولٍ خارج أوبك، بالمقارنة مع زيادةٍ غير مسبوقةٍ في الطلب للنفط في الفترة نفسها، إذ زاد الطلب العالمي بنسبة ٣٣٪، في حين انخفضت الإمدادات من خارج أوبك بنسبة ٢٣٪. فعلى الرغم من أن أعضاء أوبك ردوا عن طريق زيادة إنتاجهم، إلا أنهم عجزوا عن سد الفجوة المتزايدة بين الطلب العالمي والإمدادات من خارج أوبك[٣]. وكان العامل الآخر الذي ساهم في ارتفاع أسعار النفط هو النمو الضخم للعقود الآجلة في الأسواق النفطية، نتيجة الزيادة الهائلة في الأدوات المالية، وصناديق التحوط، والشركات المالية المتخصصة التي بدأت تأخذ مكانها في السوق منذ العام ١٩٩٠، عندما ارتفع متوسط

---

(١) الطاهر زيتوني، م. س، ص. ٣١.

(٢) Leonardo Maugeri, «Understanding Oil Price Behavior through an Analysis of a Crisis», Review of **Environmental Economics and Policy**, (2009), p. 12.

(٣) James L. Smith, «World Oil: Market or Mayhem?», **The Journal of Economic Perspectives**, Vol. 23, No. 3 (Summer, 2009), P. 151.

اليومي من عدد المناصب المفتوحة في بورصة نايمكس، من ٢٦٢,٢٧٢ في العام ١٩٩٠ إلى ٤٦٨,١٠٩ في العام ٢٠٠٠ حتى ذروتها ٦٦٤,٣٩٣,١ في العام ٢٠٠٧ [١].

٦. **ركودُ الاقتصادِ العالميِّ وانهيارُ أسعارِ النفط**: دخل الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ في أعمق ركودٍ اقتصاديٍّ له على الإطلاق، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي بدأت بالظهور في العام ٢٠٠٧ مع انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي، وتفاقمت مع بدء سلسلة الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية في العام ٢٠٠٨، ومن ثم امتدت آثارها لتشمل كافة أنشطة الاقتصاد الحقيقي في بلدان العالم المختلفة[٢]. ولم تكن صناعة النفط بمنأىً عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، حيث أخذت أسعار النفط في التراجع بشكلٍ حادٍّ من ١٤٧ دولاراً/ للبرميل في شهر جويلية إلى ٣٦ دولاراً للبرميل في شهر ديسمبر ٢٠٠٨.

٧. **مرحلةُ التّعافي واستقرار أسعارِ النفطِ في العام ٢٠٠٩**: خلال هذه السنة ارتفعت أسعار النفط الفورية لخام غربي تكساس من ٢٨,٣٠ دولاراً/ للبرميل في يوم ٣١ ديسمبر من العام ٢٠٠٨ إلى ٧٩,٣٩ دولاراً/ للبرميل في يوم ٣١ ديسمبر من العام ٢٠٠٩، مع زيادةٍ تقدر بـ١٦٠٪. ويمكن تقسيم هذه الزيادة إلى مرحلتين. ففي النصف الأول من العام شهدت أسعار النفط زيادةً حادَّةً رغم وجود بيئةٍ اقتصاديةٍ عالميةٍ مجهولةٍ وقلقة. أما خلال النصف الثاني من العام نفسه، فقد شهدت الأسعار استقراراً نسبياً، إذ تراوحت الأسعار الفورية للنفط بين ٦٠-٧٠ دولاراً/ للبرميل بين شهري جويلية وسبتمبر، لترتفع بعد ذلك إلى حوالي ٧٠-٨٠ دولاراً/ للبرميل بين شهري أكتوبر ونوفمبر من العام ٢٠٠٩ [٣].

(١) Maugeri, Op.Cit., p. 12. تقوم بورصة نايمكس بإدارة العقود الآجلة للنفط الخام، وتمثل هذه العقود وعوداً لشراء أو بيع النفط الخام في مدينة كوشينج بولاية أوكلاهوما، بسعرٍ ثابتٍ وفي شهرٍ معينٍ مستقبلاً. وفي الواقع، تجار العقود الآجلة هدفهم الأساسي ليس تسليم أو استلام شحناتٍ ماديةٍ من النفط الخام، بل هدفهم الأساسي يتمثل في تحقيق مكاسب ماليةٍ فقط، عن طريق بيع العقود النفطية التي قاموا بشرائها سابقا، أو شراء العقد الذي قاموا ببيعه في السابق، والتسليم الفعلي لا يكاد يحدث، حيث تفيد تقارير تبادل نايمكس أن أكثر من ٩٩٪ من العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط تسوى نقداً. أنظر:

- Joeri de Wit, Aaron Smith, «What is the Price of Oil?», **Giannini Foundation of Agricultural Economics**, University of California, V. 11, no. 5, (May/June 2008), p, 01.

- James L. Smith, «World Oil: Market or Mayhem?», **The Journal of Economic Perspectives**, Vol. 23, No. 3 (Summer, 2009), P. 158.

(٢) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، **تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون، الكويت**، (٢٠٠٩)، ص. ٠٣.

(٣) Bassam Fattouh, «Price Formation in Oil Markets: Some Lessons from 2009», **Oxford Institute for Energy Studies**, (March 2010). P. 2.

وقد ساهم النمو المتواضع في مجموعة بلدان OECD، وعـودة النمو الاقتصادي القوي في البلدان الصاعدة، وخصوصاً الآسيوية، في دعم أسعار النفط بعد حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى[١]. فقد حققت الدول الآسيوية نمواً بمعدل ٢,٥ ٪ في العام ٢٠٠٩، وفي العام ٢٠١٠ بلغ معدل نموها ٥,٩ ٪ مقارنةً بمعدل النمو العالمي الذي بلغ ٥,١ ٪[٢].

٨. **زيادةُ عرضِ النفطِ في الأسواقِ النفطية:** شهدت أسعار النفط استقراراً نسبياً في الفترة ما بين العام ٢٠١١ وحتى نهاية شهر جويلية من العام ٢٠١٤ عند حدود ١١٠ دولارات/ للبرميل، لتنخفض بعدها الأسعار للمرة الأولى إلى ما دون ٥٠ دولارً/ للبرميل. ولم يأتِ هذا الانخفاض في أسعار النفط العالمية كحدثٍ مفاجئٍ، بل كان نتيجةً لاستمرار الارتفاع في حجم الإمدادات النفطية في الأسواق، وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان الدافع وراء هذا الأداء هو تطوير تكنولوجيا الحفر والتنقيب على النفط الصخري، حيث انتقل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط من أقل من ١ مليون برميل/ يومياً في العام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٣,٥ مليون برميل/ يومياً في النصف الثاني من العام ٢٠١٤[٣]. كما ساهمت منظمة الأوبك أيضاً في زيادة كمية النفط المعروضة نتيجة سياستها القائمة بالمحافظة على حجم إنتاجها النفطي نفسه والبالغ ٣٠ مليون/ برميل يومياً رغم وجود فائضٍ في العرض.

يمكن القول، إن نظام أسعار السوق، والذي لا زال قائماً إلى حدِّ الساعة، تم اعتماده للحيلولة دون حدوث تقلباتٍ كبيرةٍ في أسعار النفط، من خلال ربط أسعار النفوط المصدَّرة في العالم بأسعار إشارةٍ مُعيَّنةٍ يتم تداولها في الأسواق النفطية بغية الحصول على سعرٍ عادلٍ يرتكز على عوامل العرض والطلب. وقد عرفت أسعار النفط العديد من التقلبات خلال هذه المرحلة نتيجةً لسياسات الأطراف المتدخِّلة فيها، فكانت لصالح الدول المنتجة تارةً، وتارةً أخرى لصالح الدول المستهلِكة، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى كالحروب والأزمات الاقتصادية.

---

(١) آرميل سانيير، سيلفان سربوتوفيتز، كونستانسيو سيلفا وغي ميزونيي، «الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج خلال عام ٢٠١٠»، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد ١٣٦، الكويت، (شتاء ٢٠١١)، ص. ١١.

(٢) عبد الفاتح دندي، «تطور إنتاج واستهلاك النفط والغاز الطبيعي في الدول الآسيوية (عدا الهند والصين) والانعكاسات على الدول الأعضاء»، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد ١٤١، (ربيع ٢٠١٢)، ص. ٩٠.

(٣) Bassam Fattouh, «The US Tight Oil Revolution and Its Impact on the Gulf Cooperation Council Countries: Beyond the Supply Shock», **Oxford Institute for Energy Studies**, No. 286084, (October 2014). P. 02.

خاتمة

يُعتبر النفط من اكثر مصادر الطاقة أهميةً في العالم، إلا أنه كسلعةٍ يُعتبر الأكثر جدلاً في التاريخ الاقتصادي الحديث. فرغم كبر حجم المعاملات في السوق النفطية، إلا أنها تبقى حكراً على بعض الدول، وتختلف هذه السوق عن باقي الأسواق الأخرى، فلا تنطبق عليها قوانين العرض والطلب، بل تحكمها جملةٌ من العوامل غير المرتبطة بالجانب الاقتصادي والتجاري، وتساهم في تذبذب أسعار النفط. وعرفت أسعار النفط العديد من أنظمة التسعير، وذلك لتتماشى مع هذه العوامل والمتمثلة في أنظمة الأسعار المعلنة، وأنظمة الأسعار الرسمية، وأنظمة أسعار السوق.

تميزت مرحلة الأسعار المعلنة في البداية بهيمنة الشركات النفطية الكبرى والدول التابعة لها على عملية تسعير النفط بمعزلٍ عن الدول المنتجة، مما دفع هذه الأخيرة إلى القيام بالمطالبة بحقوقها لزيادة مداخيلها، كما قامت هذه الدول أيضاً بتأسيس منظمة الأوبك في العام ١٩٦٠ للمشاركة في عملية تسعير النفط، ما أدى إلى تضاؤل دور الشركات النفطية الكبرى في السوق النفطية، وزوال نظام الأسعار المعلنة.

وجاء نظام الأسعار الرسمية فيما بعد، بقيادة منظمة الأوبك، نتيجةً لسيطرتها على حصةٍ كبيرةٍ من المعروض النفطي في العالم آنذاك، ما مكنها من فرض نظامها الخاص لتسعير النفط، ولكن هذه القوة أخذت في التناقض مع تراجع حصة الأوبك في السوق، نتيجة قيام الدول المستهلكة الكبرى بقيادة منظمة الطاقة الدولية باتِّباع سياساتٍ تهدف من خلالها لتخفيض استهلاك النفط المنتج من قبل دول هذه المنظمة، مما أدى إلى إنهيار نظام الأوبك لتسعير النفط الخام، واعتماد نظام أسعار السوق.

تم الاعتماد على السوق لتحديد أسعار النفط للحصول على سعرٍ يستند أكثر على ظروف العرض والطلب، حيث اعتُبرت السوق النفطية وسيلةً فعالةً في تنشيط حركة التعاقدات النفطية، سواء كان هذا في بورصة نيويورك أو لندن. وقد لعب نظام المعادلات السعرية دوراً رئيساً في تسهيل المعاملات داخل هذه السوق، من خلال إمكانية تحديد سعرٍ سوقيٍّ لمختلف أنواع النفوط المصدرة وفقاً لنفوط إشارةٍ معينةٍ يتم تداولها في هذه البورصات، إلا أن سعر النفط الخام عرف العديد من التقلبات خلال هذه المرحلة، بسبب ظروفٍ وعوامل اقتصاديةٍ وغير اقتصاديةٍ من الحروب، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية، ما جعل سلعة النفط سلعةً غير عاديةٍ يُخضع في تقييمها إلى أسسٍ وقواعد تختلف عن باقي السلع.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

١. السيد، إبراهيم شريف، وآخرون، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

٢. سليمان، عاطف، **الثورة النفطية ودورها العربي الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

٣. الدوري، محمد حمد، **محاضرات في الاقتصاد النفطي**، (عنابة: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣).

٤. الدغيدي، مديحة الحسن، **اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف النفط العربي منها**، (بيروت: القاهرة: دار الجيل؛ مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٢).

٥. البرادعي، منى، **مذكرات في اقتصاديات النفط**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٧).

الدوريات:

١. سانيير، آرميل، سيلفان سربوتوفيتز، كونستانسيو سيلفا وغي ميزونيي، «الاستثمار في استكشاف والإنتاج خلال عام ٢٠١٠»، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد ١٣٦،الكويت، (شتاء ٢٠١١).

٢. زيتوني، الطاهر، «التطورات في أسواق النفط العالمية وانعكاسها على الاقتصاد العالمي»، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد ١٣٢، الكويت، (٢٠١٠).

٣. دندي، عبد الفاتح، «تطور إنتاج واستهلاك النفط والغاز الطبيعي في الدول الآسيوية (عدا الهند والصين) والانعكاسات على الدول الأعضاء»، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد ١٤١.

٤. دندي، عبد الفاتح، «الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار»، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد ١٤٠، الكويت، (٢٠١٢).

٥. عواد، علاء الدين حسن، «السياسات السعرية للبترول خلال الربع قرن الأخير: دراسة مرجعية»، **المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد**، العدد ٩، (١٩٩٨).

٦. رجب، علي، «تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية»، **مجلة النفط والتعاون العربي**، المجلد الثامن والثلاثون، العدد ١٤١، الكويت، (٢٠١٢).

التقارير:

١. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، **تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون**، الكويت، (٢٠٠٩).

المراجع باللغة الإنجليزية:

الدوريات:

1. Abdalla Salem El-Badri, «History of OPEC», *OPEC Bulletin*, Vol. XLI, No 7 (September 2010).
2. Arthur P. Dudden, «Antitrust and the Oil Monopoly: The Standard Oil Cases, 1890-1911», *The Pennsylvania Magazine of History and Biography*, Vol. 104, No. 1 (Jan., 1980).
3. Bassam Fattouh, «Anatomy of the Crude Oil Pricing System», *The Oxford Institute for Energy Studies*, (January 2011).
4. Bassam Fattouh, «Price Formation in Oil Markets: Some Lessons from 2009», *Oxford Institute for Energy Studies* , (March 2010).
5. Bassam Fattouh, «The US Tight Oil Revolution and Its Impact on the Gulf Cooperation Council Countries: Beyond the Supply Shock», *Oxford Institute for Energy Studies*, No. 286084, (October 2014).
6. Bright Erakpoweri Okogu, «Marketing Dynamism : An Econometric Study of the Oil Pricing Policies of selected OPEC members», *Energy Economics*, (July 1991).
7. Elizabeth Granitz and Benjamin Klein, «Monopolization by «Raising Rivals' Costs»: The Standard Oil Case », *Journal of Law and Economics* , Vol. 39, No. 1 (Apr., 1996).
8. François Lescaroux , «The petroleum market: The ongoing oil price «shock» and the next «counter-shock»», *International Economics* 121 (2010).
9. G. F. Ray, « the 'Real' Price of Crude Oil », *National Institute Economic Review*, No. 82 (November, 1977).

10. Jahangjr Amuzega, «Opec in the Context of the Global Power Equation», *Journal of International Law and Policy*, Vol. 4 (1974).
11. James L. Smith, «World Oil: Market or Mayhem?», *The Journal of Economic Perspectives*, Vol. 23, No. 3 (Summer, 2009).
12. Joseph A. Pratt, «The Petroleum Industry in Transition: Antitrust and the Decline of Monopoly Control in Oil », *The Journal of Economic History*, Vol. 40, No. 4 (Dec., 1980).
13. Leonardo Maugeri, «Understanding Oil Price Behavior through an Analysis of a Crisis», *Review of Environmental Economics and Policy*, (2009).
14. Martin Levey, «Studies in Early Petroleum History by R. J. Forbes; More Studies in Early Petroleum History,1860-1880 », *Technology and Culture*, Vol. 2, No. 1 (Winter, 1961).
15. Morten Christensen, *An Empirical Study of Stock Price Reactions to Opec Output Announcements -focus on Scandinavia-*, Aarhus school of Business, University of Aarhus, Denmark, (May 2009).
16. P. G. K. Panikar, «Oil: From Crisis to Crisis », *Economic and Political Weekly*, Vol. 26, No. 9/10 (Mar. 2-9, 1991).
17. Paul Davidson, «Crude Oil Prices «Market Fundamentals» or Speculation?», *Challenge*, Vol. 51, No. 4 (2008).
18. V. C. Vigand, « Once more on The World Price of Oil », *Acta Oeconomica*, Vol. 4, No. 2 (1969).
19. Vincent Brempnd, Emmanuel Hache, Valérie Mignon, *Does OPEC Still exist as a Cartel - An Empirical Investigation*, IFP School - Centre Economie et Gestion-, France, (Mars 2011).
20. Wilfrid L. Kohl, «Opec behavior 1998-2001», *The Quartely Review of Economics and Finance*, Vol. 42 (2002).

- الرسائل الجامعية:

21. Mahmud Suleiman, *Oil Demand, Oil Prices, Economic Growth and the Resource Curse: An Empirical Analysis*, Doctor of Philosophy, School of Economics University of Surrey, 2013.

التقارير:

BP Statistical Review of World Energy (June 2009).

النظامُ المحاسبيُّ للمؤسساتِ العامةِ في لبنان في إطار معاييرِ المحاسبةِ الدوليةِ للقطاعِ العام

محمد محمود حاموش
مُحاضر في الجامعتين اللبنانية و الإسلامية في لبنان
كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
عضو نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان LACPA
عضو اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب AFAA

الملخص: إن اعتماد نظامٍ محاسبيٍّ جديدٍ للمؤسسات العامة في لبنان في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، أصبح ضرورةً مُلحَّةً وليس خياراً أمام الدولة اللبنانية. ويأتي ذلك في ظل التطور السريع للأنظمة والتشريعات المالية والاقتصادية العالمية، وفي المالية العامة للدول، وفي المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق والحوكمة من جهةٍ، وفي ظل الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة اللبنانية من جهةٍ أخرى. لذلك آن الأوان لإعداد ودراسة وإقرار نظامٍ محاسبيٍّ لبنانيٍّ جديدٍ للقطاع العام، في إطار معايير المحاسبة الدولية، والتي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، ليحلّ محلّ التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات، مع تعديل القوانين ذات الصلة بما يتلاءم مع النظام الجديد، مثل النظام العام للمؤسسات العامة في لبنان، وقانون المحاسبة العمومية على سبيل المثال لا الحصر، وذلك بهدف ترشيد الإدارة، وتعزيز الشفافية، وتحقيق الإفصاح الشامل والعادل للمؤسسات العامة، مع ضرورة تعزيز الرقابة على اختلاف أشكالها للمحافظة على استمرارية المؤسسات العامة وحسن سير إدارة الأموال العامة.

Abstract: A new accounting system is urgently required to be applied in the Lebanese public institutions in the framework of the International Public Sector Accounting Standards IPSAS. The Lebanese State has no other choice. Such an emergency comes in the light of the fast development of the global financial and economical legislations and systems, the changes in countries' public finances, and the international accounting and

auditing standards and corporate governance, on one hand, and under the administrative and financial corruption of the Lebanese state institutions, on the other. Hence, the time has come to prepare, study, and approve a new Lebanese accounting system for the public sector based on the International Public Sector Accounting standards (IPSAS) developed by the International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB), an independent member of the International Federation of Accountants (IFAC), to replace the general plan of the government, Public Institutions, and Municipalities accounts, amending therefore the relevant laws in line with the new system, as but not limited to the public institutions public order in Lebanon, and the Public Accounting Law. Such amendments are crucial in order to rationalize the management, enhance transparency, and achieve comprehensive and fair disclosure of public institutions, with the need to strengthen the different forms of control and oversight to maintain the public institutions continuity and the public funds management proper conduct.

المصطلحات

١. المؤسسة العامة Public Institution: يشمل هذا المصطلح كافة الإدارات والمرافق والهيئات والمصالح والمنشآت والمؤسسات التابعة للدولة اللبنانية، والتي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ولها صفةٌ تجاريةٌ أو صناعيةٌ أو خدماتية.

٢. الموازنة Budget: موازنة المؤسسة العامة التي تتضمن أرقام النفقات والواردات التقديرية.

٣. قطع حساب الموازنة Budget Execution: يتضمن النفقات الفعلية والواردات الفعلية المحقَّقة.

٤. البيانات المالية Financial Statments: وتتضمن المجموعة الكاملة للبيانات المالية بحسب ما نصَّت عليه معايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS وIPSAS.

٥. معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام International Public Sector Accounting Standards IPSAS.

٦. معايير المحاسبة الدولية/ معايير التقارير المالية الدولية International Accounting Standards IAS / International Financial Reporting Standards IFRS.

٧. النظام المحاسبي Accounting System: هو مجموعة القواعد والسياسات المحاسبية، والدفاتر والسجلات المحاسبية، ودليل الحسابات والأليات الداخلية للرقابة المالية والمحاسبية. ويشتمل على تسجيل كافة العمليات بطريقة القيد المزدوج في مختلف المراحل، وصولاً لإعداد المجموعة الكاملة للبيانات المالية.
٨. المستخدمون Users: يشمل هذا المصطلح كلَّ شخصٍ حقيقيٍّ أو معنويٍّ له مصالحُ في البيانات المالية للمؤسسات العامة، على سبيل المثال لا الحصر؛ وزارة الوصاية، وزارة المالية، ديوان المحاسبة، مجلس الوزراء، التفتيش المركزي، الجمهور.
٩. المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي International Standards for the Professional Practice of Internal Audit ISPPIA.
١٠. المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى، والخدمات ذات العلاقة International Standards on Quality control, Auditing, Review, Assurance other services and related
١١. أساس الاستحقاق Accrual Bases.
١٢. الأساس النقدي Cash basis.
١٣. ديوان المحاسبة Court of Audit.
١٤. إدارة التفتيش المركزي Central Inspection Board.

مقدمة

أولاً: لمحةٌ عامة

بتاريخ ٠٧/ ٠٨/ ١٩٦٤ تم إصدار المرسوم الرقم ١٧٠٥٨ المتعلق بتحديد التصميم العام لحسابات الدولة، وأصول مسك هذه الحسابات، وتنظيم مصلحة المحاسبة العامة. ثم تم إصدارالمرسوم ٣١٤٨ تاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٦٥ المتعلق بتحديد تصميم الحسابات، واصول مسكها في المؤسسات العامة التابعة للدولة، او للبلديات ولجميع الاشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية. وبتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٦٥ تم إصدار المرسوم الرقم ٣٣٧٣ المتعلق بتحديد أصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها. وبتاريخ ٠٩/ ٠٦/ ١٩٩٧ تم إصدر المرسوم الرقم ١٠٣٨٨ المتعلق

بالتصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات، والذي يحدد المبادئ التقنية التي تُطبَّق على محاسبة الدولة، والبلديات، والمؤسسات العامة التي تتولى إدارة مرافق عامة. وقد نصَّت المادة ٤١ من المرسوم ١٠٣٨٨ على ما يأتي: «تُلغى الأحكام المخالفة لهذا المرسوم لاسيما المواد من ١ إلى ٣٢ من المرسوم ١٧٠٥٨ تاريخ ٠٧/٠٨/١٩٦٤. والجدير ذكره، أن المادة ٢٦ من المرسوم ١٠٣٨٨ قد نصَّت على أن تمسك محاسبة الدولة على طريقة القيد المزدوج، علماً أن هذا الأمر غير مذكورٍ في المرسوم ١٧٠٥٨. وبالرغم من التطورات الهائلة التي حصلت في مجال الأنظمة المحاسبية للدول، والمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق والحوكمة، لا تزال المؤسسات العامة في لبنان تُطبِّق المرسوم الرقم ٣٣٧٣ والمرسوم الرقم ٣١٤٨ الصادرين في العام ١٩٦٥.

ثانياً: مشكلة البحث

تقوم المؤسسات العامة في لبنان بإعداد موازناتها، ثم درسها، ثم مناقشتها، ثم إقرارها حسب الأصول، استناداً إلى القوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء، ثم تقوم بتنفيذ الموازنة، وبعد ذلك يتم إجراء قطع حساب الموازنة للوقوف على النفقات والواردات الفعلية، ثم تأتي الرقابة على الحسابات بأوجهها المختلفة. وينحصر دور الموازنة في إظهار النفقات والواردات للمؤسسات العامة.

إن إعداد الموازنة (نفقات وواردات مقدرة) وقطع حساب الموازنة (نفقات وواردات فعلية)، هما من المهام الروتينية الضرورية. ولكن السؤال المحوري هو: ما هي المبادئ والأسس التي تعتمدها المؤسسات العامة في تحضير بياناتها المالية؟ ويتفرع عن هذا السؤال العديد من الأسئلة:

١. ما هي المجموعة الكاملة للبيانات المالية؟ وماهي الأسس والمبادئ المحاسبية التي تُعدُّ على أساسها؟

٢. ما هي الخصائص النوعية للبيانات المالية؟ وماهي عناصر البيانات المالية؟

٣. كيف تتم المعالجة المحاسبية للعقارات الفراغ، والعقارات المبنية التي تملكها المؤسسات العامة، وهل تجري عمليات تقييمٍ لهذه العقارات كل فترةٍ، وهل تخضع الأبنية للاستهلاك؟

٤. كيف تتم المعالجة المحاسبية للمعدات الصناعية، والمعدات والأدوات والتجهيزات الفنية، والأثاث والأداوت المكتبية والمعلوماتية، وأليات النقل، وكيف يتم تسجليها في حالات التملك والهبات والتلف والتفرّغ والاستبدال، وكيف يتم استهلاكها؟

٥. كيف تتم المعالجة المحاسبية للالتزامات المترتبة على المؤسسات العامة، ومعالجة الأعباء والمصاريف المترتبة على هذه الالتزامات؟

٦. كيف تتم معالجة الأدوات المالية في المؤسسات العامة؟

٧. كيف تتم المعالجة المحاسبية للمخزون وغيره من الأصول المتداولة.

٨. كيف تتم معالجة الأعباء والمصاريف من جهةٍ، والإيرادات من جهةٍ أخرى؟ وهل يتم ربطها بالنفقات والواردات المُقدَّرة في الموازنة، وبالنفقات والواردات الفعلية في قطع حساب الموازنة؟

٩. كيف تتم معالجة الفائض أو العجز في الموازنة ومال الاحتياط ؟

١٠. هل يتم تدقيق البيانات المالية للمؤسسات العامة من قبل المدقِّقين الداخليين والمدقِّقين الخارجيين، استناداً إلى المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؟ وهل تنشر المؤسسات العامة بياناتها المالية المدقَّقة؟

إن هذه الأسئلة وغيرها الكثير من الأسئلة التي يمكن طرحها في هذا الإطار، والتي يمكن وضعها موضع البحث والتمحيص والدراسة، للوصول إلى وضع إطارٍ عامٍّ لنظامٍ محاسبيٍّ للمؤسسات العامة في لبنان، في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، يفتح المجال أمام الجهات المختصة في لبنان لصياغة نظامٍ محاسبيٍّ جديدٍ ومتطورٍ يلبِّي حاجات المؤسسات العامة.

ثالثاً: أهميةُ البحث

إن وضع نظامٍ محاسبيٍّ للقطاع العام في لبنان في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، أصبح ضرورةً مُلحَّةً وليس خياراً. من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي ستقترح آليةً وقواعد لوضع النظام المحاسبي للمؤسسات العامة، من أجل تطوير هذه المؤسسات من النواحي المالية والمحاسبية، وتعزيز الشفافية والعرض والإفصاح العادل والشامل في بياناتها المالية، وتعزيز الرقابة على أدائها الإداري والمالي المحاسبي.

رابعاً: أهدافُ البحث

هدفت هذه الدراسة إلى وضع الإطار العام للنظام المحاسبي للمؤسسات العامة في لبنان، والذي يحدد قواعد إعداد البيانات المالية وأصولها في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، بما يتلاءم مع القوانين والأنظمة اللبنانية المرعية الإجراء، لاسيما تلك المتعلقة بإعداد موازنة المؤسسات العامة.

خامساً: فروضُ البحث

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات العامة اللبنانية يعزِّز عمل هذه المؤسسات، ويضمن استمراريتها، ويضفي الثقة على بياناتها المالية، ويؤدي إلى الإفصاح العادل والشامل عن المعلومات، ويعزز الشفافية، ويحد من التلاعب والغش، ويساعد على تنفيذ الرقابة عليها والمساءلة، كما يساهم في تحضير الموازنات بفاعليةٍ وجودةٍ عالية.

سادساً: منهجُ البحث

استُخدِمَ المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وتم اعتماد أسلوب الملاحظة، حيث تمت ملاحظة واقع التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات، ونصوص المراسيم التي تعالج هذه الحسابات. هذا التصميم يركز على أصول إعداد الموازنة وقطع حساب الموازنة وتنظيم حسابات النفقات والواردات، ولا يتناول أيّاً من الأصول أو القواعد المتعلقة بإعداد البيانات المالية للمؤسسات العامة. ثم جرت مقابلة ما تم ملاحظته مع نصوص معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، تمهيداً لوضع إطارٍ للنظام المحاسبي للمؤسسات العامة في لبنان.

سابعاً: حدودُ البحث

تنحصر هذه الدراسة بالمؤسسات العامة في لبنان، كونها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام، تُدار بأسلوب القطاع الخاص، وتتولى مرفقاً عاماً، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويتولى إدارتها سلطتان، سلطةٌ تقريريةٌ يتولاها مجلس إدارة، وسلطةٌ تنفيذيةٌ يتولاها مديرٌ عام. ولكن نتائج هذه الدراسة يمكن تعميمها على كافة الوزارات والإدارات التابعة للدولة. كما تستند هذه الدراسة إلى النصِّ الكامل لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS لغاية كانون الأول ٢٠١٥، والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASB المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

ثامناً: معوقاتُ البحث

من المُسلَّمات أن المؤسسات العامة في لبنان لا تطبِّق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وبالرغم من ذلك، قام الباحث بالتواصل مع عددٍ من المسؤولين في المؤسسات العامة، ومع رئيس مديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية اللبنانية، للحصول على عيِّنةٍ من البيانات المالية للمؤسسات العامة، وتقارير المدققين الخارجيين، بهدف إجراء دراسةٍ ميدانيةٍ تفيد البحث، إلا أنّ أحداً لم يبدِ رغبَتَه بإعطاء معلوماتٍ، نظراً لاعتبار البعض أن المعلومات تتَّسم بالسِّرية، وأن الإفصاح عنها يحتاج إلى موافقة وزارة الوصاية أو وزارة المالية، واعتبار البعض الآخر أنهم غير مُلِمِّين بالموضوع، وغير مُطَّلعين على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

إن تطور دور الدولة كان السبب الرئيس لظهور المؤسسات العامة، فوظائف الدولة تعددت وتشعبت مما اقتضى إنشاء هيئاتٍ ومصالح وإداراتٍ ومؤسساتٍ مستقلةٍ بهدف إدارة المرفق العام بأسلوب القطاع الخاص.

يبلغ عدد المؤسسات والهيئات والمصالح العامة في لبنان ٧٥ مؤسسةً، تختلف من حيث طبيعة عملها، ونوع الإدارة وسلطة الوصاية عليها، وهي مُفصَّلةٌ كالآتي[1]:

اسم المؤسسة	عددها	سلطة الوصاية
المستشفيات الحكومية (موزعة على مختلف المناطق اللبنانية)	٢٩	وزارة الصحة العامة
المصالح العامة لاستثمار المرافئ اللبنانية	٤	وزارة الأشغال العامة
مؤسسات المياه	٥	وزارة الطاقة
المعهد الوطني للإدارة	١	رئاسة مجلس الوزراء
المعهد المالي (معهد باسل فليحان المالي)	١	وزارة المالية
الهيئة المنظمة للاتصالات وهيئة أوجيرو	٢	وزارة الاتصالات

(١) عبد الأمير شمس الدين، المؤسسات والمرافق العامة في لبنان، دراسة مقارنة، دون دار نشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، صص ١٦٩ـ١٧٢.

اسم المؤسسة	عددها	سلطة الوصاية
هيئة إدارة السير والآليات والمركبات	١	وزارة الداخلية والبلديات
المؤسسة العامة للمنشآت الرياضية والكشفية والشبابية	١	وزارة الشباب والرياضة
الهيئة العليا للإغاثة	١	لا يوجد
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	١	وزارة الزراعة
مصلحة المدينة الرياضية	١	وزارة الشباب والرياضة
إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية	١	وزارة المالية
الجامعة اللبنانية	١	وزارة التربية والتعليم العالي
معرض رشيد كرامي الدولي	١	وزارة الاقتصاد والتجارة
المؤسسة العامة لترتيب منطقة الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت (اليسار)	١	رئاسة مجلس الوزراء
المعهد الوطني العالي للموسيقى (الكونسرفتوار)	١	وزارة الثقافة
المؤسسة العامة للمشاريع الاستثمارية في حرم مطار بيروت	١	وزارة النقل
المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات	١	رئاسة مجلس الوزراء
المؤسسة العامة للأسواق الاستهلاكية	١	رئاسة مجلس الوزراء

إن المؤسسات العامة على نوعين، المؤسسات ذات الطابع الإداري، والمؤسسات ذات الطابع الصناعي أو التجاري. وتنظيم هذه المؤسسات في لبنان خاضعٌ لأحكام المرسوم ٤٥١٧ تاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٧٢، وقد أظهرت المراجعة أن هناك أكثر من عشرين نظاماً يرعاها[١]، حيث نصَّت المادة ٤٠ من المرسوم ٤٥١٧ على ما يأتي: «يبقى كلٌّ من مصرف لبنان، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتعاونية موظفي الدولة، والمجلس الوطني للبحوث العلمية، ومجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية الكبرى لمدينة بيروت، والجامعة اللبنانية، والمركز التربوي للبحوث والإنماء، خاضعاً لقانون إنشائه والنصوص التنظيمية الصادرة تطبيقاً له».

(١) طارق المجذوب، الإدارة العامة- العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، بيروت: الدار الجامعية، 2000، ص ٤٦٩.

استناداً إلى ما تقدم، نكون أمام تعدُّد وتشعُّب الأنظمة الخاصة بالمؤسسات العامة، في حين يجب أن يكون هناك نظامٌ واحدٌ تخضع له كل المؤسسات العامة في لبنان. أما المرونة المطلوبة لبعض المؤسسات، لخصوصية أعمالها وطبيعة أنشطتها، كمصرف لبنان والجامعة اللبنانية على سبيل المثال لا الحصر، يمكن أن تتوفر من خلال أنظمةٍ خاصةٍ بها. إلا أن ذلك لا يمنع من توحيد النظام العام للمؤسسات العامة في لبنان، بحيث تخضع لأحكامه جميع المؤسسات العامة دونما استثناء.

إن هذه الدراسة تؤسس لفكرة إيجاد نظامٍ محاسبيٍّ موحَّدٍ في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، تخضع لأحكامه كافة المؤسسات العامة في لبنان، وبذلك نكون أمام نظامٍ عامٍّ موحَّدٍ، ونظامٍ محاسبيٍّ موحَّدٍ للمؤسسات العامة في لبنان. كما تؤسس هذه الدراسة لدراساتٍ أخرى تتناول توحيد النظام المحاسبي في لبنان في القطاعين العام والخاص.

في العام ١٩٧٧ تم تأسيس الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountant **IFAC**، وهو المنظمة العالمية لمهنة المحاسبة، يضم ١٦٧ عضواً ومشاركاً من ١٢٧ دولةً، ويمثِّل ٢,٥ مليون محاسبٍ حول العالم. يهدف الاتحاد إلى خدمة المصلحة العامة من خلال صياغة وتبني معايير وإرشاداتٍ دوليةٍ عالية الجودة، والعمل على تنفيذها من خلال أعضاء الاتحاد، كما يهدف إلى تطوير منظمات المحاسبة المهنية، وتعزيز أهمية المحاسبين المهنيين في جميع أنحاء العالم.

ينبثق عن الاتحاد عددٌ من المجالس، ومن بينها مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام International Public Sector Accounting Standards Board IPSASB، الذي يُصدر معاييرَ محاسبيةً تتناول إعداد التقارير المالية بموجب الأساس النقدي وأساس الاستحقاق المحاسبي، والتي تتناول موضوعاتٍ محدَّدةً تتعلق بإعداد تقارير ماليةٍ في القطاع العام، تستند إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board IASB.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام[1] لغاية تاريخ إعداد هذه الدراسة ٣٢ معياراً هي الآتية[2]:

(١) يضم المجلس ضمن عضويته ممثلين عن المملكة المتحدة، أفريقيا الجنوبية، كندا، أستراليا، فرنسا، أمريكا، ألمانيا، اليابان، باناما، البرازيل، نيوزلند، النمسا، رومانيا، سويسرا، باكستان، الصين.

(٢) إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الجزءان الأول والثاني، ٢٠١٢.

رقم المعيار	موضوع وهدف المعيار
IPSAS ١	عرض البيانات المالية: يهدف هذا المعيار إلى بيان طريقة عرض البيانات المالية للأغراض العامة.
٢ IPSAS	بيانات التدفق النقدي: يحدد هذا المعيار أصول إعداد بيان التدفق النقدي للمؤسسات التي تعد وتعرض البيانات المالية على أساس مبدأ الاستحقاق.
IPSAS ٣	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء: يحدد هذا المعيار معايير لعملية اختيار وتغيير السياسات والتقديرات المحاسبية. كما يحدد المعالجة المحاسبية وطريقة الإفصاح عن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية.
IPSAS ٤	آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي: يحدد هذ المعيار كيفية الاعتراف بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف في البيانات المالية.
IPSAS ٥	تكاليف الاقتراض: يحدد هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض، ويتيح رسملة تكاليف الاقتراض المتعلقة بتملك أو إنتاج أصلٍ مؤهلٍ كمعالجةٍ محاسبيةٍ بديلة.
IPSAS ٦	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة: يحدِّد هذا المعيار متطلبات إعداد وعرض البيانات المالية بشكل موحد أو منفصل في محاسبة المنشآت المسيطر عليها والمنشآت الزميلة.
IPSAS ٧	الاستثمارات في المنشآت الزميلة: يهدف هذا المعيار إلى توصيف المعالجات المحاسبية فيما يتعلق بالاستثمارات في المنشآت الزملية.
IPSAS ٨	الحصص في المشاريع المشتركة: يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجات المحاسبية عن الحصص في المشاريع المشتركة، وكيفية إعداد التقارير عن أصول والتزامات وإيرادات ومصاريف المشروع المشترك في البيانات المالية للمشاركين.
IPSAS ٩	الإيراد من المعاملات التبادلية: هدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية عن الإيراد الناتج عن المعاملات التبادلية، مثل تقديم الخدمات وبيع البضائع واستخدام أطرافٍ أخرى لأصول المنشأة المنتجة للفوائد والأتاوى وأرباح الأسهم أو التوزيعات المماثلة.

موضوع وهدف المعيار	رقم المعيار
التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع: هدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية في البيانات المالية للمنشأة التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصادٍ ذي تضخمٍ مرتفع.	IPSAS ١٠
عقود الإنشاء: يحدد هذا المعيار المعالجة المحاسبية للتكاليف وإيرادات عقود الإنشاء.	IPSAS ١١
المخزون: يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون في ظل نظام التكلفة التاريخية.	IPSAS ١٢
عقود الإيجار: هدف هذا المعيار إلى تحديد السياسات المحاسبية والإفصاحات المناسبة للمستأجرين والمؤجرين والتي تطبق على عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي.	IPSAS ١٣
الأحداث بعد تاريخ التقرير: هدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للوقائع بعد تاريخ إعداد البيانات المالية، ومتى يجب التعديل في البيانات، وماهي الإفصاحات التي يجب تقديمها.	IPSAS ١٤
الأدوات المالية، الإفصاح والعرض: هدف هذا المعيار إلى تحديد متطلباتٍ معينةٍ لعرض الأدوات المالية ضمن الميزانية، كما حدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها حول الأدوات المالية الموجودة ضمن الميزانية.	IPSAS ١٥
العقارات الاستثمارية: هدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية، ومتطلبات الإفصاح للعقارات الاستثمارية والتي تتضمن الأراضي، والأبنية أو جزءاً من مبنىً أو كليهما.	IPSAS ١٦
الممتلكات والمصانع والمعدات: هدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات، وحدد كيفية الاعتراف بالأصول وتسجيلها واستهلاكها والاعتراف بخسائر انخفاض قيمتها.	IPSAS ١٧
تقديم التقارير حول القطاعات: هدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لتقديم المعلومات المالية حول القطاع، والقطاع هو نشاطٌ أو مجموعةٌ من الأنشطة القابلة للتمييز للمنشأة.	IPSAS ١٨

رقم المعيار	موضوع وهدف المعيار
IPSAS ١٩	المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة: هدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية لمخصصات المؤونات والالتزامات المحتملة وكيفية الاعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها.
IPSAS ٢٠	الإفصاحات عن الأطراف ذوي العلاقة: هدف هذا المعيار إلى ضمان وجود الإفصاح عن العلاقات بين الأطراف ذوي العلاقة. والطرف ذو العلاقة يعني إذا كان أحد الأطراف يملك القدرة على السيطرة، أو كان له تأثيرٌ كبيرٌ على الطرف الآخر.
IPSAS ٢١	انخفاض قيمة الأصول غير المولدة للنقد: هدف المعيار إلى وصف الإجراءات التي يجب تطبيقها لتحديد الانخفاض في قيمة الأصول غير المولدة للنقد، وكيفية الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.
IPSAS ٢٢	الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام: هدف المعيار إلى تحديد متطلبات الإفصاح الخاصة بالحكومات التي تختار عرض المعلومات حول القطاع الحكومي العام في بياناتها المالية الموحدة.
IPSAS ٢٣	الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب، التحويلات): هدف المعيار إلى تحديد متطلبات إعداد التقارير المالية حول الإيراد الناشئ عن معاملاتٍ غير تبادليةٍ، مثل الضرائب والتحويلات النقدية وغير النقدية بما في ذلك المنح والإعفاء من الديون والغرامات.
IPSAS ٢٤	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية: هدف المعيار إلى وجوب تضمين البيانات المالية مقارنةً بين المبالغ المقدرة في الموازنة، والمبالغ الفعلية المنفذة.
IPSAS ٢٥	منافع الموظفين: هدف المعيار إلى وضع أسسٍ للمحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين قصيرة الأجل، مثل الرواتب والأجور، والمكافآت، ومساهمات الضمان الاجتماعي، ومنافع ما بعد التوظيف مثل التقاعد والرعاية الصحية والتأمين على الحياة.

موضوع وهدف المعيار	رقم المعيار
إنخفاض قيمة الأصول المولدة للنقد: هدف المعيار إلى وصف الإجراءات التي يجب تطبيقها لتحديد الانخفاض في قيمة الأصول المولدة للنقد، وكيفية الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة. وهي الأصول المحتفظ بها لتحقيق عائدٍ تجاريٍّ ينتج تدفقاتٍ نقديةً واردةً من الاستخدام المستمر.	IPSAS ٢٦
الزراعة: هدف المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي.	IPSAS ٢٧
الأدوات المالية، العرض: هدف المعيار إلى وضع مبادئ أساسٍ لعرض الأدوات المالية، كالتزامات أو صافي أصول/ حقوق ملكية لعملية مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.	IPSAS ٢٨
الأدوات المالية، الاعتراف والقياس: هدف المعيار إلى وضع قواعد للاعتراف وقياس الأصول والالتزامات المالية وبعض العقود لبيع وشراء الأصول غير المالية.	IPSAS ٢٩
الأدوات المالية، الإفصاحات: إن مبادئ هذا المعيار تكمّل مبادئ المعيارين ٢٨ و٢٩، وتهدف إلى الطلب من المنشآت توفير الإفصاحات في البيانات المالية التي تتيح للمستخدمين تقييم أهميتها وطبيعة ومدى المخاطر الناجمة عنها، وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.	IPSAS ٣٠
الأصول غير الملموسة: هدف المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة، ومتطلبات الاعتراف بالأصل، وكيفية قياسه، وماهية الإفصاحات المطلوبة.	IPSAS ٣١
ترتيبات امتياز تقديم الخدمات ـ المانح: هدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لترتيبات امتياز تقديم الخدمات من قبل المانح الذي يكون عبارةً عن منشأة قطاعٍ عام.	IPSAS ٣٢

لا تختلف معايير المحاسبة الدولية IAS / معايير التقارير المالية الدولية IFRS المستخدمة من قبل العديد من الدول ومنها لبنان في القطاع الخاص، عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS، حيث إن هذه الأخيرة مستوحاةٌ ومرتكزةٌ على

الأولى. والجدول التالي يبيّن كل معيار محاسبةٍ دوليٍّ للقطاع العام، وما يقابله من معيار محاسبةٍ دوليٍّ للقطاع الخاص:

رقم معيار المحاسبة للقطاع العام	رقم معيار المحاسبة الدولي	موضوع المعيار	الاختلافات
IPSAS ١	IAS ١	عرض البيانات المالية	أولاً: الاختلاف في بعض المصطلحات الفنيّة تستخدم معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مصطلحاتٍ تختلف عن تلك التي تستخدمها معايير المحاسبة الدولية مثل[1]: الإيراد / الدخل بيان الأداء المالي / بيان الدخل صافي الأصول/ حقوق الملكيّة الفائض- العجز المتراكم/ الأرباح ـ الخسائر المدورة. المنشأة الاقتصادية، المنشأة المسيطرة، المنشأة المسيطر عليها / المجموعة، الشركة الأم، الشركة التابعة. الترتيب الإلزامي / الترتيب التعاقدي.
٢ IPSAS	IAS ٧	بيانات التدفق النقدي	
IPSAS ٣	IAS ٨	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	
IPSAS ٤	IAS ٢١	آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي	
IPSAS ٥	IAS ٢٣	تكاليف الاقتراض	
IPSAS ٦	IAS ٢٧ IFRS ٥	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة	
IPSAS ٧	IAS ٢٨	الاستثمارات في المنشآت الزميلة	
IPSAS ٨	IAS ٣١	الحصص في المشاريع المشتركة	
IPSAS ٩	IAS ١٨	الإيراد من المعاملات التبادلية	
IPSAS ١٠	IAS ٢٩	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	

١ إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، الجزءان الأول والثاني، المعايير ١ ـ ٣٢، ٢٠١٢.

رقم معيار المحاسبة للقطاع العام	رقم معيار المحاسبة الدولي	موضوع المعيار	الاختلافات
IPSAS ١١	١١ IAS	عقود الإنشاء	تاريخ إعداد التقرير/ تاريخ الميزانية العمومية.
IPSAS ١٢	٢ IAS	المخزون	أعضاء الهيئة الإدارية / المدراء
IPSAS ١٣	١٧ IAS	عقود الإيجار	مبلغ الخدمة القابل للاسترداد/ المبلغ القابل
IPSAS ١٤	١٠ IAS	الأحداث بعد تاريخ التقرير	للاسترداد. المنافع الاقتصادية
IPSAS ١٥	٣٢ IAS	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	المستقبلية وإمكانيات الخدمة/ المنافع الاقتصادية.
IPSAS ١٦	٤٠ IAS	العقارات الاستثمارية	ثانياً: الاختلاف في تعريف المصطلحات الفنيّة
IPSAS ١٧	١٦ IAS	الممتلكات والمصانع والمعدات	يوجد اختلافٌ في تعريف بعض المصطلحات كما
IPSAS ١٨	١٤ IAS	تقديم التقارير حول القطاعات	يوجد تعريفاتٌ نصّت عليها IPSAS ولم تنص عليها
IPSAS ١٩	٣٧ IAS	المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة	IAS /IFRS.[٢] يعرّف IAS ١ معايير المحاسبة الدولية على أنها
IPSAS ٢٠	٢٤ IAS	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	تشمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومعايير
IPSAS ٢١	٣٦ IAS	انخفاض قيمة الأصول غير المولدة للنقد	المحاسبة الدولية، وتفسيرات لجن التفسيرات الدائمة،

٢ المصدر نفسه: ص ٣٢.

رقم معيار المحاسبة للقطاع العام	رقم معيار المحاسبة الدولي	موضوع المعيار	الاختلافات
IPSAS ٢٢	لا يوجد	الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام	في حين لا يعرّف IPSAS ١ معايير المحاسبة للقطاع العام. تعريفٌ مختلفٌ للمشروع المشترك. تعريف الإيراد في IAS ١٨ يشير إلى الأنشطة العادية في حين لا يشير له IPSAS ٩. يتضمن IAS ١٧ تعريف «القيمة العادلة» ضمن مجموعة المصطلحات الفنية، في حين لا يشمل IPSAS ١٣ هذا التعريف. يتضمن IPSAS ١٤ تعريف «تاريخ إعداد التقرير»، في حين لا يتضمن IAS ١٠ تعريفاً «لتاريخ الميزانية العمومية». يتضمن IPSAS ١٥ تعريف عقد التأمين، أما IAS ٣٢ أورد توضيحاً لعقود التأمين. يتضمن IPSAS ١٧ تعريفاً «لخسارة انخفاض قيمة الأصل غير المولد للنقد»، في حين لا يتضمن IAS ١٦ على مثل هذه التعريف. يتضمن IPSAS ١٩ تعريفاً إضافياً للعقود التنفيذية غير موجودٍ في IAS ٣٧. لا يتضمن IPSAS ٢٦ تعريفاً لأصول الشركة، أو متطلباتٍ متعلقةً بتلك الأصول.
IPSAS ٢٣	لا يوجد	الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب، التحويلات)	
IPSAS ٢٤	لا يوجد	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية	
IPSAS ٢٥	IAS ١٩	منافع الموظفين	
IPSAS ٢٦	IAS ٣٦	إنخفاض قيمة الأصول المولدة للنقد	
IPSAS ٢٧	IAS ٤١	الزراعة	
IPSAS ٢٨	IAS ٣٢	الأدوات المالية؛ العرض	
IPSAS ٢٩	IAS ٣٩	الأدوات المالية؛ الاعتراف والقياس	
IPSAS ٣٠	IFRS ٧	الأدوات المالية؛ الإفصاح	
IPSAS ٣١	IAS ٣٨	الأصول غير الملموسة	
IPSAS ٣٢	لا يوجد	ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح	

استناداً إلى ما تقدم، يتبين مدى التقارب والاتساق والتناغم بين IAS /IFRS وIPSAS، وأن جُل الفروقات والاختلافات هي في بعض المصطلحات الفنية أو في تعريف بعضها، أو في بعض الفقرات التي نصت عليها IAS /IFRS ولم تنص عليها IPSAS والعكس صحيح، والتي لا مجال لعرضها لضيق المجال. يُستنتج من ذلك أمرٌ هامٌّ وهو ارتكاز IPSAS على IAS /IFRS وتقاربهما، هذا من جهةٍ، وإدارة المؤسسات العامة بأسلوب القطاع الخاص من جهةٍ أخرى.

المبحث الأول: السّماتُ المفترَضةُ في النظامِ المحاسبيِّ للمؤسساتِ العامةِ في لبنان

أولاً: الشمول

ينبغي أن يتم إعداد وتشريع نظامٍ محاسبيٍّ للمؤسسات العامة في لبنان يُطبَّق على كافة المؤسسات العامة، وعندما يكون هناك حالاتٌ خاصةٌ معينةٌ نتيجة طبيعة أعمال أو أنشطة المؤسسة، وتستوجب معالجاتٍ محاسبيةً خاصةً تعالج ضمن سياق النظام الخاص بهذه المؤسسة، فإن ذلك يستدعي بالضرورة وجود نظامٍ عامٍّ مُوحَّدٍ للمؤسسات العامة.

ثانياً: الوضوح

ينبغي أن يكون النظام المحاسبي واضحاً لا يحتمل التأويل أو التفسير على أكثر من وجهٍ، لتفادي التضارب. وينبغي أن يعالج ما أمكن من التفاصيل المهمة حتى لا يحتاج إلى الكثير من القرارات التفسيرية والتعاميم من الجهات المختصة.

ثالثاً: المرونة

يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة، إن لناحية إمكانية تكييفه مع مختلف المؤسسات العامة التي تختلف طبيعة عملها وأنشطتها والخدمات التي تقدمها، كمؤسسة كهرباء لبنان ومؤسسات المياه والضمان الاجتماعي على سبيل المثال لا الحصر، أو لناحية إمكانية تعديله بالتناسب مع التطورات الحاصلة في المعايير الدولية.

رابعاً: الفاعلية

ينبغي أن يتم تفعيل النظام المحاسبي للمؤسسات العامة من خلال تعديل القوانين الحالية، أو إصدار قوانين جديدةٍ تنص صراحةً على وجوب تطبيق هذا النظام، وعلى وجوب أن تتم الرقابة من قِبَلِ مختلف الجهات الرقابية، للتأكد من تطبيق هذا النظام كهدفٍ إلى جانب الأهداف الأخرى للرقابة.

خامساً: التكامل

ينبغي أن يكون النظام المحاسبي متكاملاً مع الأهداف التي سيوضع من أجل تحقيقها من جهةٍ، وأن يكون متكاملاً مع القوانين والأنظمة المرعية الإجراء ذات الصلة، كقانون المحاسبة العمومية، وقانون النظام العام للمؤسسات العامة في لبنان، والقوانين التي تنظم عمل الجهات الرقابية، مثل التفتيش المركزي وديوان المحاسبة وغيرها من جهةٍ أخرى.

المبحث الثاني: البياناتُ الماليةُ للمؤسساتِ العامة

أولاً: المجموعةُ الكاملةُ للبياناتِ المالية

إن المجموعة الكاملة للبيانات المالية، استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، هي: بيان المركز المالي (الميزانية العمومية)، بيان الأداء المالي (بيان النتيجة)، بيان التدفقات النقدية، بيان التغيُّرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية، الإيضاحات (الملاحظات)[١].

بنبغي أن ينص النظام المحاسبي للمؤسسات العامة على المجموعة الكاملة للبيانات المالية الآنفة الذكر، وأن يُحدِّدَ لها شكلاً موحَّداً، مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات الواجب عرضها فيها استناداً إلى المعايير الدولية للقطاع العام، بالإضافة إلى بيان الموازنة التقديرية، وبيان قطع حساب الموازنة، وبيان الجرد، وميزان الحسابات.

تتضمن موازنةُ المؤسسة العامة النفقاتِ والوارداتِ المقدَّرة. ويتضمن قطع حساب موازنة المؤسسة العامة النفقاتِ والـوارداتِ الفعلية. يتضمن بيان الأداء المالي (بيان النتيجة)، بالإضافة إلى النفقات والواردات الفعلية والتي ينبغي أن تكون منسقةً بشكلٍ تامٍّ مع بنود الموازنة وقطع حساب الموازنة، حساباتِ قيمةِ التغيُّرِ في المخزون، ومخصصات المؤونات والاستهلاكات والمصاريف الأخرى، والأعباء والإيرادات خارج الاستثمار. وتتضمن الميزانية العمومية حسابات الأصول الثابتة غير المادية، والمادية، والمالية، والتي يجب أن تكون منسَّقةً ومتلائمةً مع نفقات التجهيز والإنشاءات بحسب بنود الموازنة. كما تتضمن حساباتِ الأعباء المحتسبة مسبقاً، والأعباء برسم الدفع، والإيرادات المحتسبة مسبقاً، والإيرادات المستحقة برسم القبض، بالإضافة إلى المطلوبات التي تظهر الفائض أو العجز في الموازنة، والهبات والإعانات من الدولة أو من الدول المانحة، وفروقات إعادة التقييم، والاقتراض القصير والمتوسط والطويل الأجل، وحساب مال الاحتياط.

---

(١) معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام IPSAS 1، الفقرة رقم ٢١.

إن هذه الخطوة تعتبر مهمةً جداً للانتقال من مبدأ الأسـاس النقدي إلى مبدأ أساس الاستحقاق، لإعداد وعرض البيانات المالية للمؤسسات العامة في لبنان.

ثانياً: المسؤوليةُ عن البيانات المالية

ينبغي أن يتم تحديد الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض وإقرار البيانات المالية في المؤسسات العامة، ومن البدهي أن تكون الإدارة العليا في المؤسسة العامة هي المسؤولة والجهة المخولة بذلك. إن مجلس الإدارة في المؤسسات العامة يتألف من ٣ إلى ٧ أعضاء بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس في حال وجوده. ويُعيَّن مجلس الإدارة بمرسومٍ يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح سلطة الوصاية[١]. ومن ضمن صلاحيات مجلس الإدارة إقرار النظام المالي، تصميم الحسابات، الموازنة السنوية وقطع حساباتها، الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر، ميزان الحسابات العامة، والجردة السنوية[٢]. واستناداً إلى ما تقدم، يجب أن ينص النظام المحاسبي للمؤسسات العامة بشكلٍ واضحٍ وصريحٍ على من تقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية في المؤسسات العامة.

ثالثاً: فترةُ تقديمِ البياناتِ المالية

يجب عرض البيانات المالية كل سنةٍ على الأقل[٣]. أما بالنسبة إلى موازنة المؤسسة العامة، فتكون لمدة سنةٍ مقبلةٍ، حيث يُعتمد مبدأ سنوية الموازنة، ويخضع هذا المبدأ لعددٍ من الاستثناءات، ومنها: الموازنة الإثنا عشرية، والاعتمادات الإضافية، وتكون إما اعتماداتٍ تكميليةً أو استثنائيةً، والاعتمادات المدورة، واعتمادات البرامج. وقد حددت القوانين[٤] آليةً لإعداد مشروع الموازنة، حيث تمر بعدة مراحل، تبدأ المرحلة الأولى عندما يُصدِر مدير عام المؤسسة العامة كتاباً (تعميماً) يتوجه به إلى مختلف الوحدات والأقسام، ويدعو بموجبه إلى البدء بتقدير النفقات والواردات ضمن مهلةٍ زمنيةٍ. ثم تبدأ المرحلة الثانية، وفيها تُعِدُّ مختلف الوحدات التقديرات، وترسلها إلى الوحدة المختصة بإعداد الموازنة في المؤسسة العامة. وفي المرحلة الثالثة تقوم الوحدة المختصة بإعداد مشروع الموازنة، ثم ترفعه إلى المدير العام الذي له قبوله أو تعديله وفقاً لما يراه مناسباً. بعد ذلك، يحيل المدير العام مشروع الموازنة النهائي مع كافة المرفقات إلى مجلس إدارة

(١) المرسوم ٤٥١٧ تاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٧٢، المادة ٥.

(٢) المرسوم ٤٥١٧ تاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٧٢، المادة ١٠.

(٣) المعيار الدولي IPSAS 1 الفقرة ٦٦.

(٤) قانون المحاسبة العمومية اللبناني، الصادر بموجب المرسوم رقم ١٤٩٦٩، تاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٣.

المؤسسة، قبل الأول من أيار من السنة التي تسبق سنة الموازنة، أو قبل التاريخ الذي يحدده النظام المالي للمؤسسة. يدرس مجلس إدارة المؤسسة العامة مشروع الموازنة، ويقره في صيغته النهائية، أو يعدله بصفته السلطة التقريرية[١]. تأتي مرحلة تصديق مشروع الموازنة بعد إقراره من قبل مجلس إدارة المؤسسة العامة، وقبل نهاية شهر أيار من السنة التي تسبق سنة الموازنة، يُرفع مشروع الموازنة مع مرفقاته إلى سلطة الوصاية بكتابٍ من مدير عام المؤسسة العامة، وبواسطة مفوض الحكومة، وبكتابٍ آخر إلى وزارة المالية بواسطة المراقب المالي.

إنّ عرض مراحل إعداد وإقرار وتصديق مشروع الموازنة، يُعتبر نقطة إرتكازٍ لتحديد تاريخٍ نهائيٍّ لإعداد وعرض البيانات المالية للمؤسسة العامة، والذي يجب أن لا يتجاوز تاريخ إقرار موازنة السنة المقبلة. فمثلاً، من غير المنطقي إقرار موازنة العام ٢٠١٧ خلال العام ٢٠١٦ قبل إصدار البيانات المالية للعام ٢٠١٥ خلال العام ٢٠١٦. وكذلك الأمر بالنسبة إلى قطع حساب الموازنة. وقد ورد في المعايير الدولية أنه في حالاتٍ استثنائيةٍ قد يُطلب من منشأةٍ معينةٍ، أو قد تُقرِّر هي تغييرَ تاريخ تقريرها لتقريب دورة التقرير من دورة إعداد الموازنة[٢].

استناداً إلى ما تقدم، يجب أن ينص النظام المحاسبي للقطاع العام على كافة المهل الزمنية للبيانات المالية، كما هو الحال بالنسبة إلى الموازنةِ، كما يجب أن يُقدَّمَ بدائلُ وحلولٌ لحالات التأخير، والتي قد تنتج عن عدم توقيع، أو عدم إحالة البيانات، أو الموازنة، أو المستندات، أو المرفقات إلى الجهات المختصة لكي لا يتم مخالفة المهل القانونية.

رابعاً: نشرُ البياناتِ المالية

لا يوجد أيُّ نصٍّ يجيز نشر البيانات المالية للمؤسسات العامة في لبنان. والسؤال المطروح في هذا الإطار هو، هل إن تقديم نسخ البيانات المالية للمؤسسة العامة إلى وزارة الوصاية، وإلى وزارة المالية (أحياناً وزارة الوصاية هي نفسها وزارة المالية)، وإرسال الحسابات إلى ديوان المحاسبة قبل أول حزيران من كل سنةٍ لتدقيقها[٣]، يُعتبر نشراً للبيانات المالية؟ ومن هم أصحاب المصالح في المؤسسات العامة؟ يرى الباحث

(١) دليل إعداد مشروع الموازنة وقطع الحساب في المؤسسات العامة، إصدارات المعهد المالي، بيروت لبنان.

(٢) المعيار الدولي IPSAS ١ الفقرة ٦٧.

(٣) المرسوم ٤٥١٧ تاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٧٢، المادة ٣١.

أن المواطنين هم أصحاب المصالح في كافة الهيئات والمؤسسات والمصالح العامة، فهي أنشئت لخدمتهم، وهي تتقاضى الرسوم مقابل الخدمات، وبعض الأحيان تقتطع الضرائب منهم، ولذلك يجب أن يحدِّد النظام المحاسبي للقطاع العام الأصولَ المتبعةَ لنشر البيانات المالية المدققة لمؤسسات ومصالح وهيئات القطاع العام، ما يحقق الشفافية، ويحدُّ من الفساد المالي والإداري.

خامساً: الخصائصُ النوعيةُ للبياناتِ المالية

يجب أن ينص النظام المحاسبي، بشكلٍ واضحٍ وصريحٍ، على الخصائص النوعية للبيانات المالية للمؤسسات العامة، حيث يجب أن تقوم المؤسسة العامة بعرض المعلومات والسياسات المحاسبية بطريقةٍ مناسبةٍ، وفقاً لعددٍ من الخصائص النوعية التي نصت عليها IPSAS وهي[(١)]:

١. القابلية للفهم: تكون المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية قابلةً للفهم عندما يدرك المستخدمون معناها. ويفترض أن المستخدمين لديهم معرفةٌ بأنشطة وطبيعة عمل المؤسسة العامة.

٢. القابلية للمقارنة: تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية قابلةً للمقارنة، عندما يمكن مقارنة البيانات المالية لمختلف المؤسسات العامة، ومقارنة البيانات المالية للمؤسسة العامة نفسها على مدى فترةٍ أو فتراتٍ زمنيةٍ معينة.

٣. الملاءمة: تكون المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية ملائمةً، عندما يمكن استخدامها في تقييم الأحداث السابقة (الميزانية العامة للسنة المنصرمة، الموازنة التقديرية)، أو الحالية، أو المستقبلية (تحضير موازنة السنة القادمة)، وعندما تتوفر في الوقت المناسب.

٤. الأهمية النسبية: تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية ذات أهميةٍ نسبيةٍ، إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على قرارات المستخدمين. لذا يجب ان تعرض البيانات المالية المعلوماتِ التي تتصف بالأهمية النسبية.

٥. الموثوقيّة: تكون المعلومات موثوقةً إذا كانت خاليةً من الأخطاء الجوهرية (الأخطاء المادية) والتحيّز.

---

(١) المعيار الدولي IPSAS ١ الملحق (أ).

٦. الاكتمال: ينبغي أن تكون المعلومات التي توفرها البيانات المالية كاملةً، وذلك في حدود الأهمية النسبية، والتكلفة على الأقل، ويمكن أن تزيد الإيضاحات والملاحظات حول البيانات المالية من مدى اكتمال المعلومات وتوضيحها.

٧. الحيطة والحذر: يجب على المسؤولين عن وضع التقديرات المطلوبة، لاسيما في ظل عدم الاستقرار، عدم المبالغة في تقدير الأصول (الموجودات، الممتلكات) والإيرادات. ويجب الالتزام بهذا المبدأ عند إعداد موازنة المؤسسة العامة.

٨. الجوهر فوق الشكل: يجب عرض المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية حسب محتوى المعاملات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية، وليس فقط حسب شكلها القانوني.

سادساً: أهدافُ البياناتِ المالية

يجب أن ينص النظام المحاسبي للمؤسسات العامة على الأهداف المتوخاة من البيانات المالية، وهذا غير منصوصٍ عليه في التصميم العام لحسابات الدولة، والتي تتلخص بتوفير معلوماتٍ حول المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الحقوق، والتي يمكن تفصليها كالآتي:

١. توفير معلوماتٍ للمستخدمين حول مصادر الموارد المالية واستخدامات وتوزيع هذه المصادر.

٢. توفير معلوماتٍ حول كيفية تمويل المؤسسة العامة لأنشطتها، وتقييم قدرتها على التمويل، وتلبيتها لمتطلباتها النقدية لمواجهة التزاماتها وتعهداتها.

٣. توفير معلوماتٍ مفيدةٍ لتقييم أداء المؤسسة العامة بالنسبة إلى تكاليف الخدمة والجودة والكفاءة والإنجازات.

٤. توفير معلوماتٍ تبيّن ما إذا تم الحصول على الموارد، واستخدامها وفقاً للموازنة التقديرية المعتمدة وفقاً للأصول القانونية.

٥. توفير معلوماتٍ تبيّن ما إذا تم الحصول على الموارد واستخدامها وفقاً للمتطلبات القانونية والتعاقدية.

لتحقيق الأهداف المذكورة آنفاً، يجب أن توفر البيانات المالية معلوماتٍ حول المؤسسة العامة، مثل الأصول والممتلكات، الالتزامات، صافي الأصول والممتلكات، الإيراد، المصاريف والنفقات.

سابعاً: عناصرُ البياناتِ المالية

ينبغي أن ينص النظام المحاسبي للمؤسسات العامة بشكلٍ واضحٍ على عناصر البيانات المالية، ويُحدد تعريفاً واضحاً لكل عنصر من العناصر.

١. الإيراد Revenue: هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أو إمكانية الخدمة خلال فترة تقديم التقرير، والتي تكون على شكل تدفقاتٍ واردةٍ، أو زيادةٍ في الأصول، أو تسديد التزاماتٍ، أو عندما تؤدي إلى زيادةٍ في صافي الأصول/ حقوق الملكية، باستثناء الزيادات المتعلقة بمساهمات الدولة. ويقابل مصطلح الإيراد مصطلح واردات الموازنة، وينبغي أن يتم تصنيف بنود واردات الموازنة بالاتساق مع حسابات الإيرادات.

٢. المصاريف Expenses: هي الانخفاض في المنافع الاقتصادية، أو إمكانية الخدمة خلال فترة تقديم التقرير، والتي تكون على شكل تدفقاتٍ صادرةٍ، أو استهلاك الأصول، أو تكبد التزاماتٍ، أو عندما تؤدي إلى إنخفاضٍ في صافي الأصول/ حقوق الملكية، باستثناء التوزيعات للدولة. ويقابل مصطلح المصاريف مصطلح نفقات الموازنة، وينبغي أن يتم تصنيف بنود نفقات الموازنة بالاتساق مع حسابات المصاريف.

٣. الأصول (الممتلكات، الموجودات) Assets: هي الموارد والممتلكات التي تسيطر عليها المؤسسة العامة نتيجةً لأحداثٍ سابقةٍ، ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصاديةٌ مستقبليّةٌ، أو إمكانية خدمة للمؤسسة.

٤. الالتزامات Laibilities: هي الالتزامات الحالية للمؤسسة التي تنجم عن أحداثٍ سابقةٍ، والتي من المفترض أن تؤدي تسويتها إلى تدفقٍ صادرٍ من المؤسسة من الموارد التي تتضمن منافع اقتصاديةً أو إمكانية خدمة.

المبحثُ الثالث: المستنداتُ والسجلاتُ المحاسبية

ينبغي على كافة المؤسسات العامة أن تمسك وفقاً للأصول المستندات والسجلات المحاسبية، شأنها في ذلك شأن المؤسسات الخاصة، مع اختلاف الأهداف التي تمسك لأجلها. ويجب أن ينص النظام المحاسبي للمؤسسات العامة على المستندات والسجلات المحاسبية الواجب مسكها، وعلى كيفية مسكها. والجدير ذكره أن التصميم العام لحسابات الدولة، والمؤسسات العامة، والبلديات، الصادر بموجب المرسوم ١٠٣٨٨ تاريخ ١٩٩٧/٦/٩، لم ينص على أيٍّ من المستندات أو السجلات أو الدفاتر

المحاسبية. هذا باستثناء المادة ٣ منه، والتي نصت على ما يأتي: «تمسك المحاسبة العامة للدولة وفقاً للتصميم المحاسبي المحدد في المواد التالية، والمستوحى من التصميم المحاسبي العام».

إن المستندات والسجلات المحاسبية الأساسية الواجب على المؤسسات العامة مسكها، لا تختلف عن تلك في المؤسسات الخاصة، ولكن هناك مستنداتٍ وسجلاتٍ محاسبيةً أخرى إضافيةً وضرورية، يجب مسكها من أجل حسن سير أعمال المؤسسة العامة، ولتسهيل الرقابة عليها، وتطبيقاً للقوانين ذات الصلة. ويقترح الباحث في هذه الدراسة عدداً من المستندات والسجلات التي تعتبر ضروريةً لحسن سير أعمال المؤسسات العامة في لبنان.

أولاً: الفواتير

يجب مسك فواتير المبيعات في المؤسسات العامة ذات الطابع التجاري، أو الصناعي، أو الخدماتي، لإثبات كافة الإيرادات الناتجة عن بيع السلع، أو تقديم الخدمات. وفي حال كانت هذه الفواتير تتضمن ضرائب (الضريبة على القيمة المضافة مثلاً)، أو تحصيلاتٍ لصالح صناديق أخرى (الصندوق البلدي المستقل)، يجب تفصيل هذه المبالغ. كما يجب مسك فواتير الشراء، وإذا كانت عملية الشراء تستوجب إجراء مناقصةٍ، أو استدراج عروضٍ تعتبر المستندات ذات الصلة مرفقةً بفاتورة الشراء، وبالتالي يجب حفظها مع الفاتورة كمستندٍ واحد.

ثانياً: دفترُ اليومية

تسجل فيه كافة العمليات يوماً بيومٍ على طريقة القيد المزدوج[1]، تمهيداً لإعداد ميزان الحسابات، وتحضير البيانات الماليّة للمؤسسة في نهاية السنة.

ثالثاً: الدفترُ الأستاذ

ترحل إليه كافة القيود المحاسبية التي تم تسجيلها في دفتر اليومية، وفقاً لتسلسلها الرقمي والتاريخي.

رابعاً: سجلُّ المخزون

تمسكه المؤسسات العامة التي تقتضي أنشطتها وجود أنواعٍ مختلفةٍ من المخزون، ويسجل فيه الوارد والصادر والرصيد. كما تحفظ ضمن هذا السجل التقارير التي تم

(١) المرسوم ١٠٣٨٨ تاريخ ٩/ ٦/ ١٩٩٧، المادة ٢٦.

تحريرها بالتالف من المخزون بعد موافقة الجهة أو الجهات المختصة، كما يسجل ضمن هذا السجل المخزون بالأمانة لدى مؤسساتٍ أخرى، والمخزون في الطريق.

خامساً: سجلُّ الأصولِ الثابتة

تسجل فيه كافةُ الأصول الثابتة، وكيفيةُ تملكها، ومعلوماتٌ عن الاعتمادات التي خصصت لها في الموازنة. ويتضمن جداول استهلاك هذه الأصول، وأماكن وجودها، ورقمها التسلسلي، والحقوق والالتزامات على هذه الأصول إن وجدت.

سادساً: سجلُّ التقارير

تحفظ فيه سنةً فسنةً نسخٌ عن الموازنة، وقطع حساب الموازنة، والبيانات المالية، وكافة التقارير السنوية الصادرة عن الجهات الرقابية، على سبيل المثال لا الحصر تقارير التفتيش المالي، وديوان المحاسبة، والمدقق الداخلي، والمدقق الخارجي.

سابعاً: سجلُّ المحاضرِ والتعاميمِ والمذكرات

تحفظ فيه كافة محاضر اجتماعات مجلس إدارة المؤسسة العامة، وكافة التعليمات والمذكرات الصادرة عنه.

ثامناً: سجلُّ الاستثمارات

تسجل فيه كافة الاستثمارات في المؤسسات العامة الأخرى، وفي المؤسسات الخاصة إن وجدت.

تاسعاً: سجلُّ تنفيذِ حساباتِ الموازنة

تسجل فيه كافة عمليات تنفيذ موازنة المؤسسة العامة، الاعتمادات الأساسية، والاعتمادات المدورة، والاعتمادات الإضافية، والاعتمادات الملغاة، والاعتمادات النهائية، وتسجل نفقات الموازنة وارداتها تمهيداً لنقلها لدفتر اليومية، وتسجيلها كقيودٍ محاسبيةٍ ضمن حسابات المصاريف والإيرادات الخاصة بها.

المبحثُ الرابع: المبادئُ المحاسبية

أولاً: مبدأُ القيمةِ الاسمية (التكلفة التاريخية Historical cost)

يقضي مبدأ القيمة الاسمية في المحاسبة بتسجيل الأصول والممتلكات، وفقاً لقاعدة التكلفة التاريخية. حيث تسجل بتكلفة الحصول عليها في حالة الشراء، أو بتكلفة إنتاجها

في حالة الأصل المولد داخلياً. وفي حال حصلت المؤسسة العامة على أصولٍ على شكل إعاناتٍ من الحكومة، أو هبةٍ من جهةٍ داخليةٍ أو خارجيةٍ، تسجل بقيمتها السوقية العادلة. وفي حالة استملاك الدولة أيَّ أصولٍ بواسطة إحدى مؤسساتها العامة، وتم دفع تعويضاتٍ للجهة التي تم استملاك ممتلكاتها، تسجل الأصول بقيمة البدل أو التعويض المدفوع لهذه الجهة. وتعتبر التكلفة التاريخية أساساً ملائماً لإثبات وتقييم كل عمليات اقتناء الأصول والسلع والخدمات التي تقوم بها المؤسسة العامة.

ثانياً: مبدأُ الحيطةِ والحذر The Prudence Principle

يقضي مبدأ الحيطة والحذر بإجراء تقييمٍ معتدلٍ للوقائع، تجنباً لمحاذير تحميل المؤسسة العامة في المستقبل أعباء مخاطر حالية. وعملاً بهذا المبدأ، لا يدرج في نتيجة أعمال المؤسسة أي إيرادٍ أو ربحٍ إلا عند تحققه، في حين يجب تدوين كل عبءٍ أو تدنٍّ في قيمة أصول وموجودات المؤسسة، بمجرد احتمال حصوله.

ثالثاً: مبدأُ الثبات Consistency Principle

يرمي مبدأ الثبات في استخدام أساليب التقييم وقواعد تنظيم البيانات المالية، إلى توفير إمكانية مقارنة المعلومات من دورةٍ ماليةٍ إلى أخرى. إن أي تغييرٍ في أساليب التقييم أو قواعد تنظيم البيانات المالية، يجب أن تكون الغاية منه الوصول إلى تقييمٍ أفضل للوضع المالي ولنتيجة المؤسسة، ويقتضي الإشارة في البيانات التكميلية إلى كل تغييرٍ من هذا النوع، مع تبرير أسبابه وانعكاساته على الصعيد المحاسبي. ويمكن أن ينسحب هذا المبدأ على ثبات الأساليب والطرق المعتمدة في المؤسسة العامة، لتقدير نفقات وواردات الموازنة عند إعدادها.

رابعاً: مبدأُ الاستمرارية Going Concern

يقضي مبدأ استمرارية المؤسسة العامة بتقييم الأصول (الموجودات)، على أساس الافتراض أن حجم نشاط المؤسسة سيحافظ على مستواه دون نقص يذكر في المستقبل المنظور. أما إذا اعتُمدت قاعدةٌ أخرى لتقييم الموجودات أو قسم منها، فيجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات حول البيانات المالية، مع تحديد انعكاساتها. يتم إعداد البيانات المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرةٌ في عملها في المدى المنظور، أي ليس هناك نيةٌ لدى الحكومة، أو حاجةٌ للتصفية، نتيجة لإنتهاء الهدف الذي أنشئت لأجله، أو لتقليص حجم عملياتها، أو لدمجها ضمن وزارة الوصاية، أو ضمن مؤسسةٍ واحدةٍ (مثلاً ضم

مؤسسات مياه لبنان الشمالي، ولبنان الجنوبي، وبيروت ـ جبل لبنان، والبقاع، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ضمن مؤسسةٍ واحدة)، وإن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فإن البيانات المالية يجب أن تُعد على أساسٍ مختلف.

خامساً: مبدأُ عدمِ إجراءِ مقاصة

يقضي هذا المبدأ بعدم إجراء مقاصةٍ بين حسابات الأصول والالتزامات، أو بين حسابات المصاريف والإيرادات. ولعل مبدأ شمول الموازنة يتفق مع هذا المبدأ، حيث يقضي بأن تدون جميع نفقات المؤسسة العامة وارداتها، مهما كان مصدرها أو مقدارها، دون إجراء أي مقاصةٍ أو حسمٍ أو اقتطاعٍ منها، ولكن حالات الشذوذ (الاستثناءات) تخرج عن هذه القاعدة. وأوضح مثالٍ على ذلك، إعطاء عائدات جبايةٍ بنصٍّ قانونيٍّ إلى متولي الجباية، وحسم قيمة هذه العائدات من المبالغ التي تمت جبايتها.

ويضاف إلى هذه المبادئ، والتي تختص بإعداد البيانات المالية للمؤسسة العامة، المبادئ التي تختص بإعداد موازنة المؤسسة العامة، وهي مبدأ سنوية الموازنة، ومبدأ وحدة الموازنة، ومبدأ شمول الموازنة، ومبدأ شيوع الموازنة، ومبدأ توازن الموازنة.

المبحثُ الخامس: لائحةُ حساباتِ النظامِ المحاسبيِّ للمؤسساتِ العامة

تتضمن حسابات الدولة والمؤسسات العامة سبعَ فئاتٍ من الحسابات هي[1]:

- الفئة ١: حسابات النتائج وعمليات التمويل؛
- الفئة ٢: حسابات الموجودات الثابتة؛
- الفئة ٣: الحسابات الداخلية؛
- الفئة ٤: حسابات الغير؛
- الفئة ٥: الحسابات المالية؛
- الفئة ٦: حسابات النفقات الجارية؛
- الفئة ٧: حسابات الإيرادات.

حيث تقسم كل فئةٍ من الفئات المذكورة إلى عشرة حساباتٍ رئيسةٍ على الأكثر، ويقسم كل حسابٍ رئيسٍ إلى عشرة حساباتٍ فرعيّةٍ، ويقسم كل حسابٍ فرعيٍّ إلى حساباتٍ ثانوية[2]. وتُعِدُّ مديرية المحاسبة العامة بنهاية كل سنةٍ لائحة الحسابات، التي ستستعمل في

(١) المرسوم ١٠٣٨٨ تاريخ ٠٩/ ٠٦/ ١٩٩٧، المادة ٥.

(٢) م. ن، المواد: ٦، ٧، ٨، ٩.

السنة اللاحقة من قِبَل المحتسبين العموميين، وتتضمن هذه اللائحة الحسابات الرئيسة، والفرعية، والثانوية، التي سيصار إلى استعمالها، وتصدر بقرارٍ من وزير المالية بناءً على اقتراح المدير العام[1]. ومن خلال الاطلاع على طبيعة هذه الحسابات، يظهر بوضوحٍ أنها مخصصةٌ لحسابات الموازنة، وقطع حساب الموازنة، علماً أن الحسابات المذكورة لا تصلح لإعداد البيانات المالية للمؤسسات العامة. والجدير ذكره، أن المؤسسات العامة في لبنان تضع لائحةَ حساباتٍ خاصةً بها، ومستوحاةً من التصميم المحاسبي العام للمؤسسات في القطاع الخاص، أو بما يتناسب مع طبيعة أنشطتها، وهذا الأمر يؤدي إلى وجود اختلافاتٍ كبيرةٍ بين مؤسسةٍ وأخرى. إن النظام المحاسبي المفترض للمؤسسات العامة في لبنان، يجب أن ينص على لائحةٍ كاملةٍ وشاملةٍ للحسابات، تكون متسقةً مع الأبواب والبنود ونبذات حسابات النفقات والواردات المعتمدة في الموازنة، وينبغي أن تتصف لائحة الحسابات بالمرونة لناحية تكييفها مع طبيعة أعمال وأنشطة المؤسسات العامة المختلفة، لتلبي حاجاتها ذات الصلة بالأمور الإدارية والمالية والمحاسبية من جهةٍ، ولتلبي حاجة الجهات الرقابية من جهةٍ أخرى.

أولاً: قواعدُ تشغيلِ الحسابات

١ ـ النفقات (الأعباء):

تسجل نفقات الموازنة كقيودٍ محاسبيةٍ عند توقيع الآمر بالدفع. أما النفقات التي دفعت فعلياً، وتغطي فترةً من الدورة المالية الجارية، وفترةً من الدورة المالية التالية، فيتم تسويتها في نهاية الدورة المالية الجارية، حيث تسجل ضمن حساب أعباءٍ محتسبةٍ مسبقاً. أما النفقات المستحقة عن الدورة المالية الجارية، والتي لم تدفع فيها ولكنها ستلحظ ضمن بنود الموازنة الخاصة بالدورة التالية، فتسجل ضمن حساب أعباءٍ برسم الدفع.

٢ ـ الواردات (الإيرادات):

تسجل واردات الموازنة كقيودٍ محاسبيةٍ بتاريخ تحصيلها. أما الواردات المستحقة عن الدورة المالية الجارية، والتي لم تحصل خلالها، يتم تسويتها في نهاية الدورة الجارية، وتسجل ضمن حساب إيراداتٍ مستحقةٍ برسم القبض، ويقابلها حساب ذمم مدينة زبائن. مثلاً، إن فواتير المؤسسات العامة، مثل مؤسسات المياه ومؤسسة كهرباء لبنان المستحقة عن السنة الجارية، والتي سوف تحصل في الدورة التالية، يجب تسجيلها

(١) م. ن، المادة ٢٠.

ضمن الحسابات، كون الخدمات قد تم تقديمها للمشتركين، وكون الإيراد الناتج عنها قد استحق عليهم لصالح المؤسسة.

٣ـ الأصول (الممتلكات):

تسجل الأصول كقيودٍ محاسبيةٍ بتاريخ تملكها الفعلي. وتصنف بحسب طبيعتها ضمن حسابات الأصول الثابتة غير المادية، أو الأصول الثابتة المادية، أو الأصول الثابتة المالية، أو الأصول البيولوجية. ويتم استهلاكها وفقاً لمعدلاتٍ ونسبٍ تتناسب مع عمرها الافتراضي (الحياة الإنتاجية)، أو وفقاً لمعدلاتٍ تحدد بموجب القوانين. وتسجل الاستهلاكات ضمن حساب مخصصات الاستهلاك، حيث يمكن تفريع حساباتٍ فرعيةٍ لهذا الحساب لكل نوعٍ من الأصول الثابتة. وتظهر القيمة الدفترية الصافية بعد طرح مجمع الاستهلاك من القيمة الدفترية غير الصافية.

٤ ـ الخصوم (الالتزامات):

تسجل الالتزامات في الدفاتر المحاسبية عند حدوث الواقعة التي ترتب التزاماً على المؤسسة العامة. وفي حال كان ترتب الالتزام يحتاج إلى موافقةٍ مسبقةٍ من مجلس إدارة المؤسسة العامة، أو وزارة الوصاية، أو وزارة المالية، أو الجهات الرقابية، فتسجل بنفس تاريخ التوقيع عليها. وإذا كان يترتب على الالتزام مصاريف، تسجل هذه المصاريف ضمن الأعباء المالية في بيان النتيجة. أما بالنسبة للأموال التي تجبيها المؤسسات العامة لصالح الخزينة، كالضريبة على القيمة المضافة، وتلك التي تجبيها لصالح الصندوق البلدي المستقل، فتسجل ضمن حساباتٍ خاصةٍ كالتزامٍ جارٍ.

المبحثُ السادس: قواعدُ التقييم Evaluating Methods

تتولى المحاسبة تقييم أوضاع الأصول والذمم التي تدور حولها أعمال المؤسسة العامة، وفقاً لقواعد محددة. ويجري التقييم في أربع مراحل[1]:

- التقييم عند دخول الأموال ضمن ممتلكات المؤسسة العامة؛
- التقييم عند الجرد؛
- التقييم عند وقف الحسابات في نهاية السنة؛
- التقييم عند التفرّغ عن الأصول أو فقدانها أو تلفها.

(١) جوزف طربيه، التصميم المحاسبي العام للمؤسسات، بيروت: دار النهار للنشر، ص ٤٩.

أولاً: التقييمُ عند دخولِ الأموالِ ضمن ممتلكاتِ المؤسسةِ العامة

تسجل الأصول التي تحصل عليها المؤسسة بالشراء وفقاً لتكلفة الشراء، مضافاً إليها النفقات الناتجة حصراً عن الشراء، كرسم التسجيل والأتعاب والطوابع، ونفقات الشحن والتفريغ والتركيب. وفي العديد من الحالات التي نص عليها القانون، تكون المؤسسات العامة معفاةً من الضرائب والرسوم الجمركية. أما الأصول المنتجة داخل المؤسسة، فتسجل وفقاً لتكلفة إنتاجها، والتي تتألف من ثمن المواد واللوازم الداخلة في تركيب الإنتاج، وأعباء الإنتاج المباشرة، والأعباء غير المباشرة المرتبطة فقط بإنتاج الأصول المُقيّمة. أما الأصول التي تحصل عليها المؤسسة مجاناً (مثل الهبات)، فإنها تسجل وفقاً لسعرها في السوق، أو القيمة العادلة. أما المقدمات العينية، فتسجل وفقاً لما هو واردٌ في عقد التقديم. وفي العديد من الحالات تتملك المؤسسة العامة أموالاً عن طريق إجراء مناقصةٍ، فتسجل بحسب أسعار المناقصة التي فازت.

إن عملية تقييم الأصول عند دخولها في ملكية المؤسسة العامة، لا يثير التباساً لتوفر عناصر موضوعيةٍ يمكن الارتكاز عليها، مثل سعر الشراء، تكلفة الإنتاج، القيمة البيعية. إلا أن عملية التقييم تزداد صعوبةً في المراحل الأخرى، وذلك بسبب وجود عوامل مؤثرةٍ تطرأ بعد دخول الأصول في ملكية المؤسسة العامة، مثل تدني قيمة العملة، الوضع الاقتصادي (التضخم Inflation)، والاستهلاك Depreciation الذي يلحق ببعض الأصول بسبب الاستعمال، أو مرور الزمن (التقادم)، أو التغيرات التقنية. وما يزيد عملية التقييم تعقيداً هو تضافر هذه العوامل للتأثير مجتمعةً على قيمة الأصول.

ثانياً: التقييمُ عند الجرد

ينبغي على المؤسسة العامة أن تنظم عملية جردٍ لعناصر موجوداتها ومطلوباتها، في نهاية كل دورةٍ مالية. ويجري الجرد وفقاً للقيمة السوقية Market Value لهذه العناصر، بتاريخ الجرد، حيث يتم الرجوع إلى كافة المؤشرات والنشرات الرسمية والاقتصادية (منها نشرات مصرف لبنان، أسعار البورصة، وغيرها)، لتحديد قيمة عناصر موجودات ومطلوبات المنشأة.

ثالثاً: التقييمُ عند وقف الحسابات

عند وقف الحسابات تتم المقارنة بين قيمة الأصول بتاريخ قيدها في سجلات المؤسسة (القيمة الدفترية)، وبين قيمتها الحالية بتاريخ الجرد (القيمة السوقية)،

فإذا كانت القيمة السوقية أدنى من القيمة الدفترية، وجب تخفيض هذه الأخيرة لتصبح معادلةً للقيمة السوقية، عن طريق احتساب استهلاكاتٍ، إذا كان التدني نهائياً، أو عن طريق تكوين مؤوناتٍ، إذا كان التدني غير نهائي. أما إذا كانت القيمة الدفترية أدنى من القيمة السوقية، لا يتم احتساب قيمة التحسن، عملاً بمبدأ الحيطة والحذر[1].

رابعاً: التقييمُ عند التفرغِ عن الأموالِ أو فقدانها أو تلفها

يتم تسجيل الأصول والذمم عند دخولها في حسابات المؤسسة بتكلفة شرائها أو بتكلفة إنتاجها والنفقات المرتبطة بهما، ويجري احتساب الهبوط في قيمة الأصول عن طريق الاستهلاكات والمؤونات، حيث تعتمد القيمة الحسابية الصافية لهذه الأصول عند تحديد قيمة التفرغ عنها أو فقدانها أو تلفها.

ويجري تقييم عناصر الموجودات والمطلوبات في كل مرحلة من المراحل المذكورة سابقاً وفقاً للمبادئ المحاسبية المنصوص عنها في معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS.

المبحث السابع: مبدأ أساس الاستحقاق ومبدأ الأساس النقدي

تعتمد المؤسسات العامة في لبنان مبدأ الأساس النقدي في تحضير بياناتها المالية. ويقضي هذا المبدأ بتسجيل العمليات النقدية فقط فتسجل المدفوعات النقدية والمقبوضات النقدية. إن تطبيق هذا المبدأ لا ينتج بيانات مالية تتلاءم مع الخصائص النوعية للبيانات المالية المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية ومنها الإفصاح العادل والشامل وغيرها. ويرى الباحث أن تطبيق مبدأ أساس الاستحقاق دونه صعوبات بالنسبة للموازنة العامة للدولة التي تشمل كافة الإدارات والوزارات، ولكنه ليس صعباً في المؤسسات العامة كونها تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وكونها تدار بأسلوب القطاع الخاص. إلا أن مرحلة الانتقال من مبدأ الأساس النقدي إلى مبدأ أساس الاستحقاق تتطلب جهوداً كبيرةً على أكثر من صعيد. ويظهر الجدول التالي أهم مجالات الاختلاف بين المبدأين:

(١) المرسوم ٤٦٦٥/ ١ تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٨١، المادة ٤.

مجالات الاختلاف	الأساس النقدي Cash basis	أساس الاستحقاق Accrual basis
دفتر الأستاذ العام General Ledger	يتم تسجيل الإيرادات والمصاريف عند قبضها أو دفعها نقداً وليس عند حصول العملية.	يتم تسجيل الإيرادات والمصاريف والأصول والخصوم عند حصول العمليات ذات الصلة ويتم تسجيل المبالغ المقبوضة والمدفوعة نقداً.
الذمم المدينة Account Receivable	لا يتم تسجيل عمليات الذمم المدينة ولا تدرج حساباتها في السجلات لمتابعتها.	يتم تسجيل عمليات الذمم المدينة والتي تشكل جزءاً متكاملاً من نظام المحاسبة في السجلات ويتم متابعتها.
الذمم الدائنة Account payable	لا يتم تسجيل عمليات الذمم الدائنة ولا تدرج حساباتها في السجلات لمتابعتها.	يتم تسجيل عمليات الذمم الدائنة والتي تشكل جزءاً متكاملاً من نظام المحاسبة في السجلات ويتم متابعتها.
المخزون Stock	يتم تسجيل المخزون كنفقات ويتم إعداد سجل للمخزون لأغراض رقابية.	يتم تسجيل المخزون كمصروفاتٍ ويتم جرد المخزون وإجراء قيود التسوية ويسجل المتبقي من المخزون ضمن حسابات الأصول. ويظهر المخزون في الميزانيات الختامية والافتتاحية.
الأصول الثابتة Fixed Assets	يتم تسجيل الأصول الثابتة التي تم تملكها كمصروفاتٍ وتلك التي تم التفرغ عنها كمقبوضات. ولا تظهر السجلات المحاسبية فترة استخدام الأصل وقيمته الدفترية	يتم تسجيل الأصول الثابتة التي تم تملكها كمصروفاتٍ رأسماليةٍ ضمن حسابات الأصول الثابتة. وتسجل بتكلفتها أو بقيمتها العادلة وتخضع للاستهلاك وتظهر قيمتها الدفترية الصافية في السجلات.

أولاً: حسنات الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق

إن المحاسبة على أساس الاستحقاق تنتج ميزانيةً عموميةً تشمل جميع أرصدة الأصول الثابتة المادية والمالية وغير المادية والأصول المتداولة والخصوم المتداولة وغير المتداولة، ما يحقق الإفصاح الشامل والعادل للمؤسسة العامة. كما يؤدي مبدأ أساس الاستحقاق إلى تكامل التدفقات النقدية والأرصدة ويسمح بمطابقة الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية.

ثانياً: معوقات الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق

إن المحاسبة على أساس الاستحقاق تحتاج إلى تعديل القوانين ذات الصلة، وتشريع نظامٍ محاسبيٍّ جديدٍ للمؤسسات العامة في لبنان في إطار IPSAS. وهذا يتوقف على الظروف السياسية والتشريعية في لبنان، وهذا يتطلب وقتاً للمضي في تطبيق هذا المبدأ. كما أن الدولة اللبنانية ستكون بحاجةٍ إلى تعديل إحصاءاتها الحالية المعدة وفقاً لمبدأ الأساس النقدي. ومن المعوقات أيضاً تحديات الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق، ومدى تكيّف الموظفين في المؤسسات العامة الذين يضطلعون بأدوارٍ هامةٍ في المحاسبة، وإعداد البيانات المالية والموازنات، ومدى تكيّف الجهات الرقابية على اختلافها. ومن التحديات أيضاً مدى جدية الدولة في إطار هذه التوجهات لناحية التشريع والتطبيق وتدريب الموظفين وغيرها.

المبحث الثامن: الرقابة على حسابات المؤسسات العامة

يعتمد النظام المحاسبي في القطاعين العام والخاص على الرقابة، ولكن مفهوم وأهداف الرقابة تختلف بين القطاعين، فالنظام المحاسبي في القطاع الخاص يستخدم الرقابة لتحديد ممتلكات المؤسسة ومركزها المالي من خلال البيانات المالية. أما النظام المحاسبي في القطاع العام فيستخدم الرقابة لتحديد المسؤوليات القانونية أمام سلطة الوصاية ووزارة المالية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة. وبما أن المؤسسات العامة تدار بأسلوب المؤسسات الخاصة، فلا بد من أن يستند النظام المحاسبي فيها إلى الرقابة التي تحدد الممتلكات والمركز المالي والمسؤوليات القانونية.

إن تطوير التصميم العام لحسابات الدولة، والمؤسسات العامة، والبلديات، ليصبح نظاماً محاسبياً للمؤسسات العامة في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، من شأنه أن

يساهم في تعزيز الرقابة على المؤسسات العامة بكافة أشكالها وعلى اختلاف أنشطتها. مع التشديد على ضرورة تأمين المورد البشري الكفوء، وإعداد وتدريب الموظفين في القطاع العام بما يتناسب مع تطبيق المعايير.

أولاً: رقابة وزارة المالية

ينتدب وزير المالية مراقباً مالياً لكل مؤسسة عامة، ولا يجوز انتداب المراقب المالي الواحد لدى أكثر من مؤسستين عامتين. يجب على المراقب المالي أن يودع وزير المالية قبل ١٥ أيار من كل سنة تقريراً يبيّن فيه الأوضاع الاقتصادية ونتائج المؤسسة العامة عن السنة المالية المنصرمة، وعليه أن يعلم وزير المالية ووزير الوصاية فوراً بكل مخالفة يلاحظها في أعمال المؤسسة العامة المالية[١]. أما أبرز مهام المراقب المالي هي[٢]:

١. تدقيق مقررات المؤسسات العامة الخاضعة لتصديق وزارة المالية؛

٢. مراقبة العمليات والمعاملات المالية المنجزة؛

٣. تدقيق الحسابات، والكشف على السجلات، والتثبت من قانونيتها وانطباقها على الأوراق الثبوتية؛

٤. تدقيق الصناديق، والتثبت من انطباق حساباتها على موجوداتها؛

٥. ضبط المخالفات والإعلام الفوري بشأنها؛

٦. ممارسة الصلاحيات التي تنيطها أنظمة المؤسسات العامة بالمراقبين؛

٧. تحضير المعلومات للفصل بصحة الحسابات، وإصدار قرار وزير المالية بهذا الشأن؛

٨. تنظيم تقارير فصلية وسنوية بنتائج مهمته.

يبدو واضحاً عدم التطرق في المهام المنوطة بالمراقب المالي إلى أي مهام تتعلق بالبيانات المالية للمؤسسة العامة، مما يجعل هذا الأمر خارج إطار مهامه، أو على الأقل مبهماً.

---

(١) المرسوم ٤٥١٧ تاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٧٢، المادة ٢٧.

(٢) مهام المراقب المالي، قرار وزير المالية رقم ٢٤٦/ ١ تاريخ ٠٧/ ٠١/ ١٩٦٤.

ثانياً: رقابة وزارة الوصاية

نصت المادة ٣ من المرسوم ٤٥١٧ على وجوب ربط المؤسسة العامة عند إنشائها بإحدى الوزارات. حيث يعين الوزير الذي يمارس سلطة الوصاية مفوضاً للحكومة لدى المؤسسة العامة، ويحضر اجتماعات مجلس الإدارة مع حق التصويت.

ثالثاً: رقابة ديوان المحاسبة

تخضع المؤسسات العامة في لبنان لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة، وتشمل رؤساء وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة العامة عندما يقومون بإدارة الأموال العمومية. وتمارس هذه الرقابة لجنة المراقبة السنوية على المؤسسات العامة، والتي تقوم بالتدقيق السنوي في الحسابات التي يرسلها محتسب المؤسسة العامة إلى الديوان قبل أول حزيران من كل سنة. وترفع هذه اللجنة تقاريرها المتعلقة بحسابات المؤسسة العامة إلى وزير الوصاية وإلى وزير المالية وإلى المدعي العام لديوان المحاسبة.

رابعاً: التدقيق الداخلي

يعين المدقق الداخلي في المؤسسات العامة بقرارٍ مشتركٍ من وزير المالية ووزير الوصاية[1]، وتكون مدة التعيين سنةً واحدةً قابلةً للتجديد. ولم ينص القانون صراحةً ما إذا كان التجديد مسموحاً به لعدة مراتٍ أو لمرةٍ واحدةٍ فقط. وتحدد أتعاب المدقق بنتيجة استدراج العروض التي تجريه المؤسسة العامة. ويرفع المدقق الداخلي تقريره إلى كلٍّ من وزيري المالية والوصاية وإلى مجلس إدارة المؤسسة العامة، ويتضمن التقرير الملاحظات المتعلقة بإجراءات الرقابة الداخلية ونظام الضبط الداخلي والمخالفات الحاصلة، مع اقتراح إجراءات التصحيح الواجب اعتمادها. ولم تنص القوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء ذات الصلة على إلزام المدقق الداخلي القيام بمهام التدقيق استناداً إلى المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي International Standards for the Professional Practice of Internal Audit ISPPIA.

خامساً: التدقيق الخارجي

يُعين المدقق الخارجي في المؤسسات العامة بقرارٍ مشتركٍ من وزير المالية ووزير الوصاية[2]، وتكون مدة التعيين سنةً واحدةً قابلةً للتجديد. ولم ينص القانون

(١) القانون رقم ٣٢٦ تاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠٠١، المادة ٧٣.

(٢) القانون رقم ٣٢٦ تاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠٠١، المادة ٧٣.

صراحةً ما إذا كان التجديد مسموحاً به لعدة مراتٍ أو لمرةٍ واحدةٍ فقط. وتحدد أتعاب المدقق بنتيجة استدراج العروض الذي تجريه المؤسسة العامة. ويحصر حق الاشتراك بخبراء المحاسبة الذين تتوفر فيهم المعايير والمواصفات المحددة من قبل وزارة المالية. ويرفع المدقق الخارجي تقريره إلى كلٍّ من وزيري المالية والوصاية وإلى مجلس إدارة المؤسسة العامة، وتُرسل نسخٌ إلى التفتيش المركزي وديوان المحاسبة بالنسبة إلى المؤسسات العامة الخاضعة لرقابتها، وإلى لجنة الرقابة السنوية على المؤسسات العامة في ديوان المحاسبة بالنسبة إلى المؤسسات الخاضعة لرقابتها، كما تُرسل نسخٌ عن التقرير إلى رئاسة المجلس النيابي. ويُعتَمَدُ تقرير المدقق الخارجي لبيان الأوضاع المالية والنتائج الاقتصادية لأعمال المؤسسة العامة موضع التدقيق خلال السنة التي يشملها التقرير. ولم تنص القوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء ذات الصلة على إلزام المدقق الخارجي القيام بمهام التدقيق استناداً إلى المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة، وعمليات التأكيد الأخرى، والخدمات ذات العلاقة International Standards on Quality control, Auditing, Review, other Assurance, and Related services.

والجدير ذكره أن المعايير الدولية للتدقيق الخارجي أشارت بشكلٍ واضحٍ في كل نصوص المعايير، على وجود اعتباراتٍ خاصةٍ لتدقيق منشآت القطاع العام، ما يشير بوضوحٍ إلى أن هذه المعايير تطبق على منشآت القطاع الخاص ومنشآت القطاع العام.

استناداً إلى ما تقدم يجب أن يشير النظام المحاسبي للمؤسسات العامة صراحةً إلى أنّ مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين المتعاقد معهم لتدقيق حسابات المؤسسات العامة، يجب أن يطبقوا المعايير الدولية للتدقيق أثناء قيامهم بتدقيق البيانات المالية للمؤسسات العامة. ويجب أن يشيروا في تقاريرهم المرفوعة إلى الجهات الرقابية وأيِّ جهةٍ ينص عليها القانون، إلى مدى التزام المؤسسة العامة موضوع التدقيق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام[١].

(١) تعميم وزير المالية رقم ٧٤٢/ ص١ تاريخ ١٥/ ٠٤/ ٢٠٠٢.

المبحث التاسع: خطوات الانتقال إلى النظام المحاسبي للمؤسسات العامة

أولاً: وضع نظامٍ عامٍّ موحدٍ للمؤسسات العامة في لبنان

لا تخضع جميع المؤسسات العامة لنظامٍ موحدٍ، بل تخضع لأنظمةٍ متعددة. إن إدارة أموال المؤسسات العامة وفقاً لأنظمةٍ مختلفةٍ يؤدي إلى اختلافٍ في التوجيه والرقابة المفروضين على هذه المؤسسات. أضف إلى ذلك تضخم التشريع مما يؤدي إلى عرقلة مهام الجهات المراقبة لأنها تجد نفسها أمام أنظمةٍ متماثلةٍ تارةً و متباينةٍ تارةً أخرى، لأنها لا تصدر عن سلطةٍ واحدة[١].

تقتضي هذه الخطوة إما إلغاء المرسوم رقم ٤٥١٧ تاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٧٢ وكافة تعديلاته، واستصدار مرسومٍ جديدٍ يحدد الإطار العام لإدارة المؤسسات العامة في لبنان، مع مراعاة خصوصية بعض المؤسسات العامة، مثل مصرف لبنان على سبيل المثال لا الحصر، وإما تعديل المرسوم الحالي. وينبغي أن يحاكي المرسوم الجديد، المفترض أو المُعدَّل، النظامَ المحاسبيَّ الموحَّدَ في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

ثانياً: إجراء التعديلات على قانون المحاسبة العمومية

إن إعـداد الموازنة في المؤسسات العامة وقطع حساب الموازنة مستوحىً من قانون المحاسبة العمومية بشكلٍ أساسٍ، ولا يوجد نظامٌ أو قانونٌ خاصٌّ بالمؤسسات العامة. ينبغي في هذا الإطار إما تعديل قانون المحاسبة العمومية بشكلٍ يجعل نصوصه تشير صراحةً إلى أصول إعداد الموازنة في المؤسسات العامة، أو ينبغي أن ينص النظام المحاسبي الجديد على أصول إعدادِ وتنفيذِ الموازنة في المؤسسات العامة. إن هذه الخطوة توفر التناغم بين النظام المحاسبي في إطار IPSAS وإعداد الموازنة.

ثالثاً: العمل على إزالة الازدواجية

إن بعض المؤسسات العامة تمارس نشاطاتٍ مماثلةً للإدارات العامة أو لغيرها من المؤسسات، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر المركز التربوي للبحوث، المجلس الوطني للبحوث العلمية، مصلحة المدينة الرياضية، مديرية الشباب والرياضة، المؤسسة

---

(١) عبد الأمير شمس الدين، المؤسسات العامة في لبنان ـ دراسة مقارنة، دون دار نشر، ١٩٩٥، ص ١٥٨.

الوطنية للاستخدام، وزارة العمل، المستشفيات الحكومية، وزارة الصحة العامة، مصالح استثمار المرافئ، مصالح المياه. إن الغاية من دمج الكثير من المؤسسات العامة، مثل مصالح المياه، هي أن تصبح مؤسسةً عامةً على مستوى لبنان (مؤسسة مياه لبنان) على غرار مؤسسة كهرباء لبنان، وكذلك يمكن دمج مصالح استثمار المرافئ وغيرها. إن عملية الدمج تؤدي إلى توحيد أسلوب العمل وتوفير المال، وتخفف التضارب والتشتت وتوحد المعالجات المحاسبية على مستوى الموازنة، وعلى مستوى البيانات المالية، وعلى مستوى الأجهزة الرقابية المختلفة.

رابعاً: وضع نظامٍ محاسبيٍّ للمؤسسات العامة

إن إعداد ودراسة وإقرار نظامٍ محاسبيٍّ جديدٍ موحَّدٍ للمؤسسات العامة في لبنان يحدد كل المعالجات المحاسبية في المؤسسات العامة في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الصادرة عن IPSASB، وهو خطوةٌ أساسيةٌ على صعيد تطوير النظام المحاسبي وتفعيل الإدارة في المؤسسات العامة وتفعيل الرقابة عليها والحد من المخالفات والفساد الإداري والمالي.

الخاتمة والتوصيات:

أولاً: يجب التمييز بين القطاع الحكومي والمؤسسات العامة التابعة للدولة التي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، والتي تدار بأسلوب القطاع الخاص. ويجب أن يكون لهذه المؤسسات نظامٌ شاملٌ وموحَّدٌ وواضحٌ يعالج ما أمكن من التفاصيل، للحد من الاجتهادات والتفسيرات التي تتم بموجب قراراتٍ تنظيميةٍ وتعاميمَ صادرةٍ عن الجهات المختصة.

١. ينبغي وضع إطارٍ قانونيٍّ وتنظيميٍّ وإداريٍّ واضحٍ وموحَّدٍ للمؤسسات العامة.

٢. يجب أن ينص النظام على الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة، وربطه بالنظام المحاسبي.

٣. يجب أن يحدد النظام أصول الرقابة الخارجية على المؤسسات العامة.

٤. يجب أن ينص النظام صراحةً على اعتماد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي عند قيام الخبراء المتعاقدين مع المؤسسة العامة بتدقيق حساباتها.

٥. يجب أن يحسم النظام أي تداخلٍ بين صلاحيات ومهام مجلس إدارة المؤسسة العامة وسلطة الوصاية ووزارة المالية.

ثانياً: يجب أن يتم وضع نظام محاسبيٍّ موحَّدٍ للمؤسسات العامة في لبنان في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ويجب أن يتصف هذا النظام بالمرونة بحيث يُمكّن مستخدميه من التأقلم مع التطورات الحاصلة في المعايير الدولية.

١. يجب أن يتضمن النظام المحاسبي تعريفاً واضحاً له، وأهدافه، ونطاق تطبيقه. ويجب أن يشير بشكلٍ واضحٍ إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بما لا يتعارض مع القوانين المحلية. حيث يجب أن تُعدّل هذه الأخيرة بما يتناسب مع المعايير الدولية.

٢. يجب أن يحدد النظام المحاسبي المجموعة الكاملة للبيانات المالية وعناصرها والتعريف الواضح لهذه العناصر.

٣. يجب أن يحدد النظام المحاسبي الخصائص النوعية للبيانات المالية والأسس والمبادئ التي تُحضَّر على أساسها.

٤. ينبغي أن يوفر النظام المحاسبي للمؤسسات العامة في لبنان أساساً موثوقاً لمتابعة الإيرادات والالتزامات والمدفوعات والمتأخرات والخصوم والأصول.

٥. ينبغي أن يحدد النظام المحاسبي قواعد نشر البيانات المالية المدققة ومهل الإعداد والنشر، لإطلاع الجمهور عليها.

٦. يجب أن يتضمن النظام المحاسبي لائحةَ حساباتٍ موحَّدةً تتصف بالمرونة، وقواعد لتشغيل هذه الحسابات. ويجب ربط هذه الحسابات بشكلٍ متسقٍ مع الحسابات المستخدمة في إعداد الموازنة وقطع حساب الموازنة.

٧. يجب أن يحدد النظام المحاسبي قواعد تقييم الحسابات وأصول هذا التقييم.

٨. يجب أن ينص النظام المحاسبي على السجلات والمستندات المحاسبية الواجب مسكها بشكلٍ واضحٍ، وكيفية مسكها، والفترة الزمنية للاحتفاظ بها.

٩. يجب اعتماد مبدأ أساس الاستحقاق بدلاً من مبدأ الأساس النقدي في إعداد البيانات المالية للمؤسسات العامة.

١٠. يجب أن ينص النظام المحاسبي على أصول إعداد وإقرار وتنفيذ الموازنة في المؤسسة العامة، وقطع حساب الموازنة، ويحدد الإطار العام لربطها بالبيانات المالية للمؤسسة العامة.

المصادر والمراجع

الكتب بالعربية

١. إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الجزءان الأول والثاني، ٢٠١٢.

٢. إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الاتحاد الدولي للمحاسبين، الجزء الأول، ٢٠١٠.

٣. إصدارات معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية IAS /IFRS، الجزءان الأول والثاني، ٢٠١٣.

٤. شمس الدين، عبد الأمير، **المؤسسات والمرافق العامة في لبنان، دراسة مقارنة**، دون دار نشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.

٥. شبلي، خطار، **علوم مالية وتشريع مالي**، بيروت: دار صادر للنشر، ٢٠٠٢.

٦. المجذوب، طارق، **الإدارة العامة - العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري**، بيروت: الدار الجامعية، ٢٠٠٠.

٧. منقارة، سامي، **الإدارة الفضلى في القطاعين الخاص والعام**، بيروت: مؤسسة بحسون للنشر، ١٩٩٦.

٨. طربيه، جوزف، **التصميم المحاسبي العام للمؤسسات**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٦.

القوانين والمراسيم

١. قانون المحاسبة العمومية اللبناني، الصادر بموجب المرسوم ١٤٩٦٩ تاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٣، والمعدل عدة مرات من العام ١٩٦٤ لغاية ١٩٩٦.

٢. القانون الرقم ٣٢٦ الصادر بتاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠٠١.

٣. المرسوم الرقم ١٧٠٥٨ تاريخ ٠٧/ ٠٨/ ١٩٦٤، تحديد التصميم العام لحسابات الدولة وأصول مسك هذه الحسابات وتنظيم مصلحة المحاسبة العامة.

٤. المرسوم ٣١٤٨ تاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٦٥، تحديد تصميم الحسابات وأصول مسكها في المؤسسات العامة التابعة للدولة أو للبلديات ولجميع الأشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية.

٥. المرسوم الرقم ٣٣٧٣ تاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٦٥، تحديد أصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها.

٦. المرسوم الرقم ١٠٣٨٨ تاريخ ١٩٩٧/٠٦/٠٩، التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة.

٧. المرسوم الرقم ٤٥١٧ تاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٧٢، النظام العام للمؤسسات العامة.

٨. المرسوم الرقم ٤٦٦٥ تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٨١، المتعلق بوضع تصميمٍ محاسبيٍّ عام.

٩. المرسوم الرقم ٥٥٩٥ تاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٨٢، المتعلق بتحديد أصول المحاسبة في البلديات واتحاد البلديات (غير الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية).

القرارات والتعاميم

١. القرار التطبيقي ١/ ١١١ تاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٨٢ الصادر عن وزير المالية والمتعلق بأصول تطبيق التصميم المحاسبي العام.

٢. القرار الرقم ١/٣٢٠ تاريخ ٠٥/٠٣/ ٢٠١٠، الصادر عن وزير المالية والمتعلق بمعايير ومواصفات تصنيف مكاتب التدقيق والتدقيق المستقل وخبراء المحاسبة لحسابات المؤسسات العامة وحسابات المؤسسات والمرافق التابعة للدولة

٣. تعميم وزير المالية الرقم ٧٤٢/ ص١ تاريخ ١٥/ ٠٤/ ٢٠٠٢.

الدراسات والأبحاث والدوريات

١. محاضـرات ونتائـج وتوصيـات المؤتمـر العلمـي المتخصـص حـول تطبيـق معاييـر المحاسـبة الدوليـة للقطـاع العـام، بيـروت: معهـد باسـل فليحـان المالـي، ١٠/ ١١/ ١٢ حزيران ٢٠١٥.

٢. دليل إعداد مشروع الموازنة وقطع الحساب في المؤسسات العامة، بيروت: إصدارات معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

٣. دليل التوجهات الحديثة والممارسات النموذجية في إدارة المالية العامة، بيروت: إصدارات معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

٤. دليل شفافية المالية العامة، إصدارات صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧.

مواقع على شبكة الإنترنت

الموقع الرسمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام: www.ipsasb.org.

الموقع الرسمي لوزارة المالية اللبنانية: www.finance.gov.lb.

الموقع الرسمي للاتحاد الدولي للمحاسبين: IFAC www.ifac.org.

الموقع الرسمي لمعهد المدققين الداخليين: www.theiia.org.

الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة: www.intosai.org.

مسرحةُ التَّعزيةِ وتحديثُها أدباً وفناً؛ تعزية ٢٠٠٤ في لبنان نموذجاً

د. فاطمة برجكان

عضو هيئة التدريس بجامعة الخوارزمي، طهران، إيران

الملخّص: تُعتبر «التعزية» من الطقوس العاشورائية التي تُقام في البلدان الإسلامية لدى الطائفة الشيعية، وهي تمثيلية احتفالية دينية تستند إلى واقعة كربلاء والتراجيديا التي واجهها الحسين وأهله وأصحابه في اليوم العاشر من شهر محرم سنة ٦١ للهجرة.

تمّ تسجيل التعزية كتراثٍ دينيٍّ ثقافيٍّ إسلاميٍّ في منظّمة الأونيسكو سنة ٢٠١٠. وتُقام سنويّاً عروضٌ فنّيةٌ تمثيليةٌ للتعزية في البلدان الإسلامية، منها إيران ولبنان. وإنّنا نشاهد بوادر مسرحة التعزية في هذه البلدان.

عند النظر إلى تمثيليات التعزية في لبنان، وجدنا نموذجاً بارزاً عن مسرحة التعزية في الاحتفالية العاشورائية التي أقيمت في مدينة النبطية في يوم العاشوراء سنة ٢٠٠٤، حيث قام المُخرجُ المسرحيُّ اللبنانيُّ الشهيرُ رئيف كرم بعرض هذه الاحتفالية بين جمهورٍ كبيرٍ من المدينة ومن خارجها.

يتطرّق هذا البحث إلى مدى مسرحة التعزية في لبنان، وكيفيّة هذه العملية، من خلال نموذج تعزية ٢٠٠٤، ونتبيّن من خلال هذه الدراسة التعامل مع التعزية كأوبرا دينيةٍ تراجيديةٍ، وتحديث هذه الاحتفالية وتجديدها وعصرنتها مع الحفاظ على تراثيّتها وكونها مناسبةً دينيةً اعتقاديّة.

الكلمات المفتاحية: التعزية، عاشوراء، أوبرا دينية، التراجيديا، الشيعة، لبنان، النبطية.

مقدّمة

«التعزيةُ» هي مصطلحٌ يُطلَقُ على تمثيليّةٍ مأخوذةٍ من احتفاليّةٍ دينيّةٍ تستند إلى واقعة كربلاء، ومقتل الحسين، ومصائب أهل بيته وأصحابه سنة ٦١ للهجرة.

تجري طقوسُ عاشوراء في الأيّام العشرة من شهر محرّم من كلِّ سنةٍ، في إطارٍ دينيٍّ فيه مظاهرُ احتفاليّةٌ وتمثيليّة. فتُقامُ المسيراتُ على شكل مواكب، تشاركُ فيها مختلفُ الجهات التي جاءت لهذا العزاء، وتسيرُ في المدن.

وفي تلك الأيّام ينتشر المتحدّثون والمُمثِّلون على المنابر والأماكن العامّة وبعض المنازل الخاصّة، يروون أحداث بطولة الحسين، ويشيدون بمناقبه، ثمّ يسردون المديح ويضمّنونه حوادث تفسيريّةً مصحوبةً بالغناء الرثائيِّ، والتوقيع المُحزِن.

وإنّ كيفيّةَ إقامة هذه الاحتفاليّة، بسبب ما تتضمّنُهُ من عناصر الفنِّ المسرحيِّ، أدَّت إلى اعتبارها مسرحيّةً من قِبَل البعض، بالرغم من وجود خلافٍ بين من يعتبرُها احتفاليّةً فحسب، ومن يعتبرُها مسرحيّة. والمسرح الاحتفالي أو الطقسي، هي تسميةٌ لمسرحٍ يُحاول أن يُعطيَ لنفسه وظيفةً قريبةً من الطقس أو الاحتفال في المجتمع، من خلال استعارة شكلهما وطبيعة علاقة المشارِك بهما[١].

إنّ احتفاليّات العاشوراء في لبنان، متمركزةٌ بشكلٍ أساسيٍّ على التعزية التي تُقام سنويّاً في مدينة «النبطيّة» جنوب لبنان. عند مشاهدة التمثيليّات الجديدة للتعزية في لبنان، ومنها ما أخرجه المخرج اللبناني «رئيف كرم»[٢]، في سياق احتفالات عاشوراء التي أُقيمت في النبطيّة سنة ٢٠٠٤، وصوّرها في فيلمٍ وثائقيٍّ، نشاهد آثار التحديث، ونلاحظ أيضاً اختيار

(١) انظر: ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي،بيروت: مكتبة لبنان (ناشرون)، ط٢، ٢٠٠٦، صص ٤ـ٦؛ أيضاً: محمّد عزيزة، الإسلام والمسرح، ترجمة رفيق الصّبان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، لاط، لا ت، صص ٤٠ـ٥٠.

(٢) مخرجٌ مسرحيٌّ لبنانيٌّ وأستاذٌ متقاعدٌ في معهد الفنون الجميلة بالجامعة اللبنانية، وُلِد سنة ١٩٤٧، ومنذ ١٩٦٦ انضمّ إلى «حلقة المسرح اللبناني»، وتابع دراسته الأكاديمية متخصّصاً في الفلسفة. كما تخرَّج من معهد الفنون بتفوّقٍ خوّله الحصول على منحةٍ دراسيةٍ، فتوجّه إلى ميلانو في إيطاليا، ودرس في معهد پيكولو تياترو Scuola Piccolo Teatro، وتخرّج منه في العام ١٩٧٢. وتدرّب على التمثيل والإخراج بإشراف اثنين من كبار أعلام المسرح، هما جيورجو سترهلر Giorgio Strehler (١٩٢١ ـ ١٩٩٧) وداريو فو Dario Fo (١٩٢٦ـ). بعد ذلك، انتقل إلى فرنسا حيث درس السينوغرافيا والهندسة المتحرّكة وإيكولوجية الفضاء العمراني في معهد الفنون الجميلة بباريس. وتمرّس بالإخراج، واشتغل كمساعد مخرج للمسرحي الفرنسي الشهير أنطوان فيتز Antoine Vitez (١٩٣٠ـ ١٩٩٠)، كما أنّه ألّف وأخرج عرضاً مسرحيّاً بعنوان باربيس Barbès. في سنة ١٩٧٨، أسّس «مسرح السندباد» وألّف وأخرج في نطاقه عدداً من الأعمال الجديدة المهمّة، منها «دشّر قمرنا يا حوت»، و«فرخ البطّ عوام»، و«رقص الجنّ». واهتمّ بسيمياء المسرح وتقنيّات الاتّصال غير اللفظي التي تتمركز حول الحركية، وتدرس حركة الجسم وعلاقته بالفضاء الطبيعي والاجتماعي، ولها منحىً أنتروبولوجيٌّ. وبرع في إخراج الأعمال المسرحيّة الفخمة ذات الطابع الاحتفالي الذي يقع ضمن مسرح الشارع، منها «الطواف المسرحي» الذي أعدّه في سنة ١٩٨٤، ومسرحيّته «مقام الجدي» التي عرضها في سنة ٢٠٠٨. وفي هذا الإطار يقع عرض التعزية التي أخرجها في سنة ٢٠٠٤ في مدينة النبطيّة.
انظر: (خالدة سعيد، الحركة المسرحية في لبنان ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥، تجارب وأبعاد، بيروت: لجنة المسرح العربي، مهرجانات بعلبك الدولية، ١٩٩٨، صص ٦٦٠ـ ٦٦٣؛ أيضاً: رئيف كرم، التعزية في النبطية، مقابلة أُجريت في مكتبه في بيروت، ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٧.

أسلوبٍ جديدٍ وعصريٍّ، إلى حدٍّ ما، في تمثيليّة التعزية التي لها جذورٌ تاريخيّةٌ قديمة. وهذا ما يثير عندنا إشكاليّاتٍ، منها: ما هي الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار في عمليّة تحديث هذا الفنّ القديم، مع المحافظة على جوهره الدينيِّ والشعبي؟

ولقد اعتمدنا في هذا البحث، بغية إدراك إشكاليّة التحديث هذه، على عرض التعزية الذي أخرجه رئيف كرم، وكذلك النصّ المعدَّل الذي أعدّه بشكلٍ مكتوبٍ وغير منشورٍ. كما اعتمدنا على النصِّ الأصليِّ الذي يعود إلى سنة ١٩٣٦، ونشره «فريدريك معتوق» في كتابه *La Représentation de la mort de l'Imam Hussein à Nabatieh*.

نشأةُ التعزية

من المعروف أنّ المسرحَ الاحتفاليَّ، نسبةً إلى «الاحتفال» الذي هو فعلٌ على درجةٍ من الوقار والجدّيّة، يرمي إلى تكريس عبادةٍ دينيّةٍ كالقدّاس، أو مناسباتٍ اجتماعيّةٍ كأعياد الميلاد والزواج، أو سياسيّةٍ كالاجتماعات الانتخابيّة، أو وطنيّةٍ كالأعياد القوميّة، أو رياضيّةٍ كالألعاب الأولمبيّة. كما يرتكز الاحتفال على نصوصٍ تستعيد حدثاً معيّناً من الماضي[١]. ومن هذا المنطلق، نعتبر التعزية من الفنون الاحتفاليّة.

يرى الكاتب «محمّد عزيزة» أنّ الإسلام كان يخلو في البداية من المسرح، لكنّ التعزية هي الاستثناء الوحيد لقاعدة الغيابِ المسرحيِّ في الإسلام، وهي التي أعطت الإسلامَ ـ اعتباراً من القرن السابع ـ الشكلَ الدراميَّ الوحيدَ الذي يعرفُه[٢].

وتُبيّن دراساتٌ تاريخيةٌ، وكذلك دراساتٌ مسرحيّةٌ، أنّ مسرح التعزية أو «الشبيه» نشأ في إيران بعد دخول الإسلام إلى هذا البلد، بناءً على رواياتٍ عن الآلام التي تحمّلها الحسينُ وأهلُهُ وأصحابُهُ في كربلاء، في معركةٍ دارت بينه وبين جيش السلطة الأمويّة، في عهد يزيد بن معاوية، على إثر ثورةٍ أعلنها الحسينُ ضدّ الظلم والفساد، وذلك في يوم عاشوراء، أي اليوم العاشر من شهر محرّم، في السنة الواحدة والستّين للهجرة.

وإحياء يوم عاشوراء في إيران له عاداتٌ وتقاليدُ وطرقٌ مختلفةٌ، منها: العطلة العامّة، الحفلات التأبينيّة، مسيرات الحِداد، مواكب السلاسل، اللّطم على الصدور، الولائم العامّة، مسيرات الشموع، والتعزية.

---

(١) ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي، م. س، صص ٣، ٦.

(٢) محمّد عزيزة، الإسلام والمسرح، م. س، ص ٤٠.

وما يهمّنا من هذه التقاليد هو التعزيةُ التي لها جذورٌ في تاريخ إيران القديم، والتي شهدت تطوّراً في مدى التاريخ حتّى أخذت شكلاً مسرحيّاً.

لكنّ بعض المؤرّخين يشيرون إلى وجود تقاليد مسرحيّةٍ في إيران قبل الإسلام، تطوّرت وتحوّلت، بعد أن أخذت طابعاً دينيّاً، إلى التعزية. وهناك بعض المستندات وصلت إلى أيّامنا هذه عن تعزية الناس في بخارى من أجل موت سياوش[(١)]، وهذا الأمر له جذورٌ أسطوريّةٌ تحوّلت إلى واقع، ويصل قِدَمُهُ إلى أكثر من أربعة آلاف سنة. في هذا العزاء يُمثِّل شخصٌ سياوشَ، وينام في تابوتٍ يحملُهُ عددٌ من الرجال[(٢)].

أمّا التقليد الآخر الذي كان له شكلٌ مسرحيٌّ، فهو القيام بمسيرات التعزية التي أخذت لوناً دينيّاً بعد دخول الإسلام إلى إيران، ويُقال إنّ هذا التقليد ظهر علناً في عهد عضد الدولة الديلمي خلال النصف الثاني من القرن الرابع للهجرة، وتطوّر في العهد الصفوي[(٣)] والقاجار[(٤)]، وحصل على أشكالٍ جديدةٍ، ولا نزال نراه في زوايا مختلفةٍ من البلاد[(٥)].

ويلفت المؤرّخون إلى أنّ الأشعار الملحميّة الدينيّة التي تروي قصص أهل بيت النبي واستشهاد الحسين، كانت من المصادر الأساسيّة لمسرح التعزية منذ أيّام التيموريّين[(٦)]، في السنوات الممتدّة من سنة٧٨٢ حتّى سنة ٩٠٧ للهجرة. وتطوّر نَظْمُ الأشعار الدينيّة وإنشادُها، فضلاً عن كتابة مأساة كربلاء، بشكلٍ منتظمٍ أيّام الصفويّين التي كانت تشهد تقارباً بين المؤسسة الدينية والدولة. وبدأت فِرَقُ التعزية تسير في الأزقّة، بمشاركةٍ من الناس الذين كانوا يضربون على صدورهم أو ظهورهم وهم ينشدون أشعار العزاء.

من جانبٍ آخر، نجد أنّ عقيدة النّواح الدينيِّ القديمة هي ذات طابعٍ عالميٍّ، جمعت الفُرسَ إلى شعوبٍ أخرى. مثلاً، هناك معلوماتٌ عن وجود طقوس النّواح الدينيِّ المماثلةِ لدى المصريين، الذين كانوا يمارسون الطقوس السنوية كمواكب هائلةٍ من البشر النائحين،

---

(١) من أبطال ملحمة **الشاهنامه** للفردوسي. اتّهم زوراً بفساد أخلاقه ولم تظهر براءته إلّا بعد قتله، فأصبح دمه مضرب المثل للدم البريء المهدور.

(٢) بهرام بيضايي، نمايش در ايران (المسرح في إيران)، جاب بنجم، تهران: انتشارات روشنكران ومطالعات زنان، ١٣٨٥ ش، صص ٣١-٣٢؛ أيضاً: Yassaman Khajehi, Sarah Najand, «Le ta'zieh: à la croisée de l'histoire, de la religion et du théâtre», Quillet (dir.), La scene mondiale aujourd, hui- Des formes en mouvement,ed. L,Harmattan Univers theatral, fevrier 2015, p. 287.

(٣) الصفويّون، سلالة حكمت إيران من سنة ١٥٠١ إلى سنة ١٧٣٦ للميلاد.

(٤) سلالة حكمت إيران من ١٧٩٥ إلى سنة ١٩٢٥.

(٥) بهرام بيضايى، نمايش در ايران، م. س، ص ٥٥.

(٦) هم بنو تيمور وسلالته الذين حكموا إيران وآسيا الوسطى من سنة ١٤٠٥ إلى سنة ١٥٠٧.

ويقومون بنوعٍ من إعادة تمثيلٍ لواقعة موت الإله المصري القديم إيزيروس، الذي سقط في معركةٍ عنيفةٍ وقاسية. كما أنّ العراقيّين في بابل كانوا يفعلون الأمر نفسه خلال احتفالات موت إلههم تمّوز، حيث تسير في شوارع المدن والقرى مواكبُ من النّائحين[١].

ويمكن القول إنّ إيجادَ الشكلِ المسرحيِّ للتعزية بدأ مع هذه الطقوس، لأنّ الأشعار المتحدّثة عن مأساة كربلاء مهّدت لهذا الشكلِ الدراميِّ من الناحية الأدبيّة.

أمّا نصوصُ التعزيةِ فكانت بمعظمها شعراً، وشعراً عامّياً على وجه الخصوص، لأنّها لم تكن من تأليف الشعراء المختصّين، بل من تأليف أهل المسرح. واستطاعت بسبب بساطتها وحيويّتها واحتوائها مصطلحاتٍ عامّيّةً، أن تُستخدمَ في التعزية كلغةٍ قويّةٍ ودراميّةٍ، فتجعل بينها وبين المشاهدين صلة[٢]. وكان عدد هذه النصوص كثيراً جدّاً، وبخاصةٍ إذا أخذنا بعين الاعتبار التعازي باللغات واللهجات المختلفة، كالتركيّة، والكرديّة، وحتّى العربيّة. وآثار التعزية التي وصلت إلينا تتجاوز الألف، وتشمل نُسَخاً متعدّدةً من بعض النصوص الأصليّة للتعزية.

ومن أهمّ موضوعات التعزية، يمكن الإشارة إلى: قصّة مسلم ابن عقيل، أطفال مسلم بن عقيل، الحرّ الرياحي، وهب، عبد الله ابن الحسن، أطفال زينب، أبي الفضل العبّاس، شهادة عليٍّ الأكبر، شهادة القاسم بن الحسن، شهادة عليٍّ الأصغر، قصّة شهربانو التي يُقال إنّها قصّة ابن زين العابدين، استشهاد الحسين، ورود أهل بيت الحسين إلى الشام، مجلس يزيد، خطبة زين العابدين في الشام، ورود أهل بيت الحسين إلى المدينة، وثورة مختار بن أبي عبيدة الثقفي.

لمحةٌ تاريخيّةٌ عن احتفاليّاتِ عاشوراء في لبنان

كما أشرنا في المقدّمة، تتركّز احتفاليّات العاشوراء في لبنان، على التعزية في مدينة النبطيّة جنوب لبنان. تدوم عاشوراء بالنسبة إلى سكّان هذه المدينة فترة عشرة أيّامٍ من الحِداد، تُقفل خلالها المحلاّتُ التجاريّة، وتتفادى الأمّهاتُ الحياكةَ، وتطبخ ربّاتُ المنازل «الهريسةَ» التي يوزّعنها على الجيران والأقارب والأصدقاء، كما جرت العادة.

(١) فاضل الربيعي، المناحة العظيمة: الجذور التاريخية لطقوس البكاء في الجاهلية والإسلام، بيروت: جداول للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١، صص ١٧ ـ ١٨.

(٢) جمشيد ملك پور، ادبيات نمايشى در ايران (الأدب المسرحي في إيران)، جاب دوم، ج١، تهران: انتشارات توس، ١٣٨٥ ش، ص ٢٣٥.

وتُذَكِّرُ اليافطاتُ السوداءُ المثبّتةُ على الحسينيّات بأنّ المدينة في فترة الحِداد، فضلا عن اشتمال بعضها على كلماتٍ شهيرةٍ قالها الحسين.

لا توجد وثائقُ مكتوبةٌ قديمةٌ عن التعزية في لبنان، وتحديداً في النبطيّة. وأحدُ الأسباب في ذلك، أنّ الشيعة في جنوب لبنان غالباً ما كانوا عرضةً للاضطهاد من قِبل السلطات العثمانيّة. ولذلك كانوا يتناقلون تقاليدهم شفهيّاً، خوفاً من أن يتمّ استخدام نصوصهم المكتوبة ضدّهم يوماً ما. ولذلك وصلت معظم المعلومات عن الموضوع عن طريق المُشافهة بين الناس، ثم حفظها منهم لاحقاً شيوخُ المدينة[١].

ومن بين المحفوظات، هناك رواياتٌ متناقضةٌ، لكنّ الجميع متّفقون على نقطةٍ واحدةٍ، وهي أنّ الاحتفال بعاشوراء يعود إلى الفترة التي جاء بها الإيرانيّون إلى النبطيّة.

ففي سنة ١٩١٨، وعندما أنهى الشابُّ الإيرانيُّ «إبراهيم ميرزا» دروسه في الطبّ العامّ في الجامعة الأميركيّة في بيروت، وأقام في النبطيّة، عَلِم، وبدهشةٍ كبيرةٍ، أنّ شيعة النبطيّة مُنِعوا من أيّة ممارسةٍ دينيّةٍ بمناسبة عاشوراء من قِبل السلطات العثمانيّة.

على إثر ذلك قرّر الشابُّ تقديمَ شكوى لدى السلطات العثمانيّة في بيروت، وكذلك لدى السلطات الإيرانيّة، وجرت اتّصالاتٌ بالسلطات العثمانيّة في اسطنبول، لاستيضاح الأمر عن طريق وزارة الخارجيّة. وأخيراً نجح الشابُّ في الاستحصال على مرسوم، ورَدَ فيه بأنّ الإيرانيّين المقيمين في النبطيّة، الذين كان يصل عددهم إلى عشرين عائلةً آنذاك، لديهم كاملُ الحرّيّة للاحتفال بممارساتهم الدينيّة في عاشوراء. لكن السلطات العثمانيّة ظلّت تمنع غير الإيرانيّين من المشاركة في الممارسة الدينيّة التي كانت تقتضي تنظيم مسيراتِ لطمٍ.

في العام التالي، تمّ الاحتفال بعاشوراء في النبطيّة، وبدأ الشيعة المحلّيّون ينضمّون إلى الإيرانيّين. وربّما يعود السبب في ذلك، إلى ضعف قبضة السلطنة العثمانيّة على البلاد أثناء الحرب العالميّة الأولى التي تحالف فيها العثمانيّون مع ألمانيا، والتي انهزم فيها هذا التحالف في الحرب، وأصبحت الدولة العثمانيّة ضعيفةً وعلى وشك السقوط.

وهكذا، بدأ عدد الشيعة المشاركين في التعزية يتزايد، فانتقلت الممارسات الدينيّة لعاشوراء من الإيرانيّين إلى سكّان النبطيّة، ولاحقاً إلى الشيعة كافةً في جنوب لبنان.

---

(١) Frédéric Maatouk, *La Représentation de la mort de l'Imam Hussein à Nabatieh*, 1974, publications du centre de recherches, Univesite Libanaise, Institut des sciences sociales, p 21.

ووصل الأمر إلى أن نُظِّم احتفالٌ عاشورائيٌّ في النبطيّة، وخلال الأيّام التسعة الأولى لمحرّم، حيث كانت مسيرةٌ تطوف في شوارع المدينة، وفيها يلطمُ الناسُ صدورَهم المكشوفةَ بأيديهم، مردّدين جُمَلاً بالإيرانيّة تندب الحسين.

وفي اليوم العاشر، كان الحشد يُشهِرُ السيوفَ، ويضربُ الـرؤوسَ صارخاً: «يا حسين»، «يا عبّاس»، وقبل ساعةٍ من ذلك، يتمّ تمثيل المصرعِ الحسينيِّ بشكلٍ مُبسّطٍ. في البداية كان التمثيل بالإيرانيّة، وتحوّل تدريجياً إلى العربيّة. أمّا المشاركون في التمثيل، فقد اقتصرت أدوارهم على تمثيل شخصية كلٍّ من: الحسين، وشمر، ونساءٍ يرتدين الأسود ويمثّلن أفراداً من عائلة الحسين[١].

وكان يتمّ القتال بين الحسين وشمر، وهما الشخصيّتان الوحيدتان اللتان تتواجهان، وكانت المبارزة تجري بينهما من على ظهر حصانين، قبل أن يُجرح الحسينُ ثمّ يُرمى أرضاً ويُقتل على يد شمر. وكان الحوار الذي دار أثناء المبارزة والذي نسّقه إبراهيم ميرزا، هو الذي أعطى تمثيليّة عاشوراء الشكلَ المسرحيَّ الذي عُرِفت به في ما بعد[٢].

في العام ١٩٢٦، أُدخِلَ عنصرٌ جديدٌ في قراءة التعزية، فقامت مجموعةٌ من الشباب بإلباس أحدهم رداءً ملطّخاً بالدماء، ووضعته داخل تابوتٍ خشبيٍّ، وعندما وصل قارئ التعزية إلى سرد قصّة موت القاسم ابن الحسن، دخل إلى الحسينيّة، وقام الجميع بشكلٍ عفويٍّ وبدأوا بالصراخ مردّدين «الله أكبر». وهكذا تمّ إدخال أوّل عنصرٍ دراميٍّ في قراءة التعزية، لم يكن مستوحياً هذه المرّة من العرض الإيرانيّ.

سنة ١٩٢٧ استعاد قارئُ التعزية نفسُهُ تمثيلَ هذا المشهد عند التعزية، لكن، بقصّة موت الرضيع عليٍّ الأصغر ابن الحسين، فدخل إلى الحسينيّة ووجهه مغطّى بوشاحٍ، حاملاً بين يديه طفلاً ملفوفاً بالقماش الملطّخ بالدم. وكانت ردّة فعل الحاضرين أكثرَ قوّةً من العام الذي سبق، فصرخوا وبكوا، حتّى أنّهم نتفوا شعورهم ومزّقوا ثيابهم.

وبقيت الأمور على حالها حتّى العام ١٩٣٤، عندما قرّر الإيرانيُّ «يوسف العجميّ» الإقامةَ في النبطيّة، وبما أنّه كان يجيد ركوب الخيل، فقد اختار أن يلعب دور شمر، وأدخل بعض المستحدثات، كتوحيد زيِّ فرقة شمر، وهو عبارة عن عباءةٍ بنّيّةٍ فاتحةٍ، وكوفيّةٍ حمراء؛ وكذلك ارتدى أعضاءُ فرقة الحسين العباءةَ السوداء. وأمّا الاستحداث

---

(١) ibid., pp. 21, 42- 55.

(٢) فردريك المعتوق، مدخل إلى سوسيولوجيا التراث، م. س، ص ٨٤.

الآخر، فهو إدخال الخِيَم حيث سيتمّ وضعُ القشّ الذي سيحرقُهُ الأعداءُ بعد قتل الحسين وأسْرِ نساءِ العائلةِ وفتياتِها.

في سنة ١٩٣٦، اشترى بعضُ سكّان النبطيّة المقيمين في بيروت درعاً حديديّاً، وخوذةً وسيفاً، لاستكمال بذلة شمر[١].

في هذه السنة، عمد «عبد الحسين صادق» شيخ مدينة النبطيّة إلى كتابة نصٍّ للتمثيليّة يضبط دور شخصيّات المسرحيّة الرئيسة، ويضيف إليها عدداً من الشخصيّات التاريخيّة الأخرى. وهكذا بدأت التمثيليّة تعتمد على نصٍّ مكتوب[٢].

وقد تمّ تطوير النصّ الأساسيِّ من قِبَلِ الممثّل الذي يؤدّي دورَ عليٍّ بن الحسين (زين العابدين). ومنذ العام ١٩٣٧، تمّ توجيه الاهتمام أكثر إلى النصّ للاستفادة منه في التمثيل، وصولاً إلى العرض الذي أصبح أكثر انضباطاً، وتمّ تحديدُ حيّزِهِ ضمن مساحة ٣٠ متراً مربعاً داخل مكان العرض (البيدر)، كما تمّت حمايته بحبلٍ حديديّ.

أمّا في العام ١٩٧٠، فقد نُقِل العرضُ إلى خشبةٍ تمّ بناؤها شرق البيدر، قبالة الحسينيّة، طولها ٣٥ (خمسة وثلاثون) متراً وعرضها ١٠ (عشرة) أمتار. وتمّ وضع قماشةٍ بيضاء على خلفيّة المسرح، عرضها ٣٤ متراً وارتفاعها متران، ووضعت أربعة ميكروفونات على المسرح. لم يلقَ هذا الاستحداث قبولاً في البداية، لكنه حاز القبولَ فيما بعد.

وفي العام ١٩٧١، قام رسّامٌ من النبطيّة برسم مشهدٍ صحراويٍّ على القماش، وكذلك عرض مصمّمُ ماكياجٍ شابٌّ من النبطيّة خدماتِهِ على المُنظِّمين. قبل ذلك، كان الماكياج بسيطاً، وكان المُنظِّمون يستخدمون فلّيناتٍ محروقةً لرسم اللّحى والشوارب. بعدها، تمّ اللجوء إلى استخدام لحىً اصطناعيّةٍ، وأصبح الماكياج يُستخدم بصورةٍ أكبر وأفضل[٣].

وكان جمعٌ من الشباب يقوم بعرض التمثيليّة، ويُمثِّل فريقٌ منهم قومَ الحسين، وفريقٌ آخر يُمثِّل قومَ شمر وعمر ابن سعد، وكانت التمثيليّة أشبه ما تكون بالتمثيليّات الصامتة المقتصرة على المبارزة من على ظهور الخيل والجِمال، وكان التمثيل يقتصر على أقوالٍ معظمها باللغة العاميّة، أو بلغةٍ عربيّةٍ قريبةٍ من العاميّة.

(١) Frédéric Maatouk, *La Représentation de la mort de l'Imam Hussein à Nabatieh*, op. cit., pp. 21, 42- 55.

(٢) فردريك المعتوق، مدخل إلى سوسيولوجيا التراث، م. س، صص ٨٥، ٨٧.

(٣) Frédéric Maatouk, *La Représentation de la mort de l'Imam Hussein à Nabatieh*, op. cit., pp : 21, 42- 55.

ثمّ بدأت التغييرات في التمثيل بتوجيهٍ من الشيخ «عبد الحسين صادق»، وتمّ وضع نصٍّ مع تنقيح الأدوار، وصار المُشاهد يعرف هويّة الحسين، وهويّة أعدائه، وسبب استشهاده، والغاية من الاستشهاد، ناهيك عن معلوماتٍ أخرى حول الحادثة. وكانت المسرحيّة تُقام في الهواء الطلق، في حلقةٍ ضمن المشاهدين.

وكان التمثيل في التعزية يستمرّ في عائلة بعض الممثّلين، إذ يورِّث الممثّل دورَه إلى أحد أولاده. فبعد وفاة «عبد الله كحيل» في سنة ١٩٥١، انتقل دورُه في التمثيل إلى ابنه «فؤاد»، ومن ثمّ إلى أخيه «حسن».

في سنة ١٩٧٠، ومع إعلان يوم العاشر من محرّم عطلةً رسميّةً، تزايد عدد المشاهدين والزوّار في النبطية وتعاظم، ممّا جعل المهتّمين بالأمر يقومون بإنشاء مسرحٍ في الطرف الشرقيّ من موقع التمثيل، الذي أصبح وقفاً معروفاً بـ «وقف الإمام الحسين».

بعد ذلك تأسّست جمعيّةٌ سُميّت بـ«جمعيّة لجنة عاشوراء» أخذت على عاتقها تنظيم الذكرى في لياليها العشر[١].

تمثيليّةُ عاشوراء ٢٠٠٤، نموذجٌ للتعزيةِ المُمَسْرَحةِ الحديثة

طلبت لجنة النبطيّة في سنة ٢٠٠٤، ولأوّل مرّةٍ منذ بداية إقامة مسرح التعزية فيها، من مخرجٍ مسرحيٍّ من غير أبناء المدينة، أن يقوم بإخراج تمثيليّة عاشوراء. وهكذا أخذ المُخرِجُ «رئيف كرم» على عاتقه إخراجَ التمثيليّة، فبدأ عمله بمساعدة طاقمٍ مؤلّفٍ من مائةٍ وعشرين شخصاً تقريباً، ثم عُرِضت التمثيلية في يوم العاشر من محرّم الذي صادف في الثاني من آذار ٢٠٠٤، في ساحة النبطيّة.

أوجد المُخرجُ جوّاً أخرج الاحتفاليّة من طابعِها الطقسيِّ البحت، ليقدِّم عرضاً فخماً من حيث الإنتاج، والملابس، والديكور، والتمثيل البارع للممثّلين المحترفين، إضافةً إلى الصوت والمؤثّرات الصوتية والتأليف الموسيقيِّ.

تحليلُ العناصرِ المسرحيةِ في تمثيليّةِ التعزية

تُعتبر هذه التمثيليّةُ نموذجاً بارزاً للتحديث في احتفاليّة التعزية، وفقاً للمعايير المسرحيّة ولعناصرها؛ الأمر الذي سنبيُّنه من خلال تحليل العناصر المسرحيّة في هذه الاحتفاليّة.

(١) حسن كحيل، «مسرح عاشوراء في النبطيّة»، حلقة دراسية حول عاشوراء، (مكتوبة وغير منشورة)، رقم٥، ١٩٧٤، صص ٧٩ـ ٨٠.

النصّ

كان نصُّ التعزية حتّى سنة ١٩٣٤ مُقتضَباً، لكن، ابتداءً من سنة ١٩٣٥ صاغ الشيخ «عبد الحسين صادق» للتمثيليّة نصّاً أكثر اكتمالاً، تخلّى فيه عن جولات الفرسان في الكرّ والفرّ.

نسج الكاتبُ النصَّ كلَّه نظماً أو نثراً، باللغة العربيّة الفصحى. وعلى الرغم من أنّ النصّ بمعظمه نثرٌ، لكنّه لم يخلُ من الشِّعر الذي نراه عادةً في هذا النوع من التمثيليّات التقليديّة العربيّة أو الشرقيّة. إضافةً إلى ذلك، كان هناك بعضُ الأناشيد المسموعة خلال العرض، وهي باللغة العامّيّة، ولا يوجد ما يقابلها من نصوصٍ مكتوبة. وهذا الأمر يرتبط بتُراث التعازي الحسينيّة، حيث يتمّ التركيزُ على اللغة الفصحى لسرد مجريات الأحداث، وعلى العامّيّة للاستدراكات والتعليقات خارج فعل الرواية، أو الإشارة لموقفٍ مُعيّن. كذلك يُستفاد من النثر في السّرد الروائيّ، ومن الشِّعر المُنشَد في الأمثلة أو الوصف الوجدانيّ[١]. واحتُفِظ بهذه الميزة في التمثيليّة التي أخرجها رئيف كرم.

وكانت تمثيليّات التعزية سابقاً مأخوذةً من واقع عاشوراء وأحداثها، وكانت تميل إلى الميلودراما. لكن، عند النظر في النصّ المعدَّل المكتوب وغير المنشور الذي أعدّه رئيف كرم، نتبيّن أنّه أراد أن يجعل العرض جزءاً من احتفاليّة عاشوراء، التي تضمّ مجالس اللّطم والنّدب وكلَّ مظاهر الاحتفاليّة التي يدخل في إطارها التمثيلُ الجسديُّ والصوت.

ولقد اعتمد المُخرِجُ النصَّ الأصليَّ في عرضه، لكنّه أدخل فيه تعديلاتٍ نعتبرها أساسيّة. تتمثّل هذه التغييراتُ في ثلاثة مستوياتٍ، وهي الإضافة والحذف والتلخيص.

أضاف المُخرِج إلى النصّ مشهدين أساسيّين، وكذلك أدخل إلى المسرح شخصيّتين بارزتين لم تكونا في النصّ الرئيسيّ. أمّا المشهدان، فهما دخولُ موكبِ الخليفةِ «يزيد بن معاوية» إلى الساحة، وحضورُ «زينب» أخت الحسين. هذا، إضافةً إلى وجود جوقة النَّادبات وجولات الفرسان، ووجود مشهدٍ عن حفلة زفافٍ رمزيّةٍ أُقيمت لِلْقاسم ابن الحسن.

استند المُخرِجُ في إضافة المشاهد، إلى النصوص التاريخيّة، وكذلك إلى خَياله. إذ لم يَرِدْ في التاريخ أنّ يزيداً حضر إلى ساحة كربلاء. أمّا بالنسبة إلى حضور زينب في هذا المكان، فهو مُحقَّقٌ تاريخياً، إذ كانت قد حضرت إلى جانب جثمان أخيها، ومن ثمّ تمّ أسرُها مع بقيّة أهل بيت الحسين حيث نُقِلوا إلى الشام[٢].

---

(١) فاروق أوهان، الأبعاد الدراميّة في السِّير الملحميّة الدينيّة، بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٦، ص ١٥٤.

(٢) شيخ مفيد، إرشاد، ج ١، ترجمه حسن موسوي، مجاب، قم، سرور،١٣٨٨ ش، صص ٣٩٥ـ ٣٩٦.

وعن إضافة مشهدِ يزيدٍ ودخول موكبه إلى ساحة كربلاء، يقول المُخرِج إنّ السبب في ذلك أنّه أراد أن يوازن بين شخصيّات المُعسكرَين المتنازِعَين، أي الحسين وأعدائه، وأن يُظهِر العنفَ بتأثيرٍ أكبر[1]. علماً أنّ التعزية سابقاً كانت تركّز على «شِمر» كرمزٍ من جانب العدوّ، لكنّ مُخرِج المسرحيّة الجديدة كان يرى أنّ «شمراً» ليس إلاّ لاعباً صغيراً في الحدث، وشخصيّته لا توازي شخصيّة الحسين. في حين أنّ الصراع في أبرز وجوهه هو مع الخليفة. لذلك، ومن أجل التأكيد على شدّة العنف بين الطرفين، أدخل المُخرِج موكبَ «يزيدٍ» إلى ساحة كربلاء، إلى جانب عسكر ابن سعد، مُظهِراً «يزيداً» سكراناً يلعب بِقِرْدِه.

لكنّ المُخرِج احتفظ بما رُويَ في التاريخ عن عدم حضور «يزيدٍ» إلى ساحة كربلاء يوم عاشوراء، مُذكِّراً الناس بذلك عن طريق «يزيدٍ» نفسِه الذي قال: «من يزيد ابن معاوية بن أبي سفيان إلى من يهمّه الأمر: يَشهدُ إلهُكم والمؤمنون أنّني لم أكن حاضراً يوم واقعة الطَّفّ، ولكنّهم جاؤوا بي إلى هنا على غير مشيئتي، سامحهم ربُّهم، ونسبوا إليّ كلاماً لم أقُلْه، ولكنّني لا أتردّد لحظةً في قوله: ثكلتك الثّواكل يا ابن بنت رسول الله إن لم تُجِبني، ثكلتك الثّواكل يا ابن عليٍّ بن أبي طالب، إن لم تَنزل على حكمي. ثكلتك الثّواكل يا ابن فاطمة إن لم تُبايعني، والله لأجعلنّ من قتْلِك فجيعةَ الفواجع، ولأدَعَنّ حوافرَ الخيول تطأُ جسدَك المُدمّى، ولأُقطّعنّه إرباً إرباً، ولأجُزّنّ رأسَك وأرفعنّه فوق الرماح في كربلاء والكوفة والشام. والله لأفْعلَنّ بالمثل بكلّ من ناصرك وأهل بيتك وما تبقّى من نَسْلِ جدّك»[2].

وجود الخليفة «يزيد» شخصيّاً في ساحة المعركة، والكلام الذي قاله، وفق رأي المُخرِج، هو بمثابة تحدٍّ كبيرٍ للحسين، يزيد في التناقض الموجود بين طرفي النِّزاع، ويساعد في التركيز على محوري الخير والشرّ أمام البعض مباشرةً، من دون أيّ واسطةٍ تتمثل بـ«شمر» الموجود في بقيّة نصوص التعزية.

أمّا إدخال زينب إلى المسرح، حسب رأي المُخرِج، فإنّه يزيد من دراميّة المسرحيّة، ويُضفي عليها كثيراً من الحزن، ويجعل التركيز على عمق الفاجعة. إذ تظهر زينب في مشهدين، الأوّل: في مشهد مقتل الرضيع عليّ ابن الحسين (علي الأصغر)، والثاني: في مشهد مقتل الحسين.

(١) رئيف كرم، التعزية في النبطية، م. س.

(٢) رئيف كرم، النصّ المعدّل للتعزية، (مكتوب وغير منشور، ١٩ صفحة)، ٢٠٠٤، صص ٥ـ٦.

كذلك تظهر زينب قبل مقتل الرضيع، وتطلب من أخيها أن يطلب الماء للطفل البريء، بقولها: «أخي يا حسين، هلاّ طلبتَ لهذا الطفل شربةَ ماءٍ، إنّ لَبَنَ أُمِّهِ قد جفّ»[١]. لكنّ الجواب من العدوّ لا يأتي إلا بإطلاق سهمٍ على الرضيع وقتْلِه.

وتظهر زينب مرّةً أخرى، عند ذهاب أخيها الحسين إلى القتال الذي يؤدّي إلى استشهاده. إذ تأتي زينب بالفَرَسِ وتقدّمها للحسين، ويدور حوارٌ مُفجعٌ بينهما:

زينب: «اركبْ على اسم الله».

(الحسين يركب الفرس)

زينب: بالله عليك يا أخي ألا أنصفتني.

الحسين: وما ذلك؟

زينب: أيُّ أختٍ تُقدِّمُ جوادَ الموتِ لأخيها إلا أختك؟!...»[٢].

وبعد أن سقط الحسين عن ظهر جواده إلى الأرض صريعاً، خرجت زينب تلطم وجهها، ومعها النساء يصرخن إلى جهة المعركة، وهي تندب: «وا محمّداه، وا جدّاه، وا أخاه، وا ثمرة فؤاده، وا ضيعتنا بعدك، هذا حسينٌ بالعراء، مرمّلاً بالدماء، مقطّع الأعضاء، وبناتك سبايا، وذرّيّتك مُقتّلة، أبا عبد الله، اليوم مات جدّي رسول الله، اليوم قُتل أبي علي، اليوم ماتت أمّي فاطمة، اليوم سُمَّ أخي الحسن، يا بقيّة الماضين وثمالة الباقين»[٣].

وتصل زينب إلى جثمان أخيها تزيح عنه الحجارة والركام والنصال، تجثو على ركبتيها، وتبسط يديها تحت بدنه وترفعه نحو السماء، وهي تقول: «اللهم تقبّل منّا هذا القربان[٤]...»[٥].

---

(١) م. ن، ص ١٧.

(٢) م. ن، صص ١٨_١٩.

(٣) رئيف كرم، النص المعدّل، ص ١٩.

(٤) جمعه قرابين، كلّ ما يُتقرّب به إلى الله تعالى من ذبيحةٍ وغيرها. (المنجد في اللغة والأعلام، بيروت: دار المشرق،ط٣٧، ١٩٩٨، ص ٦١٧؛

Vine, W.E Unger, Merrill, vine,s Complete Expository Dictionary of Old and New Testament Words, With Topical Index (Word Study), publishe, United ststes, Thomas Nelson, 1996, p. 513.

ويوجد مفهوم القربان في الديانات السماوية؛ الإسلام والمسيحيّة واليهوديّة. وجاء في القرآن، سورة المائدة، الآية ٢٧: وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ...

(٥) رئيف كرم، النص المعدّل، ص ١٩.

أمّا عن السبب في إدخال زينب إلى المسرحيّة، فيرى المُخرِج أنّ زينب كانت حاضرةً غائبةً دائماً، إذ كان دورُها متجاهَلاً في المسرحيّة، لكن، في الواقع كانت موجودةً، ولها وزنٌ كبيرٌ في أحداث عاشوراء، ويشير إلى أنّه في التعازي السابقة كان يُحكى عن زينب على لسان سائر الشخصيّات الموجودة في المسرح، والسبب في عدم وجود دورٍ لها في المسرح، هو أنّه لم يكن هناك دورٌ للنساء في المسرح. لكن، اليوم أُزيلت الموانعُ أمام حضور المرأة على خشبة المسرح، ولم يبقَ سببٌ لتجاهل دور زينب الذي كان كبيراً في عاشوراء.

إضافةً إلى المشهدين، هناك عنصرٌ آخر مهمٌّ أضيف إلى النصّ الجديد، ولم يكن في النصّ الذي سبقه، وهو إدخال الفرسان إلى التمثيليّة. هذا الأمر زاد من حركة التمثيليّة وحيويّتها، وأخرجها من مجرّد الحوارات، وكذلك ساعد على تأثير التمثيليّة في الجمهور جرّاء رؤية مشاهد العنف والتوتّر الموجودة في الواقعة. وتبدأ التمثيليّة مع مشهد دخول فرسان العدوّ إلى الساحة، ما يشير إلى البُعد الملحميّ لهذه التمثيلية من بدايتها.

أمّا جوقة النَّادبات التي يتكرّر دورها في كلّ مشهدٍ، فعليها تقع وظيفة زيادة الطابع الدراميّ للنصّ. فهذا العنصر الذي هو في صلب حدث عاشوراء، وله مكانةٌ بارزةٌ في التمثيليّة، كان قد تعرّض للتجاهل سابقاً، لكنّه عاد ليظهر من جديد.

كذلك المشهد الصغير عن عُرس القاسم ابن الإمام الحسن، بعد إعادة جثمانه من ساحة الحرب، فهو طقسٌ خياليٌّ مأخوذٌ من تاريخ عاشوراء؛ فِلأنَّ «القاسم» كان غيرَ متزوّجٍ، فإن النساءَ النادباتِ يُقِمْنَ له حفلةَ زفافٍ رمزيّةً، وينثُرْنَ الورودَ فوق رأس عروسه النَّادبة. إذ إنّ المشهدَ، إضافةً إلى الإشادة بالتضحية التي قام بها «القاسم» في سبيل الدفاع عن الحسين، يتمتّعُ بطابعٍ جماليٍّ يزيد في دراميّته استشهادُ شابٍّ في ريعان شبابه.

وهكذا، فإنّ تعديلاتٍ أدخلها المُخرِج على نصّ التعزية الرئيس، تلخيصاً وحذفاً لأجزاء منه. وبسبب التداخل بين مادتيّ التلخيص والحذف، سوف نقوم بدراستهما معاً.

هناك مشاهد عن بعض الخلفيّات التاريخيّة لواقعة عاشوراء، وبعض الحوارات التقليديّة التي تتعلّق بما قبل حادثة عاشوراء قد حُذِفت.

من هذه المشاهد المحذوفة، حوارٌ بين الأسديّين والحسين يتحدّثُ عن مقتل «مسلم» و«هاني»، وحلّ محلّه مشهدٌ لمقتلهما.

وجعل المُخرِج للتمثيليّة مقدّمةً نسمعها من صوتٍ خارجيٍّ، تصف أسباب واقعة كربلاء وخلفيّاتها. هذه المقدّمة تُعتبر اختصاراً لبعض الحوارات الموجودة في النصّ السابق، ويرافقها دخول الفرسان إلى الساحة يجرُّون دمىً تمثّل رُسُلَ الحسين الذين قُتِلوا، وهذا ما يشكّل نقطة بداية التمثيليّة. أمّا الرسائل فهي مختصرةٌ بأصوات شخصيّاتٍ مسجّلةٍ مسبقاً.

وقد تناول الحذف والتلخيص مشاهدَ حواريّةً أخرى، كالحوار الذي دار بين طرفي النزاع، أي الجيش الأمويّ وأصحاب الحسين، والحوار الذي جرى بين أشخاصٍ من طرفٍ واحدٍ، واللقاء بين الشخصيّات، وكذلك الخطابات الطويلة، حتّى أصبح النصُّ المُعدَّلُ خالياً، إلى حدٍّ ما، من الحوار الصرف، إذ اقترب إلى العمل والحركة أكثر منه إلى الحوار. كذلك حُذِفت بعض الشخصيّات التي ليس لها دورٌ أساسيٌّ في حركة التمثيليّة، وفي مسيرة الواقعة. في حين أنّ النصّ السابق كان مليئاً بالحوارات والخطابات المُطوّلة التي لا تخدم التمثيليّة كعرضٍ مشهديٍّ، فتُفقِدها الحركةَ إلى حدٍّ كبير.

وبشكلٍ عامٍّ، حاول المُخرِجُ التركيزَ في التمثيليّة على الجانب الملحميِّ والدراميِّ من واقعة عاشوراء، وكذلك على بُعدِها المشهديِّ والاحتفاليِّ. ولذلك حذَفَ معظمَ الحوارات التي لا تحتوي على وظيفةٍ مشهديّة.

ونرى، أنّ الحذف والتلخيص جاءا في محلّهما، لأنّ احتفاليّة عاشوراء طقسٌ مهمٌّ، وليس من وظيفة التمثيليّة أن تُعلِّم الجمهور تاريخ عاشوراء بتفاصيلها، بل ما يهمّ في الاحتفاليّة أكثر من غيره، هو المشهديّة. لذلك لا حاجة للحوارات الطويلة، بخاصّةٍ إذا كانت لا تخدم التمثيليّة. وإنّ الحركاتِ المشهديّةَ، كجولات الفرسان التي تُظهِر ما حدث، على سبيل المثال، تبقى أهمّ من الحوارات التي تحاول أن تُبرِز الحدث.

وهكذا نشاهد أنّ الحدث في هذه التمثيليّة لم يعد مُهمّاً كواقعةٍ يوميّةٍ، بل كحدثٍ كونيٍّ يحتاج إلى الارتقاء بالعمل من مستوى الواقعة إلى مستوىً أكبر منها، يُسمّيها المُخرِج «الوقع الجَلَل». ومن هنا جاء التركيز على العناصر الطقسيّة من ندبٍ ولطمٍ بشكلٍ أساسيّ، كي تأخذ عاشوراء طابعاً احتفاليّاً كبيراً.

وفي هذه التمثيليّة، لم تعد الأمور السياسيّة التي مرّت في واقعة عاشوراء هي الأهم، بل الطقس الذي أصبح جزءاً أساسياً في العرض. فضلاً عن أنّ العنصرين، الجسديَّ والصوتيَّ، أخذا بُعداً ملحمياً وطقسياً مهمّاً من أجل التركيز على البُعد الميتافيزيقيّ للعرض.

لقد حُذِفت المقدّمات التاريخيّة، وحلّت محلّها حركة الفرسان والرايات التي تزيد من الطابع الاحتفاليّ للتمثيليّة. كذلك، تواترت مشاهد الشهداء التي أصبحت ذات طابعٍ احتفاليٍّ طقسيٍّ؛ فالمُقاتلُ يطلب الإذْنَ من إمامِه، ثمّ يرتجز[1] عن بطولاته، ومن ثمّ يقاتل ويستشهد، فيأتي الإمام ويندبه، وتتدخّل النساء للبكاء عليه. هذه الدائرة تتكرّر في كلِّ مشهدٍ، مع بعض الاختلافات الجزئية بين مشهدٍ وآخر.

الشخصيّات

إنّ للشخصيّة (Personnage أو Character) خصوصيّةً تكمن في كونها تتحوّل من عنصرٍ مجرّدٍ إلى عنصرٍ ملموسٍ، عندما تتجسّد بشكلٍ حيٍّ على الخشبة من خلال جسد المُمثّل وأدائه[2].

تشمل التمثيليّة خمس عشرة شخصيّةً، يقوم بتأدية أدوارها مُمثّلون مُحترفون إلى جانب هواة. وعوّل المُخرِج كثيراً على أداء المُمثّلين المحترفين، أبرزهم «عمّار شلق»، وهو مُمثّلٌ مسرحيٌّ سينمائيٌّ مشهورٌ في لبنان، إلى جانب مُمثّلين محترفين آخرين، هم «خالد السيّد»، و«وفاء شرارة»، و«فؤاد حسن».

أمّا الشخصيّات، فهي مستوحاةٌ من النصِّ الرئيسِ والأصيلِ للتعزية، وهي: الحسين، وزينب، والعبّاس، وعلي ابن الحسين، والقاسم، وهم من أهل بيت الحسين، أمّا حبيب، وزهير، وبرير، وعابس، وجون، فهم من أصحاب الحسين. وأمّا في الجهة الثانية، أي جهة أعداء الإمام، فالشخصيّات هي: يزيد، ابن سعد، مهرّج يزيد، ابن زياد، وكذلك الحرّ الذي كان في صفّ أعداء الحسين، لكنّه تاب والتحق بالحسين.

وما يجدر ذكره، أنّ المُخرِج اعتمد أيضاً على بعض المُمثّلين من الهواة في المنطقة، الذين يؤدّون أدواراً في التعزية منذ سنين طويلةٍ، كالمُمثِّلَيْن اللذَيْن أدّيا دور شمرٍ وحبيب. ومنذ القديم، كان المحرِّك الرئيس للممثّلين في التعزية، هو إيمانُهم وحبُّهم للحسين، والحصولُ على الحسنات، حيث كانوا يتطوّعون للتمثيل في التعزية. لكن بعد رواج التعزية، تحوّل التمثيل في التعزية، إلى مهنةٍ مؤقّتةٍ، إضافةً إلى جانبه الدِّيني، حيث كان المُمثّلون يتركون مهنتهم في شهرَي محرّم وصفر، للتمثيل في التعزية مقابل أخذ أجور[3].

(١) ارتجَزَ: أنشد الأرجوزة، وهي قصيدة من بحر الرجز. (المنجد، م. س، ص ٢٥٠). وأيضاً بمعنى الفخر وإنشاد الشعر عن الشجاعة والبطولة. (لغتنامه دهخدا).

(٢) ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي، م. س، صص ٢٦٩ـ ٢٧٠.

(٣) بهرام بيضايي، نمايش در ايران، م. س، ص ١٤٣.

أمّا بالنسبة إلى الشخصيات، فالحسين هو الشخصيّة الرئيسة في التمثيلية، والبطل الذي يتواجد من بدايتها إلى نهايتها، وهو الذي يظهر في جميع المشاهد إلاّ في مشهد دخول موكب يزيد. كما يحضر نادباً إلى جانب جثامين الشهداء في كلّ مشهدٍ يستشهد فيه أحدهم، حتّى استشهاده في المشهد الأخير الذي يمثّل ذروة الحضور في التمثيلية.

إنّ الشخصيّة الدراميّة تُعبِّر عن نفسها مباشرةً من خلال الحوار والمونولوغ والحركة، وهذا الأمر يميّزها عن الشخصيّة الروائيّة التي تحتاج إلى تدخُّل وسيطٍ هو الكاتب أو الراوي[١]. ويتحقّق هذا الأمر في تمثيليّة عاشوراء التي تقوم على التعريف بالشخصيّات من خلال حوارهم بعضهم مع البعض الآخر، أو المونولوغ لكلٍّ من الشخصيّات وحركاتها. كما أنّ الشخصيّات تتكوّن من خلال أفعالها وخطابها ومجموعة صفاتها.

أما البطولة والشجاعة عند «العبّاس» و«الحسين»، فتظهران أكثر من غيرهما، إذ انطلق «العبّاس» لإحضار الماء من نهر الفرات من أجل الأطفال، بالرغم من تواجد الجنود الأعداء في ساحة كربلاء كلّها. وهو حامل لواء الحسين، ومصدر ائتمانٍ للحسين وأهل بيته. وتظهر شجاعته مشهديّاً عندما يصارع فرسان العدوّ وحيداً، فيُجرح في يمينه ويساره، لكنّه يستمرّ في مصارعته العدوّ حتّى استشهاده.

أمّا الحسين، فتظهر بطولته على صعيدي الكلام والعرض. والأمر اللافت أنّ إظهار بطولة الحسين على صعيد الكلام، يتمّ على لسان عدوّه عمر ابن سعد الذي يقول: «يا أهل الكوفة، لأمّكم الهبل، أتدرون من تبارزون؟ هذا ابن الأنزع البطين، هذا ابن قتّال العرب، والله لو بارزتموه واحداً واحداً لأفناكم. احملوا عليه حملة رجلٍ واحدٍ، انقسموا عليه أربع فِرقٍ، فرقة بالسيوف، وفرقة بالرماح، وفرقة بالنبال، وفرقة بالحجارة»[٢].

وعلى صعيد العرض، نرى أنّ الفرسان والمشاة يحاصرون الحسين، مستخدمين شتّى أنواع الأسلحة لقتله. ثمّ نرى الحسين يقوم بحركات يدٍ تعبيريّةٍ مشابهةٍ لحركاتٍ ماورائيّةٍ أسطوريّة.

أمّا بالنسبة إلى التركيز على الشخصيّات، فهو على نماذج بشريّةٍ «Pattern»، وعلى أدائها الحركيّ، وأسلوب أدائها، وليس على كونها شخصياتٍ ممثّلة. وهذا أمرٌ يدخل في الإطار الكلّيّ للتمثيليّة، إذ إنّ الأولويّة للأداء والعرض والحركة أكثر منه للكلام. وهذا الأداء يأخذ بُعداً دينيّاً عند «الحسين»، ويأخذ بُعداً شرّيراً ومُعربداً عند «يزيد».

---

(١) ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي، م. س، ص ٢٧٠.

(٢) رئيف كرم، النص المعدّل، م. س، ص ١٨.

ويبدو لنا أنّ الشخصيّات بمعناها الحقيقيّ في المسرح الواقعيّ لا تتواجد هنا، إذ يتمّ التركيز هنا على نماذج وشخصيّاتٍ نمطيّةٍ من البشر في مواقع مختلفةٍ، مثل ما نرى في ثيابٍ ملوّنةٍ عند «يزيد» وأعوانه، وفي ثيابٍ بيضاء وسوداء عند «الحسين» وأصحابه، وهذا ما يجعل الأخيرين قريبين إلى شخصيّةٍ ماورائيّةٍ وغيبيّةٍ أو ملائكيةٍ غير دنيويّة.

حتّى النَّادبات، لا تهمّ هوّيتهنّ، ولا يهمّ كلامهن وميزاتهنّ الفرديّة، وهذه أمورٌ تخصُّ مفهومَ الشخصيّةِ في المسرح الواقعيّ، بل المهمّ ما يرمزْنَ إليه، وما يلبسْنَ، وما يفعلْنَ.

هكذا تتجلّى النماذج والعيّنات البشريّة في الحركة والصوت والملابس أكثر من تجلِّيها في الميّزات الفرديّة. وهناك بعض الحوارات فحسب، تأخذ أيضاً طابعاً احتفاليّاً. والرجال الذين يستأذنون إمامَهم للذهاب إلى ساحة الحرب، يمارسون الطقس أكثر مما يخبّروننا بأنّهم يقومون بالاستئذان. هذا الطقس أو الاحتفال، هو احتفال الموت، يبدأ بالوداع وتقبيل القرآن، ويُختَم بالشهادة.

كما أنّ شخصيّات التمثيليّة في معظمها، هي نفسها التي توجد في النصّ السابق للتمثيليّة، إلاّ أنّ هناك شخصيّتي «زينب» و«يزيد»، فقد تمّت إضافتهما إلى التمثيليّة، وقد حُذفت بعض الشخصيّات التي لم يكن لها دورٌ مهمٌّ في سير الأحداث.

إضافةً إلى ذلك، هناك بعض الشخصيّات التي تندرج في إطار الجماعة، وتشكّل جوقاتٍ، مثل جوقة النساء الباكيات، جوقة النَّادبات، وجوقة اللّطم والفرسان، ويصل عدد الشخصيات في هذه الجوقات إلى مائةٍ تقريباً.

وقد اختار المُخرِج الممثّلين من المحترفين في التمثيل لتمثيل شخصيّاتٍ، مثل «الحسين»، ومن المحترفين في الفروسيّة لتمثيل شخصيّاتٍ أخرى، مثل «الحرّ». وهذا الاختيار في محلّه، إذ كان على «الحرّ» أن يقوم بجولاتٍ فروسيّةٍ، ولذلك، وفي هكذا أدوارٍ، تبدو أهمّيّة احتراف المُمثّل كفارسٍ أكثر من أهمّيّة احترافه كمُمثّل.

أمّا جوقات النَّدب واللّطم، فلها أهمّيّةٌ بارزةٌ في هذه التمثيليّة، إذ إنّ أساسَ احتفاليّة عاشوراء هو النَّدبُ واللّطمُ، لذلك من المهمّ أن يتمّ استخدام هذين العنصرين بشكلٍ متناسقٍ في التمثيليّة، كما أنّ استخدامهما يزيد من جماليّة التمثيليّة أيضاً.

المونولوغُ والحوار

المولونوغ Monologue، أي كلام الشخص الواحد، وذلك مقابل الحوار Dialogue، أي الكلام بين شخصيّتين أو أكثر. وفي اللغة العربيّة تُستخدم كلمة مونولوغ

بلفظها الأجنبي، وتُتَرجم أحياناً إلى المناجاة والنّجوى[١]. إنّ للحوار في التمثيليّة مساحةً أكبر مما للمونولوغ، إلاّ أنّ معظم المشاهد يتخلّلها المونولوغ أيضاً. فأسلوب المُمثّلين لا يختلف كثيراً في إلقاء الكلام والمونولوغ، لذلك لا نلاحظ تغييراً في طريقة سرد الكلام.

المونولوغ شكلٌ من أشكال الخطاب المسرحي، يمكن أن يأخذ شكل مناجاةٍ فرديةٍ مع الذات، وتُعبّر الشخصيّة عمّا في داخلها من مشاعر متضاربةٍ، من خلال المونولوغ الذي يصبح إطاراً للتعبير عن الصراع الوجداني Dilemme. كما يمكن أن يأتي المونولوغ على شكل حوارٍ مع شخصيّةٍ غائبةٍ، أو مع غرضٍ موجودٍ على الخشبة يشكّل نقطة ارتكازٍ للمتكلّم. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون حواراً مزيّفاً لا يفترض ردّاً[٢].

والمونولوغ في نصّ التعزية، عبارة عن كلمات ندبٍ، أو بعض خطاباتٍ تتمّ بالشِّعر أحياناً وبالنَّثر أحياناً أخرى. والنَّدب في معظمه يَرِد على لسان «الحسين» الذي يندب أصحابه وأهل بيته الذين يستشهدون في ساحة كربلاء. مثال ذلك، ندبة «حبيب ابن مظاهر»[٣]: [من الخفيف]

«إن يهدّ الحسينَ قتلُ حبيبٍ ... فلقد هدّ قتلُه كلَّ ركين»[٤].

أو عندما يندب «الحسين» «عابس»:

«لا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم، منهم من قضى ومنهم من ينتظر وما بدّلوا تبديلاً»[٥].

وكذلك مونولوغ زينب بعد مقتل أخيها الحسين:[من الكامل]

«أحشاشة الزهراء بل يا مهجة ... الكرّار يا نورَ النّبيِّ الهادي
عجباً لهذا الخلقِ هلاّ أقبلوا ... كلٌّ إليك بروحهِ لك فادي
لكنّهم ما وازنوك نفاسةً ... أنّى يُقاسُ الذرُّ بالأطوادِ...»[٦].

---

(١) ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي، م. س، صص ١٧٥، ٤٩٤.

(٢) م. ن، ص ٤٩٤.

(٣) من أصحاب النبي محمّد، وكان من أصحاب الحسين يوم العاشوراء واستشهد فيه. (الطوسي، رجال، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٥ ق، صص ٦٠، ٩٣، ١٠٠).

(٤) رئيف كرم، النص المعدّل، م. س، ص ١١.

(٥) م. ن، ص ١٣.

(٦) م. ن، ص ١٩.

أمّا بالنسبة إلى الحوار القائم بين «الحسين» وأخته «زينب» قبل ذهابه إلى القتال، فله تأثيرٌ كبيرٌ على المُشاهد، إذ بقي «الحسين» وحيداً بعد أن استشهد أصحابه كلّهم، وعزم على الدخول إلى ساحة القتال وحده، فترى «زينب» أنّه يقترب من الموت. نذكر هنا جزءاً من هذا الحوار:

زينب: بالله يا أخي، اكشف لي عن نحرك، واكشف لي عن صدرك.

زينب: السلام عليكِ يا أمّي يا زهراء، لقد رُدَّت الوديعة.

الحسين: وما الوديعة يا أختاه؟

زينب: عندما دنت الوفاة من أمّنا فاطمة قالت لي، يا زينب! إذا رأيتِ أخاك الحسين في كربلاء وحيداً قبّليه في نحره، فإنّه موضعُ السيوف، وشمّيه في صدره، فإنّه موضعُ حوافر الخيل.

الحسين: إن كان دين محمّدٍ لم يستقمْ إلاّ بقتلي فيا سيوفُ خُذيني.

العقدةُ والذّروة

كلمة Noeud في مجال النسيج، هي العقدة التي توقفُ استمرارَ عمليّة النسج، وتدلّ في المسرح على تشابك خيوط الفعل الدرامي. قسّم أرسطو الفعلَ في التراجيديا إلى مراحل: البداية، والوسط، والنهاية، وتحدّث عن تعقّد الأحداث Nouement، الذي يوحي بعمليّة تشابك الأحداث، وليس مرحلةً معيّنةً في مسار المسرحيّة[1]. أي إنّ أرسطو لم يحدّد موقعاً للعقدة، بل طرحها كمسارٍ في قوله في الفصل الثامن عشر من فنّ الشعر: «أعني بالتعقّد ما يكون من البدء إلى ذلك الجزء الذي يحدث منه التحوّل إلى سعادةٍ أو شقاء». وأضاف أنّ تعقيد الأحداث يمكن أن يبدأ قبل بداية المسرحية، «فالأمورُ التي تقع خارج التراجيديا وبعضُ الأمور التي تقع داخلها هي العقدة»[2].

فبناءً على ذلك، العقدةُ هي المرحلة التي تتجمّع فيها الصراعات وتتعقّد، لتشكِّل نقطة الانعطاف Point de retournement في الفعل الدرامي من خلال إثارة أزمة.

والحبكة Plot أو Intrigue مجموعة أحداثٍ تتشابك خيوطُها بسبب تعارض رغبات الشخصيات. يرتبط وجود العقدة بمنحىً دراميٍّ محدّدٍ، هو المنحى التصاعديُّ الذي

(١) ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي، م. س، ص ٣١٢.

(٢) نقلًا عن: م. ن، ص ٣١٢.

تتشابك فيه خيوط الأحداث وتتعقّد، فتكون العقدة هي الذّروة في هذه الأحداث، في حين أنّ الحبكة ليست مرحلةً، وإنّما هي مسارٌ يتشكّل من تشابك خيوط الأحداث بعضها ببعضٍ آخر على مدى المسرحيّة. وبسبب هذا التشابه، نرى في اللغة النقدية، أحياناً، استخدامَ كلمة الحبكة كبديلٍ عن العقدة، خصوصاً وأنّ مفهوم العقدة غيرُ موجودٍ في اللغة النقديّة الإنكليزيّة[١].

أمّا الذّروة، فيعادلها في الفرنسيّة Paroxysme بمعنى أثار، وفي الإنكليزيّة Climax أي السُلّم، وتتضمّن معنى التصاعد والتدرّج. وفي المسرح، الذّروة هي مرحلةٌ تتوضّع في منتصف المسرحيّة حين يصل التصاعدُ الدراميُّ إلى أوْجِهِ ويتعقّد، وتليها مرحلة الهبوط باتّجاه الحلّ في الخاتمة[٢].

إنّ مفهوم الذّروة قريبٌ من العقدة، ويتطابق معها مرحلياً في بعض الأحيان، ويحلّ محلّها في اللغة النقدية الإنكليزية، ويمكن إيجادُ تقاربٍ بينهما أحياناً، إلاّ أنّ مسارهما يختلف أحياناً لأنّ العقدة يمكن أن تمتدّ بحيث لا تتطابق مع الذّروة[٣].

في تمثيليّة عاشوراء يتركّز الحدث على الثورة والشهادة، من خلال تصعيدٍ دراميٍّ، فتظهر العقدة على الصعيدين الدينيّ والسياسيّ. والعقدة على الصعيد الدينيّ، هي أنّ الحسين ينوي إصلاح أُمّة جدّه النبيّ، وهذا ما نسمعه على لسان الحسين الذي يقول: «أيّها الناس... إنّي لم أخرج أشراً ولا بطراً، ولا مفسداً ولا ظالماً، وإنّما خرجت لطلب الإصلاح في أمّة جدّي محمّد...»[٤]. وكذلك يقول: «نحن أهل بيت النبوّة، ومعدن الرسالة، ومختلَف الملائكة، ومهبطُ الوحي والتنزيل، بنا فتح الله وبنا ختم...»[٥].

أمّا على الصعيد السياسيّ، فإنّ الحسين يرفض بيعة يزيد بن معاوية، إذ يقول: «... ويزيدٌ فاسقٌ فاجرٌ، شاربٌ للخمرِ، قاتلُ النّفْسِ المحترمة، مثلي لا يبايع مثله، فضيّق عليه الأمويّون ليفرضوا عليه البيعة بالقوّة»[٦]. جعل «يزيدٌ» «الحسينَ» أمام خيارين، إمّا الذلّة، وإمّا الموت، فاختار الحسين الموتَ على الذلّة، مُطلقاً شعارَه الشهير «هيهات منّا الذلّة».

---

(١) م. ن، صص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢) م. ن، ص ٢٢١.

(٣) م. ن، صص ٢٢٠، ٣١٣.

(٤) رئيف كرم، النص المعدّل، م. س، ص ٢.

(٥) م. ن، ص ٢.

(٦) م. ن، ص. ن.

نرى أنّ موضوع الدين والسياسة يندمجان في العقدة المسرحيّة، إذ إنّ رفض الحسين بيعةَ يزيدٍ ليس بسببٍ سياسيٍّ محضٍ، بل له علاقةٌ بالدين، أي بابتعاد يزيد عن القِيَم الدينيّة والأخلاقيّة.

لكنّ التركيز في التمثيليّة كان على البُعد الدينيّ والميتافيزيقيّ أكثر منه على البُعد الواقعيّ والسياسيّ. إذ جاء الحسينُ، وهو يعرف أنّ موته سيكون في هذه البقعة من الأرض، وكان جدُّه النبيُّ قد أخبره عن ذلك، بقوله له في المنام: «يا حسين اخرج فإنّ الله شاء أن يراك قتيلاً»[(١)]. ومع وجود هذا البُعد الروحيّ والميتافيزيقيّ لواقعة كربلاء، لم يعد هناك أهمّيّةٌ للأبعاد الأخرى للحدث. وهذا ما يجعل المُخرِجَ يسمّي حادثةَ كربلاء «الوقع الجلل»[(٢)].

أمّا الذّروة فتبدأ بعد منتصف التمثيليّة، عندما يستشهد العبّاس أخ الحسين. والعبّاس هو الرجل الشجاع والبطل الذي يشكّل مصدر اطمئنانٍ للحسين، وهو كما نرى في التمثيليّة، رافعُ راية جماعة الحسين، والذي يحاول أن يجلب الماء للأطفال، لكنّ العدوَّ يرميه بالسهم، وتُقطع يمينه، ومن ثمّ يساره، فيصارع برأسه، حتّى يسقطَ فتقع رايتُهُ، عندها يستنجد ويخاطب أخاه الحسين: «أخاه أدركني يا أخاه»[(٣)].

شعر الحسين بعد استشهاد بطل رجاله بأنّه بقي وحيداً، فنادى: «أَمَا من مغيثٍ يُغيثنا؟ أَمَا من ناصرٍ ينصُرُنا لوجه الله؟...»[(٤)].

وتزيد دراميّة التمثيليّة ببقاء الحسين وحيداً بعد أن استشهد جميع الرجال من أهل بيته وأصحابه، ولم يبقَ لديه إلاّ أن يطلب جوادَه للذهاب إلى الساحة:

«الحسين: من يُقدِّمُ لي جوادي؟

زينب تأتي بالفرس وتقدِّمه...»[(٥)].

وقاتلَ الحسينُ واستشهد، فيما بقي الأطفال والنساء من أهل بيته أسرى بيد الأعداء. هنا وصل ندبُ النَّادبات إلى ذروته في هذا المشهد.

---

(١) م. ن، ص ٥.

(٢) رئيف كرم، التعزية في النبطية، م. س.

(٣) رئيف كرم، النص المعدّل، م. س، ص ١٦.

(٤) م. ن، ص. ن.

(٥) م. ن، ص ١٨.

الوحداتُ الثلاث

إنّ مبدأ الوحدة أو الترابط في العمل الفنّيِّ والأدبيِّ معروفٌ منذ أن طُرِح لدى الفلاسفة اليونان، ويُقصَد بذلك تحقيق الترابط الفنّيِّ أو الجماليِّ بين مكوّنات العمل. وكان أرسطو اعتبر تحقيق الوحدة الداخليّة للعمل شرطاً أساسيّاً لكي يؤدّيَ العملُ وظيفتَه. وفيما بعد، دعا بعض المنظّرين إلى الوحدات الثلاث، أي وحدة الفعل أو الموضوع، ووحدة الزمان، ووحدة المكان، إلاّ أنّ تطبيق قاعدة هذه الوحدات لم يكن إلزاميّاً وصارماً، وفقدت أهمّيّتها مع الزمن بسبب التغيّرات التي طالت المسرح[١].

فإذا نظرنا من هذا المنظار إلى تمثيليّة التعزية التي تصوّر مأساة العاشوراء، نجدها تلتزم بقواعد الوحدات الثلاث.

وحدة الفعل Unité d'Action أو وحدة الموضوع أو الحدث، مبدأٌ جماليٌّ تحوّل إلى قاعدةٍ فُرضت على الآداب والفنون بشكلٍ عامٍّ، وكان لها تأثيرها على مضمون العمل وشكله. وفي فنّ الشِّعر، الفصل الثامن، حدّد أرسطو من خلال مفهوم الفعل الدرامي Mythos وجود فعلٍ أو موضوعٍ واحدٍ، طوله محدّدٌ وله بدايةٌ ووسطٌ ونهاية[٢]. وإنّ وحدة الفعل دُعي بها في كتابة تراجيديا أو مأساةٍ متكاملةٍ على النسق الإغريقي، والتزم بها كتّابُ الدراما ونقّادُها في فرنسا في القرن السابع عشر، وفي البلدان الأخرى التي تعرّضت لتأثيرات الكلاسيكية الجديدة[٣].

ففي تمثيليّة التعزية، نجد وحدة الفعل المتسلسل كما ورد في النصّ الرئيس للتعزية منذ القديم، وذلك من خلال المشاهد المتعدّدة التي تبدأ من أحداث صباح يوم العاشوراء إلى الظهر.

أمّا الزمن Temps فهو من المكوّنات الرئيسة للنصّ والعرض المسرحيَّين. وهو ينقسم إلى مستويَين: زمن العرض المسرحيّ، وزمن الحدث المسرحيّ. زمن العرض أو زمن الاحتفال، هو زمن المُتفرّج لأنّه جزءٌ من حاضره[٤]. وهذا الزمن يتمثّل في الساعتين اللتين استغرقهما عرض تمثيليّة التعزية في النبطيّة. كما يتمّ عرض التمثيليّة في الوقت الذي حُدِّد في الروايات، أي قبل الظهر بقليل.

---

(١) ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي، م. س، صص ٥٢٣ـ ٥٢٥.

(٢) م. ن، ص ٥٢٦.

(٣) إبراهيم حمادة، قاموس المسرح، باريس: منشورات أسمار، ٢٠٠٧، ص ٢٩٠.

(٤) ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي، م. س، صص ٢٣٨ـ ٢٣٩.

أمّا زمن الحدث، أي الزمن الذي تقع فيه أحداث المسرحيّة، ففي المسرح الملحمي، يتمّ التمييز بين زمن الحدث وزمن العرض من خلال الفصل بين الحاضر (زمن المتفرجّ وزمن العرض) والماضي (زمن الحدث المتخيَّل)، ويُترَك للمُتفرّج أن يقوم بالربط بينهما بشكلٍ واعٍ[١].

ولعبة إدخال المُتفرّج في الإيهام في المسرح، هي أن يُجعَل المُتفرّج في حالة التخلّي المؤقّت عن الزمن الفعلي أو الزمن الواقعي، ونسيان الحاضر، والاستغراق في زمن الحدث المعروض. وكلّما كان التشويق Suspense كبيراً، تحقّقت هذه العملية بشكلٍ كامل. أي أنّ إدراك هذا الزمن يتعلّق بوضع التلقّي، وبالوضع النفسيِّ للمتلقّي خلال العرض[٢].

وهذه اللعبة نجدها متكاملةً في تمثيليّة التعزية، إذ إنّ المُتفرّج يدخل في زمن الحدث الذي يقع في اليوم العاشر من شهر محرّم.

في الاحتفال أو الطقس، يمتدّ الزمن ويتطوّر ويتطابق مع الزمن الحقيقي[٣]، وكما قال أرسطو في «فنّ الشعر»، إنّ التراجيديا تحاول جاهدةً أن تقع تحت دورةٍ شمسيّةٍ واحدةٍ أو لا تتجاوز ذلك إلاّ قليلاً[٤]. فمن هذا المنظر نجد تحقيق وحدة الزمان على أحسن وجهٍ في التمثيليّة، حيث تقع أحداثها في يوم العاشوراء، وتحديداً في فترة ما قبل الظهر وصولاً إلى الظهر، والتي استشهد فيها الحسين وأصحابه.

أمّا المكان Lieu فهو أحد العناصر الأساسيّة في المسرح، لأنّه شرطٌ لتحقيق العرض المسرحي، وهو أيضاً ـ كما الزمن ـ ذو طبيعةٍ مركّبةٍ لأنّه يرتبط بالواقع، أي مكان العرض المسرحي من جهةٍ، وبالمتخيَّل، أي مكان الحدث الدرامي المعروض على الخشبة من جهةٍ أخرى[٥].

ومكان العرض المسرحي هو ساحةُ مدينةِ «النبطيّة» التي تُخصَّص سنويّاً لعروض التعزية. وهذا النوع من المكان المسرحي أي الهواء الطلق، هو من الأماكن الطبيعيّة التي وُلد فيها المسرح الشرقي بشكله العام[٦]. أمّا مكان الحدث الدرامي، فهو أرض كربلاء

(١) م. ن، ص ٢٣٩.

(٢) م. ن، ص. ن.

(٣) م. ن، ص ٣١٠.

(٤) أرسطو، فنّ الشعر، الفصل الخامس.

(٥) ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي، م. س، ص ٤٧٣.

(٦) م. ن، ص ٤٧٦.

في العراق التي استشهد فيها الحسين وأهله وأصحابه. وساحة مدينة النبطيّة تمثّل ساحة القتال في كربلاء.

أمّا بالنسبة إلى وحدة المكان، التي تمّ تفسيرها برفض التنوّع المكاني، وتمّ ربطها بوحدة الزمان ومشابهة الحقيقة(١)، فهي روعيت في التمثيليّة، إذ إنّ مكان الحدث هو أرض كربلاء، حيث ساحة القتال بين الحسين وأصحابه من جهةٍ، وجنود يزيدٍ من جهةٍ أخرى.

ووحدة المكان هي أنّه ينبغي أن تقع الأحداث في مكانٍ واحدٍ، أو في أماكن بمدينةٍ واحدة(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنّ عنصرَي الزمان والمكان لا يختلفان عمّا هما عليه في التاريخ، ولم يُدخِل المُخرِج تغييراً في الزمان والمكان اللذين هما يوم عاشوراء، وأرض كربلاء.

الزّيُّ والأكسسوارُ والديكور

الزيّ المسرحيّ Costume هو اللباس الذي يرتديه الممثّل في العرض أثناء أدائه الـدّوْرَ، ويلعب دوراً أساسيّاً في تحوّل الممثّل من ذاته كإنسانٍ إلى الشخصية التي يؤدّيها. ويرتبط الزيُّ المسرحيُّ بغيره من مكوّنات العرض، خصوصاً القناع، والماكياج، والديكور، والأكسسوار، والغرض المسرحي. وللزيّ دورٌ دراميٌّ مهمٌّ، إذ إنّه يُعرّف بزمان ومكان الحدث، وبهويّة الشخصيّات ووضعها الاجتماعي والنفسي(٣).

تتميّز الملابس في التمثيليّة بطابعٍ خاصٍّ، ولها معانٍ ومفاهيمُ مميّزةٌ. فما يلفت النظر من حيث الملابس، أنّ الرجال من آل بيت الحسين وأصحابه يلبسون ثياباً باللون الأبيض، مع عباءاتٍ سوداء، وهذا ما يعطيهم بعداً روحيّاً ما ورائيا إلى حدٍّ بعيد. والأبيض كما درج في التراث، هو لون الطهارة والبراءة. كذلك في الاحتفاليّات العاشورائيّة يلبس بعض المشاركين ثياباً بيضاء اللون، ويتقدّمون موكب المُضحّين الذين يمتثلون للدعوة «الحسينيّة»(٤).

إضافةً إلى ذلك، في التمثيلية يضع من يمثّل شخصية «الحسين» عمامةً سوداء اللون، ومن يمثّل شخصية «العبّاس» عمامةً خضراء اللون. وعند ظهور رجلٍ من أصحاب الحسين في ساحة القتال، يظهر اللون الأبيض بشكلٍ أبرز.

---

(١) م. ن، ص ٥٢٧.

(٢) إبراهيم حمادة، قاموس المسرح، م. س، ص ٢٩٠.

(٣) ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي، م. س، ص ٢٤١.

(٤) فاروق أوهان، الأبعاد الدراميّة في السير الملحميّة الدينيّة، م. س، ص ٩٦.

أمّا الرجال في صفوف العدوّ، فثيابهم ملوّنةٌ ممزوجةٌ بألوانٍ «حامية»، كالأحمر والألـوان الفاقعة، وهي ألـوانٌ عادةً ما توحي بالعنف والفوضويّة، للدلالة على عنف الأعداء وفوضويتهم.

والنساء من أهل بيت الحسين، يرتدين الثياب السوداء والبيضاء اللون، ووجوههنّ غير مغطّاةٍ ماعدا وجه زينب الذي يبقى مغطّى. وهكذا يأخذ اللباس بُعداً تراثيّاً ورمزيّاً، إذ مع اللونين الأبيض والأسود يكون الاقتراب من الألوهيّة أو البُعد الماورائيّ، ومع الألوان الزاهية يكون الاقتراب من الواقع المادي.

اللون الأبرز في ثياب النساء، منذ بداية التمثيليّة، هو الأسود الذي عادةً ما يوحي بالحزن. لكن، عندما يتصاعد الحزن، ويصل الحدث إلى أوج الفاجعة، تشقّ النساء ثيابهنّ السوداء، لتتحوّل إلى اللون الأبيض. ويمكن تفسير ذلك بأنّهنّ يخرجن في هذه الحال من البُعد المادّيّ إلى الطهارة والبعد الميتافيزيقيّ.

هذا المشهد يتمّ، على مستوى العرض، بتصميم ثيابٍ ذات وجهين من القماش الأسود والأبيض ـللنساء والرجالـ، فعند مقتل الرضيع عليٍّ الأصغر الذي يزيد شدّة الحزن، تخرج النساء من اللون الأسود ليدخلن إلى الثياب البيضاء.

هذه الميزة المتعلّقة بالألوان نشاهدها في الإكسسوارات أيضاً. على سبيل المثال، يدخل موكب يزيدٍ وهو مليءٌ بالألوان المختلفة، كاللون الأحمر، والأزرق، والذهبيّ.

أمّا الأكسسوار Accessoires فهي كلمةٌ فرنسيّةٌ بمعنى ما يُكمّل ويرافق الشيء الرئيس، وقد انتقلت إلى اللغة العربية بلفظها الفرنسي. ولفظها الإنكليزي Props، وهي في عالم المسرح تدلّ على كلّ مكوّنات الديكور من أغراضٍ وقِطعِ أثاثٍ، سواء كانت مرسومةً بطريقة خداع البصر Trompe L'oeil على اللوحة الخلفيّة، أو موجودةً فعليّاً على الخشبة. كما تُطلق على مكوّنات الزيّ المسرحي، لذلك فهي غالباً ما تُستعمل في هذا المجال بصيغة الجمع، وتعني مجموعةً من الأشياء ليس لكلٍّ منها وظيفةٌ خاصّة.

والإكسسوارات المستخدمة في التمثيليّة متنوّعةٌ، وتتمثّل في الرَّايات الملوّنة بألوانٍ مختلفةٍ، وأنـواع الأسلحة التقليديّة، كالسيوف والرماح والسهام، وقليلٍ من الـدروع. أمّا الخوذة بمعناها العسكريّ، فشبه معدومةٍ، إذ يضع أهل بيت الحسين عماماتٍ على رؤوسهم، وجنود العدوّ يضعون قبّعاتٍ تشبه في بعض الأحيان الخوذة، وتغطّي الأذنين.

كذلك تمّ استخدام دمىً في العديد من المشاهد، منها مقتل «مسلم» و«هاني» اللذين يجرّهما الجنود الأعداء بعد قتلهما. كذلك الأمر بالنسبة إلى مشهد مقتل الرضيع، والذي استُخدمت فيه الدمية بدلاً من الطفل.

والديكور Décor أو Scenery تشمل اللوحات المرسومة، والعناصر المشيَّدة، وكلّ ما يساهم في تكوين الصورة المشهدية، مثل الأكسسوار والغرض. وله وظيفةٌ إيهاميّةٌ أحياناً، حيث يهدف إلى خلق صورةٍ مطابقةٍ للواقع من خلال استخدام أغراضٍ مأخوذةٍ من الحياة، والإكثار من التفاصيل، دون أن تكون كلُّ العناصر موظّفةً في الحدث بالضرورة. كما أنّ له دوراً إيحائيا، أي يُقصد به الإيحاء ببعض العناصر بدلاً من التصوير الكامل والتفصيليّ للمكان[1].

وفي التعزية، يلعب الديكور هذين الدورين، مرّةً من خلال التفاصيل التي استُخدمت للعرض، من الخيم والأعلام والأحصنة وأدوات الحرب، ومرّةً أخرى، من خلال أشجار النخيل التي توحي بأرض كربلاء. فالتمثيليّة تُعرض في أرضٍ ترابيّةٍ هي بمثابة أرض كربلاء، كما هي مستوحاةٌ من الروايات التي تصف الأرض المزروعة هناك بأشجار النخيل. وكذلك تمّ تجسيد نهر الفرات بقماشٍ أزرق فاتحٍ يوحي بلون الماء، هذا فضلاً عن وضع أقمشةٍ بيضاء اللون حول المسرح، رُسِم عليها باللون الأحمر الذي يوحي بالدم.

الموسيقى والصوت

تُشكِّل الموسيقى في المسرح الشرقي التقليدي جزْءاً هامّاً من العرْض، وتؤدّي وظائفها الجماليّة في العرض، وهي عبارة عن وظيفةٍ تمهيديّةٍ، ووظيفةٍ دراميّةٍ تقنيّةٍ، ووظيفةٍ تعبيريّة[2].

وفي التعزية، تلعب الموسيقى دوراً مهماً، ويتمّ فيها نوعٌ من الغناء الجماعي الذي يتمثّل في النَّواح الجماعي. الأمر الذي يعطي للتعزية مواصفات الأوبرا الدينية التي تُحيي تراجيديا الحسين وأصحابه، في إطار «عملٍ دراميٍّ شعريٍّ مُغنّى بأكمله»[3].

تحدّد الموسيقى الفارق بين الفريقَين اللاعبَين في التعزية، وهما فريق الإمام وأنصاره، وفي مقابلهم فريق الأعداء. وإنّ الكلام الموزون والمنظوم لكلٍّ من الشخصيّات يتمّ

(١) ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي، م. س، صص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٢) م. ن، ص ٤٩٢.

(٣) م. ن، ص ٧٥.

على إيقاعٍ موسيقيٍّ معيّنٍ، إذ إنّ مَن يُنشِد أشعار الإمام، يستفيد من ألحانٍ مثل «پنجگاه» و«رهاوي» و«نوا»، أو في الحوار بين الحسين وعبّاس، فإنهما يتحاوران في إيقاع «شور» وهو الإيقاع الناعم الأكثر تداولاً في الموسيقى الإيرانية. أمّا فريق الأعداء، فيتحدث على إيقاع الألحان الخشنة العنيفة[1]. ولتحقيق هذا الهدف، يتمّ استخدام آلاتٍ موسيقيةٍ مختلفةٍ، كالبوق، والناي، والكلارينيت، والطبلة، والمرواس.

في تعزية رئيف كرم، تمّ تأليف الموسيقى خصّيصاً لها، بواسطة الموسيقيِّ المغربيِّ نجيب شيرادي. تظهر الوظيفة التمهيديّة التأطيريّة لهذه الموسيقى، عندما تُستخدم في افتتاح العرض وفي ختامه. والوظيفة الدرامية التقنية، تلعبها الموسيقى في تحديد إيقاع العرض وإبراز مفاصله الأساسية، أو التأكيد على موقفٍ دراميٍّ محدّدٍ أو الإعلان عنه. أمّا الوظيفة التعبيرية، فهي أنّ الموسيقى جاءت خصّيصاً لهذا العمل المسرحي وبناء على طلب المُخرِج، بحيث تعبّر عن قراءته الخاصّة للعرض. وكلّ هذه الأدوار الموسيقية تؤكّد على طقوسيّة الاحتفال.

أمّا المؤثّرات السمعية Sound effects، فتدلّ على الوسائل السمعية المستخدمة لإصدار الأصوات اللي يتطلّبها العرض؛ الأمر الذي اعتمد عليه المُخرِج في التمثيليّة.

إنّ المؤثّرات السمعية تؤدّي وظيفةً في مستويين: الوظيفة الدراميّة، حيث تلعب دوراً إبلاغيّاً يُعلم بمكان الحدث وزمانه وبمجرى الأحداث، عندما يغيب الجانب المرئي من العرض في بعض المشاهد، والوظيفة التعبيرية، أي أنّها تدعم جوّ المسرحية المرئي أو تكون بديلاً عنه، وتصبح نوعاً من الديكور السمعي Décor sonore يدعم جماليّة العرض كخيارٍ إخراجي. كما أنّها تعمّق الطابع المأساوي للحدث من خلال خلق أجواءٍ مرتبطةٍ بالمأساة[2].

تُسمع الأصوات جميعها، من حوارٍ وخطابٍ وندبةٍ، بشكلٍ مسجّل. وهذا الأمر يزيد من البعد الاحتفاليّ والطقسيّ للتمثيليّة. أمّا الكلام الإيقاعيّ والملحَّن، فهو في الغالب مسجّلٌ أيضاً.

هذا الانفصال بين الصوت وأداء المُمثّلين يعطي بعداً غير واقعيٍّ وغير مألوفٍ للتمثيليّة، ويزيد من البُعد الماورائيّ للحدث. لأنّ الكلام الذي نسمعه يوميّاً، أو كما نجده في المسرح الواقعيّ، يُخفت اللحن لمصلحة التغييرات الجزئيّة في النبرات، لكن هنا ما

(١) بهرام بيضايي، نمايش در إيران، م. س، صص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٢) انظر: ماري إلياس، حنان قصّاب حسن، المعجم المسرحي، م. س، صص ٤٨٩ـ ٤٩٠.

نسمعه هو صوتٌ غير مألوفٍ، يوهمنا بأنّه صوتٌ غيرُ أرضيٍّ أو سماويٍّ، بخاصّةٍ فيما يتعلّق بأصوات الحسين وأهل بيته وأصحابه.

الجمهورُ وحفظُ تراثيّةِ المسرح

إنّ وجود الجمهور Public الذي يسمّى أيضاً بالحضور أو المشاهدين، ضرورةٌ لقيام العرض المسرحي الذي لا يكتمل بدونه، وشرطٌ لتحقيق التواصل بين مُرسِلٍ ومُتلقٍّ[1]. لذلك إذا اعتبرنا أنّ الجمهور عنصرٌ غير منفصلٍ عن المسرح، فإنّ الجمهور في احتفاليّةٍ دينيّةٍ كالتعزية، هو عنصرٌ أساسيٌّ جدّاً، إذ إنّ الجمهورَ جاهزٌ مسبقاً في هذه التمثيليّة، ويأتي المُخرِج ليقدّم عرضاً له.

وفي النظرة السوسيولوجيّة لجمهور التعزية، نرى أنّ ما يميّز جمهور تمثيليّة التعزية عن سائر التمثيليّات والعروض المسرحيّة، هو أنّ الجمهور هنا يتمتّع بذاكرةٍ مليئةٍ بالحدث الذي سيشاهده، إذ إنّه يعرف ما الذي جرى في التاريخ، وما الذي سيشاهده في العرض، بخاصّةٍ أنّ التمثيليّة تتكرّر في كلّ سنةٍ في منطقته.

وهناك تفاعلٌ فريدٌ بين جمهور التعزية أو المتفرّجين، والعرض، وهذا هو الأمر الذي يجعل من التعزية طقساً مسرحيّاً مرتبطاً بالبيئة التي تُعرَض فيها. حيث إنّ هذا النوع من الطقس، إذا عُرِض ببيئةٍ غريبةٍ، لا يلقى الوقعَ نفسَه الذي يلقاه في بيئته الخاصّة. هذه هي التجربة التي نُفِّذت في فرنسا، حيث عُرِضت التعزية في مدينة أفينيون، إلاّ أنّ تأثيرها في البيئة الفرنسية لم يكن مماثلاً لتأثيرها في بيئتها الخاصّة. وفي هذا المجال نذكر تجربة عرض التعزية في مهرجان أفينيون في فرنسا سنة ١٩٩١، إلاّ أنّ التفاعل بين الجمهور والتعزية قد فُقِد، لأنّ هذه الاحتفالية فقدت معناها الحقيقيَّ، وأكثر ما كان من الممكن للمتفرّجين التركيز عليه، هو الطابع الاستعراضي للتعزية، والمناظر أو الموسيقى المستفادة فيها[2]. لهذا السبب، فإن المهم في التعزية، هو الحفاظ على تراثيّة العرض وعلاقته بجمهوره وبيئته، حيث إنّه إذا خرج من البيئة المسلمة الشيعية، فقد مغزاه وقوّةَ تفاعله مع المتفرّجين.

وفي النبطيّة، يتابع المتفرّجون العرضَ بشكلٍ مكثّفٍ في الساحة، ومن فوق سطوح الأبنية. ومعظم الجمهور، الذي يصل إلى قرابة المائة ألف مشاهدٍ ـحسب قول المُخرِج

(١) م. ن، ص ١٥٩.

(٢) Yassaman Khajehi, Sarah Najand, «Le ta'zieh: à la croisée de l'histoire, de la religion et du théâtre»,op. cit., pp. 287-311

وبعض الذين حضروا عرض التمثيليّة ـ، هو من أهل منطقة جنوب لبنان، ومن الطائفة الشيعيّة في الغالب، وهؤلاء يشاركون في التعزية، باللّطم والنّدب طلباً للأجر والثواب، وهم يتفرّجون ويتفاعلون مع التمثيلية بالبكاء. هذا الحشد أغلبه من أبناء المنطقة، ويعرف بعضُهم بعضَهم الآخر، ويجتمعون حول ساحة العرض في حلقاتٍ دائريّةٍ، يردّدون الكلمات والندبيات أحياناً، ويلطمون صدورهم ويشجّون رؤوسهم، ويضربون ظهورهم بالسياط أحياناً أخرى. هذا، إضافةً إلى جمهورٍ من خارج المنطقة ومن بعض البلدان الأخرى. كما أنّ مئات المتفرّجين جاؤوا لمشاهدة التدريبات المسرحية، وتابعوا العمل لأيّامٍ سبقت العرض. وهكذا يخاطب المُخرِجُ المتلقّيَ بلغةٍ مسرحيّةٍ جديدة.

إنّ حماس هذا الجمهور كبيرٌ، لدرجة أنّه عند تدريب الفرقة على التمثيل، كان يحضر خمسةُ آلاف شخصٍ تقريباً، للتفرّج على التدريبات(١).

والجمهور هذا لا يأتي لمشاهدة مسرحيّةٍ شبيهةٍ بسائر المسرحيّات، بل يأتي ليحضر ويشارك في احتفاليّةٍ بمناسبةٍ معيّنةٍ، أي عاشوراء. والتمثيليّة هي جزءٌ من احتفالٍ يقوم به الجمهور، وليست مسرحيّةً تحكي قصّةً لمشاهديها.

وإنّ مشاركة الجمهور في العرض هي جزءٌ أساسيٌّ منه، إذ إنّ الجمهور يُعتبرُ الحلقةَ البشريّةَ التي تكون في وضع الحداد، وهذا الجمهور يكون مجتمعاً في «الصحراء الفارغة». لذلك، يرى الناسُ الصحراءَ من كلّ جهات العرض، ويرى بعضُهم بعضَهم الآخر أيضاً، ويتفاعلُ معه. كما يلعب العرضُ دورَ المحرِّك لتعامُل الجمهور بعضه مع بعضه الآخر.

إلى جانب هذا الجمهور ذي الأكثريّة الشيعية، هناك أقلّيّةٌ من أبناء الطوائف الأخرى من المنطقة نفسها، أو من المناطق الأخرى، تأتي لتشاهد تمثلية التعزية، إضافةً إلى بعض العرب غير اللبنانيّين، والأجانب، الذين يهدفون إلى الاطّلاع على الطقوس الدينيّة في هذه المناسبة، ناهيك عن التواجد الكثيف للإعلاميين من الجنسيات المختلفة، من أجل تغطية هذا الحدث.

الخاتمة

إنّ مسرحة التعزية عمليّةٌ بدأت في البلدان الإسلامية المختلفة، وخصوصاً في إيران ولبنان. وإنّ تسجيل التعزية كتراثٍ ثقافيٍّ فنّيٍّ من قِبَل منظّمة الأونيسكو منذ سنة ٢٠١٠،

(١) رئيف كرم، التعزية في النبطية، م. س.

يؤكّد تثبيت اعتبار التعزية فنّاً من فنون العرض الذي يرتبط بالمعتقدات الدينية لطائفةٍ من المسلمين.

وفي التعزية تختلط العادات والتقاليد الاحتفالية مع المعتقدات الدينية والمشاعر والعواطف الإنسانية، لتخلق أوبّـرا دينيةً من خلال التذكير بالتراجيديا التي حدثت في كربلاء.

وبما أنّ التعزية تخاطب مشاعر الناس وعواطفهم في جميع العصور، فإننا نرى أنه من الضروري عصرنتها وتحديثها وإدخالها في أجواءٍ حضاريّةٍ من أجل إعطائها قوةً في التأثير على قلوب الناس، هذا إلى جانب الحفاظ على تراثيّة هذا النوع من فنون العرض.

كما أنّه تبيّن لنا من خلال هذا البحث، ومن خلال دراسة أسلوبٍ جديدٍ لإقامة تمثيلية التعزية، أنّ عمليّة التحديث ومحاولة إدخال الأساليب الجديدة في التعزية في لبنان قد بدأت، إذ إنّ الاهتمام بعرض التمثيليّة على يد مُخرجِين مسرحيّين، يُعتبر بحدّ ذاته انطلاقاً وتمهيداً لهذه العمليّة، حيث استطاع هذا التراث الشعبي والديني أن يتأثّر بتطوّر الفن، أو أن يستفيد منه ويدخل الإطار المسرحي، الأمر الذي قد يساعد في نشر هذا التراث أكثر من ذي قبل.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربيّة

- إلياس، ماري، وحنان قصّاب حسن، **المعجم المسرحيّ**، بيروت: مكتبة لبنان (ناشرون)، ط٢، ٢٠٠٦.
- أوهان، فاروق، **الأبعاد الدراميّة في السِّير الملحميّة الدينيّة**، بيروت: الانتشار العربي، ط١، ٢٠٠٦.
- حمادة، إبراهيم، قاموس المسرح، باريس: منشورات أسمار، ٢٠٠٧.
- الربيعي، فاضل، **المناحة العظيمة: الجذور التاريخية لطقوس البكاء في الجاهلية والإسلام**، بيروت: جداول للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١.
- سعيد، خالدة، **الحركة المسرحية في لبنان ١٩٦٠-١٩٧٥، تجارب وأبعاد**، بيروت: لجنة المسرح العربي، مهرجانات بعلبك الدولية، ١٩٩٨.

- الطوسي، **رجال**، قم:مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٥ ق.

- عزيزة، محمّد، **الإسلام والمسرح**، ترجمة رفيق الصبان، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، لا ط، لا ت.

- فضل الله، السيّد محمّد حسين، «عاشوراء في خطّ الإسلام»، جريدة **الخليج**، ٤/ ٣/ ٢٠٠٥.

ـــــــ. عاشوراء: بين روحيّة القضيّة وحركيّة المأساة، جريدة **البلاد**، عدد ١٨٧، ٢٥/ ٦/ ١٩٩٤، صص٤٦ـ ٤٧.

ـــــــ. **القضيّة الحسينيّة، عمق إسلاميّ وتطلّعات إنسانيّة**، محاضرة ألقاها في قاعة الجنان في بيروت، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٢.

- كحيل، حسن، «مسرح عاشوراء في النبطيّة»، **حلقة دراسيّة حول عاشوراء**، (مكتوبة وغير منشورة)، رقم ٥، ١٩٧٤.

- كرم، رئيف، [**التعزية في النبطيّة**]، مقابلة، أُجريت في مكتبه، بيروت، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٧.

ـــــــ. **النصّ المعدَّل للتعزية**، مكتوب وغير منشور، ٢٠٠٤، ١٩ صفحة.

ـــــــ. «الحوار التلفزيونيّ»، تلفزيون **المنار**، برنامج الكلمة الطيّبة، ٢٠٠٤.

- كمال الدين، محمّد، **العرب والمسرح**، القاهرة: دار الهلال، لا ط، لا ت.

- معتوق، فريدريك، «تحليل مسرحي لتمثيليّة زين العابدين»، **حلقة دراسيّة حول عاشوراء** (مكتوبة وغير منشورة)، رقم ٥، ١٩٧٤، ٨٧ + ٦٩ صفحة.

ـــــــ.**مدخل إلى سوسيولوجيا التراث**، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦.

- **المنجد في اللغة والأعلام**، بيروت: دار المشرق، ط٣٧، ١٩٩٨.

المصادر والمراجع الفارسيّة

- بيضايي، بهرام، **نمايش در ايران** (المسرح في إيران)، چاپ پنجم، تهران: انتشارات روشنگران ومطالعات زنان، ١٣٨٥ش.

- مستوفى، عبد الله، **شرح زندگانى من** (شرح حياتي)، ج ١، تهران: كتابفروشي علمي، ١٣٢٤ش.

- مفيد (شيخ مفيد)، **إرشاد**، ترجمه حسن موسوي مجاب، قم، سرور، ١٣٨٨ش.

- ملك پور، جمشيد، **ادبيات نمايشي در ايران** (الأدب المسرحيّ في إيران)، چاپ دوم، ج ١، تهران: انتشارات توس، ١٣٨٥ش.

المصادر الأجنبيّة

- Khajehi, Yassaman, Najand, Sarah, «Le ta'zieh : à la croisée de l'histoire, de la religion et du théâtre», dans Françoise Quillet (dir.), La scène mondiale aujourd'hui – Des formes en mouvement, éd. L'Harmattan Univers théâtral, février **2015**, pp. **287-311**

- Maatouk, Frédéric, *La Représentation de la mort de l'Imam Hussein à Nabatieh*, **1974**, Publications du centre de recherches, Université Libanaise, Institut des sciences sociales.

- Vine, W.E, Unger, Merrill, *vine's Complete Expository Dictionary of Old and New Testament Words*: With Topical Index (Word Study), Publishe, United states, Thomas Nelson, **1996**.

ظاهرةُ التَّشخيصِ عند عبداللّه بن إدريس

(دراسةٌ وصفيةٌ تحليلية)

د. مروعي إبراهيم موسى المحائلي

أستاذ مساعد، جامعة الأعمال والتكنولوجيا UBT،

جدة - السعودية

تقديم

اخترنا موضوعاً لدراستنا هذه، «ظاهرة التشخيص» عند الشاعرِ العربيِّ السعوديِّ «عبدالله بن إدريس» الذي حفلت سيرتُهُ بالعديد من النشاطات الأدبية والاجتماعية والصحافية والوظيفية، وكان الشعرُ محطتَهُ الرئيسةُ، فظلَّ دائباً في كتاباته الشعرية والأدبية، معلناً موقفَهُ الصَّريحَ برفض كتابة الشعر بالعامِّية، وهو الذي كتبَ الشعرَ بالفصحى منذ يفاعته، إذ كان يطالع الكتبَ المتوفرةَ في بيئته العائلية، ومع الوقت نَمَتْ مواهبُه إلى أن ذاع صيتُهُ الأدبيُّ، خصوصاً وأنه ألَّف عدداً من الكتب في الشعر وتاريخه في وسط الجزيرة العربية. والجدير ذكره أننا سنعتمدُ في دراستنا كتابَهُ «الأعمال الشعرية الكاملة» مرجعاً رئيساً.

اعتمد كثيرٌ من الشعراء القدامى والمعاصرين الإيحاءَ، أو التأنيسَ، أو التشخيصَ ليكشفوا ما يعتملُ في دواخلهم من مشاعر وأحاسيس مرهفةٍ، وما يجيش به وجدانُهم من مواقف إنسانيةٍ يتجلَّى فيها وهجُ العاطفة وعمقُ التجربة الخاصة.

وعلى غرار هؤلاء، أدرك الشاعرُ عبدالله بن إدريس وحدةَ القوى الإنسانية، وصِلَةَ الإنسان بالطبيعة والأشياء، فتَوَلَّد لديه إحساسٌ بالانسجام معها، وأدرك وجهي الاستعارة بين الإنسان والطبيعة، فكان التشخيصُ أوليَّةَ لغتِهِ الشعرية، فما هو التشخيص؟

يتحدث عبد القاهر الجرجاني عن ظاهرة التشخيص فيقول: «إنها تعطيك الكثيرَ من المعاني باليسير من اللفظ، حتى تُخرِجَ من الصدفة الواحدة عدَّةً من

الـدّرر، وتجني من الغصن الواحد أنواعاً من الثمر... فإنك لترى بها الجمادَ حياً ناطقاً، والأعجمَ فصيحاً، والأجسامَ الخرسَ مبينةً، والمعانيَ الخفيةَ باديةً جلية... إن شئتَ/ أرَتْـكَ المعانيَ اللطيفةَ التي هي من خبايا العقل، كأنها قد جُسِّمت حتى رأتها العيونُ، وإن شئتَ لطَّفت الأوصـافَ الجسمانيةَ حتى تعودَ روحانيةً لا تنالُها إلا الظنون»(١).

ويذكر الدكتور جابر عصفور أن التعبيرَ الاستعاريَّ «تمتدُّ فيه مشاعرُ الشاعر إلى كائنات الحياة من حوله، فيلتحمُ بها، ويتأمَّلُها كما لو كانت هي ذاته، ويلغي الثنائيةَ التقليديةَ بين الذات والموضوع»(٢).

ومن المعروف أن الصورةَ الاستعاريةَ تخلقُ «من التشخيص عالمَها الخاصَّ، عالمَ الألفةِ بين الموجودات في هذا الكون، إذ تزيلُ الاستعارةُ الحواجزَ بين الإنسان وسواه، فإذا كلُّ شيءٍ ينطق ويعي ذاتَه ويتحرك، ويتجلَّى جوهرُ التشخيص في إضفاء السمات البشرية وإسباغ العواطف الإنسانية على الموجودات في هذه الحياة»(٣).

ويُعرِّفُ كلٌّ من (جـورج لايكوف ومـارك جونسون) أسلوبَ التشخيص بأنه: «مقولةٌ عامَّةٌ تغطي عدداً كبيراً ومتنوعاً من الاستعارات، حيث تنتقي كلٌّ منها مظاهرَ مختلفةً لشخصٍ ما، أو طرقاً مختلفةً للنظر إليه، وما تشترك فيه كلُّ هذه الاستعارات أنها تمثل صداقاتٍ (Extensions) لاستعاراتٍ أنطولوجيةٍ، فإنها تسنح لنا بأن نعطيَ معنىً للظواهر في هذا العالم عن طريق ما هو بشريٌّ، فنفهمها اعتماداً على محفزاتنا وأهدافنا وأنشطتنا وخصائصنا»(٤).

ومما لا شـك فيه بـأن «التشـخيص يعطـي الشـاعرَ القـدرةَ علـى الانطـلاق فـي عالـم الخيـال والأحـلام، بـل إن مـن التعريفـات القديمـة للخيـال مـا يشـبه تعريـفَ التشخيص»(٥).

---

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمد الفاضلي، صيدا ـ لبنان: المكتبة العصرية، ط٣، ٢٠٠١م، ص ٤٣.

(٢) جابر عصفور، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، بيروت:المركز الثقافي العربي، ط٣، ١٩٩٢م، ص ٢٢٤.

(٣) وجدان الصايغ، الصور الاستعارية في الشعر العربي الحديث: رؤية بلاغية لشعرية الأخطل الصغير، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن: دار الفارس، ٢٠٠٣م، ص ٣٧.

(٤) جـورج لايكوف ومـارك جونسون، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة: عبد المجيد جحفة، الـدار البيضاء: دار توبقال للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٩م، ص ٥٤.

(٥) أحمد بدوي، أسس النقد الأدبي عند العرب، دار نهضة مصر، ١٩٧٩م، ص٥٠٩.

ويمكن تعريف أسلوب التشخيص بأنه الأسلوب: «الذي ترتفع فيه الأشياءُ إلى مرتبة الإنسان مستعيرةً صفاته ومشاعره»[١]. ويذكر الدكتور علي عشري زايد بأن هذا الأسلوبَ أو الطريقةَ قد «شاعت عن طريق التأثُّر بالرومانتيكية في شعرنا العربي المعاصر»[٢].

ولما كان الشاعرُ يُعبِّرُ عن المعنى المجرَّد الموجود في ذهنه بواسطة الصورة الشعرية التي تؤلف بين المُتباينين، فيريك الحياة في الجماد [٣]، فإن أغلب الشعراء تفنَّنوا في تشخيص الأشياء والظواهر الطبيعية، ومن بين هؤلاء شاعرنا عبدالله بن إدريس الذي لم يتوقف عند أسلوبٍ تشخيصيٍّ واحدٍ، بل اعتمد في رسمه لصوَرِهِ التشخيصيةِ عدداً من الأساليب التي سوف نُبيِّنُها في المباحث الآتية:

المبحث الأول: التَّشخيصُ باستخدامِ أسلوبِ النِّداء:

اعتمد الشاعر السعودي بشكلٍ عامٍّ وعبدالله بن إدريس بشكلٍ خاصٍّ على أسلوب النداء لرسم صوره التشخيصية. فهو يقوم برسم صورةٍ تشخيصيةٍ للموت وهو عنصرٌ معنويٌّ (مجرَّدٌ) بأداة النداء (يا أيها)، فالموت عنده شخصٌ يمكن مناداته، وذلك في قصيدته «مأساة الطائرة» التي يقول فيها:

يا أيها الموت المكلَّف بالفنا   لا ضير أنت مسيّرٌ جبار[٤]

ويرسم الشاعر أيضاً صورةً تشخيصيةً لليل، مستخدماً في ذلك أسلوبين تشخيصيين، الأول هو أسلوب النداء للمجردات (الليل)، وهذا النداء كان بأداة النداء (يا)، وهي أداةٌ تُستخدَم للمنادى القريب والمنادى البعيد. والأسلوبُ التشخيصيُّ الأخرُ عندما جعل

---

(١) عبد القادر الرباعي، الصورة الفنية في شعر أبي تمام، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٩٩م، ص ٢١٠.

(٢) علي عشري زايد، عن بناء القصيدة العربية الحديثة، القاهرة: مكتبة الآداب، ط٥، ٢٠٠٨م، ص ٧٦.

(٣) يذكر الدكتور شريف سعد الجيار بأن «الصورة التشخيصية الناجحة هي التي تقوم على التفاعل بين طرفيها داخل السياق، بحيث تبدو وحدةً لا ثنائية بين طرفيها؛ وهي بذلك تبعد عن السطحية والمنطقية والمباشرة، إلى إقامة علاقاتٍ لغويةٍ جديدةٍ تمنح المتلقِّي إيحاءاتٍ ودلالاتٍ نفسيةً نابعةً من ذات الشاعر». أنظر:شريف سعد الجيار، شعر إبراهيم ناجي: دراسة أسلوبية بنائية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ٢٠٠٩م، ص ٣٢٢.

(٤) عبدالله بن إدريس، **الأعمال الشعرية الكاملة**، الرياض: مكتبةالعبيكان، ط٣، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ص ٢٥٥.
يقول الشاعر عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ٢٥٦:

يا موتُ إنك منجلٌ لا ينثني   أبداً وربي الآمرُ القهارُ
ولسوف تحصدُ ما يدبُّ على الثرى   لا تنتقي أبداً ولا تختارُ

الشاعر لليل وجهاً، وهو أسلوبٌ سأتطرق له بإسهابٍ في مبحثٍ آخر. وذلك في قصيدته «مع الليل» التي يقول فيها:

يـا لـيـل حـظي فـي الـحـيـاة كقطعةٍ ... مـنـسـوجـةٍ مـن وجـهـك الـمـنـظـورِ
لـم أجـنِ مـن متـعِ الـحـيـاةِ وسيبها ... إلا نـقـاء سـريـرتـي وضـمـيـري[1]

ويرسم الشاعر صورةً تشخيصيةً لجمهورية مصر العربية التي تتسمُ بالتاريخ العريق والأمجاد التليدة. فالشاعر ينادي مصر بأداة النداء (يا)، وهي أداةٌ تستخدم لمناداة القريب والبعيد معاً، وكأني بالشاعر عندما نسج هذه القصيدة في العام ١٩٨٦م/ ١٤٠٧هـ، إبان الأسبوع الثقافي السعودي بالقاهرة، ينادي مصر التاريخ التي تبعد عنه ألاف السنين، ومصر الحاضر التي يقف على أرضها، وذلك في قصيدته «من أم العروبة إلى أم الحضارة» التي يقول فيها:

نمتلك يـا مـصـر لـلأمـجـاد أنـسـابـاً ... أعـراقـهـا فـي دم الـتـاريـخ تـنـسـابُ
الـديـن أرفـعـهـا مـجـداً ومـنـطـلـقـاً ... وفـي الـعـروبـة إخـوانٌ وأحـبـابُ[2]

ويرسم الشاعر صورةً تشخيصيةً لمدينة بغداد التي خرجت من الحرب مع إيران منتصرة. فالشاعر ينادي بغدادَ بأداة النداء (يا) في قصيدته «خطابٌ إلى بغداد».

(١) م. ن، ص ١١٠.

يقول الشاعر عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ١٠٩:

يـا لـيـلُ لا أنـفـكُّ أكـتـبُ جـاهـداً ... فـيـك الـقـصـيـدَ لـبـالِـيَ الـمـكـسـورِ
ألـحـظِّـيَ الـمـنـكـودِ أرسـلُ زفـرتـي ... ويـمـوج قـلـبـي فـي لـظـىً وسـعـيـرِ؟

يقول الشاعر عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ١٠٩:

يـا لـيـلُ فـيـك تـأوُّهـي وزفـيـري ... ووميـضُ أحـلامـي ونـبـعُ شـعـوري
يـا لـيـلُ فـكـري فـي خـضـمِّـك شـاردٌ ... أبـداً يـطـوفُ بـكـونِـكَ الـمـسـتـورِ

يقول الشاعر عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ٣٨٥، أنه في هذه القصيدة تقمص شخصية مؤذن الجامع الكبير في الرياض (عبد العزيز بن ماجد) وهو يؤذن آخر يوم قبل هدم الجامع تمهيداً لتوسعته الكبرى عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م، وحين صدح بالأذان لصلاة الفجر في يوم هدم المسجد بكى، فكتب الشاعر هذه القصيدة على لسانه:

نـفـسـي ونـفـسُـك يـا أجـلّ مـواقـعـي ... هَـمّـان فـي هـمٍ يـبـيـت شـكـولا
يـتـرنـم الـمـاضـي الـحـفـيُّ بـروحـنـا ... أبـداً.. ويـذكـر فـضـلـك الـمـبـذولا
قـالـوا غـداً (لـلـفـجـر) تـصـدح بـالـنـدا ... وتـلـم (عـشـقـك) راحـلاً مـوصـولا
يـا صـبـحَ ذاكَ الـيـومِ رفـقـاً إنـنـي ... مـا عـدت ذاك الـصـيـدحَ الـمـجـبـولا

(٢) م. ن، ص ٣٧٥.

وإن كانت هذه الأداةُ تُستخدم لمناداة القريب والبعيد معاً، إلا أن الشاعرَ يستخدمها لمناداة القريب ، وذلك لسببين، الأول هو قوة حب الشاعر لمدينة بغداد، ويظهر ذلك الحب جليَّاً في ديوانه الذي يضم عشرات القصائد التي تتحدث عن بغداد بخاصةٍ، والعراق بعامةٍ، والتي تلخصُ القربَ العاطفي. والسبب الآخر هو أن القصيدة ألقيت في افتتاح (مهرجان المربد) بالعراق عام ١٩٨٦م/ ١٤٠٧هـ، وهي تلخصُ القربَ المكاني. وفيها يقول:

جئناك يا بغداد يُلهبُ وَجْدَنا فيكِ البسالةُ والذَّكا الوقَّادُ[1]

ويقوم الشاعر بتشخيص الأماكن المقدسة (المسجد: وهو الجامع الكبير بالرياض) مستعيناً بأسلوب النداء، فالمسجد عنده شخصٌ يمكن أن يناديَهُ، وذلك في قصيدته «المؤذن حين بكى» التي يقول فيها:

يا مسجداً طاب المقامُ بظلِّهِ وزكى الشعورُ بروضِهِ تبجيلا[2]

ويرسم الشاعر عبدالله بن إدريس صورةً تشخيصيةً لنهر النيل، مستخدماً في ذلك أسلوب النداء، فالنيل عنده شخصٌ يمكن مناداته بأداة النداء (يا)، وذلك في قصيدته «من أم العروبة إلى أم الحضارة» والتي يقول فيها:

---

(١) م. ن، ص ٣٧٩.

يقول الشاعر عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ٣٧٩، وقد ألقيت في افتتاح (مهرجان المربد) بالعراق:

حَيَّتْكِ في المحَن الشِّداد الضَّادُ وفدتكِ منها الروحُ يا بغدادُ

(٢) م. ن، ص ٣٨٧.

يقول الشاعر عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ٥٤١٥٤٢:

يا شارع (الشانزِ) ما أحلاك مُنتجعاً لكلِّ جنسٍ بلون البِيض والسُّودِ
يا شارع (الشانزِ) كم مليون مرتَبعٍ حَلّوا مقاهيْك أفْقاً غير مسدودِ
يا شارع (الشانزِ) كم مليون غانيةٍ طافت مغانيك.. أرتالاً من الغِيدِ
كلُّ الخلائق في شطَّيك مُزدحِمٌ ما بينَ فَدْمٍ ومفضالٍ وعربيدِ
يا رمزَ باريسَ حدِّث كلَّ ما حَفَلتْ به لياليكَ قَرماً غيرَ رعديدِ
يا شامخاً وحذاءُ الخَلْقِ تصفعهُ دَوْماً بِخدَّيه صَفْعاً غيرَ محدودِ
طأطئ برأسِك لا تشمخْ لبارقة فَربَّ يومٍ تكون الغير مَورود
فالدهرُ يرسم في صفحاته عِبَراً يحيا بها البعض عهداً غير محسودِ
كلُّ العوالم في دنيا الحياة لهم يومٌ عَبُوسٌ بألوان التجاعيدِ

يـا نـيـل يـا سـيـد الأنــهــار مــن قــدمٍ ... شـاب الـغـراب ومـا أضنتك أوصـابُ
منك الحضارة قد شِيْدَتْ معالمُها ... عـلـمٌ وفـكـرٌ وأخـــلاقٌ وآدابُ[1]

ويستخدم الشاعر عبدالله بن إدريس أداة النداء (يا) في تشخيص عضوٍ من جسده وهو القلب، وذلك في قصيدته «نجم العصور» التي رثا فيها سماحة الإمام العلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله و يقول فيها:

يـا قـلـب حسبك مـا رقـأت مـدامعـاً ... إلّا لـتـشـعـلَ نـازفـاً لا جـامـدا[2]

استخدم الشاعر أداة النداء (يا) و (يا أيها) للتشخيص وبث الروح في المجردات (الليل، الموت)، وفي الأماكن والمدن (مصر، بغداد، النيل، المسجد) ، بالإضافة إلى مناداة أعضاء الإنسان (القلب).

المبحث الثاني: التشخيص باستخدام أسلوب السؤال:

يقوم الشاعر السعودي بشكلٍ عامٍّ وعبدالله بن إدريس بشكلٍ خاصٍّ، بالاستعانة بأسلوب السؤال وهو من الأساليب اللطيفة عنده. فهو يبث الروح في التاريخ (المجرد) باعتماده أسلوب السؤال. فالشاعر يدعُو الناس لسؤال التاريخ عن الأمة العربية وأمجادها، وذلك في قصيدته «محنة المغرب العربي» التي يقول فيها:

ألا فاسألوا التاريخ عن أمـة العربِ ... وعن مجدها السامي على قِممِ الشهبِ
وعــن نشرها ضـوء الـعـدالـة ساطعاً ... وعن خوضها في كلِّ معتركٍ صعبِ[3]

---

(١) م. ن، ص ٣٧٦.

يقول الشاعر عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ٣٧٥:

يـا نـيـل يـا مـنـجـبـاً مـصـراً وعـاشـقـهـا ... كـلٌّ سـوى عـشـقـك الـمـنـهـوم كـذابُ
يـجـري الـزمـان كـمـا تـجـري بـسـاحـتـهـا ... وأنـت والـزمـنُ الـمـخـضـرُّ أصـحـابُ

يقول الشاعر عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص١٤٨:

يـا وردة عـذرا ... لـم يـجـنـهـا جـانِ
شـمـمـتـك عـطـراً ... فـزدتِ أشـجـانـي
أعـدت لـي ذكـراً ... مـضـى مـن الـعـمـرِ

(٢) م. ن، ص ٤٨١.

يقول الشاعر عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، صص ١٤٧ و١٤٨:

هـا أنـتِ يـا قـلـبـي ... ومـجـتـلـى فـكـري
وقـفـتِ فـي دربـي ... لـتـوثـقـي أسـري
بـثـغـرك الـعـذبِ ... ولـحـظِـك الـسِّـحـري

(٣) م. ن، ص ٨٣.

وهو أيضاً يدعُو المستعمرين إلى سؤال المدن والأماكن، فدعاهم لسؤال (قناة السويس) لتُجاوبَهم أعماقُها قائلةً «أن الغزاة بقعرها قد صاروا»، ويدعوهم مرةً أخرى لسؤال مدينة (بور سعيد)، ويبرر دعوته لسؤالها أنه قد ركع عندها الطغاة وانهاروا، وذلك في قصيدته «بور سعيد» التي يقول فيها:

حاولتمو إخضاع شعبٍ آمنٍ ... بجريمة الإرهاب وهي بوارُ
فنكبتمو بالغدر أبشع نكبةٍ ... والغدر مرتعه الردى والعارُ
فسلوا (القناة) تجبكمو أعماقها ... أن الغزاة بقعرها قد صاروا
وسلوا مدينة (بور سعيد) فعندها ... ركع الطغاة لهامهم وانهاروا
نهد الأباة رجالها ونساؤها ... لمهابط المستعمرين وساروا
لم يرهبوا قصف (المدافع) داوياً ... بل أقدموا، ما استسلموا أو حاروا[1]

استخدم شاعرنا أسلوب السؤال لتشخيص المجردات (التاريخ)، بالإضافة إلى تشخيص المدن والأماكن (قناة السويس، بور سعيد)، وذلك من خلال دعوة الناس أو الأعداء لسؤالها.

المبحث الثالث: تشخيص عناصر الطبيعة:

إن الشاعرَ السعوديَّ بشكلٍ عامٍّ، وعبدالله بن إدريس بشكلٍ خاصٍّ قد اندمج مع عناصر الطبيعة المختلفة، وارتبط بها ارتباطاً شديداً حتى أنه قد منحها كياناً إنسانياً، وبثَّ مشاعرَه فيها.

فالوظيفة الأساسية للتشخيص «أنها تُعين الشاعرَ على أن يسقط آمالَه وآلامَه على ما حوله من مظاهر الطبيعة. فالشاعر ينطلق من ذاته، وينتقي مما حوله ما يعزز هذه الذات وما يؤكد إحساساته، ومن هنا يكون التشخيص صورةً لآمال الشاعر ومخاوفه وأحزانه منعكسةً على الأشياء والأحياء من حوله»[2].

---

(١) م. ن، ص ١٢٢.

يقول الشاعر عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ٤٦٤:

وقد كهلتُ وكاد الشعر يهجرني ... وما نكثتُ له عهداً ولا ذممَا
وقلت يا شعر كنتَ بالأمس تنزلُ بي ... ضيفاً عزيزاً، فهل أنكرتَ ما انصرمَا؟!
بالأمس كنتَ الذي تأتي فتشغلني ... واليوم أدعوك؛ هاتِ الرِّقَّ والقلمَا
تعال نعطي قليلاً من بضاعتنا ... لشاعرٍ أرقص الوجدانَ والشّممَا

(٢) وجدان الصايغ، الصور الاستعارية في الشعر العربي الحديث: رؤية بلاغية لشعرية الأخطل الصغير، م. س، ص ٣٩.

ومن الملاحظ أن عبدالله بن إدريس يُكثِر من الامتزاج بالطبيعة، ما دفعه إلى أن يمنحها الكثير من الصفات البشرية، فهي عشقه الأول، وهو بهذا الأسلوب يسعى إلى أن يتخذ من الطبيعة المحيطة به معادلاً موضوعياً لذاته، يحاول من خلاله بثَّ ما في خلجات روحه من آلام وآمال، والتخفِّي خلف عناصر الطبيعة للحديث عما لا يستطيع قوله صراحةً.

والفجر عند الشاعر له وجهٌ وضَّاء. والعشب يرقص، والطيور تخطب على الغصون (منابر)، والزهر أجناد تصيخ بسمعها، والماء يهمس للزهور. إنه يسعى من خلال حشد كل هذه الصور التشخيصية إلى بث الروح الإنسانية في عناصر الطبيعة، وذلك في قصيدته «فجر الربيع» التي يقول فيها:

فجرٌ أطلَّ بوجهه الوضَّاءِ ... فكَسَا الوجودَ بنضرةٍ وبهاءِ
والروضُ مخضلُّ الجوانب مشرقٌ ... وشذى الزهور يشيعُ في الأرجاءِ
والعشبُ يرقصُ من نسائم فجرهِ ... رقصَ الفتاةِ الغادةِ العذراءِ
يختال بين غديرها وغضائها ... نشوانَ من ريٍّ وطيبِ هواءِ
والطيرُ تخطبُ والغصونُ منابرٌ ... والريحُ تنشرُ قالةَ الخطباءِ
والزهرُ أجنادٌ تصيخُ بسمعِها ... لندى الصباحِ ويقظةِ الإغفاءِ
والماءُ يهمسُ للزهورِ مداعباً ... ومقبِّلاً (للميمِ) بعد (الفاءِ)
ينسابُ بين مروجِها عذباً كما ... ينسابُ في الظلماءِ ذوبُ ضياءِ[1]

ويعود الشاعر مرةً أخرى إلى بثِّ الروح الإنسانية في عناصر الطبيعة. فالزهرُ يبتسمُ، والقمرُ ضحوكٌ وطلقُ المُحيَّا، بالإضافة إلى تشخيص المجردات (الدهور) فهي شيباء، وذلك في قصيدته «مع الليل» التي يقول فيها:

وأراهُ في الأعشابِ نشوةَ خاطري ... بل في ابتسامِ الزهرِ جدّ مثيري
وأراهُ في القمرِ الضحوكِ وإنني ... لأعدَّهُ في الليلِ خيرَ سميرِ

(١) عبدالله بن إدريس، **الأعمال الشعرية الكاملة**، م. س، ص ٦٣.

وأراهُ في الفجرِ الجديدِ وقد بَدَا		طلقَ المُحيَّا رغم شيبِ دهوري[(١)]

واضحٌ من خلال النماذج الشعرية السابقة أن الشاعرَ شخَّص عناصر الطبيعة النباتية (العشب، الزهور)، وعناصر الطبيعة الصامتة (الماء، القمر)، وعناصر الطبيعة الحية (الطيور). كما قام بإسقاط بعض الصور التشخيصية على المجرداتِ (الفجر، الدهور).

المبحث الرابع: تشخيصُ المعنويَّات «المجرَّدات»:

ولا يقف عبدالله بن إدريس عند منح عناصر الطبيعة خواص إنسانيةً، بل يمنح المعنويات أو المجردات أيضاً خصائص بشرية، وقد اعتمد في ذلك على ثلاثة أساليب هي:

أولاً: تشخيص المعنويات والمجردات بأن جعل لها أعضاءً إنسانية:

فهو يمنح (المنون) يداً تدقُّ على الأبواب وتحذِّرُ الناس، وذلك في قصيدته «مأساة الطائرة» التي يقول فيها:

لا تخدع المرءَ الحصيفَ بألفِها		فالكلُّ سفرٌ والبقاءُ معارُ

ويد المنون تدقُّ في أبوابنا		قرُبَ الرحيلُ وحانت الأسفارُ

فتأهبُوا بالزادِ قبل رحيلِكُمْ		فالموتُ يفجأُ والرَّدى دوَّارُ

لكنما المأساة أن يأتي الرَّدى		والكلُّ في غفلاتِهِمْ سُمَّارُ[(٢)]

---

(١) م. ن، ص ١١١.

يقول عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ١١٥:

بعينيك مجلى الرؤى الحالمة		وخدَّاك كالوردةِ الباسمة

وبينهما قلبي المجتليك		جمالك ذا النفحة الفاغمة

يجول كطيرٍ مهيضِ الجناح		ليفلت من قبضةٍ صارمة

وأنّى له فكّ هذا الأسارِ		وأنتِ على بابهِ قائمة؟

يقول أيضاً، ص٣٥٠:

كنت الحياة خصيبةً ريانةً		بعقيدة التوحيد وهي رباحُ

ثم انطوت عنك الخلافةُ أعصراً		أُغْفِلتَ فيها والجذورُ صحاحُ

حتى انتفضت بدعوةٍ ميمونةٍ		وتبسمتْ بعد العبوس بطاحُ

وفي الصفحة ٤٢٥:

صاح (الفرات) لِمَا أضحى يلَوِّثُهُ		من الجرائم.. هل أجري وأنسابُ؟

واستشرفت (دجلةٌ) أصداء عاشقها		يبثها فعل من ضلوا ومن سابوا

وفي الصفحة ٢١٩:

يحكي الربيع نضارةً وطلاوةً		ويشاكل الريحان إمّا ضوّعا

(٢) م. ن، ص ٢٥٥.

ويرسم الشاعر صورةً تشخيصيةً للصبر وهو من المجردات، ويجعلُ له قلباً يتوجَّعُ، وذلك في قصيدته «أيها (الأيوب)» التي يقول فيها:

لئن كنتَ موجوعاً فقد كنتَ مُوجِعاً بصبرِكَ قلبَ الصبرِ وهو يغالبُ[1]

وللثقافة عند الشاعر (وجه) يسعى المشاهير والروَّاد في كل عامٍ إلى مصافحته، وذلك في قصيدته «ناجيت شعري» التي يقول فيها:

(وجهَ الثقافة) يا وجهاً تصافحُهُ في كلِّ عامٍ مشاهيرٌ وروّادُ[2]

ويرسم الشاعر صورةَ تشخيصيةَ للحضارة التي تُمثِّلها باريس، فيمنحُها (وجهاً) جميلاً مبتسماً لا يُغيِّره تبدُّلُ الأجواء، وذلك في قصيدته «باريس» التي يقول فيها:

منابِعَ الحسنِ يا دُنيا الأغاريدِ حطّي (بباريسَ) وانْسي كلَّ تنكيدِ
وَجْهُ الحضارة ما أحلاه مُبتسماً لا يكفهرُّ لدى حَرٍّ وتبريدِ[3]

ويمنح الشاعر (الزمان) صفةً بشريةً وهي (السمع) لكي يصغي لحكمة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وذلك في قصيدته «الرياض تتكلم ..» التي يقول فيها:

(عبد العزيز) وكم أصغى لحكمتِهِ سمعُ الزمانِ.. وغنَّى صوتهُ السَّاري
(سلمانُ) أخلصَ في حبِّي وتكرمتي فجئتُ أمنحُهُ شدوي وقيثاري[4]

---

(١) م. ن، ص ٤٥١.

(٢) م. ن، ص ٥٤٧.

(٣) م. ن، ص ٥٤١.

يقول عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ٥٤٧:

سلطانُ يا رمزَ أخلاقٍ مُعَطَّرةٍ ويا انبساطاً لوجهِ الخيرِ ورّادُ
سلطانُ ريحَ الصَّبَا يا لطفَ هبّتها يا طيبَ نسمتِها والروضُ مَيَّادُ
يا ماجداً من عروق المجد منبتُهُ طوبى لك الحبُّ.. لا يُوفيه تعدادُ
ندعو لك اللهَ أن تُشْفى على عجلٍ طابت مساعيك.. والتوفيقُ ميعادُ

(٤) م. ن، ص ٤٩٤.

يقول عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ٤٠٧، وذلك في قصيدة إلى الشاعر المبدع الصديق الدكتور غازي القصيبي بمناسبة زواج ابنته (يارا)، على نسق قصيدته الأبوية، وزناً وقافية:

تواثبَ الدمعُ في عيني يُرقرقُهُ ما فاض منك شعوراً كدتَ تخنقُهُ
تنبَّهَ الحسُّ في أقصى مغاوره يستنطقُ الشعرَ جذلاناً يُموسِقُهُ
يفترُّ من مبسم الأيام ضاحكُهُ وينجلي عن قتام الليل مشرقُهُ

ثانياً: تشخيص المعنويات بأن جعل لها خواص حيوانية:

ويقوم عبدالله بن إدريس بمنح المعنويات خواص حيوانية، وذلك عندما صوَّر الزمان، وهو من المعنويات، بصورة حيوانٍ له ذيلٌ، وذلك في قصيدته «حادثة الحرم: روعتمو مليار شخص مسلم» التي يقول فيها:

ويـجـيء فـي ذيـل الـزمـان عـلامـةٌ　　　بـنـهـايـةٍ فـيـهـا الـحـيـاةُ يـبـابُ[1]

ويرسم الشاعر صورةً تشخيصيةً للدهر، وهو من المجردات، بأن يجعل له خواص حيوانيةً وهي الأنياب التي نعتها بـ«أنياب العياء»، وفي ذلك دلالـةٌ على قسوة الفقر وهمجيته، وذلك في قصيدته «أملي الظامئ» التي يقول فيها:

لا يـــرون الـــمـــالَ إلا آلـــةً　　　تـصـهـرُ الـشـعـبَ بـــروحِ الافـتـداء

لـفـقـيـرٍ مـــعـــوزٍ أو عـــاجـــزٍ　　　مـسَّـه الـدهـرُ بـأنـيـابِ الـعـيـاء

هـمُّـهـم جـمـعُ حـطـامٍ زائـــلٍ　　　ذاك هـمُّ الـجـاهـلـيـن الأغـبـيـاء[2]

ثالثاً: تشخيص المعنويات بمنحها صفاتٍ إنسانية:

ويمنح عبدالله بن إدريس (الزمان) صفاتٍ إنسانيةً، فإذا بالزمان يتغنى بإنجازات الممدوح: «الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ»، وذلك في قصيدته «بورك القصر» التي يقول فيها:

يا ابنَ الذي شَرُفَتْ في الناس سيْرَتُهُ　　　صَفَحاتُهُ الغرُّ كَمْ تزهو بها الكُتُبُ

عِـلـمٌ وحِـلـمٌ وعـقـلٌ فـــارعٌ ألـقٌ　　　غُنَّـى الـزمـانُ به وانْـجابَـت الحُجُبُ

الـعـالـمُ الـفـذُّ مَـنْ مِـنْ علمِهِ نَهَلَتْ　　　أجيالُ نجدٍ، فطابَ الذِّكرُ والحَسَبُ

مفتي الـديـار عـمـومـاً، والـقـضـاءُ لهُ　　　فيهِ الرئاسةُ.. نصفَ القرن مُحْتَسِبُ[3]

ويمنح الشاعر (الزمان) صفاتٍ إنسانيةً فإذا به يشدو بأخلاق «الممدوح: الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود» ويفتخر بها، وذلك في قصيدته «صباحك الورد» التي يقول فيها:

---

(١) م. ن، ص ٢٤٣.

(٢) م. ن، ص ١٢٨.

(٣) م. ن، ص٤٣٥.

أهــلُ الــبـلادِ أتــوك الـيــوم أذرعــةً ولْـهـى.. وحـبٌّ سُـداه القولُ والعملُ
يـبـايـعـونـكَ (تـجـديـداً) وتـكْـرمـةً وهـمْ جنـودُكَ في الـلأواء قد فعلوا
أخــلاقُــكَ الـغُـرُّ أمـجـادٌ مـسـجَّـلَـةٌ يشدو الـزمـان بها فـخـراً ويـرتـجلُ[1]

والزمان كما يصوِّرُهُ شاعرُنا يشيخ، وذلك في قصيدته «بحيرة (تانجنيقا)» التي يقول فيها:

خُـلـقـتِ مـع الـدهـر فـي فـجـره فـشـاخ الـزمـانُ.. ولـم تـكـبـرِي[2]

ويمنح الشاعر (الفتنة) صفاتٍ بشريةً عندما ينعتها بالعمياء. وفي ذلك دلالةٌ على تخبُّط الفتنة وهمجيتها، وذلك في قصيدته «بغداد نوحي» التي يقول فيها:

أشعلتها فتنة عمياء كم سخرت منا بـهـا أمـمٌ شـتَّـى وأحـــزابُ[3]

ويرسم الشاعر أيضاً صورة تشخيصية للزمان عندما يجعل له صفة التكاثر، فالمحبوبة هي ابنةٌ لذلك العنصر المجرد (الزمان)، وذلك في قصيدته «بهية» التي يقول في مقدمتها:

أيــا بـهـيـة؛ يـا أبـهـى الـنـسـاء ويـا بنت الزمان وفيك الحسنُ عنوانُ[4]

لقد منح الشاعر صفاتٍ إنسانيةً للمجردات، فالزمان يتغنى، ويشدو، ويشيخ، ويتكاثر ويتناسل، ولا يقف الشاعر عند هذا الحد بل يرسم صورةً تشخيصيةً للفتنة، وذلك بمنحها صفةً إنسانيةً هي العمى، فبرع في استخدام الأسلوب التشخيصي لنقل انفعالاته الداخلية للمتلقي.

المبحث الخامس: تشخيصُ المدنِ والأماكن:

لقد ارتبط عبدالله بن إدريس بالمدن والأماكن ارتباطاً شديداً، وهذا الارتباط دفعه إلى بثِّ الروح فيها. ومن أمثلة ذلك منْحُهُ منطقةَ (نجد) صفاتٍ إنسانيةً، فهي تقوم بتحية الشاعر أحمد محمد آل خليفة الذي يبادلها الحبَّ بالحبِّ، وذلك في قصيدته «الرياض سلمان ..» التي يقول فيها:

---

(١) م. ن، ص ٥٣٣.
(٢) م. ن، ص ٢٢٩.

يقول عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ٢٦٧:

شــاخ الــزمــان ومــا تــزال فـتـيَّـةً والـدهـر يـحـسـدهـا عـلـى قـسـمـاتـهـا

ويقول أيضاً ، ص ٣١:

وعـشـت شـبـابـاً وشـاخ الـزمـان ومـا زلـت فـي فـلـكٍ تـسـبـحـين

(٣) م. ن، ص ٤٢٦.
(٤) م. ن، ص ١٦١.

أهـلا سُقيتَ الْـهَـنَـا: صـدَّاح وحدتِنا ... يـا شـاعـراً مـن (أوالٍ) طـرَّز الكلمَا
حيَّتْكَ (نجدٌ) بما ضمَّت جوانحُها ... حبَّاً بِـحُـبٍّ وشـوقـاً يـعـزفُ النَّغما
أمـطـرتَ (نـجـداً) ثـنـاءً طـاب صَيِّبُهُ ... فـلـيـت صـيِّـبَـهُ كـلَّ الـبـلادِ طَـمَـا
إذ كـلـهـا وطــنٌ بـالـلـه وحَّـدَهـا ... (عبدُ العزيز) كياناً حقَّقَ الحلمَا[1]

ويرسم عبدالله بن إدريس صورةً تشخيصيةً لمدينة (اليمامة)، فيبث الروح فيها بأن يمنحها عضواً بشرياً هو جهاز السمع (الأُذن)، وذلك في قصيدته «مناجاة طير» التي يقول فيها:

وهـمـسـتُ فـي أُذنِ الـيـمـامـةِ قـائـلاً ... داءُ الـشـبـابِ هـو التحاسدُ لـو يعِي
فـتـنـهَّـدتْ وتـمـايـلـتْ فـتـدحـرجـتْ ... في عشِّها.. ورجعتُ غير مـودّعٍ[2]

ويرسم الشاعر عبدالله بن إدريس صورةً تشخيصيةً لمدينة الرياض، فيشخِّصها بعدة أساليب. فمدينة الرياض لها (لواعج)، وهي (ترنو)، و تملك (يداً) تمدُّها لتصافحَ، بالإضافة إلى ذلك فهي (تعاهد)، وهذه الأمور جميعها أوجدها الشاعر لكي يبثَّ في هذه المدينة الروحَ، وذلك في قصيدته «أميرة المدن» التي يقول فيها:

---

(١) م. ن، ص ٤٦٤.

يقول عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٤٢٣:

بـغـداد نـوحـي فـقـد أشـجـتـكِ أوصــابُ ... وحـــلّ بـعـد غـنـاء الـطـيـر تـنـعـابُ
نـوحـي بـكـلِّ أسـىً فـي الـصـدر محتدمٍ ... ولـلـفـجـيـعـة تــضـــرامٌ وتـلـهـــابُ
نـوحـي بـكـلِّ ضـروب الـحـزن وانتحبي ... وعـاتـبـي الـنـفـسَ عـلَّ الـلـيـلَ ينجابُ
نـوحـي فـإن زمـان الـسـعـد قـد (سُـجِـلـتْ) ... أيــامــه.. أُشــرعــت لـلـشـر أبـــوابُ

يقول عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ١٩١:

يـا مـرسـم الـفـن مـن أصــداء (قـرطـبـةٍ) ... هـل انـتـقـلـتَ هـنـا فـي خـيـر مُـنـتـقـلِ؟
تـركـت (أنــدلــســاً) تـبـكـي لـمـصـرعـهـا ... وجـئـتَ تـسعـى إلـى (أبـهـا) عـلـى عجلِ

يقول عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٩٨:

أرض الــجـزيــرة أنـجـبـت أحــرارَهــا ... وبَــنَـــتْ لِـيَـعْـرُبَ مـجـدَهـا وفـخـارَهـا
رسـمـتْ عـلـى شـفـةِ الـزمـانِ شـعـارَهـا: ... نــــارٌ ونـــــورٌ أحـرقـا اسـتـعـمـارَهـا

(٢) م. ن، ص٨٠.

يقول عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص٤٧٥:

(لــوس أنـجـلـوسُ) تـبـخـتـري وتـعـطـري ... فـالـيـوم عـرسـك مـا أجــلَّ وأسـعـدا
تـيـهـي عـلـى كـل الـمـدائــن.. عـزةً ... أن نـلـت فـضـلاً فـاحتضنت (المسجدا)
تـيـهـي عـلـى كـل الـمـدائـن وانـشـري ... وحـــيَ الـسـمـاءِ تـــلاوةً وتـهـجُّـدا
يـا مـسـجـداً طــاب الـمـقـام بـظـلِّـهِ ... وزكــا الـشـعـورُ بـروضـهِ وتـجـدَّدا

أهلاً (خليج) رعاك الله منسكباً   بمائك العذبِ في أفيائنا وندى
هذي (الرياض) وقد زادت لواعجُها   ترنو إليك وقد مدّت إليك يدَا
تعاهد اللهَ أن يبقى لقاؤكُما   نِعمَ السياج إذا ما معتدٍ قصدَا[1]

شخَّصَ الشاعرُ المدنَ والأماكنَ، فـ(نجد) تقومُ بالتحية، و(اليمامة) لها أذن. أما (الرياض) فقد تفنَّن الشاعرُ بتشخيصها، فتارةً لها لواعج، وتارةً تعاهد، وتارةً ترنو، ولها يد، وهو بهذا الأسلوب قام ببث الروح فيها.

المبحث السادس: التشخيص بأسلوب الحوار:

لقد حاور عبدالله بن إدريس الشعرَ والوقتَ، فالشعر يحتل مكانةً مرموقةً من نفس شاعرنا، ولا غرابة في ذلك، فبِهِ يجلو همومَهُ، ومن على منبره الجميل يعبِّر عن أفراحه. أما الوقتُ المقدَّسُ عند كلِّ ذي لبٍّ، فهو أكثرُ قداسةً وأهميةً عند شاعرنا، وذلك لأنه يشعر بالوحدة على سريره الأبيض.

يحاورُ شاعرُنا الشعرَ الذي ينسبُه إلى مدينة (عنيزة)، وذلك في قصيدته «عنيزة» التي يقول فيها:

هذي (عنيزةُ) كم شاقَتْكَ لقياهَا   وكم سبَاكَ جمالاً نفحُ ريّاهَا
هذي عنيزةُ لا تنفكُّ تعشقُهَا   يا حسنَ معشرِها، يا طيبَ مجلاهَا
يا دوحةً بثمار العلم وارفةً   أعطت علوماً وزادت في عطاياهَا
أجيال علمٍ غذتهُمْ في جوامعهَا   كانوا نجوماً (لنجدٍ) في قرايَاهَا
وروضةً بغصون الشعر مثقلةً   غنَّت بلابلُها سحراً بمغناهَا
لو قيل للشعر هل للشعر من بلدٍ   يشدو لها، يتغنَّى في محيّاهَا
لصفّق الشعرُ في أرجائها غرداً   يُطري سناها؛ ويُعلي من مزايَاهَا

(١) م. ن، ص ٣٠٢.

يقول عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ١٨٧:

ها هنا التاريخ سفرٌ ويراع   ينسج الأمجاد بالكف الصناع
يزرع الآمال عزماً واندفاع   في شروق الشمس.. في شتى البقاع
رافع الرأس على هام الدنا

يقول عبدالله بن إدريس في **الأعمال الشعرية الكاملة**، ص ٤٢٧:

بكى (الأبالس) من حزنٍ ومن حردٍ   وضج بالحمد والتكبير محرابُ
والمدلجون على درب الضلال لهم   يومٌ يحصحص فيه الحق حسّابُ

يـقـول مـرتـجـزاً فـي كــلِّ قـافـيـةٍ ... مــبـــارزاً، وبــصــدقٍ قـام تـيّـاهَـا:

أنـا ابنُها الـفـذُّ وهـي الـيـوم مُرضعتِي ... قد كنتُ معلمَها، بل صـرتُ معناهَا

صدقْتَ يا شعرُ فاركبْ في سفائنِها ... نحو الخلودِ.. وهلِّلْ حين تلقاهَا[1]

وهذا عبدالله بن إدريس يُسائلُ النهارَ (الوقت) حين كان على السرير الأبيض في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، وذلك في قصيدته «نهاري الصخري» التي يقول فيها:

نـهـاري كما عـرقـوبُ[2] طيِّبةُ الذكرِ ... يجاري شموسَ العالمينَ ومَنْ يَدْرِي

أسـائـلُـهُ فـي كـلِّ صبـحٍ وضـحـوةٍ ... وفي الظُّهرِ يا للظُّهرِ: مالكَ لا تجرِي؟

أراكَ ثـقـيـلاً فـي مـسـارِكَ شـاحـباً ... تـجـرجـرُ أقـدامـاً تـقـدُّ مـن الـصخـرِ

تـظـلُّ مقيماً حـارسـاً ضـوءَ غرفتِي ... وتـقـرأُ أفـكـاري مـن الـسِّـرِّ للجهْرِ

وكـنـتَ خفيفَ الـظلِّ من قبل علَّتِي ... فهل صرتَ مثلي في اعتلالٍ على قدرِ

أجـــابَ: أمــا تــدري بــأنَّ دقـائـقِـي ... إذا هـي مـرَّتْ مسرعـاتٍ مـن العمرِ

تُـقـرِّبُ أحـيـاءً مـن الـبـدءِ لـلـفَـنَا ... وليس انصرامُ العمرِ بالمطلبِ المُغْرِي

فقلتُ: نـعـم، أدري ولـكـنّ مقعدِي ... هنا مقعدٌ للضيقِ ينفثُ من صـدرِي

وحـيـدٌ مــن الــخــلَّان إلا زيـــارة ... لـمـامـاً بها الأصـفـاء يُـؤذِنُ بالفجرِ

كـأنـي سـجـيـنٌ يـأكـلُ الـهـمُّ دهــرَهُ ... ومـا ثَـمّ ما يسقي صحـاراهُ بالقطرِ[3]

الاستنتاج والخاتمة:

يتضح من دراسة ظاهرة التشخيص عند عبدالله بن إدريس أنه لم يستخدم أسلوباً تشخيصياً واحداً، بل تعددت وتنوعت أساليبُهُ التشخيصيةُ بين أسلوب النداء، والسؤال، والحوار، وتشخيص عناصر الطبيعة والمعنويات بأن جعل لها أعضاءً إنسانيةً أو خواص حيوانيةً، أو بأن منَحَها صفاتٍ إنسانيةً، بالإضافة إلى تشخيص المدن والأماكن. وهو في ذلك كله يسندُ المعنى إلى غير صاحبِهِ مستخدماً المجاز، عقلياً كان أو لفظياً أو لغوياً، وهو في انسجامه مع الأشياء كان في قلب الحقيقة من خلال الإدراكِ الاستعاريِّ، أو من خلال الإدراكِ الحقيقيِّ الذي ينكشفُ في أعماق المادة المشخَّصة.

---

(١) م. ن، ص ٤١١.

(٢) إشارة إلى قول أحد الشعراء يصف عرقوب امرأة (عرقوبها مثل شهر الصوم في الطول).

(٣) عبدالله بن إدريس، **الأعمال الشعرية الكاملة**، م. س، صص ٣٧١ و٣٧٢.

لقد حرَّك شاعرُنا أركانَ التشخيص في شعره تحريكاً أظهر لنا أغراضَهُ في بيانٍ كاشفٍ عن صلة الإنسان بالطبيعة والأشياء، فنَقَل لنا انفعالَه بخيالٍ مُصوَّرٍ، وذاكرةٍ كاشفةٍ لقوى الإنسان الباطنة التي عبَّرت عن ذاتها بتنوُّعاتٍ تصويرية.

كما كشف لنا ما عند الطبيعة والأشياء من أسرارٍ، ليُنبِّهَنا إلى أن ما نجدُه من هذه الأسرار عند الإنسان هو أكثرُ، فالأشياء والطبيعة بانت بالإنسان فتقدَّم الإنسانُ عليها، وهذا هو الحضورُ الحقيقيُّ للإنسان. لقد استوفى عبدالله بن إدريس بناءَهُ باستيفائِهِ القِيَمَ الانفعاليةَ أو الشعوريةَ، أسلوباً، ومعنىً، وعاطفة.

قائمة المصادر والمراجع

- بدوي، أحمد، **أسس النقد الأدبي عند العرب**، دار نهضة مصر، ١٩٧٩م.
- عصفور، جابر، **الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب**، بيروت: المركز الثقافي العربي ، ط٣، ١٩٩٢م.
- لايكوف،جورج، ومارك جونسون، **الاستعارات التي نحيا بها**، ترجمة: عبد المجيد جحفة، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٩م.
- بن إدريس،عبدالله، **الأعمال الشعرية الكاملة**، الرياض: مكتبة العبيكان، ط٣، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- الجرجاني، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمد الفاضلي، صيدا ـ لبنان: المكتبة العصرية، ط٣، ٢٠٠١م.
- الرباعي، عبد القادر، **الصورة الفنية في شعر أبي تمام**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٩٩م.
- زايد، علي عشري، **عن بناء القصيدة العربية الحديثة**، القاهرة: مكتبة الآداب، ط٥، ٢٠٠٨م.
- الجيار، شريف سعد، **شعر إبراهيم ناجي: دراسة أسلوبية بنائية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ٢٠٠٩م.
- الصايغ، وجدان، **الصور الاستعارية في الشعر العربي الحديث: رؤية بلاغية لشعرية الأخطل الصغير**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن: دار الفارس، ٢٠٠٣ م.

اتّجاهاتُ معلّماتِ مرحلةِ الروضاتِ نحو الإثابةِ والمعاقبةِ في بعض مدارسِ الضاحيةِ الجنوبيّةِ لمدينةِ بيروت
- دراسةٌ وصفيةٌ إحصائية -

د. نانسي شريف الموسوي
الجامعة اللبنانيّة - كليّة التربية

مقدّمة

تُعتبَر مرحلة الطفولة المبكرة من أهمّ المراحل التي يمرّ بها الفرد خلال نموّه، حيث يتمّ خلالها تشكيلُ البُنى الأساسيّة لشخصيّته، بكلّ ما تحمله هذه الشخصيّة من خصائص ومميّزاتٍ وسلوكاتٍ واتّجاهات.

ولا شكّ أنّ السنوات الثلاث التي يمضيها الطفل في صفوف مرحلة الروضات، تساعده على بلورة الخبرات الأولى التي يعيشها وصقلها، وتساهم في إكسابه مجموعةً من المفاهيم والمهارات والمواقف التي تُهيِّئه للانتقال إلى المرحلة الدراسيّة اللاحقة، كما تعمل على تنمية قدراته ومواهبه. ويبقى الهدف الأهمّ لمرحلة الروضات هو إعداد أطفالٍ متعلِّمين لمدى الحياة.

والصفّ هو بمثابة المكان الأساس للتعلّم بالنسبة للأطفال. إذ إنهم يمضون وقتاً لا يُستهان به في صفوفهم ومع معلّماتهم. ولذلك، فالمهمّة الرئيسة للمعلّمة تتمثّل في إثارة دافعيّة هؤلاء الأطفال بالشكل المناسب ليتمكّنوا من اكتساب سلوكاتٍ ومعارف جديدةٍ، أو تطوير مكتسباتٍ سابقة.

يُنظر إلى المعلّمة، إذاً، كأكثر العوامل تأثيراً في تحقيق الأهداف المرجوّة في مرحلة رياض الأطفال، وذلك لقدرتها على التأثير في المحيط التعليمي بشكلٍ عامّ، وفي تطوّر الأطفال على المستويات كافّة بشكلٍ خاصٍّ. فالمعلّمة تسعى إلى خلق بيئةٍ تعلّميّةٍ موائمةٍ،

وتحفّز الأطفال على المشاركة وبناء المعرفة، من خلال التفاعل مع أقرانهم ومع الراشدين من حولهم. وعادةً ما تستعين لإنجاز مهمّاتها هذه باستراتيجيّاتٍ تعليميّةٍ عدّة، وأخرى تحفيزيّةٍ إثابيّة. وتستند هذه الأخيرة، إما إلى إثابة الطفل بهدف إكسابه السلوكات أو المعارف المنشودة، أو معاقبته بهدف تجنّب سلوكاتٍ أخرى يمكن اعتبارها غير مرغوبةٍ، أو الحدّ من نسبة حدوثها، إن لم نقل بهدفِ إطفائها تماماً.

وقد أظهرت الدراسات أنّ ما يلعب دوراً مهمّاً في عمليّة إثارة دافعيّة الأطفال نحو الانخراط في العمليّة التعليميّة التعلّميّة، هو اعتماد استراتيجيّاتٍ تحفيزيّةٍ إثابيّةٍ تُنشِّط الدوافع الإيجابيّة لديهم نحو عمليّة التعلّم، ما ينعكس حكماً على زيادة عدد الوصلات العصبيّة الدماغيّة وفعاليّتها، والتي ترفع بدورها من مستوى المعالجة العقليّة للمثيرات الخارجيّة، وتجعل عمليّة اكتساب المعرفة تتمّ بشكلٍ أكثر فعاليّة من جهةٍ، وتساعد على تثبيت المعلومات في الذاكرة الطويلة المدى، وتقلّل من نسبة النسيان لديهم من جهةٍ أخرى (جينسن، ٢٠٠١).

وهذا التحفيز أو الإثابة قد تكون من خلال الأشكال المختلفة للمكافآت المادّيّة أوالمعنويّة. ولكن، يبقى الأهمّ هو تخطيط المعلّمة لأنشطةٍ صفّيّةٍ تضع الأطفال أمام تحدّياتٍ، وتوفّر لهم نجاحاتٍ تكون بمثابة خزّانٍ لخبراتٍ تعلّميّةٍ إيجابيّةٍ، تدفع بدورها إلى نجاحاتٍ أخرى، تؤثّر في بناء اتّجاهاتٍ إيجابيّةٍ نحو عمليّة التعلّم برمّتها. وفي المقابل، تلعب المعاقبة دوراً في بناء اتجاهاتٍ سلبيّةٍ نحو عمليّة التعلّم، وجعل الخبرات التعلّميّة أكثر عرضةً للنسيان.

الإشكاليّة

في إطار متابعتنا صفوفَ مرحلةِ الروضات، لاحظنا لجوءَ المعلّمة في هذه الصفوف إلى أساليب إثابيّةٍ أو عقابيّةٍ بشكلٍ روتينيٍّ وغير ممنهجٍ، دون إدراكٍ للآثار التي قد تتركها تلك الأساليب في الطفل. فبعض المعلّمات يسعى إلى الإكثار من «الإثابة»، والبعض الآخر يتّجه عموماً نحو المعاقبة، ومنهن من تعتبر أن التوازن بين هذا وذاك يشكّل المفتاح السحريّ لتعلّم الأطفال. وفي مجمل الأحوال، لاحظنا توجّهاً نحو أشكالٍ مادّيّةٍ محدَّدةٍ من الإثابة، كإعطاء الطفل الحلوى والنجوم وغيرها، ومعنويّةٍ من المعاقبة، كالنظرات الحادّة والإشارات والاستهزاء بالطفل وغيرها.

لذا سنحاول في هذه الدراسة الوقوف على اتّجاهات المعلّمات نحو الإثابة والمعاقبة في صفوف مرحلة الروضات، وذلك نظراً لما لهذين المفهومين من أهمّيّةٍ في الممارسات اليوميّة

مع الأطفال، ولتأثيرهما في تحديد نمط العلاقات السائد في ما بينهم، وفي تشكيل صورة المعلّمة، ومن بعدها صورة المدرسة في لاوعي الطفل، وكذلك في تفعيل عمليّة التعلّم لديه.

أسئلةُ الدراسة

سنحاول في هذه الدراسة الإجابةَ عن الأسئلة الآتية:

١. هل الاتّجاه المسيطر لدى المعلّمات في صفوف مرحلة الروضات هو نحو إثابة الأطفال أم معاقبتهم؟
٢. ما هي أشكال الإثابة والمعاقبة الأكثر استخداماً من قبل المعلّمات في صفوف مرحلة الروضات؟
٣. هل لمستوى إعداد معلّمة مرحلة الروضات وعدد سنوات خبرتها في التعليم، دورٌ في اتجاهها نحو إثابة الأطفال أو معاقبتهم؟
٤. هل لمستوى إعداد معلّمة مرحلة الروضات وعدد سنوات خبرتها في التعليم، دورٌ في اعتمادها أشكالاً محدّدةً من الإثابة أو المعاقبة، أو في الأسباب الموجبة لذلك؟
٥. هل هناك تباينٌ بين اتّجاهات المعلّمة نحو الإثابة والمعاقبة، وممارستها الفعليّة لهذين المفهومين في الصفّ؟

أهمّيّةُ الدراسة

تكمن أهمّيّة الدراسة في الكشف عن اتّجاهات المعلّمة في مرحلة الروضات نحو الإثابة والمعاقبة، وإدراكها لأهمّيّة كلٍّ منها، ومدى اعتمادها الإثابةَ في مقابل المعاقبة، وكذلك تحديد الأشكال المادّيّة أو المعنويّة الأكثر استخداماً من قِبَلها في العمليّة التعليميّة التعلّميّة لإثارة الدافعيّة لدى الأطفال، وحثّهم على التعلّم والاندماج في الأنشطة الصفّيّة بفاعليّةٍ.

كما تظهر أهمّيّة هذه الدراسة في تسليط الضوء على بعض العوامل التي تؤثّر على اتّجاهات معلّمات مرحلة الروضات نحو الإثابة والمعاقبة، من قبيل مستوى إعدادهن، وعدد سنوات خبرتهن. بالإضافة إلى إفادة هؤلاء وجميع المعنيين في الحقل التربوي من النتائج التي ستتكشّف معنا، ما قد يؤدِّي إلى إعادة النظر في بعض الممارسات التعليميّة المُتَّبَعَة، وبالتالي رفع مستوى الدافعيّة المطلوب توفّرها لدى الأطفال المتعلّمين.

مجتمعُ الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من معلّمات مرحلة الروضات في بعض المدارس الخاصّة في ضاحية بيروت الجنوبيّة للعام الدراسي ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥.

عيّنةُ الدراسة

شملت عيّنة الدراسة جميع معلّمات مرحلة الروضات في ثلاث مدارس خاصّةٍ في منطقة الضاحية الجنوبيّة لمدينة بيروت، واللاتي بلغ عددهن ٦٤ معلّمةً تمّ الوقوف على آرائهن، ومن ثمّ ملاحظة أداء ٣٦ منهن في صفوفهن. وقد تمّ اختيار هذه المدارس بشكلٍ قصديٍّ (Purposive)، لاعتبارها متقاربةً سواء لجهة المستوى الأكاديمي، أو لجهة شريحة الأطفال التي تستهدفها، أو لجهة الكوادر الإداريّة والتعليميّة التي تستقطبها، أو حتى لجهة المناهج الدراسيّة التي تعتمدها.

حدودُ الدراسة

حرصاً على مصداقيّة النتائج، كانت حدود الدراسة على الشكل الآتي:

المعلّمات: جميع معلّمات مرحلة الروضات في المدارس الثلاث قيد الدراسة، بمعزلٍ عن الصفّ الذي يُعلِّمنه.

المنطقة الجغرافيّة: الضاحية الجنوبيّة لمدينة بيروت، وذلك لعزل عددٍ من المتغيّرات العائدة إلى المنطقة الجغرافيّة، ولسهولة تنقّل الباحثة فيها، وعلاقاتها التي تسهّل لها قبول الإدارات.

نوع المدارس: المدارس الخاصّة غير المجانيّة والتي تستقطب أبناء الطبقة الوسطى، على اعتبار أنّ عمليّة اختيار المعلّمات في هذا النوع من المدارس تخضع لشروطٍ، كما أنّ متابعتهن أثناء العمل يكون أكثر تركيزاً منه في المدارس الرسميّة أو المدارس الخاصّة المجانيّة.

وقت إجراء الملاحظة الصفّيّة: أثناء الفترة الصباحيّة من اليوم الدراسي، أي في الساعة الثامنة والنصف صباحاً، وذلك لعزل المتغيّرات المرتبطة بوقت النشاط وأثره في مستوى التفاعل بين المعلّمة والأطفال.

مدّة الملاحظة الصفّيّة: ثلاثون دقيقةً للملاحظة الواحدة.

متغيّراتُ الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة تمّ أخذ المتغيّرات الآتيّة بعين الاعتبار:

أ. المتغيّراتُ المستقلّة

- مستوى إعداد معلّمة صفوف مرحلة الروضات، وله ثلاثة مستويات:

a. الإجازة.

b. الامتياز الفنّيّ TS.

c. الشهادة الثانوية أو ما يعادلها.

- خبرة المعلّمة التعليميّة، ولها ثلاثة مستويات:

a. أقلّ من ٣ سنوات.

b. من ٣ إلى ١٠ سنوات.

c. أكثر من ١٠ سنوات

ب. المتغيّراتُ التابعة

- اتجاهات المعلّمات نحو الإثابة والمعاقبة.
- أشكال الإثابة والمعاقبة المستخدمة من قِبَلهن.
- الأسباب الموجبة للإثابة والمعاقبة.

أدواتُ الدراسة

لأجل الإجابة عن أسئلة الدراسة اعتمدنا أداتَين اثنتَين، الاستبيان واستمارة الملاحظة الصفّيّة، بحسب الآتي:

أ: الاستبيان:

يُعتبر الاستبيان أداةً لجمع المعلومات حول ظاهرةٍ مُحدَّدةٍ أو موضوعٍ مُعيَّنٍ، وتزوّد الباحث بمعلوماتٍ واقعيّةٍ وواضحةٍ، (طباجة، ٢٠٠٧). ونظراً لوجود ثلاثة أنواعٍ من الاستبيانات، كالمفتوحة والمغلقة والمفتوحة المغلقة، فإن النوع المُعتمَد في الدراسة الحاليّة هو المغلق، حيث يقوم الباحث بوضع مجموعةٍ من الأسئلة مع عددٍ من

الإجابات المُحتمَلة، ليختار المستجيب الإجابة التي يرى أنها الأفضل أو الأصحّ بالنسبة إليه (طباجة، ٢٠٠٧). وعليه، اعتمدنا الاستبيان للوقوف على اتّجاهات معلّمة مرحلة الروضات نحو الإثابة والمعاقبة.

ولتصميم بنود هذا الاستبيان، قمنا بالخطوات الآتيّة:

- تحديد محاور الاستبيان بعد مراجعة الأدب المختصّ.
- صياغة كلّ العبارات التي من شأنها أن تعكس اتجاهات المعلّمات نحو الإثابة في كلّ محورٍ من محاور الاستبيان.
- صياغة كلّ العبارات التي من شأنها أن تعكس اتجاهات المعلّمات نحو المعاقبة في كلّ محورٍ من محاور الاستبيان.
- توزيع العبارات الخاصّة باتجاهات المعلّمات نحو الإثابة والمعاقبة، بشكلٍ عشوائيٍّ في محاور الاستبيان الذي اعتمدنا فيه مقياس ليكرت (Likert Scale) المتدرّج.
- للتأكّد من الصدق الظاهري (Content related evidence of validity) للاستبيان، أيّ التأكّد من قدرته على قياس ما يجب قياسه، جرى عرضه على خمسةٍ من المتخصّصين في المجال التربوي لإبداء الرأي حوله ووضع الملاحظات.
- إعادة صياغة عددٍ محدودٍ من عبارات الاستبيان استناداً إلى آراء المتخصّصين الخمسة.
- وللتحقّق من ثبات هذا الاستبيان، تمّت الاستعانة بمعامل الارتباط بين المرّات المختلفة للإجراءات (طباجة، ٢٠٠٧)، بين التطبيقين، أي حساب معاملات الارتباط بيرسون (Pearson) الذي بلغ ٨٩ ٪، ما يمكن اعتباره مقبولاً لأغراض هذه الدراسة.

وبعد استكمال خطوات إعداد الاستبيان، تمّ توزيعه على عيّنة الدراسة لجمع البيانات المطلوبة.

وتضمّن **استبيان الرأي**، في صورته النهائيّة[١]، معلوماتٍ شخصيّةً حول المعلّمة، كالعمر وعدد سنوات الخبرة ومستوى الإعداد، بالإضافة إلى أربعين بنداً موزّعَةً على اثني عشر محوراً وفقاً للآتي:

(١) انظر الملحق الرقم ١.

المحور	البند
١ـ أهمّيّة الإثابة في العملّية التعليميّة التعلّميّة	١، ٤، ٢٧
٢ـ أهمّيّة العقاب في العملّية التعليميّة التعلّميّة	٢، ٣، ٦، ١٩
٣ـ الاتجاه نحو العقاب المعنوي	١٥، ٢٠، ٢٣، ٢٩، ٣٥
٤ـ الاتجاه نحو العقاب الماديّ	١٠، ٢١، ٣٢، ٣٣، ٣٧
٥ـ الاتجاه نحو الإثابة الماديّة	٩، ١٢، ٣١، ٣٦، ٣٨
٦ـ الاتجاه نحو الإثابة المعنويّة	٨، ١٦، ٢٤
٧ـ وجود قوانين للعقاب	١٧، ٤٠
٨ـ وجود قوانين للإثابة	٢٢، ٣٤
٩ـ سهولة الحصول على الإثابة	١٤، ٣٩
١٠ـ صعوبة الحصول على الإثابة	١١، ١٨، ٢٨
١١ـ الأسباب التي توجب الإثابة	٥، ٢٥
١٢ـ الأسباب التي توجب العقاب	٧، ١٣، ٢٦، ٣٠

ب: استمارةُ الملاحظة

تُعدُّ استمارة الملاحظة مصدراً من مصادر جمع البيانات في البحوث النوعيّة، وهي تهدف إلى فهم البيئة كما يعيشها الأفراد دون تغييرها أو التدخّل فيها (Gay & al, 2011، طباجة، ٢٠٠٧)، كما تُعدُّ من الأدوات المهمّة المُستخدَمة في البحث العلمي. والجدير بالذكر أن الباحث هو من يصمّم الأداة الأساس لجمع البيانات في كلٍّ من الملاحظة والاستبيان.

وقد اعتمد الباحثون أكثر من معيارٍ لتصنيف الملاحظة، حيث تتولّد في ضوء كلٍّ منها أنماطٌ مترابطةٌ في ما بينها. فقُسِّمت الملاحظة بحسب نوعها إلى عرضيّةٍ ومقصودةٍ، وتبعاً للقائمين بها إلى فرديّةٍ وجماعيّةٍ، وبحسب دور الملاحِظ فيها إلى مشاركٍ أو غير مشاركٍ، كما تم تحديد عددٍ من الشروط الواجب مراعاتها أثناء القيام بالملاحظة.

ما يهمّنا في إطار بحثنا هو الملاحظة **بدون مشاركةٍ**، حيث يقوم الملاحِظ بتسجيل البيانات من دون أيِّ تدخّلٍ أو تفاعلٍ أو مشاركةٍ في الأنشطة قيد الملاحظة (طباجة، ٢٠٠٧).

ويستعين الباحث خلال هذا النوع من الملاحظة بدليلٍ أو لائحة تتبّع، أو استمارةٍ يسجّل فيها السلوك الملاحَظ وعدد مرّات تكراره خلال مدّةٍ زمنيّةٍ مُحدّدة، وضمن إطارٍ مرجعيٍّ يساعد في تدوين المعلومات المحصّلة من عمليّة الملاحظة.

وعليه، اعتمدنا استمارة الملاحظة الصفّيّة لتحديد أشكال الإثابة والمعاقبة المُعتمَدة من قبل معلّمة صفوف الروضات، ومن ثمّ مقارنتها مع نتائج الاستبيان.

ولتصميم استمارة الملاحظة، قمنا بالخطوات الآتية:

ـ تحديد محاور استمارة الملاحظة بالنسبة لأشكال الإثابة والمعاقبة، وذلك بعد مراجعة الأدب المختص.

ـ تحديد كافّة الممارسات المتوقّعة من قِبَل المعلّمة، ومؤشّرات الأداء في محور أشكال الإثابة المادّيّة والمعنويّة.

ـ تحديد كافّة الممارسات المُتوقّعة من قبل المعلّمة، ومؤشّرات الأداء في محور أشكال المعاقبة المادّيّة والمعنويّة.

ـ وضع كافّة أشكال الممارسات المتوقعّة الإثابيّة والعقابيّة ضمن قائمة شطبٍ لتسجيل الممارسات الفعليّة ومؤشّراتها، واعتماد مدىً زمنيٍّ محدّدٍ بثلاثين دقيقةً مقسّمة إلى ثلاثة أقسامٍ، كلّ منها عبارة عن عشر دقائق.

ـ للتأكّد من الصدق الظاهري (Content related evidence of validity) لاستمارة الملاحظة الصفّيّة، أيّ التأكّد من قدرتها على قياس ما يجب قياسه، جرى عرضها على خمسةٍ من المتخصّصين في المجال التربوي لإبداء الرأي حولها ووضع الملاحظات.

ـ إعادة صياغة عددٍ محدودٍ من عبارات استمارة الملاحظة الصفّيّة استناداً إلى آراء المتخصّصين الخمسة.

ـ وللتحقّق من ثبات هذه الاستمارة، تمّت الاستعانة بمعامل الارتباط بين المرّات المختلفة للإجراءات (طباجة، ٢٠٠٧)، بين التطبيقين، أي حساب معاملات الارتباط بيرسون (Pearson) الذي بلغ ٨٨ ٪، ما يمكن اعتباره مقبولاً لأغراض هذه الدراسة.

بعد ذلك، عمدنا إلى إجراء الملاحظات الصفّيّة (٤ ملاحظاتٍ صفّيّةٍ للمعلّمة الواحدة)، وتسجيل البيانات بالاعتماد على لائحة التتبّع المُعدّة سابقاً.

خطواتُ الدراسة

بعد تحديد إشكاليّة الدراسة وأسئلتها، قمنا بالخطوات الآتية:

أ- اختيار المدارس بناءً على عدّة معايير:

١. كونها مدارسَ خاصّةً غيرَ رسميّة.

٢. وقوعها في محيطٍ جغرافيٍّ واحد.

٣. استقطابها أبناءَ الطبقة الوسطى.

٤. وقوعها ضمن إطار العلاقات المهنيّة للباحثة، وبالتالي سهولة قبول إدارات المدارس تمرير الاستبيان والقيام بالملاحظات الصفّيّة.

ب- تحديد محاور الاستبيان وعباراته بناءً على مراجعة الأدبيات المتعلّقة بالموضوع قيد المعالجة.

ج- تحديد محاور الملاحظة الصفّيّة بناءً على مراجعة الأدبيات المتعلّقة بالموضوع قيد المعالجة.

د- التحقّق من صدق أداتي الدراسة وثباتهما.

هـ- توزيع الاستبيان على عيّنة الدراسة.

و- إجراء الملاحظات الصفّيّة لعيّنةٍ من مجتمع الدراسة.

ز- تفريغ نتائج الاستبيان والملاحظات الصفيّة بالاستعانة بالبرامج الإحصائيّة المناسبة.

ح- عرض النتائج في جداول خاصّةٍ، وتحليلها بحسب أسئلة الدراسة.

ط- صياغة الخلاصة في ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها.

منهجُ الدراسة

المنهج المُعتَمَد في دراستنا هذه هو المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة لدى مجموعةٍ من الأشخاص في الوقت الحاضر، ويعتمد بذلك على أدوات جمع البيانات، كالاستمارة والمقابلة والملاحظة وغيرها، بغية تحليلها وتفسيرها ومحاولة الوصول إلى استنتاجاتٍ حول الظاهرة قيد الدراسة (طباجة، ٢٠٠٧ وقنديلجي، ٢٠٠٨).

المعالجةُ الإحصائيّة

لمعالجة البيانات المحصّلة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على الطريقة الوصفيّة الإحصائيّة التي تركّز على وصف الأرقام المحصّلة حول ظاهرةٍ محدّدةٍ وتلخيصها (قنديلجي، ٢٠٠٨)، وكذلك الاستعانة ببرنامج SPSS للمعالجة الإحصائية، وذلك لأجل تحليل البيانات وتوضيح مدلولاتها والعلاقة بين متغيّراتها (طباجة، ٢٠٠٧). إذ يتمّ ذلك بتحويل البيانات الكميّة والنوعيّة المحصّلة من الاستبيانات والملاحظات إلى جداول رقميّةٍ، ما يسهّل قراءتها على الباحث.

وقد تمّ استخدام الأساليب والطرق الإحصائيّة الآتية:

- التكرارات والنسب المئويّة في وصف عيّنة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون في احتساب ثبات أَدَاتَي الدراسة.
- المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاحتساب مجموع متوسّط الإجابات والتحقّق من مدى تشتّتها أو عدمه.
- قيمة (ألفا) للدلالة على الفروق الاحصائيّة.
- التحليل أحاديّ البعد (One way ANOVA) للوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيّرات المستقلة والتابعة.

المصطلحات

تعدّدت المفاهيم المُستَخدَمَة في تعريف الإثابة والعقاب وأشكالهما. لذلك رأينا أن نتناول بالتعريف بعض المصطلحات والمفاهيم الدلاليّة التي ستُستَخدَم في هذه الدراسة. وذلك لتفادي أيّ لبسٍ أو إشكالٍ عند القارئ.

الإثابة: هي أيُّ مثيرٍ أو فعلٍ يؤدّي إلى الحفاظ على السلوك أو زيادة نسبة تكراره، وقد يأخذ شكل المكافآت الماديّة أو المعنوية (Slavin, 2014:171).

المعاقبة: هي أيُّ مثيرٍ أو فعلٍ يؤدّي إلى تدنّي تكرار السلوك، وقد يكون من خلال إيقاع الجزاء المادي أو المعنوي (Slavin, 2014: 176).

مرحلةُ الروضات: هي المرحلة التي تشمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة والسادسة، وتُعتبر مرحلةً قائمةً بذاتها، وتتوجّه إلى تنمية الطفل ككلٍّ من خلال أنشطةٍ

تفاعليّةٍ متنوّعةٍ، منها: الأنشطة الحسّيّة ـ الحركيّة، والأنشطة المنطقيّة الذهنيّة، وأنشطةٌ أخرى عاطفيّةٌ وجدانيّةٌ، أو لغويّةٌ تعبيريّةٌ أو اجتماعيّةٌ (مناهج التعليم العام وأهدافها، ١٩٩٧، ص ص ١٧ ـ ١٩).

بعد أن تناولنا ما يرتبط بإشكاليّة الدراسة وأسئلتها وأهمّيّتها وعيّنتها وأدواتها والمنهج المعتمد، نتوقّف عند مراجعةٍ موجزةٍ لبعض النظريّات الأساسيّة التي تفسّر عملّية التعلّم، ودور الإثابة والمعاقبة فيها. كما سنناقش الأثر الناتج عن الإثابة أو العقاب في بعض الجوانب البيولوجيّة، كمؤشّرٍ لحصول عملّية التعلّم. ومن ثمّ سنقوم بعرض نتائج الجانب الميداني للدراسة ومناقشتها.

مقارباتٌ نظريّة

قبل تقديمٍ موجزٍ للنظريّات الأساسيّة التي اهتمّت بالتعلّم والإثابة والمعاقبة، نشير إلى أنّ مجموعةً كبيرةً من التجارب التي تناولت مجال التعلّم أجريت على الحيوانات، حيث الحاجات البيولوجيّة مسيطِرةٌ بنسبةٍ أكبر مقارنةً بالإنسان. فالقدرات المعرفيّة التي يتمتّع بها الإنسان تدفع به أحياناً إلى التصرّف بعكس هذه الحاجات.

أ. نظريّاتُ التَّعلّم

عرّف الزغلولُ (٢٠٠٦) التعلّمَ بأنّه العمليّةُ التي تحدث لدى الكائن البشري نتيجة تفاعله مع البيئة، وتتمثّل في تغيّر الأنماط السلوكيّة والخبرات بشكلٍ قابلٍ للملاحظة والقياس. أمّا العلوان (٢٠٠٨)، فقد عرّف التعلّم بأنّه تغيّرٌ دائمٌ، نسبيًّا، في السلوك نتيجةً للخبرة. كما أشار أبو جادو (٢٠١٣) إلى أن التعلّم هو التغيّرُ شبه الدائمِ في سلوك الأفراد، الذي لا يمكن ملاحظته مباشرةً، ولكن يُستدلّ عليه من خلال الأداء.

استناداً إلى ما سبق، يمكن القول بأن التعلّم هو التغيير الدائم نسبيًّا، في المعرفة أو السلوك، والناتج عن التجربة.

يحمل هذا التعريف في طيّاته ثلاث أفكارٍ رئيسةٍ: يحصل التعلّم نتيجة التجربة، ويؤدّي التعلّم إلى التغيير في ذاكرة الكائن الحيّ، ويتّصف التعلّم بالديمومة النسبيّة في البنية الدماغية لهذا الكائن.

بشكلٍ عامٍّ، هناك عدّة أنواعٍ من التعلّم: التعلّم الكامن والتعلّم الظاهر من جهةٍ، والتعلّم المقصود والتعلّم غير المقصود من جهةٍ أخرى (سليم، ٢٠٠٣).

التعلّم الكامن، هو التعلّم الذي لا يظهر في السلوك بشكلٍ واضحٍ، أما التعلّم الظاهر فيتجلّى في السلوك، إذ يمكن ملاحظة التغيير الحاصل في السلوك كنتيجةٍ للتعلّم. وفي بعض الحالات، يتحوّل التعلّم الظاهر تدريجيّاً إلى تعلّمٍ كامن. وخير مثالٍ على ذلك حالة الفرد عند تعلّم قيادة السيّارة، إذ إنه يحتاج في بداية تعلّمه إلى بذل الكثير من الجهد لإتقان المهارات، ومع الوقت تصبح قيادة السيّارة أشبه بفعلٍ آليٍّ أوتوماتيكيٍّ يمكن القيام به بأقلّ جهدٍ ذهنيٍّ ممكن.

في المقابل، فإن التعلّم المقصود يكون عندما يقوم الفرد بفعلٍ واعٍ للتعلّم. أما غير المقصود فيكون عندما يتعلّم الفرد بدون قصدٍ أو نيّةِ التعلّم، وبدون التفكير بما تمّ تعلّمه (سليم، ٢٠٠٣)، مع الإشارة إلى أن التعلّم يحصل في النهاية في كلتا الحالتين.

١. التعلّمُ في النظريّة السلوكيّة Behaviorism Theory

تؤكد النظريّة السلوكيّة على أنّ التعلّم هو بمثابة تشكيل ارتباطاتٍ بين مثيراتٍ واستجاباتٍ معيّنةٍ، وتمّ تصنيف هذه النظريّة إلى فئتين، الفئة الأولى ضمّت **النظريات الارتباطيّة السلوكيّة**، كنظريّة الإشراط الكلاسيكي لإيفان بافلوف Pavlov، ونظريّة الاقتران لأدون جثري Gathry وغيرهما. والفئة الثانية ضمّت **النظريات الوظيفيّة السلوكيّة**، كنظريّة التعلّم بالمحاولة والخطأ لإدوارد ثورنديك Thorndike، ونظريّة الحافز لكلارك هيل Hill، ونظريّة الإشراط الإجرائي لبوروس سكنر Skinner.

ففي حين فسَّرت نظريّةُ **الإشراط الكلاسيكي** التعلّمَ من خلال اكتساب المثير المحايد قدرةَ المثير الطبيعي على استدعاء الاستجابة، وذلك بعد تكرار اقتران المثير المحايد مع المثير الطبيعي بفاصلٍ زمنيٍّ قصيرٍ (أبو جادو، ٢٠١٣، العتوم وآخرون، ٢٠١٥)، وقد تمّ ربط التعلّم في **الإشراط الإجرائي** بالنتيجة المحصّلة من هذا السلوك. ففي حال كانت نتيجة السلوك إيجابيّةً، يصبح من المرجّح أن يقوم الفرد بتكرار هذا السلوك. أمّا في حال كانت النتيجة سلبيّةً أو غير سارّةٍ، فقد يقلّ احتمال تكراره (Slavin, ٢٠١٤). وهذا ما يجعل من الإثابة أو التعزيز والمعاقبة عاملين أساسيين في عمليّة التعلّم كما سنرى في ما سيأتي.

من الضروري الإشارة هنا، إلى أننا لسنا بصدد تناول مفاهيم هذه النظريّات ومصطلحاتها كافّة، ولكنّنا سنكتفي بما نعتبره ذا صلةٍ بموضوع بحثنا، بخاصّةٍ ما يرتبط بمفهوم التعزيز الذي اعتبره السلوكيّون مفتاحاً للتعلّم (سليم، ٢٠٠٣).

i. التعزيز Reinforcement

التعزيز هو أيّ مثيرٍ أو فعلٍ يؤدّي إلى زيادة نسبة حدوث الاستجابة أو السلوك الذي أدّى إلى الحصول على التعزيز. يظهر في هذا النوع من التعلّم دورُ الإثابة كنتيجةٍ للقيام بالفعل، وبالتالي في فرص تكرار هذا السلوك، أي مقدار تعلّمه. وقد تناول «سكنر» الفرق بين التعزيز الإيجابي والتعزيز السلبي، بالدراسة، وأشار إلى أنّهما على الرغم من التشابه في ما بينهما، إلا أن هناك ما يميّز كلاً منهما عن الآخر. في ما يلي شرحٌ موجزٌ لكلٍّ من التعزيز الإيجابي والتعزيز السلبي.

a) التعزيز الإيجابي Positive reinforcement: إن تقديم مثيرٍ سارٍّ يزيد من فرص تكرار السلوك (قطامي وقطامي ٢٠٠١). فالطفل الذي يتلقّى هديّةً في كلّ مرّةٍ يحصل فيها على علامةٍ مرتفعةٍ في اختبارٍ ما، فإن الهديةّ ستكون بمثابة المعزّز، والسلوك الذي تمّ تعلّمه هو بذل الجهد (الدراسة) للحصول على هذه العلامة.

b) التعزيز السلبي Negative reinforcement: إن كلمة «سلبي» توحي بأن التعزيز في هذه الحالة يُقلّل من نسبة تكرار السلوك، ولكن على العكس من ذلك، فالتعزيز السلبي يؤدّي إلى زيادة تكرار السلوك (كما التعزيز الإيجابي)، ولكن يكون ذلك نتيجةً لتجنّب مثيرٍ محدّدٍ (العتوم وآخرون، ٢٠١٥ ؛ Slavin, ٢٠١٤). فالطفل يلتزم بالقوانين الصفّيّة تجنّباً للملاحظات التي قد يلقيها المعلم على مسامعه. والطفل الذي رسب في عدّة اختباراتٍ ثمّ حصل على علامةٍ كاملةٍ في اختبارٍ لاحقٍ، فيكون التعزيز السلبي في هذه الحالة من خلال إلغاء علامةٍ راسبةٍ من علاماته في مقابل كلّ علامةٍ كاملةٍ يحصل عليها. وقد يخلط البعض بين التعزيز السلبي والعقاب، ولكن الفرق بينهما يكمن في الاستجابة كما سنرى.

١. العقاب Punishment

العقاب هو تقديم أيِّ مثيرٍ غير سارٍّ، أو الحرمان من مثيرٍ سارٍّ، ممّا يؤدّي إلى تقليل نسبة حدوث السلوك (العتوم وآخرون، ٢٠١٥ ؛ Slavin, ٢٠١٤). فنتيجة السلوك هي، إذاً، غير سارّة، وبالتالي لن يسعى الفرد إلى تكرار هذا السلوك. سنكتفي بهذا التعريف حاليّاً على اعتبار أننا سنتناول العقاب بشيءٍ من التفصيل لاحقاً.

٢. التعلّم في نظريّة التعلّم بالملاحظة Observational learning

يحصل التعلّم بحسب نظريّة «باندورا Bandura» حول التعلّم بالملاحظة من خلال ملاحظة سلوك الآخرين، وما ينتج عنه من نتائج تعزيزيّةٍ أو عقابيّةٍ، فيقوم الطفل بتقليد سلوكٍ رآه لدى النموذج الملاحَظ.

يكتسب الطفل في هذا النوع من التعلّم أنماطاً مختلفةً من السلوك، سواء السلوكات الاجتماعيّة أو الثقافيّة أو العادات. ويتدرّج هذا التعلّم من سلوكاتٍ بسيطةٍ، كطريقة إمساك القلم، إلى سلوكاتٍ أكثر تعقيداً كتركيب قِطَعِ جهازٍ ما.

وللتأكيد على أهمّيّة التعلّم بالملاحظة، قام باندورا بتجربةٍ على الأطفال، وتوصّل بنتيجتها إلى أنّهم يميلون إلى تقليد السلوك العدواني إذا ما لاحظوا نتائج إيجابيّةً تعزيزيّةً له (الزغلول، ٢٠٠٦ ؛ أبو جادو، ٢٠١٣).

كما أكّدت نتائج التجربة أنّ تعرّض الطفل لمشاهد العدوانيّة في المدرسة أو التلفزيون أو الألعاب أو المنزل، يزيد من نسبة احتمال ممارسته لأفعالٍ مماثلةٍ في تفاعله مع المحيطين به.

٣: التعلّم في النظريّة المعرفيّة Cognitive Theory

لقد ركّزنا حتى الآن على مفهوم التعلّم باعتباره نتيجةً للاقتران بين المثيرات، أو نتيجةً للسلوك، بمعزلٍ عن العوامل المعرفيّة في عمليّة التعلّم. ولكن من المسلّم به أن الأفراد يختلفون في ما بينهم من حيث قدراتهم المعرفيّة، وبالتالي فإن حصر التعلّم بالعلاقة بين المثير والاستجابة هو تبسيطٌ في غير مكانه.

في ما يلي عرضٌ مقتضبٌ لبعض المفاهيم المعرفيّة المستمدة من النظريّات المعرفيّة في تفسيرها للتعلّم، لا سيّما ما يتعلّق بالخرائط المعرفيّة، والانتباه، والدافعيّة.

i. الخرائط المعرفيّة Cognitive maps: هي صورٌ ذهنيّةٌ للأبعاد الماديّة المحيطة بالفرد. فعندما ينتقل الفرد من مكانٍ إلى آخر، فإنّه يرسم صورةً ذهنيّةً للمكان، بحيث يستطيع تحديد نقطةٍ مكانيّةٍ معيّنةٍ من خلال ذاكرته. إن قدرة الطفل على القيام بهذه التجارب الذهنيّة تعتمد على قدراته العقليّة، التي تتحقّق بدورها من خلال مقدار التجارب وفرص التعلّم المتاحة له.

ii. الانتباه Attention: هو عمليّة التركيز ومحاولة عزل المثيرات المشتّتة لرفع مستوى الفعاليّة العقليّة. فوظيفة الانتباه الصحيحة لا تعني فقط إثارة عددٍ كبيرٍ من الخلايا العصبيّة الجديدة، بل تعني أيضاً كبت معلوماتٍ غير مهمّةٍ، كما يشير جينسن

(Jensen) (جينسن، ٢٠٠١). ويقول كاثي ننلي (Nunley, 2010) بأنّه لا تعلّم من دون الانتباه إلى المهمّة.

والعلاقة متينةٌ بين الإدراك والانتباه. فكلّما كان الانتباه أعلى، كان الإدراك أفضل من خلال الحواس، ما يؤدّي بالتالي إلى تفكيرٍ وتعلّمٍ وتذكّرٍ أقوى. كما أن أداء المهارات كالقراءة والكتابة، أو أداء السلوك بشكلٍ عامٍّ، يكون أكثر إتقاناً إذا ما ترافق مع الانتباه.

هذا ويستلزم الانتباه بذل الجهد، ما يفسّر صعوبة التركيز لمدّةٍ طويلةٍ في الصفّ، كما أنّ تداخل المثيرات يجعل من الانتباه عمليّةً صعبةً جدّاً، فالطفل لا يستطيع الانتباه إلى المعلّم في الوقت الذي يستمع فيه إلى رفيقه أو يتحدّث معه، أو أثناء قيامه بأيّ نشاطٍ عقليٍّ آخر.

ويؤثّر الانتباه على عمليّة الاحتفاظ بالمعلومات في الذاكرة، هذه العمليّة التي تعرّف بالتغيير الدائم في السلوك أو المعرفة الناتج عن التجربة (جينسن، ٢٠٠١ ؛ سليم، ٢٠٠٣). فالانتباه والادراك والاحتفاظ بالمعلومات ومن ثم استرجاعها هي عبارة عن سلسلةٍ من العمليّات العقليّة المرتبطة بعضها ببعضها الآخر.

iii. الدافعيّة Motivation: هي الحافز وراء القيام بأي نشاط. تنطلق النظريات المعرفيّة في تعريفها للدافعيّة من افتراضٍ مفاده أن الأفراد يقومون، في أثناء تعلّمهم وتذكّرهم للمعلومات أو المهارات، بمجموعةٍ من العمليّات العقليّة التي لا يمكن ملاحظتها. ويؤكّد أصحاب النظريّة البنائيّة (المعرفيّة) على فعاليّة الفرد ونشاطه في عمليّة التعلّم (Slavin, 2014)، وهم يذهبون إلى الاعتقاد بأن الدافعيّة تشكّل جزءاً من النظام ما وراء المعرفي (Metacognitive system) للتلميذ (Vianin, 2011). من هنا فإن التركيز على بناء الدافعيّة الداخليّة هو أكثر أهمّيّة من الاعتماد على إثارة الدافعيّة الخارجيّة المتمثّلة بالتعزيز والعقاب الخارجيين فقط. ويصل الأمر إلى حدّ قول جينسن (Jensen) (جينسن ٢٠٠١) بأن استخدام المكافآت يقضي على الدافعيّة الداخليّة.

ـ الدافعيّة الداخليّة Intrinsic motivation: إن حفز الطفل على الاستمرار بالنشاط من خلال النشاط نفسه، وشعوره بالاستمتاع بالقيام به، بعيداً عن التعزيزات الخارجيّة المحتملة، هو ما يمكن أن يُطلق عليه اسم الدافعيّة الداخليّة (Vianin, 2011، جينسن، 2001). تؤثّر الدافعيّة الداخليّة في السلوك بشكلٍ أكبر من مجرّد إعطاء المكافآت للتحفيز على العمل، الذي قد يتوقّف بمجرّد تعليق الإثابة.

إذ والحالة هذه، سوف يتحوّل انتباه الطفل إلى المكافأة بدل أن ينصبّ على العمل (جينسن، ٢٠٠١؛ Vianin, 2011).

إن الدافعيّة الداخليّة هي أقوى أثراً في تعديل السلوك من الدافعيّة الخارجيّة Extrinsic motivation المتمثّلة بالتعزيز الإيجابي أو التعزيز السلبي. فالعقاب يثير مشاعر القلق والخوف وعدم التقبّل في الصفّ، والدماغ يتأثّر بيولوجيّاً بهذه الحالة. إذ إن تعرّض الخلايا العصبيّة للتوتّر الكبير ولفترةٍ من الوقت، يؤدّي إلى موت هذه الخلايا (جينسن، ٢٠٠١). فعمليّة التعلّم في هذه الحالة بدورها، لن تكون بمنأى عن هذا التأثّر، كما سيأتي.

فالمطلوب إذاً إثارة دافعيّة الأطفال الداخليّة وتشجيعهم على تنمية مهاراتهم وقدراتهم، وليس معاقبتهم على عدم تمكّنهم منها.

ـ استراتيجيّاتٌ لتقوية الدافعيّة الداخليّة والخارجيّة: بالرغم من أن للدافعيّة الداخليّة أهمّيّةً كبيرةً في التعلّم، إلاّ أن الدافعيّة الخارجيّة تكون مقبولةً في حالتين اثنتين: الأولى، للتشجيع على البدء بالنشاط، والثانيّة عندما يكون العمل من النوع الذي لا يمكن أن يُعتمد فيه على النشاط الذاتي (سليم، ٢٠٠٣). إذ ليس كلُّ موضوعٍ هو قابل لإثارة دافعيّة الأطفال الداخليّة حوله. كما أنه من الجدير الإشارة إلى أن الأطفالَ الصغار يحتاجون إلى المحفّزات الخارجيّة، التي يُعمل على استبدالها تدريجيّاً بالدافعيّة الداخليّة مع تقدّمهم في العمر والدراسة (أبو جادو، ٢٠١٣). في مطلق الأحوال، بإمكان المعلّم اعتماد عدّة استراتيجيّاتٍ لرفع مستوى الدافعيّة بنوعيها الداخلي والخارجي لدى الأطفال. في ما يأتي بعض الأمثلة حولها:

♦ الدافعيّة الخارجيّة: إيضاح التوقّعات للأطفال، تقديم التغذية الراجعة المناسبة والفوريّة والمتكرّرة، وتقديم التعزيز المناسب (Slavin, 2014).

♦ الدافعيّة الداخليّة: إيضاح أهمّيّة الموضوع المعالج وفائدته، تقديم الموضوع بشكلٍ يثير حشريّة الطفل به، وطرح خياراتٍ عدةٍ أمام الأطفال، وإشراكهم في وضع أهداف عملهم (العلوان، ٢٠٠٨؛ Slavin, 2014).

ب. الإثابةُ والتَّعلّم

تناولنا في ما سبق كيف تزيد الإثابة من فرص تكرار سلوكٍ ما سواء من خلال التعزيز الإيجابي أو السلبي، وكيف تزداد فعاليّة الإثابة إذا ما اقترنت بالسلوك المطلوب ضمن فاصلٍ زمنيٍّ قصير.

تتشابه الإثابة مع العقاب لناحية دورها في عملية التعلّم. ففي حين يتعلّم الفرد من خلال الإثابة بأن يكرّر القيام بسلوكٍ ما، يتعلّم في المقابل من خلال العقاب أن لا يؤدّي أفعالاً وسلوكاتٍ أخرى. وسنشير في الأقسام اللاحقة إلى أهمّيّة الاعتماد على الإثابة والعقاب بشكلٍ موازٍ للحصول على نتائج أفضل.

a. أنواع الإثابة: هناك عدّة تقسيمات للإثابة (كما للعقاب)، يستند أحدها إلى طبيعة المثير أو المُعزّز. فهناك نوعان من المعزّزات؛ النوع الأوّل هو المعزّزات الخارجيّة التي تنقسم إلى أوّليّةٍ وثانويّة. ترتبط المعزّزات الخارجيّة الأوّليّة بالحاجات الفيزيولوجيّة كالطعام والشراب وغيرها من الحاجات، في حين تتضمّن المعزّزات الخارجيّة الثانويّة المعزّزات الاجتماعيّة، كالمديح والابتسامة وغيرها، والرمزيّة كالعلامات والنقاط والصور وغيرها (Slavin, 2014). تكتسب المعزّزات الثانويّة أهمّيّتها من خلال ارتباطها بالمعزّزات الأوّليّة، أو بمعزّزات ثانويّة أخرى. فإثابة طفل بالحلوى مثلاً، هو تعزيزٌ مرتبطٌ بالحاجات البيولوجيّة أيّ بالمعزّزات الأوّليّة. أما إعطاء الطفل المال فهو من المعزّزات الثانويّة، ولكن المال بحدّ ذاته ليس له قيمة ما لم يرتبط بالحاجات البيولوجيّة، أي بشراء الحلوى. وفي السياق نفسه، فإن حصول الطفل على ملصقٍ يُعتبر غير ذي قيمةٍ بحدّ ذاته، ولكنه يستمدّ قيمته من الشعور بالتميّز عن الآخرين. إن المعزّزات الثانويّة، إذاً، تستمدّ فعاليتها بشكلٍ غير مباشرٍ من المعزّزات الأوّليّة.

أما النوع الثاني من المعزّزات، فهي الداخليّة، وتعتبر أكثر أهمّيّةً من المعزّزات الخارجيّة في ضبط السلوك، وتتجلّى بحالة الرضا والسرور التي ترافق الفرد أثناء قيامه بالعمل (Slavin, 2014). فكثيرٌ من الأفراد يمارسون عملاً ما لساعاتٍ طويلةٍ دون الحاجة لتلقّي التعزيز من الخارج.

وكذلك تُقسّم الإثابة إلى إثابةٍ مادّيّةٍ وإثابةٍ معنويّة. يندرج ضمن النوع الأوّل أيّة مكافأةٍ مادّيّةٍ (مع أنّها تؤثّر على السلوك نتيجة أثرها المعنوي) كإعطاء الأطفال الملصقات، والحلوى، والألعاب وغيرها. كما يندرج ضمن الإثابة المادّيّة أيُّ تواصلٍ جسديٍّ، كالتربيت على الكتف أو المسح على الشعر كشكلٍ من أشكال التهنئة، وغيرها من أشكال التعبير الإيجابيّة، كتعيين الطفل مساعداً للمعلّمة أو ما شابه.

أما أشكال الإثابة المعنويّة فتتمثّل في الابتعاد عن إعطاء الطفل أيّة مكافأةٍ مادّيّةٍ والاقتصار على المعنويّة منها، كالمديح اللفظي، والابتسامة كتعبيرٍ عن الرضا،

وإطلاق الألقاب على الطفل كـ «بطل الأسبوع» أو «نجم الصف» وغيرها من أشكال الإثابة المعنويّة.

b. عوامل مؤثّرةٌ في الإثابة: يعتبر توقيت الإثابة من أهم العوامل المؤثّرة فيها، إذ يجب أن تأتي مباشرةً بعد السلوك، وبفاصلٍ زمنيٍّ قصير. الفاصل الزمني الكبير بين القيام بالفعل والإثابة عليه قد يُضعف من الرابطة بينهما. كما أن فوريّة التعزيز هي شرطٌ «ضروريٌّ لضمان عدم تعزيز سلوكاتٍ أخرى غير مخطّطٍ لها قد ظهرت إلى جانب السلوك المرغوب» (قطامي وقطامي، ٢٠٠١). كما أنه من الضروري أن تكون الإثابة ذات معنى بالنسبة للطفل، وكذلك استخدام أنواعٍ مختلفةٍ من الإثابة وعدم الاقتصار على نوعٍ واحدٍ (قطامي وقطامي، ٢٠٠١)، إضافةً إلى إعلام الطفل سبب حصوله على الإثابة، وربطها بالسلوك الحالي بغضّ النظر عن الأحداث السابقة. ونظراً إلى أن الإثابة قد تفقد فاعليتها مع الوقت، فإنه يتعيّن على المعلّم إعلان لائحة الأفعال المتوقّعة من قبله، أو المضامين التي يمكن من خلالها الحصول على الإثابة، لا أن تكون كنتيجةٍ لفعلٍ واحد (Langa, 2014).

ج. العقابُ والتعلّم

يعرّف العقاب بأنه عبارة عن مثيرٍ يؤدّي إلى إضعاف الاستجابة أو السلوك. قد يكون العقاب إيجابيّاً أو سلبيّاً، وكلاهما يقلّل من احتمال تكرار السلوك. ويستند العقاب الإيجابي إلى تقديم مثيرٍ غير سارٍّ لجعل سلوك ما غير مرغوبٍ فيه؛ بينما يهدف العقاب السلبي إلى الحرمان (إزالة) من مثيرٍ سارٍّ لجعل السلوك غير مرغوبٍ فيه (أبو جادو، ٢٠١٣). يوضح الجدول الآتي المقارنة بين أنواع التعزيز.

جدول رقم (١)

المقارنة بين أنواع التعزيز والعقاب

	التعزيز	العقاب
	يزيد من معدّل الاستجابة	يقلّل من معدّل الاستجابة
ظهور المثير	التعزيز الإيجابي	العقاب الإيجابي
إزالة المثير	التعزيز السلبي	العقاب السلبي

إن الغاية المرجوّة من العقاب، أي خفض نسبة تكرار السلوك، قد لا تتحقّق في بعض الأحيان. إذ يلاحظ أن نسبة حدوث السلوك لم تنخفض، وذلك بسبب نوع العقاب أو طريقته التي قد تكون سلطويّةً أو تلاعبيّة. فالبشر لا يقدّرون من يتلاعب بهم أو يبالغ في تهديدهم. في ما يلي شرحٌ لأنواع العقاب وكيف يمكن ربطه بالإثابة.

a. أنواع العقاب: ينقسم العقاب، كما الإثابة، إلى أوّليٍّ وثانوي. يرتبط العقاب الأوّلي بالحاجات البيولوجيّة، كالغذاء والمأوى والشراب وغيرها، في حين يرتبط العقاب الثانوي بأمورٍ معنويّةٍ كالملصقات ذات الوجوه العابسة، وغيرها. وكما ورد في الإثابة، فإن العقاب الثانوي يستمدّ فعاليّته من ارتباطه بالعقاب الأوّلي (Slavin, 2014).

وقد يكون العقاب **جسديّاً** أو **معنويّاً (ثانويّاً)**. ويشمل **العقاب الجسدي** مروحةً من الأفعال، بدءاً من الدفع البسيط وحتى الأكثر شدّة، وصولاً إلى الضرب على أجزاءٍ من الجسم بشكلٍ مباشرٍ، أو باستخدام مسطرةٍ أو ما شابه، أو حتى دفع الطفل أو شدّه بأحد أجزاء جسمه (اليدّ، الأذن،...)، أو التسبّب بالألم من خلال القرص مثلاً، أو الحدّ من حرّيّة حركته، كالحجز في غرفةٍ أو في زاويةٍ منها، أو حرمانه من وقت الاستراحة أو أي نشاطٍ ترفيهيٍّ آخر. كما أن مروحة العقاب المادّي تشمل أيضاً المنع من الكلام داخل الصف، أو وضع شريطٍ لاصقٍ على الفم، أو الحرمان من الحلوى أو الألعاب وغيرها.

أما **العقاب المعنوي** فهو النوع الذي لا يؤدّي إلى أي تماسٍ جسديٍّ بين المعلّم والطفل، ويتخذّ شكل الاستهزاء بالطفل والتقليل من شأنه، وحتى الصراخ عليه ونعته بصفاتٍ سيّئةٍ، أو السخرية من ثيابه، اسمه، شكله، كلامه، تصرّفاته، أو عدم اختياره للمشاركة في الأعمال الصفيّة، وعدم الإجابة عن أسئلته أو التكلّم معه (تجاهله)، وحرمانه من الابتسامات وغيرها. كما أن العديد من أنواع العقاب قد تكون جسديّةً ومعنويّةً في الوقت ذاته.

من الضروري الإشارة إلى أن فعاليّة العقاب تتوقّف على عدّة عوامل، من قبيل توقيته، والتناسب بين السلوك والعقاب، واللجوء إلى العقاب عند الضرورة فقط، واستهداف السلوك بالعقاب بعيداً عن الطفل نفسه، مع ضرورة توفير السلوكات البديلة والتركيز على تعزيزها (الزغلول، ٢٠٠٦).

كما أنّه من الجدير ذكره بأنّ العقاب ليس مرادفاً للعدوانيّة، والتأكيد على أهمّيّة التدرّج في تقديم العقاب بدءاً من التحذير أو التنبيه، ومن ثمّ الحرمان من مزايا محدّدةٍ، وصولاً إلى إنزال العقاب (Lagan, 2014).

إن عدم مراعاة هذه العوامل قد يجعل من العقاب غير ذي جدوى، أو يؤدّي إلى نتائج عكسيّة. وبالرغم من أن العقاب يقلّل من نسبة تكرار الطفل للسلوك غير المرغوب به، إلا أنّه في المقابل، لا يساعده على تعلّم السلوك الصحيح. فالعقاب يهدف إلى تجنّب سلوكٍ ما وليس إلى تصحيحه.

b. الإثابة مع العقاب: يؤكّد الباحثون بأن العقاب يعطي نتائج أفضل إذا ما ترافق مع شرحٍ يوضِّح السبب في كون هذا السلوك غير مرغوبٍ فيه من جهةٍ، وإذا ما كان السلوك المرغوب واضحاً ولا لبس فيه بالنسبة للطفل من جهةٍ أخرى، وأخيراً عندما يُصار إلى إثابة الطفل عند قيامه بالسلوك المناسب أو المرغوب.

د: التغيّراتُ البيولوجيّةُ في الدماغ البشري الناتجة عن الخبرات السارّة أو السيّئة

لن نتطرّق في هذا العرض إلى تقسيمات الدماغ ووظائف كلٍّ منها، ولكنّنا سنقتصر على ما نعتبره ذا صلةٍ بموضوع البحث، أي أثر العلاقة التي تربط بين كلٍّ من التعلّم والإثابة والعقاب، في الدماغ البشري.

i. التعلّم: يمكن النظر إلى وظائف الدماغ، كالتعلّم والذاكرة، من ناحية الاتصال بين الخلايا العصبيّة. إذ إن الزيادة في التعلّم ترافقها زيادةٌ في عدد الوصلات العصبيّة في الدماغ، وأيُّ تعلّمٍ جديدٍ معناه تشكّل اتصالٍ جديدٍ في الدماغ (جينسن، ٢٠٠١). فالطفل يولد وهو مزوّدٌ بعددٍ من الخلايا العصبيّة، ويتغيّر ويزداد التشابك بين هذه الخلايا خلال تفاعله مع المحيط. وتستمرّ هذه الزيادة أثناء تفاعله الحيّ مع المحيط طوال حياته.

من الجدير الإشارة إلى أن هذه القدرة على التعلّم (أي التغيّر الحاصل في البنية الدماغيّة) تكون في أعلى معدّلاتها في السنوات الأولى من حياة الطفل، وتتضاءل تدريجيّاً مع تقدّمه في العمر.

من الأسئلة المهمّة في هذا الصدد: هل يمكن أن يحصل تغييرٌ في هذه الوصلات الجديدة الناتجة عن التعلّم والذاكرة؟ أم أنها تقاوم التغيير والتبديل؟ إن الإجابة هي بأنّه ليس من السهل إعادة تغيير تركيبة هذه الوصلات بعد تكوّنها، فقد سبق أن أشرنا إلى أن الذاكرة هي التغيير الثابت الحاصل في الدماغ.

ii. العقاب: كما ذُكر آنفاً، يتمثّل العقاب بمثيرٍ مؤذٍ أو غير سارٍّ يحاول الأفراد تجنّبه لأنّه يسبّب لهم الشعور بالخوف أو الألم، أو بكلّ بساطةٍ عدم الراحة.

فعندما يُعاقَب الطفل لقيامه بسلوكٍ ما، فإنّه في المستقبل سوف يتجنّب تكرار هذا السلوك.

لمحاولة فهم الطريقة التي يؤثّر فيها العقاب على الدماغ، فلنلقِ النظر على المثال الآتي: طفلٌ تذوّق طعم البوظة للمرّة الأولى ووجد أن طعمها لذيذٌ، لن يتردّد في تناولها كلّما سُمح له بذلك. في هذه الحالة تمّ الربط بين «البوظة» و«الشعور بالفرح». من وجهة نظرٍ بيولوجيّةٍ، ما حصل هو أن الطفل أجرى اتصالاً بين الخلايا العصبيّة التي تمثّل «البوظة» من جهةٍ، والخلايا التي تمثّل «الشعور بالفرح» من جهةٍ أخرى.

وفي ما لو شعر الطفل بالوعكة الصحّيّة على أثر تناول البوظة، فإن الوصلات بين الخلايا العصبيّة ستكون بخلاف الحالة الأولى، فالاتصال سيحصل بين مجموعةٍ من الخلايا العصبيّة التي ترمز إلى «البوظة»، ومجموعةٍ أخرى التي ترمز إلى الشعور «بعدم الراحة والانزعاج». وهذه العلاقة تزداد قوّةً كلّما تكرّر السلوك: ففي المثال الأوّل سيتعلّم الطفل تناول «البوظة» بكثرةٍ، أما في المثال الثاني فسيتعلّم تجنّب أكل «البوظة».

iii. الإثابة: تتمثّل الإثابة بالمثير الذي يؤدّي إلى الشعور بالرضا والراحة كنتيجةٍ لسلوكٍ محدَّد. وكما أشرنا آنفاً بالنسبة للعقاب، فإن الإثابة تؤدّي إلى إيجاد علاقةٍ بيولوجيّةٍ بين مجموعةٍ من الخلايا العصبيّة المسؤولة عن السلوك الذي تسبّب بالحصول على الإثابة، ومجموعةٍ أخرى من الخلايا العصبيّة المرتبطة بالشعور «بالراحة والرضا أو السرور». وبالنتيجة، يسعى الطفل إلى تكرار السلوك لتفعيل المناطق المسؤولة عن المشاعر السعيدة في الدماغ. وهذا ما يُفسِّر السبب في كون الإثابة تساعد على تعلّم سلوكٍ تمّ تعزيزه، لأن التعلّم قد يحصل ليس نتيجة الرغبة في السلوك نفسه، وإنما رغبةً في الشعور الناتج عن السلوك.

كما تجدر الإشارة إلى أن السلوك الذي تمّ تعلّمه فقط لأجل الحصول على الإثابة، سيتوقّف بمجرّد غياب هذه الإثابة. لذا، فإن التعلّم الأفضل يكون عندما تترافق الإثابة مع الشرح حول صوابيّة السلوك والفوائد المرجوّة منه.

بعد أن تطرّقنا إلى تفسير بعض النظريّات لكلٍّ من التعلّم، والعقاب والإثابة، وأثر الخبرات السارّة أو السيّئة في الدماغ البشري، ننتقل إلى عرض أبرز النتائج المحصّلة من العمل الميداني ومناقشتها، وذلك بحسب ما أظهرته استبيانات الرأي من جهةٍ، وبحسب ما تبيّن من خلال الملاحظات الصفّيّة من جهةٍ أخرى.

المقاربةُ الميدانيّة

بهدف الوقوف على اتجاهات معلّمات مرحلة الروضات نحو الإثابة والمعاقبة والإجابة عن أسئلة الدراسة، قمنا بتمرير استبيانِ رأيٍ على عيّنةٍ من ٦٤ معلّمةً، ممّن يُعلّمن في صفوف مرحلة الروضات في ثلاث مدارس خاصّةٍ في الضاحية الجنوبيّة لمدينة بيروت. وعمدنا بعدها إلى إجراء أربع ملاحظاتٍ صفّيّةٍ لـ ٣٦ معلّمةً من معلّمات العيّنة، تمّ اختيارهن بشكلٍ عشوائيٍّ، بحيث وصل إجماليُّ عدد الملاحظات إلى ١٤٤ ملاحظةً، تمّ بناءً عليها استخراج معدّلاتٍ للملاحظات الصفّيّة لكل معلّمةٍ على حدة.

في ما يلي وصفٌ لعينّة الدراسة من حيث توزّعها تبعاً لعمر المعلّمات وسنوات الخبرة لديهن، ومستوى إعدادهن ونوعيّته، ثمّ عرضٌ لنتائج الاستبيان والملاحظات الصفّيّة ومناقشتها، وذلك بحسب أسئلة الدراسة.

أ- وصفُ العيّنة

تألّفت عيّنة الدراسة من ٦٤ معلّمةً من معلّمات مرحلة الروضات، يعملن في ثلاث مدارس خاصّةٍ في الضاحية الجنوبيّة لمدينة بيروت. وفي ما يلي عرضٌ تفصيليٌّ لعيّنة الدراسة من حيث توزّعها وفقاً للفئات العمريّة ومستوى الإعداد ونوعيّته وسنوات الخبرة.

نشير بدايةً إلى الجدول الرقم (١) الذي يوضّح عدد التكرارات والنسب المئويّة للفئات العمريّة لعيّنة الدراسة.

الجدول الرقم (١)

عدد التكرارات والنسب المئويّة للفئات العمريّة لعيّنة الدراسة

العمر	عدد المعلّمات	النسبة المئويّة
دون ٢٥ سنة	١٣	٢٠,٣٪
من ٢٥ إلى ٣٠ سنة	٣٨	٥٩,٤٪
أكثر من ٣٠ سنة	١٣	٢٠,٣٪
المجموع	**٦٤**	١٠٠,٠٪

نلاحظ في الجدول الرقم (١) أن أكثر من نصف المعلّمات المستهدفات (٥٩,٤ ٪) تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و٣٠ سنة. أما باقي أفراد العيّنة فيتوزّعن بشكل متساوٍ (٢٠,٣ ٪) على كلٍّ من الفئة العمريّة التي تتدنّى عن ٢٥ سنةً، والفئة العمريّة التي تزيد عن ٣٠ سنة.

إنّ هذا التمركز لأعمار المعلّمات بين ٢٥ و٣٠ سنةً، إنّما يشير إلى غلبة العنصر الشبابي على العيّنة، ممّا يساعد على الاعتقاد بتوفّر شخصيّةٍ ناضجةٍ ومستقرّةٍ (غياب الأزمات الناتجة عن النموّ)، وواعيةٍ لأبعاد ممارساتها التعليميّة في مرحلة الروضات.

ويبيّن الجدول الرقم (٢) عدد التكرارات والنسب المئويّة لمستويات الإعداد لعيّنة الدراسة.

الجدول رقم (٢)

عدد التكرارات والنسب المئويّة لمستويات الإعداد لعيّنة الدراسة

مستوى الإعداد	عدد المعلّمات	النسبة المئويّة
إجازة جامعيّة	٣١	٤٨,٤١ ٪
شهادة الامتياز الفنّي TS	١١	١٧,١٨ ٪
الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٣٤,٣٧ ٪
المجموع	٦٤	١٠٠ ٪

نلاحظ من الجدول الرقم (٢) أن حوالي ٤٨ ٪ من المعلّمات أفراد العيّنة، هم ممّن يحملن إجازةً جامعيّةً، وأنّ حوالى ٣٤ ٪ منهن هنّ ممّن يحملن الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها ـ أي البكالوريا الفنّيّة BT، وأنّ حوالى ١٧ ٪ منهن هنّ من حملة شهادة الامتياز الفنّي TS.

ونظراً لأهمّيّة المرحلة العمريّة قيد الدراسة وأثرها في المراحل العمريّة اللاحقة، وأهمّيّة توفير المقوّمات الأساسيّة لنموّ الأطفال وتطوّرهم، سواء على المستوى المادّي في البيئة التعليميّة، أو على المستوى الفنّي من خلال توفّر الكوادر التعليميّة والإداريّة ذات المؤهّلات التخصّصيّة، فإن تدنّي نسبة المُجازات في الهيئة التعليميّة في مرحلة الروضات، أمرٌ جديرٌ بالدراسة والتحليل.

ولدى التدقيق في عدد التكرارات والنسب المئويّة لنوعيّة إعداد المعلّمات عيّنة الدراسة، نلاحظ تنوّعاً وتشتّتاً كبيرين في هذا الإطار، كما يشير الجدول الرقم (٣).

الجدول الرقم (٣)

عدد التكرارات والنسب المئوية لنوعيّة الإعداد لعيّنة الدراسة

نوعيّة الإعداد	العدد	النسبة
الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٣٤,٣٧٪
اللغات والترجمة	٢	٣,١٢٪
اللغة الإنكليزيّة وآدابها	١٢	١٨,٧٥٪
اللغة العربيّة وآدابها	٤	٦,٢٥٪
الامتياز الفنّيّ TS في التربية الحضانيّة والابتدائيّة	١١	١٧,١٨٪
التربية المختصّة	٢	٣,١٢٪
تربية الطفولة المبكرة	**٥**	**٧,٨١٪**
علم النفس	٣	٤,٦٨٪
العلوم الاجتماعيّة	٢	٣,١٢٪
العلوم السياسيّة والاداريّة	١	١,٥٦٪
المجموع	**٦٤**	١٠٠,٠٪

إنّ هذا التنوّع في الاختصاصات قد يكون مؤشّراً حول ما يعتقده القيّمون في المدارس، من أن بساطة المفاهيم والمعلومات التي تشكّل محتوى المواد الدراسيّة في مرحلة الروضات، تُمكّن أيَّ مجازٍ (أو حتى غير مجازٍ) من التعليم فيها، بغضّ النظر عن الاختصاص الذي يحمله. ويغيب عن بالهم في هذا الإطار أهمّيّة تأمين الكوادر المتخصّصة، لما لذلك من دورٍ حيويٍّ في تحقيق أهداف المرحلة. فنسبة المعلّمات المجازات في اختصاص تربية الطفولة المبكرة شكّل ما يقارب ٨ ٪ فقط من مجمل العيّنة، وهذه النسبة تعتبر بحدّ ذاتها متدنّية.

ويشير الجدول الرقم (٤) إلى عدد التكرارات والنسب المئويّة لسنوات الخبرة لعيّنة الدراسة.

الجدول الرقم (٤)

عدد التكرارات والنسب المئويّة لسنوات الخبرة لعيّنة الدراسة

الخبرة	عدد المعلمات	النسبة المئويّة
أقل من ٣ سنوات	١٨	٢٨,١٪
من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٤٦,٩٪
أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٢٥,٠٪
المجموع	**٦٤**	١٠٠,٠٪

نلاحظ في الجدول الرقم (٤)، تجمّع حوالى ٤٧ ٪ من أفراد العيّنة في الفئة ذات الخبرة من ٣ إلى ١٠ سنوات. أما النسبة الباقية، فتوزّعت بشكلٍ متساوٍ تقريباً (٢٥ ٪ و٢٨ ٪) على فئة المعلّمات اللواتي تقلّ خبرتهن عن ٣ سنوات، أي اللواتي يمكن اعتبارهن حديثات العهد في المهنة، وفئة المعلّمات اللواتي تزيد خبرتهنّ عن ١٠ سنوات، أي اللواتي يتمتّعن بخبرةٍ طويلةٍ في هذا المجال.

ب- نتائجُ الاستبيان

للإجابة عن **السؤال الأوّل**: «هل الاتجاه المسيطر لدى المعلّمات في صفوف مرحلة الروضات هو نحو إثابة الأطفال أو معاقبتهم؟»، و**السؤال الثاني**: «ما هي أشكال الإثابة والمعاقبة الأكثر استخداماً من قبل المعلّمات في صفوف مرحلة الروضات؟»، تمّ استخراج المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابات أفراد العيّنة. ويظهر الجدول الرقم (٥) معدّل محاور الإثابة في نتائج الاستبيان.

الجدول الرقم (٥)

معدّل محاور الإثابة في نتائج الاستبيان

	المتوسّط الحسابي[١]	الانحراف المعياري[٢]
الأول: أهمّيّة الإثابة في العملية التعليميّة التعلّميّة	٧٥,١٠	١١
الخامس: الاتجاه نحو الإثابة المادّيّة	٥٦,٢٣	١٠
السادس: الاتجاه نحو الإثابة المعنويّة	٦٥,٤٢	١١
الثامن: وجود قوانين للإثابة	٦٤,٣٨	٨
التاسع: سهولة الحصول على الإثابة	٦٩,٢٢	١٣
العاشر: صعوبة الحصول على الإثابة	٤٦,٩٨	١٢
الحادي عشر: الأسباب التي توجب الإثابة	٦١,٨٨	١٤

تشير المعطيات بدايةً إلى الانسجام بين الإجابات، إذ إن الانحراف المعياري لمحاور الاستبيان تراوح بين ٨ و١٤، وكذلك تشير إلى أن المعلّمات يعتبرن أن للإثابة أهمّيّةً في

(١) إن مجموع العلامات المعتمد في هذه الدراسة هو ١٠٠.

(٢) إن السلّم (scale) المعتمد في هذه الدراسة هو من صفر إلى ٣٠.

العمليّة التعليميّة التعلّميّة. وكنتيجةٍ لذلك، نلاحظ ميلاً إلى جعل الحصول على الإثابة سهلاً وغير صعبٍ، كما يظهر في نتائج المحورين التاسع والعاشر. كما أن الاتجاه نحو الإثابة المعنويّة أقوى منه نحو الإثابة الماديّة، كما تشير نتائج المحورين الخامس والسادس. في المقابل، يبيّن الجدول الرقم (٦) معدّل محاور العقاب كما أظهره استبيان الرأي.

الجدول الرقم (٦)

معدّل محاور العقاب في نتائج الاستبيان

	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري
الثاني: أهمّيّة العقاب في العملّية التعليميّة التعلّميّة	٥٥,١٨	١٠
الثالث: الاتجاه نحو العقاب المعنوي	٤٧,١٤	١٤
الرابع: الاتجاه نحو العقاب المادّي	٥٧,٢٦	١٢
السابع: وجود قوانين للعقاب	٣٨,٤٤	١١
الثاني عشر: الأسباب التي توجب العقاب	٤٦,٧٧	١٠

تراوح الانحراف المعياري لمحاور الاستبيان، كما يشير الجدول الرقم (٦)، بين ١٠ و١٤، ما يدلّ على الانسجام بين الإجابات. هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى، يتبيّن من نتائج المحور الثاني بأن للعقاب أهمّيّةً في العمليّة التعليميّة التعلّميّة من وجهة نظر المعلّمات، وهذا العقاب يميل إلى كونه مادّيّاً (٥٧,٢٦ ٪) أكثر من كونه معنويّاً (٤٧,١٤ ٪).

وبالمقارنة مع معطيات الجدول الرقم (٥)، فإن النتائج في الجدول الرقم (٦) تؤكّد الخلاصة نفسها. فالأهمّيّة المعطاة للمعاقبة في العمليّة التعليميّة التعلّميّة هي أقل من تلك المعطاة للإثابة (٥٥,١٨ ٪ مقابل ٧٥,١٠ ٪)، ما ينعكس أيضاً في كون الاتجاه نحو وجود قوانين للعقاب هو أدنى من الميل نحو قوانين الإثابة. أما الاتجاه نحو اعتماد العقاب المادّي فهو أعلى منه نحو العقاب المعنوي، وذلك بعكس النتائج الخاصّة بالإثابة.

فالاتجاه لدى معلّمات العيّنة هو إذاً نحو إثابة الأطفال، واعتبار هذا الجانب مهمًّا في العمليّة التعليميّة التعلّميّة. وهذه الإثابة تميل إلى كونها معنويّةً أكثر منها مادّيّة. فالمعلمات يعتمدن على ترداد كلمات التشجيع، والأوصاف الحسنة، والألقاب الإيجابيّة، أكثر من تقديمهن للحلوى والملصقات وغيرها من الأشكال المادّيّة. وعند لجوء المعلّمات

إلى معاقبة الأطفال، فهن يستخدمن الشكل المادّي أكثر من الشكل المعنوي، لا سيّما ما يتعلّق بحرمان الطفل من الملصقات، أو وضعه في مكانٍ محدّدٍ (على كرسيٍّ) لفترةٍ معيّنة. وما يجدر بالذكر أنّ المعلّمات أفراد العيّنة يتحاشين التّماسَ الجسديَّ السلبيَّ مع الطفل، كالضرب أو الشدّ والدفع وما شابه، ويقتصرن على الأشكال الإيجابيّة منه، كالتربيت على الكتف، أو المسح على الرأس وغيرها من الأشكال، على عكس ما جاء في دراسة كلٍّ من السعادات (٢٠٠٣)، من مراوحةٍ بين العقاب البدني والأساليب الأخرى لتأديب التلاميذ في مراحل التعليم المختلفة، ودراسة السورطي (٢٠٠٣)، التي أظهرت موقفاً حياديًّا لمعلّمات رياض الأطفال تجاه العقاب البدني، ودراسة الشهاب (٢٠٠٦)، التي كشفت عن بلوغ ممارسة العقاب البدني في المدارس المتوسّطة مستوىً عالياً.

في المقابل، تتقاطع هذه النتائج مع دراسة (Yelmaz, Babaoglan, 2013)، التي أظهرت اتجاه معلّمات الصفوف من الأوّل وحتى الخامس من التعليم الأساسي، نحو الإثابة بشكلٍ عامٍّ أكثر منه نحو العقاب، والتركيز على الإثابة المعنويّة أكثر من الإثابة المادّيّة، ولجوئهن في بعض الأحيان إلى العقاب المعنوي بعيداً عن العقاب الجسدي بشكلٍ مطلق.

والتقت أيضاً مع دراسة،(Deborah, & al, 2005)التي أظهرت نتائجها بأنّ نسبة ٩٠ ٪ من معلّمات مرحلة الروضات وحتى الصف الثالث من التعليم الأساسي، يلجأن إلى المكافآت الخارجيّة كوسيلةٍ فعّالةٍ برأيهنّ لإدارة سلوك المتعلمين. واقتربت من نتائج دراسة السعادات (٢٠٠٣)، حول أساليب تأديب التلاميذ وتوجيههم في مراحل التعليم المختلفة، التي أظهرت بأنّ المعلمات يفضّلن اتباع أسلوب الحزم في ما يخصّ سلوكات التلاميذ الخاطئة، والتركيز على الأخلاق الإسلاميّة واستخدام أسلوب التحفيز والتشجيع عند توجيههم.

وللإجابة عن **السؤال الثالث**: «هل لمستوى إعداد معلّمة مرحلة الروضات وعدد سنوات خبرتها في التعليم، دورٌ في اتجاهها نحو إثابة الأطفال أو معاقبتهم؟»، **والسؤال الرابع**: «هل لمستوى إعداد معلّمة مرحلة الروضات وعدد سنوات خبرتها في التعليم، دورٌ في اعتمادها أشكالاً محدّدةً من الإثابة والمعاقبة؟». نتوقّف بدايةً عند الفروق الإحصائيّة بين كلِّ فئةٍ من فئات مستوى الإعداد (الإجازة، والامتياز الفنّيّ، والشهادة الثانويّة وما يعادلها)، والاتجاهات نحو الإثابة والمعاقبة، والفروق ـ إذا ما وُجدت ـ في أشكالهما المعتمدة، كما وردت في الجدولين الرقم (٧) والرقم (٨)

من جهةٍ، ومن ثم ننتقل إلى عرض الجداول ذات العلاقة باتجاهات المعلّمات نحو الإثابة والمعاقبة تبعاً لمتغيّر سنوات الخبرة، وكذلك الكشف عن الفروق بين الأشكال المعنويّة أو الماديّة منها، كما وردت في الجدولين الرقم (٩) والرقم (١١) من جهةٍ ثانية.

في ما يأتي الجدول الرقم (٧) حول العلاقة بين مستوى الإعداد ومحاور الإثابة.

الجدول الرقم (٧)

العلاقة بين مستوى الإعداد ومحاور الإثابة

مستوى الإعداد ومحاور الإثابة		العدد	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الفروق
المحور الأول: أهمّيّة الإثابة في العمليّة التعليميّة التعلّميّة	الإجازة	٣١	٧٥,٣	١٠	٠,٧٥٦	لا يوجد فروق
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٧٧,٠	١٠		
	الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٧٣,٩	١٣		
	المجموع	٦٤	٧٥,١	١١		
المحور الخامس: الاتجاه نحو الإثابة الماديّة	الإجازة	٣١	٥٥,٩	١١	٠,٤٨٥	لا يوجد فروق
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٥٩,٥	٨		
	الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٥٥,٠	١٠		
	المجموع	٦٤	٥٦,٢	١٠		
المحور السادس: الاتجاه نحو الإثابة المعنويّة	الإجازة	٣١	٦٨,٥	١١	٠,٠٧٦	لا يوجد فروق
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٦٢,٧	٩		
	الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٦٢,٤	١٠		
	المجموع	٦٤	٦٥,٤	١١		

مستوى الإعداد ومحاور الإثابة		العدد	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الفروق
المحور الثامن: وجود قوانين للإثابة	الإجازة	٣١	٦٦,٥	٩	٠,٠٦٦	لا يوجد فروق
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٦٠,٠	٦		
	الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٦٣,٦	٧		
	المجموع	٦٤	٦٤,٤	٨		
المحور التاسع: سهولة الحصول على الإثابة	الإجازة	٣١	٧٠,٠	١٠	٠,٨٤٠	لا يوجد فروق
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٦٧,٣	٢١		
	الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٦٩,١	١٣		
	المجموع	٦٤	٦٩,٢	١٣		
المحور العاشر: صعوبة الحصول على الإثابة	الإجازة	٣١	٤٩,٢	١٢	٠,٢٦٣	لا يوجد فروق
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٤٣,٠	١٣		
	الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٤٥,٨	١٠		
	المجموع	٦٤	٤٧,٠	١٢		
المحور الحادي عشر: الأسباب التي توجب الإثابة	الإجازة	٣١	٦١,٦	١٢	٠,٢٦٦	لا يوجد فروق
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٥٦,٤	١٦		
	الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٦٥,٠	١٧		
	المجموع	٦٤	٦١,٩	١٤		

يُظهر الجدول الرقم (٧) أعلاه عدم وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ بين متوسّطات درجات المعلّمات، تُعزى لمتغيّر مستوى الإعداد في علاقتها بالاتجاه نحو الإثابة، إذ إن مستوى الدلالة تراوح من ٠,٠٦٦ إلى ٠,٨٤٠، وهذه النسب جميعها تزيد عن نسبة ٠,٠٥ التي تمثّل الحدّ الأقصى لمستوى الدلالة. فالنتائج لم تُظهر فروقاً،

سواء من حيث الاعتقاد بأهمّيّة الإثابة في العمليّة التعليميّة التعلّميّة في المحور الأوّل، أو التمييز بين الإثابة المادّيّة والمعنويّة في المحورين الخامس والسادس، أو لجهة وجود قوانين للحصول على الإثابة وسهولة ذلك أو صعوبته، كما في المحاور الثامن والتاسع والعاشر.

ويبيّن الجدول الرقم (٨) العلاقة بين مستوى الإعداد ومحاور العقاب.

الجدول الرقم (٨)

مستوى الإعداد ومحاور العقاب		العدد	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الفروق
المحور الثاني: أهمّيّة العقاب في العمليّة التعليميّة التعلّميّة	الإجازة	٣١	٥٤,٥	١١	٠,٣٣١	لا يوجد فروق
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٥٢,٣	١٠		
	الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٥٧,٦	٩		
	المجموع	٦٤	٥٥,٢	١٠		
المحور الثالث: الاتجاه نحو العقاب المعنوي	الإجازة	٣١	٤٩,٨	١٦	٠,٢٨٦	لا يوجد فروق
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٤٧,٢	١٣		
	الشهادة الثانوية أو ما يعادلها	٢٢	٤٣,٤	١٣		
	المجموع	٦٤	٤٧,١	١٤		
المحور الرابع: الاتجاه نحو العقاب المادّي	الإجازة	٣١	٥٦,٥	١١	٠,٤٥٦	لا يوجد فروق
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٦١,٣	١٢		
	الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٥٦,٣	١٢		
	المجموع	٦٤	٥٧,٣	١٢		

مستوى الإعداد ومحاور العقاب		العدد	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الفروق
المحور السابع: وجود قوانين للعقاب	الإجازة	٣١	٣٦,١	١٠	٠,١٠٤	**لا يوجد فروق**
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٣٧,٣	١٢		
	الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٤٢,٣	١٠		
	المجموع	٦٤	٣٨,٤	١١		
المحور الثاني عشر: الأسباب التي توجب العقاب	الإجازة	٣١	٤٦,٦	١١	٠,٣٦٤	**لا يوجد فروق**
	الامتياز الفنّيّ TS	١١	٤٣,٦	٦		
	الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها	٢٢	٤٨,٦	٩		
	المجموع	٦٤	٤٦,٨	١٠		

مثلما يشير الجدول الرقم (٨)، لم تُظهر النتائج أيضاً أيّة فروقٍ إحصائيّةٍ في اتجاهات المعلّمات نحو العقاب تُعزى لمتغيّر مستوى الإعداد (تراوح مستوى الدلالة من ٠,١٠٤ إلى ٠,٤٥٦)، وذلك سواء على مستوى الأهمّيّة المعطاة للعقاب في العمليّة التعليميّة التعلّميّة كما في المحور الثاني، أو في الاتجاه نحو العقاب المادّي أو المعنوي كما في المحورين الثالث والرابع، أو العناية في وضع قوانين للعقاب كما في المحور السابع، وتتقاطع بذلك مع نتائج دراسة السعادات (٢٠٠٣)، لجهة عدم وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ في استخدام أساليب التأديب بين معلّمي مراحل التعليم المختلفة تُعزى لمتغيّر المستوى التعليمي.

إن عدم وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ تُعزى لمتغيّر مستوى الإعداد في هذا السياق، قد يكون نتيجةً طبيعيّةً، إذا أمكن القول، لتدنّي عدد الإجازات المتخصّصة في تربية أطفال هذه المرحلة وتعليمهم. فحَمَلَة الإجازة في اختصاص تربية الطفولة المبكرة بلغ عددهن، كما مرّ معنا، خمس معلّماتٍ فقط من أصل ٦٤ معلّمةً، أي نسبة ٧,٨١ ٪ من إجمالي العيّنة. وإذا ما قمنا بحساب نسبة المُجازات في تربية الطفولة المبكرة من مجموع عديد حملة الإجازة على اختلافها (٣١ مجازة)، تصل النسبة إلى ١٦,١٢ ٪، وهي نسبةٌ ضئيلة.

إن إعداد المعلّمة في اختصاص تربية الطفولة المبكرة يعتبر مرتكزاً أساسيّاً في بناء معارفها ومهاراتها واتجاهاتها، وبالتالي ممارساتها السلوكيّة والعمليّة. فاكتساب المعلّمة للمبادئ الأساسيّة في علم التربيّة وعلم النفس وتعلّميّة المواد وغيرها، لا بد من النظر إليه على أنه قيمةٌ مضافةٌ في تشكّل معالم هويّتها الشخصيّة والمهنيّة، ما يساعد على الافتراض بتميّزها إيجاباً في تربية الأطفال وتعليمهم في مرحلة الروضات، في مقابل حَمَلَة الإجازة من الاختصاصات الأخرى، كاللغات أو الترجمة أو العلوم السياسيّة وغيرها.

أما بالنسبة لمتغيّر سنوات الخبرة، فالجدول الرقم (٩) يوضِّح العلاقة بينها وبين محاور الإثابة.

الجدول الرقم (٩)

سنوات الخبرة ومحاور الإثابة		العدد	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الفروق
المحور الأول: أهمّيّة الإثابة في العمليّة التعليميّة التعلّميّة	أقل من ٣ سنوات	١٨	٧٧,٤	٧	٠,٣٠٤	لا يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٧٥,٥	١١		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٧١,٧	١٤		
	المجموع	٦٤	٧٥,١	١١		
المحور الخامس: الاتجاه نحو الإثابة المادّيّة	أقل من ٣ سنوات	١٨	٥٦,١	١٠	٠,٤٠٥	لا يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٥٤,٨	١١		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٥٩,١	٩		
	المجموع	٦٤	٥٦,٢	١٠		
المحور السادس: الاتجاه نحو الإثابة المعنويّة	أقل من ٣ سنوات	١٨	٦٧,٨	١١	٠,٤٧٣	لا يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٦٣,٩	١٠		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٦٥,٦	١٢		
	المجموع	٦٤	٦٥,٤	١١		

سنوات الخبرة ومحاور الإثابة		العدد	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الفروق
المحور الثامن: وجود قوانين للإثابة	أقل من ٣ سنوات	١٨	٦٥,٠	٦	٠,٩٠٧	لا يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٦٤,٣	٩		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٦٣,٨	١٠		
	المجموع	٦٤	٦٤,٤	٨		
المحور التاسع: سهولة الحصول على الإثابة	أقل من ٣ سنوات	١٨	٧٣,٩	١١	٠,٠٢٧	يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٦٤,٧	١٣		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٧٢,٥	١٣		
	المجموع	٦٤	٦٩,٢	١٣		
المحور العاشر: صعوبة الحصول على الإثابة	أقل من ٣ سنوات	١٨	٤٦,٧	١٢	٠,٩٧٨	لا يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٤٦,٩	١١		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٤٧,٥	١٤		
	المجموع	٦٤	٤٧,٠	١٢		
المحور الحادي عشر: الأسباب التي توجب الإثابة	أقل من ٣ سنوات	١٨	٦٤,٤	١٧	٠,٠٠١	يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٥٥,٧	٨		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٧٠,٦	١٦		
	المجموع	٦٤	٦١,٩	١٤		

نلاحظ في الجدول الرقم (٩) أنّه لا توجد فروقٌ دالّةٌ إحصائيّاً في اتجاهات أفراد العيّنة نحو أهمّيّة الإثابة في العمليّة التعليميّة التعلّميّة. وذلك سواء في اعتبار أنه لا يمكن تعليم الأطفال من دون إثابتهم، أو في الاعتماد على أشكال الإثابة المادّيّة أو المعنويّة،

أو في وجود قوانين للحصول على الإثابة. وتتشابه هذه النتائج مع تلك التي توصّل إليها الباحثان (Yelmaz, Babaoglan, 2013) في دراستهما، إذ لم يثبتا أية علاقةٍ تربط بين سنوات الخبرة وأساليب الإثابة المستخدمة من قبل المعلّم.

أما في المحور التاسع المتعلّق بسهولة الحصول على الإثابة، فإن النتائج المحصّلة تشير إلى فروقٍ دالّةٍ بين الفئات (مستوى الدلالة هو ٠,٠٢٧) لصالح المعلّمات ذوات الخبرة التي تقلّ عن ثلاث سنواتٍ من جانبٍ، والمعلّمات اللواتي لديهن خبرة تزيد عن عشر سنواتٍ من جانبٍ آخر. أي أن لدى المعلّمات في هاتين الفئتين ميلاً إلى ممارساتٍ صفّيّةٍ تجعل الحصول على الإثابة أمراً غير صعب.

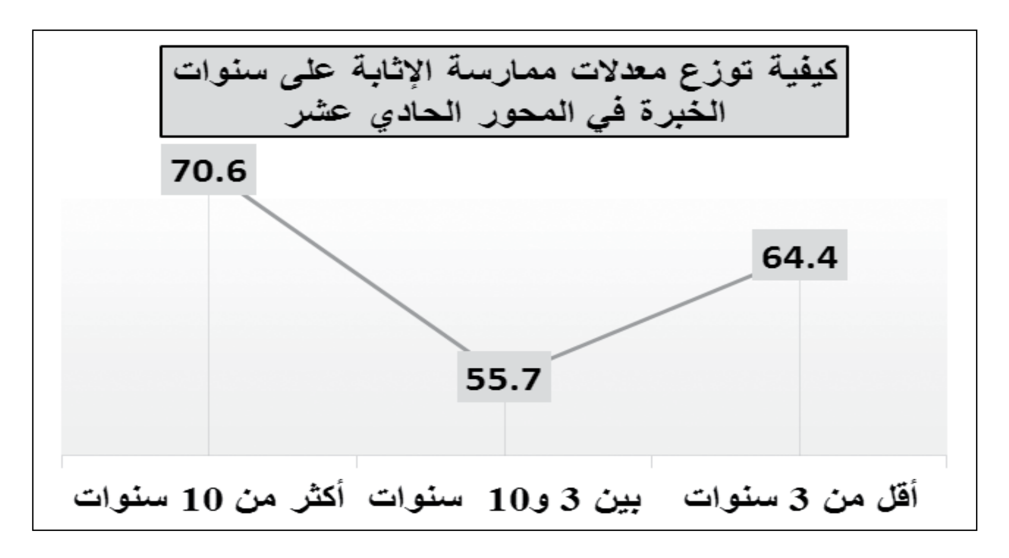
ويوضّح الرسم البياني الرقم (١) العلاقة بين سنوات الخبرة والمحور التاسع المتعلّق بسهولة الحصول على الإثابة.

رسم بياني رقم (١)

وجاءت نتائج المحور الحادي عشر حول الأسباب التي تدفع باتجاه الحصول على الإثابة، في الاتجاه نفسه، إذ إن هناك فروقاً دالّةً إحصائيّاً بين المعلّمات لجهة سنوات خبرتهن (مستوى الدلالة هو ٠,٠٠١)، وذلك لصالح من هنّ حديثات العهد في التعليم، ومن تزيد خبرتهن عن عشر سنواتٍ، كما هو موضّحٌ في الرسم البياني الرقم (٢).

رسم بياني رقم (٢)

العلاقة بين سنوات الخبرة والمحور الحادي عشر



إن سنوات الخبرة كمتغيّرٍ، إذاً، لم تلعب دوراً في تحديد اتجاهات المعلّمات نحو الإثابة سوى في محورين اثنين (التاسع والحادي عشر)، أي ما يتعلّق بالاعتقاد بسهولة الحصول على الإثابة، وما يتعلّق بالأسباب التي توجب الإثابة، فالمعلّمات حديثات العهد في مهنة التعليم قد يتجهن أكثر نحو إثابة الأطفال سعياً للحصول على ودّهم، ما ينعكس على الانضباط الصفّي وحسن تكيّف هؤلاء الأطفال، ويساعدهن بالنتيجة على القيام بمهامهنّ بشكل أفضل. أمّا المعلّمات ذوات الخبرة الطويلة في هذا المجال، فقد يكنَّ اختبرن أن الإثابة تحثّ على التعلّم والتكيّف مع عالم المدرسة، بالأخص لدى الأطفال في مرحلة الروضات. في حين أن المعلّمات ذوات الخبرة التي تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنواتٍ، فهن أقل ميلاً من زميلاتهن نحو الإثابة، إذ إنهن في سياق اختبار أثر العقاب في ضبط سلوك الأطفال وتعليمهم.

تتقاطع هذه النتائج مع دراسة لانغا، (Langa, 2014) بالنسبة للمعلّمين المبتدئين، إذ توصّلت الباحثة إلى أنهم أكثر ميلاً إلى إثابة الأطفال بالمقارنة مع المعلّمين ذوي الخبرة التعليميّة الأعلى الذين يؤكّدون على نمط السلوك المناسب ووتيرته.

وإذا ما أردنا النظر عن كثبٍ إلى الأثر الذي تلعبه سنوات الخبرة في التحكّم في مبرّرات الحصول على الإثابة، فإن المحور الحادي عشر يتألّف من سؤالين اثنين: السؤال

الخامس الذي يدور حول اهتمام المعلّمة بإثابة الأطفال على الأعمال الصفّيّة المطلوبة أكثر من إثابتهم على سلوكاتهم الجيّدة (السؤال الخامس: أميل إلى إثابة الأطفال عند إنجازهم العمل المطلوب أكثر مما لو قاموا بسلوكٍ مناسب)، والسؤال الخامس والعشرون في المحور نفسه الذي يتعلّق بتركيز المعلّمة على الاهتمام بالجانب السلوكي، وإثابة الأطفال على إنجازاتهم في هذا السياق (السؤال الخامس والعشرون: أميل إلى إثابة الأطفال على السلوك المناسب أكثر من إنجازهم النشاط)، أكثر من التركيز على الإثابة مقابل الأعمال الصفّيّة المطلوبة.

يبيّن الجدول الرقم (١٠) العلاقة بين سنوات الخبرة ومحاور الإثابة بالنسبة للسؤالين الخامس والخامس والعشرين.

الجدول الرقم ١٠

		العدد	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الفروق
السؤال الرقم ٥	أقل من ٣ سنوات	١٨	٥٨,٨٩	٢٣,٢٤	٠,٠٠٦	يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٢٩	٤٢,٧٦	١٥,٧٩		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٦٢,٥٠	٢٧,٢٠		
	المجموع	٦٣	٥٢,٣٨	٢٢,٨٤		

		العدد	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الفروق
السؤال الرقم ٢٥	أقل من ٣ سنوات	١٨	٧٠,٠٠	١٥,٧٢	٠,٠٨٨	لا يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٦٨,٠٠	١٤,٤٨		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٥	٧٨,٦٧	١٥,٩٨		
	المجموع	٦٣	٧١,١١	١٥,٥٧		

نلاحظ، بحسب الجدول الرقم (١٠)، أن هناك فروقاً ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ بين إجابات المعلّمات عن السؤال الخامس (مستوى الدلالة ٠,٠٠٦)، في حين أنه

لا توجد فروقاتٌ ذات دلالـةٍ إحصائيّةٍ بين إجابات المعلّمات عن السؤال الخامس والعشرين (مستوى الدلالة ٠,٠٨٨). إن المعلّمات ذوات الخبرة التعليميّة التي تقلّ عن ثلاث سنواتٍ، يركّزن على المكتسبات التعلّميّة للأطفال ويقدمّن الإثابة عليها، أكثر ممّا يعتنين بتقديم الإثابة لهم مقابل سلوكاتهم المرغوبة. والملاحظة نفسها تتكرّر، وبحضور أقوى، لدى المعلّمات ذوات الخبرة التي تزيد عن عشر سنوات. فعلى الرغم من اهتمام معلّمات هذه الفئة بإثابة الأطفال وجعلها سهلة المنال، كما ورد معنا في المحور التاسع، إلا أن اتجاههن في هذا المجال يتمحور حول الإثابة على الأعمال الصفّيّة المطلوبة، في مقابل اتجاهٍ أقلّ نحو التركيز على تعزيز سلوكات الأطفال المناسبة.

بعد تناول العلاقة التي تربط بين سنوات الخبرة ومحاور الإثابة، ننتقل إلى العلاقة بين سنوات الخبرة ومحاور العقاب كما وردت في الجدول الرقم (١١).

الجدول الرقم (١١)

		العدد	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الفروق
المحور الثاني: أهمّيّة العقاب في العمليّة التعليميّة التعلّميّة	أقل من ٣ سنوات	١٨	٥٧,٠	١٠	٠,٢٢٣	لا يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٥٢,٨	٩		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٥٧,٥	١٢		
	المجموع	٦٤	٥٥,٢	١٠		
المحور الثالث: الاتجاه نحو العقاب المعنوي	أقل من ٣ سنوات	١٨	٥١,٦	١٢	٠,٠٥٥	لا يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٤٨,٢	١٥		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٤٠,١	١٤		
	المجموع	٦٤	٤٧,١	١٤		

		العدد	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الفروق
المحور الرابع: الاتجاه نحو العقاب المادّي	أقل من ٣ سنوات	١٨	٥٩,٢	١٠	٠,٦٦٤	لا يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٥٦,١	١١		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٥٧,٣	١٤		
	المجموع	٦٤	٥٧,٣	١٢		
المحور السابع: وجود قوانين للعقاب	أقل من ٣ سنوات	١٨	٣٥,٠	١٠	٠,٢٤٠	لا يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٤٠,٣	١١		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٣٨,٨	١٠		
	المجموع	٦٤	٣٨,٤	١١		
المحور الثاني عشر: الأسباب التي توجب العقاب	أقل من ٣ سنوات	١٨	٥٠,٦	١٠	٠,١٣٦	لا يوجد فروق
	من ٣ إلى ١٠ سنوات	٣٠	٤٥,١	٨		
	أكثر من ١٠ سنوات	١٦	٤٥,٦	١١		
	المجموع	٦٤	٤٦,٨	١٠		

في ما يتعلّق باتجاهات المعلّمات نحو العقاب وعلاقته بسنوات الخبرة، يتضحّ في الجدول الرقم (١١) بأنه لا توجد فروقٌ دالّةٌ في هذا المجال. والتقت بذلك مع نتائج دراسة (Yelmaz, Babaoglan, 2013)، إذ لم يتوصّل الباحثان إلى إثبات أية علاقةٍ تربط بين سنوات الخبرة وأساليب العقاب المستخدمة من قبل المعلّم. بينما جاءت معاكسةً لدراسة لانغا (Langa, 2014)، التي توصلّت إلى أنّ المعلمين المبتدئين هم أكثر تسامحاً في تطبيق العقاب مقارنةً مع زملائهم ذوي الخبرة الأطول، الذين لديهم اتجاهٌ أكثر صرامةً في عقاب المتعلّمين مباشرةً بعد قيامهم بالسلوك غير المرغوب، هادفين بذلك إلى تصحيح سلوكهم. ودراسة الشهاب (٢٠٠٦)، التي أظهرت أنّ المعلّمين ذوي الخبرة المتوسّطة هم أكثر تشدّداً في ممارسة العقاب البدني مقارنة مع المعلّمين ذوي الخبرة العالية أو الأوّليّة.

ج. نتائجُ الملاحظاتِ الصفّيّة

بعد الإجابة عن أسئلة الدراسة حول الاتجاهات السائدة لدى المعلّمات في مرحلة الروضات نحو إثابة الأطفال أو معاقبتهم، والأشكال المعنويّة أو المادّيّة الأكثر استخداماً من قِبَلهن، وأثر متغيّرَي سنوات الخبرة ومستوى الإعداد في هذا الصدد، نتوقّف عند **السؤال الخامس** والأخير، المتعلّق بالتباين بين أفراد العيّنة في اتجاهاتهم في ما يتعلّق بين المستوى المفهومي ـ النظري للإثابة والمعاقبة، والممارسة الفعليّة لأشكالهما المادّيّة والمعنويّة، وذلك من خلال مقارنة النتائج المحصّلة للمحور ذاته في الإجابات عن أسئلة الاستبيان من جانبٍ، ونتائج مجموع الملاحظات الصفّيّة من جانبٍ آخر.

يبيّن الجدول الرقم (١٢) العلاقة بين نتائج الاستبيان والملاحظة الصفّيّة بالنسبة للعقاب المعنوي، والجدول الرقم (١٣) العلاقة ذاتها ولكن بالنسبة للعقاب المادّي.

الجدول الرقم (١٢)

	المتوسّط الحسابي	العدد	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	درجة الفروق
العقاب المعنوي	١,٨	٣٦	٠,١٨	٠,٣٠	لا يوجد فروق
المحور الثالث: العقاب المعنوي	٤٧,١	٣٦			

الجدول الرقم (١٣)

	المتوسّط الحسابي	العدد	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	درجة الفروق
العقاب المادّي	٠,٧	٣٦	ـ٠,١٥	٠,٣٧	لا يوجد فروق
المحور الرابع: العقاب المادّي	٥٧,٣	٦٤			

يشير الجدول الرقم (١٢) إلى عدم وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ بين العقاب المعنوي المستخدم من قبل المعلّمة في الصفّ وإجاباتها عن أسئلة الاستبيان في المحور الثالث المتعلّق بالاتجاه نحو العقاب المعنوي. والملاحظة ذاتها بالنسبة للعقاب المادّي كما وردت في الجدول الرقم (١٣)، إذ لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ بين نتائج

الاستبيان والملاحظة الصفّيّة. فممارسات المعلّمة العمليّة تستند إلى مفاهيم نظريّةٍ مرجعيّةٍ تشكّل الضابطة لأنواع العقاب التي تستخدمها مع الأطفال، وذلك بغضّ النظر عن صوابيّة هذه المرجعيّات.

ويُظهر الجدول الرقم (١٤) العلاقة بين نتائج الاستبيان والملاحظة الصفّيّة بالنسبة للإثابة المادّيّة، والجدول الرقم (١٥) العلاقة ذاتها ولكن بالنسبة للإثابة المعنوية.

الجدول الرقم (١٤)

	المتوسّط الحسابي	العدد	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	درجة الفروق
المحور الخامس: الإثابة المادّيّة	٥٦,٢	٣٦	ـ٠,٠٣	٠,٨٦	يوجد فروق
الإثابة المادّيّة	٤,٧	٣٦			

الجدول الرقم (١٥)

	المتوسّط الحسابي	العدد	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	درجة الفروق
الإثابة المعنويّة	١١,٧	٣٦	ـ٠,٠٤	٠,٨٤	يوجد فروق
المحور السادس: الإثابة المعنويّة	٦٥,٤	٣٦			

بالنسبة لمدى التطابق بين اتجاهات المعلّمات النظريّة نحو الإثابة وانعكاساتها العمليّة، نلاحظ في الجدول الرقم (١٤) وجود فروقٍ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ بين نتائج الاستبيان في المحور الخامس حول الإثابة المادّيّة، ومجموع الملاحظات الصفّيّة. ونلاحظ نتيجةً مماثلةً بالنسبة للإثابة المعنويّة كما وردت في الجدول الرقم (١٥). إنّ هذا التباين بين الاتجاهات النظريّة والممارسة العمليّة في اتجاهات معلّمات مرحلة الروضات نحو الإثابة، إنما يؤشّر إلى أن العناصر المكوّنة للاتجاه لا تشكّل بنيةً متماسكةً وراسخةً تدفع للتأثير بشكلٍ كاملٍ وواضحٍ على الجانب العملي. فهي عبارة عن أفكارٍ متفرّقةٍ وآراءٍ شخصيّةٍ لا تستند بمجملها إلى دراساتٍ علميّةٍ، ما يضعف من انسجامها مع الواقع الفعليّ. كما أنّ التجارب الخاصّة قد تترك أثراً في هذا المجال، فدراسة

(Cohen, Amidon, 2004) أظهرت وجود علاقةٍ بين خبرات الطفولة الإثابيّة والعقابيّة للمعلّمين، ونمط التعليم المُعتمَد من قِبَلِهم. فالمعلّمون الذين خبروا العقاب هم أكثر ميلاً إلى اعتماد نمط التعليم المباشر القائم على المحاضرة، وإعطاء التعليمات، وانتقاد المتعلّمين. في المقابل، فإنّ المعلّمين الذين تلقّوا الإثابة بشكلٍ مرتفعٍ في صغرهم، هم أكثر ميلاً إلى نمط التعليم غير المباشر. إنّ الخبرات الشخصيّة تتركُ إذاً أثراً في نمط ممارسات المعلّمة التعليميّة في الصفّ ومع الأطفال.

الخلاصة

هدفت الدراسة إلى تحديد اتجاهات معلّمات صفوف مرحلة الروضات نحو الإثابة والمعاقبة في بعض مدارس الضاحية الجنوبيّة لمدينة بيروت، وتبيان الأشكال الأكثر استخداماً من قِبَلهن، ومعرفة مدى تأثير مستوى إعداد المعلّمة، وسنوات خبرتها التعليميّة في اتجاهها نحو إثابة الأطفال أو معاقبتهم، أو لاعتمادها أشكالاً محدّدةً من الإثابة والمعاقبة، أو في الأسباب الموجبة لذلك. وتمّ اعتماد الاستبيان والملاحظة كأداتين للدراسة، وتألّفت العيّنة من ٦٤ معلّمةً من معلّمات صفوف مرحلة الروضات، جرى اختيارهن بشكلٍ قصديٍّ للوقوف على اتجاهاتهن نحو الإثابة والمعاقبة. كما تمّ إجراء ١٤٤ ملاحظةً صفّيّةً للمعلّمات في صفوفهن، لقياس مدى التباين بين اتجاهاتهن نحو الإثابة والمعاقبة، وممارساتهن الفعليّة في الصفّ مع الأطفال.

أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات معلّمات مرحلة الروضات هي نحو إثابة الأطفال، واعتبار هذا الجانب مهماً في العمليّة التعليميّة التعلّميّة، والميل إلى كون الحصول على الإثابة سهلاً. في المقابل، فإن الأهمّيّة المعطاة للمعاقبة في العمليّة التعليميّة التعلّميّة هي أقلّ من تلك المعطاة للإثابة. ويجري الاعتماد بنسبة أعلى على الإثابة المعنويّة، في مقابل الإثابة المادّيّة، فالمعلّمات يعتمدن على ترداد كلمات التشجيع والألقاب الحسنة وما شابه، أكثر من اعتمادهن على تقديم الحلوى أو الألعاب وغيرها من أشكال الإثابة المادّيّة. وتركّز المعلّمات على العقاب المادّي، كالحرمان من الملصقات أو من وقت الاستراحة، في مقابل العقاب المعنوي، كالتجاهل أو نعت الطفل بصفاتٍ سيّئةٍ وما شابه. ولم تظهر النتائج فروقاً ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ بين اتجاهات هؤلاء المعلّمات نحو الإثابة والعقاب، تُعزى لمتغيّرَي سنوات الخبرة ومستوى الإعداد، أو في أشكال الإثابة والعقاب المادّيّة والمعنويّة.

في المقابل، أثبتت النتائج وجود فروقٍ ذات دلالـةٍ إحصائيّةٍ بين أفـراد العيّنة في اتجاهاتهم نحو الإثابة، تُعزى لمتغيّر سنوات الخبرة، دون المعاقبة، وذلك بحسب ما تعكسه النتائج المتعلّقة بالمحور التاسع في الاستبيان حول جعل الحصول على الإثابة أمراً متاحاً وغير صعبٍ، وذلك لصالح المعلّمات اللواتي تقلّ خبرتهن عن ثلاث سنواتٍ، أو تلك التي تزيد عن عشر سنوات. وكذلك الأمر في المحور الحادي عشر المتعلّق بالسبب وراء الحصول على الإثابة، وما إذا كان يرتبط بالجوانب التعليميّة أو السلوكيّة في الصفّ. وهنا أيضاً جاءت النتائج لصالح المعلّمات من الفئات ذاتها، أي أولئك اللواتي تقلّ خبرتهن عن ثلاث سنواتٍ، وبنسبةٍ أعلى لصالح المعلّمات اللواتي تزيد عن عشر سنوات.

أما بالنسبة لإمكانيّة وجود تباينٍ بين اتجاهات المعلّمات كما ظهرت في نتائج الاستبيان من جهةٍ، ونتائج الملاحظات الصفّيّة من جهةٍ ثانيةٍ، فتشير النتائج إلى عدم وجود تباينٍ في ما يتعلق باعتماد أشكال العقاب المادّي أو المعنوي، أما بالنسبة للإثابة المادّيّة أو المعنويّة، فالفروق جاءت دالَّةً إحصائيّاً في هذا المجال.

على الرغم من أهمّيّة الإثابة والعقاب في العمليّة التعليميّة كما مرّ معنا، إلا أن هذه النتائج تدفعنا إلى طرح السؤال الآتي: ماذا يتعلّم الأطفال من خلال اعتماد المعلّمة للإثابة والمعاقبة بأشكالهما المادّيّة أو المعنويّة؟ ماذا يتعلّمون من خلال هذه التفاعلات بينهم وبين المعلّمة وفي البيئة الصفّيّة؟

إن ما يتعلّمه الأطفال في هذه الحالة هو الاعتماد على التقييم الغَيري، سواء من قبل المعلّمة أو غيرها من الراشدين المحيطين بهم. إنهم ينتظرون عباراتٍ أو أفعالاً تنبئهم عن مستوى أدائهم، «هذا جيّد»، أو «تستحق المكافأة»، أو «عملك غير مناسب» مثلاً، وغيرها. في حين أنّه من الضروري تعليمهم كيف يستخلصون نتائجهم وتقييمهم الذاتّي بناءً على تجاربهم وأفعالهم. إن الطفل المتحمّس خارجيّاً يسعى إذاً إلى الحصول على المكافأة أو إلى تجنّب العقاب. إن المخاطرة الناشئة عن هذا المدخل تتمثّل في أن إبعاد التلاميذ عن التعلّم كموضوعٍ بحدّ ذاته، هو مخاطرةٌ بتحويله أيضاً عن كونه تعلّماً حقيقيّاً ذا معنى (Vianin, 2011).

لبناء التعلّم الحقيقي لدى الأطفال، على المعلّمة أحياناً أن تترك الخيار للطفل في اختيار الهدف والطريقة والوسائل، وأيضاً الخيار في استخدام أسلوب التقويم المناسب. فكل ذلك يمنح الطفل الشعور بالكفاءة والقدرة على اتخاذ القرار بشكلٍ ذاتي.

إن الشخص الذي يجد نفسه في بيئةٍ حيث يستطيع أن يقرّر لنفسه ذاتيًّا، يكون متحمّساً بشكلٍ داخليٍّ أكثر من شخصٍ آخر موجودٍ في بيئةٍ لا تسمح له بأن يقرّر لنفسه ذاتيًّا. بهذا الشأن، يشير Joule ٢٠٠٥، «أن لدى الطالب حظّاً أوفر بزيارة موقعٍ الكترونيٍّ ما، إذا ما تمّ استبدال عبارة «إضغظ هنا» الموجودة على الشاشة بعبارة «لك مطلق الحرّيّة بالضغط هنا» (Vianin, 2011).

من جانبٍ آخر، إنّ العقاب يضع الطفل أمام ثلاثة خياراتٍ: إمّا الطاعة العمياء، أو القيام بعمليّة حساب العواقب، أو الثورة. في حين أن إثابته بشكلٍ مستمرٍ يجعله أقلّ إبداعاً، ويدفعه إلى التنافس مع الآخرين، ويولّد لديه اهتماماً أقلّ بالمهمّة قيد الإنجاز. علماً بأن الدراسات تشير إلى أن الأطفال الذين يُكافؤون باستمرارٍ من قِبَل ذويهم، هم أقلّ سخاءً وكرماً من أقرانهم (Moberly, & al. 2005). إنّ الاعتماد على الإثابة كمعزّزٍ خارجيٍّ يُعتبر من أسهل الطرق لحثّ الأطفال على التعلّم والمشاركة والانضباط، في حين أنه يتوجّب على المعلّمات العمل على تخطيط أنشطة تعلّمٍ محفِّزةٍ على التعلّم الذاتي والإبـداع، ما يعني العمل على تنمية الدافعيّة الداخليّة لدى الأطفال في مقابل الدافعيّة الخارجيّة.

فلبعض العوامل دورٌ في انخراط الأطفال في الأنشطة الصفّيّة بشكلٍ فعّالٍ، ما يقلّل من احتمال لجوئهم إلى القيام بسلوكاتٍ غير مناسبةٍ، وبالتالي من نسبة إنزال المعلّم للعقاب، هذا من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر يزيد ذلك من فرص بناء الدافعيّة الداخليّة عندهم، فينصبّ اهتمامهم على إتمام المهمّة نفسها. فالإدارة الصفّيّة الفعّالة من قبل المعلّم تساعد الأطفال على التحكّم الذاتي في سلوكهم وطريقة تفكيرهم وتعلّمهم (Rimm - Kaufman & al, 2009). ولطول اليوم الدراسي وارتفاع عدد الأطفال في الصف أثرٌ في ازديـاد نسبة السلوك غير السوي للأطفال (Finn, & al, 2004). كما أنّ لطريقة تنظيم المعلّم للصفّ وحجم المجموعة وتمتّعه بـالـدفء وبالحساسية لحاجات الأطـفـال، دوراً في تراجع نسب المشاكل السلوكيّة أيضاً، وذلـك سـواء في الأنشطة الموجَّهة من قِبَل المعلم أو الجماعيّة، وارتـفـاع نسبة التواصل الاجتماعي والتعاون بين الأطفال (Rimm - Kaufman & al, 2005).

المراجع

١. أبو جادو، صالح، **علم النفس التربوي**، الأردن: دار المسيرة، ط١٠، ٢٠١٣.

٢. الزغلول، عماد، **نظريات التعلّم**، الأردن: دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٦.

٣. السعادات، خليل، **وجهة نظر المعلّمين نحو أساليب تأديب وتوجيه الطلاب**، مجلّة جامعة أمّ القرى للعلوم التربويّة والاجتماعيّة والإنسانيّة، ١٥: ٢، صص ٢٣٨ ـ ٢٦٤.

٤. السورطي، يزيد، **اتجاهات معلمات رياض الأطفال في الأردن نحو العقاب البدني**، مجلة جامعة دمشق، ١٩:١، ٢٠٠٣، صص١٨٣ ـ ٢١٧.

٥. الشهاب، علي جاسم، **ممارسة العقاب البدني في المدراس المتوسطة بدولة الكويت واتجاهات المعلمين نحو العقاب البدني**، المجلة التربوية، المجلد ٢٠: ٨٠، الكويت، ٢٠٠٦.

٦. العتوم، عدنان، وشفيق علاونة، وعبد الناصر الجراح، ومعاوية أبو غزال، **علم النفس التربوي**، الأردن: دار المسيرة، ط٦، ٢٠١٥.

٧. العلوان، أحمد، **علم النفس التربوي**، الأردن: دار الحامد، ٢٠٠٨.

٨. جينسن، إيريك، **كيف نوظّف أبحاث الدماغ في التعليم** (مجموعة من المترجمين)، المملكة العربيّة السعودية: الظهران، دار الكتاب التربوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

٩. سليم، مريم، **علم نفس التعلّم**، لبنان: دار النهضة العربيّة، ٢٠٠٣.

١٠. طباجة، يوسف، **منهجيّة البحث**، تقنيات ومناهج، لبنان: دار الهادي، ٢٠٠٧.

١١. غاي، ل.، وب. ميلز، وج. إيرازين.، **البحث التربوي كفايات للتحليل والتطبيقات**، تر: صلاح الدين علام، الأردن: دار الفكر، ٢٠١١.

١٢. فيانين، بيار، **كيف نحرّض الرغبة في التعلّم**، تر: محمد شيخو، دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، ط٢، ٢٠١١.

١٣. قطامي، يوسف، ونايفة قطامي، **سيكولوجية التدريس**، الأردن: دار الشروق،٢٠٠١.

١٤. قنديلجي، عامر، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية**، الأردن: دار المسيرة، ٢٠٠٨.

١٥. نتلي، كاثي، **دماغ التلميذ دليل للآباء والمعلمين**، تر: محمد الريماوي ورضوان مصطفى، الأردن: دار المسيرة، ط٢، ٢٠١٠.

16. Cohen, J., & Amidon, E. (2004). Reward and punishment histories: A way of predicting teaching style?. The Journal of Educational Research, 97: 5, 269 - 277.

17. Finn, J., & Pannozzo, G. (2004). Classroom organization and student behavior in kindergarten. The Journal of Educational Research, 98: 2, 79 - 91.

18. Langa, C. (2014). Rewards and punishments role in teacher-student relationship from the mentor's perspective. Acta Didactica Napocensia, 7: 4, 7 - 13. 1430-2065.

19. Moberly, D., Waddle, J., & Duff, E. The use of rewards and punishment in early childhood classrooms. Journal of Early Childhood Teacher Education, 25, 359-366.

20. Rimm-Kaufman, S., La Paro, K., Downer, J., & Pianta, R. (2005). The contribution of classroom setting and quality of instruction to children's behavior in, 105: 4. 0013-5984/2005/ t05O4-OO03.

21 Rimm-Kaufman, S., Curby, T., Grimm, K., Nathanson, L., & Brock, L. (2009). The contribution of children's self-regulation and classroom quality to children's adaptive behaviors in the kindergarten classroom. Developmental Psychology, 45: 4, 958-972. 10.1037/a0015861.

22. Slavin, R.E. (2014). Educational psychology, Theory and practice. kindergarten classrooms. The Elementary School Journal England: Pearson.

23. Yilmaz, F., Babaoĝlan, E. (2013). Reward and punishment methods used elementary teachers to provide classroom discipline. Elementary Education Online, 12:1, 36-51. [Online]: http://ilkogretim-online.org.tr.

ملحق رقم ١

استبيان معلّمة مرحلة الروضات حول الاتّجاهات نحو الإثابة والعقاب

أ- معلومات شخصيّة

- الاسم: --
- العمر:

- دون ٢٥ سنة.
- من ٢٥ إلى ٣٥ سنة.
- أكثر من ٣٥ سنة.

ب- المستوى العلمي (آخر شهادة حصلت عليها):

- ■ الشهادة الثانويّة أو ما يعادلها.
- ■ الإجازة الجامعيّة، حدّدي: _ _ _ _ _ .
- ■ شهادة الامتياز الفنّي TS، حدّدي: _ _ _ _ _ .
- ■ دراسات عليا، حدّدي: _ _ _ _ _ .

ج- سنوات الخبرة (في تعليم صفوف رياض الأطفال):

- أقلّ من ٣ سنوات.
- من ٣ إلى ١٠ سنوات.
- أكثر من ١٠ سنوات.

د- الصفّ الذي تعلّمينه:

الرقم		موافقةٌ جدّاً	موافقةٌ	محايدةٌ	معارضةٌ	معارضةٌ جدّاً
١	لا أستطيع تفعيل التعلّم لدى الأطفال دون إثابتهم.					
٢	لا داعي للجوء إلى العقاب في عمليّة التعلّم.					
٣	للعقاب فاعليّة في تعديل سلوك الأطفال.					
٤	استخدام الإثابة يدفع بالطفل إلى تحسين سلوكه فقط في حال الإثابة.					
٥	أميل إلى إثابة الأطفال عند إنجازهم العمل المطلوب أكثر ممّا أميل إلى ذلك عند قيامهم بسلوك مناسب.					
٦	لا يمكن تعليم الأطفال من دون معاقبتهم.					
٧	أهتم بمعاقبة الأطفال عند عدم إنجازهم المطلوب أكثر ممّا أهتم بذلك عند قيامهم بسلوك غير مناسب.					
٨	أجد أنّ الإثابة المعنويّة أكثر إفادةً من الإثابة المادّيّة لتفعيل التعلّم في مرحلة الروضات.					
٩	أرى أن إعطاء الأطفال الحلوى أو الملصقات أو النقاط يعتبر أكثر إفادة في تعليمهم وأكثر فعاليّة من إطلاق تسميات محبّبة إليهم.					
١٠	ألجأ إلى حرمان الأطفال من شيء يحبونه كأسلوب لمعاقبتهم.					
١١	أسعى لأن يكون الحصول على الإثابة صعباً.					

الرقم		موافقةٌ جدّاً	موافقةٌ	محايدةٌ	معارضةٌ	معارضةٌ جدّاً
١٢	أعتقد أنّ الإثابة المادّيّة تضرّ بتعديل السلوك.					
١٣	ألجأ إلى معاقبة فقط لتحسين التعلّم لدى الأطفال.					
١٤	أحرص على جعل الحصول على الإثابة أمراً سهلاً.					
١٥	أرى أن العقاب المعنوي فعّال في تعليم الأطفال.					
١٦	تكفي الإثابة المعنويّة لتحسين سلوك الأطفال.					
١٧	ألجأ إلى العقاب من دون الرجوع إلى قوانين محدّدة.					
١٨	أبتعد عن استخدام الإثابة عندما ينجز الطفل العمل جزئياً.					
١٩	لا يمكن تعليم الأطفال من دون معاقبتهم.					
٢٠	العقاب المعنوي أقوى أثراً في تعديل سلوك الأطفال وتعليمهم من العقاب المادّي.					
٢١	أعارض أنواع العقاب التي تكون على شكل إطلاق صفات سلبيّة على الأطفال.					
٢٢	ألجأ إلى الإثابة من دون الرجوع إلى قوانين محدّدة.					
٢٣	من الوسائل المفيدة لتشجيع الأطفال على العمل هو التهديد بالعقاب.					

الرقم		موافقةٌ جدّاً	موافقةٌ	محايدةٌ	معارضةٌ	معارضةٌ جدّاً
٢٤	أعتقد أن وصف الأطفال بصفات إيجابيّة «بطل» مثلاً، يؤثّر إيجاباً على سلوكهم.					
٢٥	أميل إلى إثابة الأطفال على السلوك المناسب أكثر ممّا أميل إلى ذلك عند إنجازهم النشاط					
٢٦	أعاقب الأطفال في حال عدم إنجازهم العمل المطلوب أكثر ممّا أهتمّ بذلك عند قيامهم بسلوك غير مقبول					
٢٧	الإثابة ضروريّةٌ لتعليم الأطفال وتحسين سلوكهم.					
٢٨	أستخدم الإثابة فقط عندما يقدّم الطفل عملاً مكتملاً.					
٢٩	لا أرى مبرراً لعدم استخدام العقاب المعنويّ.	٣٥	من أنواع العقاب التي أجدها فعّالة هي تكليف الأطفال بمهام غير مرغوبة بالنسبة اليهم، أو إعطائهم صفات سلبيّة.			
٣٠	أسرع إلى معاقبة الأطفال عند عدم التزامهم بالسلوك المناسب أكثر ممّا أفعل ذلك لو لم ينجزوا النشاط المطلوب.	٣٦	الإثابة الماديّة هي الحلّ لتحسين سلوك الأطفال.			

الرقم		موافقةٌ جدّاً	موافقةٌ	محايدةٌ	معارضةٌ	معارضةٌ جدّاً
٣١	أعتقد أنّ الإثابة المادّيّة في مرحلة الروضات أكثر إفادةً لتفعيل التعليم من الإثابة المعنوية.	٣٧	أعارض من يقول بأن العقاب البدني غير فعّال في تعليم الأطفال وتعديل سلوكهم.			
٣٢	أضطر أحياناً إلى اللجوء إلى العقاب البدنيّ عند عدم تجاوب الأطفال.	٣٨	أعتقد أنّ الإثابة المادّيّة تحسّن التعلّم.			
٣٣	أعتمد كثيراً على العقاب المادّيّ.	٣٩	أستخدم الإثابة عندما يبذل الطفل جهداً ملحوظاً.			
٣٤	أقدّم الإثابة بالرجوع إلى قوانين معلنة ثابتة ومتدرّجة.	٤٠	أعاقب دائماً بالاستعانة بقوانين محدّدة.			

ملحق رقم ٢

الانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان

(تراوحت الانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان بين ٩ و٢٦ وكانت مجمل العبارات دالّة عند مستوى ٠,٠٠١ ما يدلّ على صدق العبارات)

المحور الأول	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
أهمّيّة الإثابة في العمليّة التعليميّة التعلّميّة	١	٧٨,٤٤	٢١,١٧	٠,٠٠١
	٤	٥٤,٤٣	٢٠,٧٠	٠,٠٠١
	٢٧	٩٠,٦٣	١٠,٦٧	٠,٠٠١

المحور الثاني	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
أهمّيّة العقاب في العمليّة التعليميّة التعلّميّة	٢	٥٥,٢٤	٢٣,٢٠	٠,٠٩
	٣	٧٠,٧٩	٢٣,٧٨	٠,٠٠١
	٦	٤٦,٦٧	٢٢,١٤	٠,٠٠١
	١٩	٤٦,٦٧	٢١,٦٨	٠,٠٠١

المحور الثالث	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
الاتجاه نحو العقاب المعنوي	١٥	٥٣,٦٧	٢٦,١٧	٠,٠٠١
	٢٠	٥٨,٢٨	٢٤,٩٣	٠,٠٠١
	٢٣	٥٢,٦٣	٢٣,١٥	٠,٠٠١
	٢٩	٤٩,٨٢	٢٣,٦٤	٠,٠٠١
	٣٥	٢٦,٨٨	١٣,٤٤	٠,٠١

المحور الرابع	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
الاتجاه نحو العقاب المادّي	١٠	٧٨,٣٩	١٦,٧١	٠,٠٠١
	٢١	٨٥,٩٢	٢٦,١٦	٠,٠٠١
	٣٢	٢٣,٩٠	٩,٤١	٠,٠٠١
	٣٣	٤٥,٣٣	٢١,٤٣	٠,٠٠١
	٣٧	٥٤,٦٣	٣٤,١٢	٠,٠٠١

المحور الخامس	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
الاتجاه نحو الإثابة المادّيّة	٩	٦٦,٩٨	٢٠,٠٥	٠,٠٠١
	١٢	٥١,٠٠	٢٣,١٢	٠,٠٠١
	٣١	٦٣,١٣	٢٢,٦٠	٠,٠٠١
	٣٦	٤٩,٥٨	١٥,٣٢	٠,٠٠١
	٣٨	٥,٠٠	١٧,٤٦	٠,٠٠١

المحور السادس	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
الاتجاه نحو الإثابة المعنويّة	٨	٦٢,٨١	٢٥,١٦	٠,٠٠١
	١٦	٤٣,٨٨	١٢,٤٦	٠,٠٠١
	٢٤	٨٨,٤٤	١٣,٧١	٠,٠٥

المحور السابع	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
	٤٠	٤٨,٨٠	٢١,٠٠	وجود قوانين للعقاب

المحور الثامن	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
وجود قوانين للإثابة	٢٢	٣٦,٨٣	١٤,٩٠	٠,٠٠١
	٣٤	٩١,٢٥	١٠,٦٢	٠,٠٠١

المحور التاسع	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
سهولة الحصول على الإثابة	١٤	٥٣,٨٨	١٨,٣٢	٠,٠٠١
	٣٩	٨٤,٣٨	١٦,٥١	٠,٠٠١

المحور العاشر	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	الانحراف
صعوبة الحصول على الإثابة	١١	٥١,١١	٢٠,٥٧	٠,٠٠١
	١٨	٤٣,٣٩	١٥,٣٨	٠,٠٠١
	٢٨	٤٦,٣٢	١٦,٧١	٠,٠٠١

المحور الحادي عشر	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
الأسباب التي توجب الإثابة	٥	٥٢,٣٩	٢٢,٨٤	٠,٠٠١
	٢٥	٧١,١١	١٥,٥٧	٠,٠٠١

المحور الثاني عشر	رقم السؤال	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
الأسباب التي توجب العقاب	٧	٣٤,٣٨	١١,٥٣	٠,٠٠١
	١٣	٤٢,٥٤	١٩,٨٤	٠,٠٠١
	٢٦	٤٦,٦٧	٢٠,٠٠	٠,٠٠١
	٣٠	٦٤,٢٦	١٧,٥٦	٠,٠٢

تأثيرُ الأخلاقيّاتِ الطِّبِّيَّةِ على حمايةِ حقوقِ المريضِ منَ المنظورِ الإسلامي

دراسةُ حالةِ المركزِ الاستشفائي الجامعي CHU باتنة - الجزائر (مَن وجهة نظر المريض)

أ. د. سامية لحـول

جامعة باتنة ١ - الجزائر

د. فؤاد بوفطيمة

جامعة باتنة١ - الجزائر

د. شبيلة عائشة

المدرسة العليا للتجارة، الجزائر

أ. د. صليحة مقاوسي

جامعة باتنة١ - الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الأخلاقيات الطِّبِّيّة من المنظور الإسلامي، في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بمدينة باتنة ـ الجزائر، على حماية حقوق المريض من وجهة نظر المرضى. وقد تم جمع البيانات من عيِّنَةٍ تُقدَّر بـ ١٨٥ مفردةً عن طريق استبانةٍ صُمِّمت لأغراض الدراسة. كما استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتفسير بياناتها، واختبار فرضياتها الخاصة بالتحليل والكشف عن علاقات التأثير المباشرة، بين المتغيِّر المستقل الرئيس (أبعاد الأخلاقيات الطِّبِّيّة وفق المنظور الإسلامي: المسؤولية الطِّبِّيّة، الحقيقة وكشف السِّر الطِّبِّي، احترام ذات المريض، الخصوصية والسِّرِّيَّة، الإخلاص)، والمتغيِّر التابع (حقوق المريض). وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتفريغ وتحليل الاستبيان.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثيرٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ لأبعاد الأخلاقيات الطبية، وفق المنظور الإسلامي إجمالا، في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بباتنة - الجزائر، على حماية حقوق المريض في المركز. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضرورة التزام الأطباء بالآداب والأخلاقيات حسب الضوابط الشرعية من أجل حماية حقوق المرضى. وأظهرت النتائج أيضا أن المرضى في CHU بباتنة - الجزائر يعطون الأولوية لأبعاد الأخلاقيات الطبية حسب الترتيب الآتي: الحقيقة وكشف السر الطبي، الخصوصية والسرية، الإخلاص، المسؤولية الطبية، ثم احترام ذات المريض. كما توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروقٍ في حماية حقوق المريض، في المركز الاستشفائي الجامعي - باتنة، تُعزى إلى الاختلاف في خصائصه (النوع - المهنة - الحالة الاجتماعية - الدخل - القسم)، في حين توجد فروقٌ بالنسبة للعمر.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات مهنة الطب- حقوق المريض- ضوابط الشريعة الإسلامية- المركز الاستشفائي الجامعي CHU بباتنة - الجزائر.

Abstract: This study aims to determine the impact of medical ethics from the Islamic perspective in the universal hospital CHU in the city of BATNA - Algeria, on the protection of the rights of the patient from the patient's point of view. The data were collected from a sample is estimated at 185 by a questionnaire designed for the purposes of the study. The study used descriptive statistical methods and evidentiary to interpret the data and test hypotheses for the analysis and detection the effect of direct relationships between the independent variable principal (the dimensions of medical ethics according to Islamic perspective: medical liability, the truth and uncover the secret medical, self-esteem of the patient, privacy and confidentiality, fidelity) and the dependent variable (the rights of the patient). With the use of software statistical analysis (SPSS) for unloading and analysis of the questionnaire .The study results suggest the presence of a statistically significant effect of the dimensions of medical ethics according to Islamic perspective on protecting the rights of the patient in universal hospital CHU Batna - Algeria. And this result can be explained by the need to obligate doctors to follow morality and ethics according to Islalmic controls to protect patients' rights. The results also showed that patients in the CHU Batna - Algeria gives priority to the dimensions of medical ethics in the following order: the truth and uncover the secret medical, privacy and confidentiality, fidelity, medical liability and self-esteem of the patient. The study results the absence of differences in the protection of the rights of the patient in the universal hospital of Batna attributable to differences in the characteristics (Sex - Profession - Social Status - Revenue - Section). While there are differences for age.

Keywords: Ethics of the medical profession - the rights of the patient - Islamic controls - universal hospital CHU Batna - Algeria.

مقدمة

أصبح موضوع أخلاقيات الأعمال من المواضيع التي حظيت باهتمامٍ متزايدٍ في السنوات الأخيرة، وأصبحت المنظمات تتسابق لإصدار مدوّناتٍ أخلاقيةٍ، وراحت تعيد صياغة الأهداف والسياسات بطريقةٍ تبرز فيها المسؤولية الأخلاقية للمنظمة، فحلَّت بالتالي أخلاقيات الأعمال محلّ الربح الذي ظلّ ولعقودٍ طويلةٍ مركزَ اهتماماتها. وعلى اعتبار أن الطّبَّ يُمثِّل فنّاً أو مهنةً تتعلق بحفظ الصحة ومقاومة المرض وإعادة الصحة للمريض، فهي بذلك تُشكِّل مهنةً إنسانيةً لها دور كبيرٌ في حياة الأفراد. ونظراً لارتباط الصحة الوثيق بالحياة، وجدارتها بالحماية، بحكم كونها من جملة حقوق الإنسان، تُعتبر حمايةُ حقوق المريض شرطاً أساسياً لحماية حقِّ الإنسان في الحياة. وقد يلتزم الطبيب بحماية حقوق المريض وفقاً للوائح الآداب والقوانين الناظمة للمهن الطبّيّة.

وقد ارتبطت أخلاقيات مهنة الطّبِّ بالآداب العامة للمجتمع، وبأعراف وتقاليد الأمم، بالإضافة إلى ارتباطها بصلةٍ أوثق بقِيَم الديانات المختلفة. وأدّى تجاهلُ القوانين الوضعية دورَ الدِّين في حلِّ المشكلات الأخلاقية إلى الفشل في حل المعضلات الطّبّية، وعدم القدرة على تطبيقها سواء بمضمونها القانوني أو الإنساني. بالمقابل فإن النظام الإسلامي أرسى قواعدَ ضروريةً لاستخدامها في تطبيق مقاصد الشريعة، وتتويج العمل الطّبّي وفق الآداب والأخلاق الإسلامية.

الإشكالية

أصبحت الأخلاقيات تتصدر كثيراً من الجدل خصوصاً في مجال البحوث الطّبّية الحديثة، والتشريعات المواكبة لذلك، من الاستنساخ إلى الإجهاض إلى القتل الرحيم والتلقيح الصناعي وغيرها، الأمر الذي أدّى مؤخَّراً إلى كثرة الاهتمام بأخلاقيات الطّبّ من منظورٍ إسلاميٍّ ودورها في حماية حقوق المريض.

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الآتية: كيف يساهم الالتزام بالأخلاقيات الطّبية من منظور الشريعة الإسلامية، في المركز الإستشفائي الجامعي CHU بمدينة باتنة ـ الجزائر، على حماية حقوق المريض؟

من أجل الولوج إلى عمق إشكالية الدراسة يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي مبادئ الأخلاقيات الطِّبّية حسب ضوابط الشريعة الإسلامية؟
- كيف تساهم الأخلاقيات الطِّبّية في حماية حقوق المريض من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية؟
- كيف يتم تقييم الأخلاقيات الطِّبّية في المركز الإستشفائي الجامعي CHU بمدينة باتنة ـ الجزائر من طرف مرضى المركز؟
- كيف تؤثر الأخلاقيات الطبية في المركز الإستشفائي الجامعي CHU بمدينة باتنة ـ الجزائر على حماية حقوق المريض؟

فرضيات الدراسة

تمّت صياغة الفرضيات في صيغتها العدمية كما يأتي:

- الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثرٌ لأبعاد الأخلاقيات الطِّبّية وفق المنظور الإسلامي في المركز الإستشفائي الجامعي CHU بمدينة باتنة ـالجزائر على حماية حقوق المريض.
- الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروقٌ ذاتُ دلالةٍ إحصائيةٍ لحماية حقوق المريض في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بمدينة باتنة ـالجزائر، تُعزى للخصائص الديمغرافية لِعيِّنة الدراسة (النوع، العمر، المهنة، الحالة الاجتماعية، الدخل، القسم).

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من مساهمتها في الوقوف ميدانياً على إدراك المرضى بالمركز الاستشفائي الجامعي CHU بمدينة باتنة ـالجزائر، لمدى تأثير الأخلاقيات الطِّبّية وفق المنظور الإسلامي على حماية حقوقهم. كما تساهم هذه الدراسة أيضا في الكشف عن نقاط الضعف في الآداب والأخلاقيات المهنية للأطباء بالمركز، والتي تعمل على استياء المريض.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- التعرُّف على آداب وأخلاقيات مهنة الطّب حسب ضوابط الشريعة الإسلامية.

- الوقوف على أهم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المريض حسب ضوابط الشريعة الإسلامية.

- إبراز دور الشريعة الإسلامية في ضبط أخلاقيات مهنة الطّب وتأثيراتها على حماية حقوق المريض.

- التعرُّف على واقع الأخلاقيات الطّبّية وفق المنظور الإسلامي في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بمدينة باتنة ـالجزائر، من وجهة نظر المريض.

- توضيح التأثير الموجود ما بين الأخلاقيات الطّبية في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بمدينة باتنة ـالجزائر على حماية حقوق المريض.

- تحديد أهم أبعاد الأخلاقيات الطّبّية وفق المنظور الإسلامي المُؤثِّرة على حماية حقوق المريض.

منهجية الدراسة

من أجل الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق البحث، والتحقق من صحة فرضياته، فقد تم الاعتماد في بناء الإطار النظري على المعلومات المتوفرة في الكتب والمجلات العلمية الموثوقة، وما تزخر به شبكة الإنترنت عبر المواقع المتخصصة. بينما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على استمارة الاستبيان، والتي تُعَدُّ أداةً رئيسةً قادرةً على تشخيص أبعاد البحث وقياسها.

المبحث الأول: مبادئ الأخلاقيات الطّبّية من المنظور الإسلامي

إن العلاقة بين الطبيب والمريض معروفةٌ منذ القدم، حيث تُنشيء هذه العلاقة التزاماتٍ على عاتق الطبيب لمصلحة المريض. وتُشكِّل هذه الالتزامات في الحقيقة حقوقاً للمريض، وهي منصوصٌ عليها في لوائح الآداب الطّبية والقوانين الناظمة للمهن الطّبية[1]. ومنذ آلاف السنين، عُرفت الأخلاقيات والآداب على أنها شرطٌ أساسٌ لتكوين الطبيب. ومع أن القوانين القديمة لآداب المهنة أكدت على هذه الحاجة إلى حدٍّ ما، إلا أنها كانت ناقصةً وتحتوي على أخطاء جسيمةٍ، فالدساتير الحديثة للآداب

(١) فواز صالح، «تأثير التقدم العلمي في مجال الطب الحيوي على حقوق المرضى: دراسة قانونية مقارنة»، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص. ٤٦٩.

المهنية تتجه إلى أن تكون أكثر تحرراً وأقل تقييداً، حيث تُعتبر عولمة القانون الغربي في جوهره إنكاراً للقِيَم الأخلاقية، لأن الأخلاق مرتبطةٌ بالدِّين، ولذلك فشل نظام العولمة في مجال الطّب وأدب المزاولة. ويرجع سبب ذلك إلى احتياج بعض المواضيع التي استجدت في هذا الخصوص إلى اعتباراتٍ دينيةٍ، فوجد الأطباء والمجتمع بمجمله أنفسهم غير قادرين على مواجهة هذا التحدي الكبير، لافتقار هذا النظام لعماد الأخلاق. أما الآداب القرآنية فإنها تبرز كنموذجٍ فريدٍ للبشرية، ولكل المهن والأعمال، وفي كل الأزمنة والعصور(١).

غير أن أهمية الأخلاقيات اليوم هي أكثر بكثيرٍ من السابق، بسبب ارتباط الآداب والأخلاق المهنية قديماً بتعاليم الدين، وحيث كان التديُّن عند الناس مَعْلَماً واضحاً في حياتهم. أما في نهاية القرن الهجري الرابع عشر، أصبح الدِّين هامشياً في حياتهم، وأصبحت آداب المزاولة وأخلاق المهنة مقلقةً ومُؤرِّقة. وذلك بسبب تطور التقنيات الطبية التي أدت إلى ظهور معضلاتٍ طبّيةٍ جديدةٍ، مثل إنعاش الحياة، وأطفال الأنابيب، وغيرها من المسائل التي لها أبعادٌ خلقيةٌ وأدبيةٌ على حياة الناس. كما تُعتبر زيادة نسبة الخروقات الأدبية والأخلاقية من قبل الأطباء الممارسين، السببَ الثاني لهذا القلق، فقد وجد الطبيب الغربي نفسه محاطاً بمعضلة، لأن القيم الأخلاقية وارتباطها بالدِّين ليست جزءاً من ممارسته الطّبية في حياته. لذلك كان لابد من صياغة وتهذيب آداب هذه الممارسة من جديد(٢).

وفي المقابل، لم يواجه المسلمون مثل هذه المعضلة، نظراً لاختلاف النظام الإسلامي عن النظام الوضعي، فالأول مبنيٌّ على أسسٍ متكاملةٍ من الآداب والأخلاق، بحيث يُستطاع من خلاله التعامل مع جميع المشكلات الطّبية، وحلُّها بطرقٍ مشروعةٍ، ناهيك عن مرونته وقابليته للتكيُّف والتفاعل مع الكثير من القضايا المعاصرة. وفي الحقيقة، إن المسلمين ليسوا بحاجةٍ إلى نظامٍ وضعيٍّ جديدٍ يتحدث عن الآداب والأخلاق، لأن مثل هذا النظام موجودٌ أصلاً في منهاج حياتهم اليومي(٣). وذلك لأن

---

(١) عبد الرحمن شيخ أمين وأحمد القاضي، «الدستور الإسلامي لآداب مهنة الطب»، متوفر على موقع: أخلاقيات المهن الصحية http://med-ethics.com/artclsDetails.asp?d=1&dt=1&c=8&a=22 تصفح يوم ٠٨-١٢-٢٠١٣

(٢) عمر حسن كسول، «أخلاقيات مزاولة المهنة الطبية من وجهة نظر المقاصد الشرعية الإسلامية»، المؤتمر العلمي العالمي، الأردن، ٢٠٠٤.

(٣) م. ن.

الأدب والأخلاق في الإسلام أمران حتميّان لكونهما مستمدَّيْن من مصدرٍ إلهيٍّ، على عكس القوانين الوضعية، فهي لا تُستمد من تشاريع إلهيةٍ، لذلك تفشل في توحيد مثل هذه الأخلاقيات.

ومن المنظور نفسه، حدَّدت اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط ضمن دورتها الثانية والخمسين، المخصَّصة للدستور الإسلامي العالمي للأخلاقيات الطّبية والصّحية، خمسةَ مبادئ للأخلاقيات الطّبية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، وهي:(١)

١. **الحياةُ حقٌّ لكل إنسان**، وهي مقدَّسةٌ محترمةٌ مُدافَعٌ عنها، وقيمة النفس البشرية الواحدة تعدل قيمة البشر جميعاً، حسب قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢)، والاعتداء على حياة أي نفسٍ بشريةٍ، ولو كانت جنيناً أو شيخاً أو معوقاً، عدوانٌ على البشر جميعا، ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢). علماً بأن هذا الإحياء في مفهوم الإسلام ليس مقصوراً على الإحياء البدني، بل يتعداه إلى الإحياء النفسي والروحي والاجتماعي.

٢. **الإنسانُ مكرّمٌ**، ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ بغضِّ النظر عن لون ابن آدم، وجنسه ومعتقده، ويقتضي تكريمه المحافظةَ عليه في صحةٍ تامةٍ ومعافاةٍ كاملةٍ، كما يقتضي احترامُ شخصيته احترامَ خصوصياته وأسراره، واحترامَ حقِّه في الحصول على جميع المعلومات التي تتعلق بأي إجراءٍ طبّيٍّ سوف يتعرض له، واحترامَ حقِّه في كونه وحده صاحب القرار فيما يتعلق بشؤونه الصحية مادام ذلك في إطار هذه القِيَم.

٣. **العدلُ**، وهو قيمةٌ جوهريةٌ في نظر الدِّين، لأنه غايةٌ أساسيةٌ من غايات إرسال الرُّسل، لقوله عز وجل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل: ٩٠). ومن الضروري تحقيق العدالة والمساواة في تقديم الرعاية الصحية على الصعيد الفردي والمجتمعي، سواء كانت رعايةً وقائيةً أو علاجيةً، دون أدنى تمييزٍ بين البشر بسبب الجنس أو العرق أو الانتماء السياسي.

٤. **الإحسان**، وهو قيمةٌ جوهريةٌ أمر الله سبحانه وتعالى بها ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل: ٩٠). وهي تتضمن معنى الجودة في تقديم الرعاية الصحية، بالإضافة إلى أنها تتضمن أيضاً صحوة الضمير، ومراقبة الله في كل تصرُّفٍ وسلوكٍ كما يقول صلى الله عليه

---

(١) منظمة الصحة العالمية، «الدستور الإسلامي العالمي للأخلاقيات الطبية والصحية»، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، الدورة ٥٢، ٢٠٠٥، متوفر على الموقع: www.ksums.net/files/2nd/Professionalism/Female/EM_RC52_7_ar.pdf تصفح يوم ١٧_ ١٢_ ٢٠١٣.

وسلم «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه». ويشمل مفهوم العبادة في الإسلام كلَّ تصرفات الإنسان في هذه الحياة، والتي تُتوّجها النِّية الخالصة لله في كل عملٍ من الأعمال.

٥. **لا ضَررَ ولا ضِرار**، ويُراد به عدم جواز الإضرار بالنفس أو بالغير، أو الإضرار بالمجتمع بأي شكلٍ من الأشكال. ويترتب على ذلك عدم تعريض المريض إلى أي إجراءٍ تشخيصيٍّ أو علاجيٍّ يكون من شأنه تعريضه إلى الضرر أو الخطر.

وفي السياق نفسه، ذكر الإمام النووي في كتاب الأذكار ما يزيد عن ثلاثين حديثاً شملت جوهر القِيَم الإسلامية «مدار الإسلام»، وهي بمثابة مؤشراتٍ عامةٍ لكيفية أداء العمل الطّبي. ومن بين هذه الأحاديث ما يأتي: إنما الأعمال بالنّيات؛ والأفضل اجتناب الشّبهات وترك ما لا يعنيك؛ وأحبب للآخرين ما تحبه لنفسك؛ ولا تؤذِ أحداً وأدِّ النصيحة بإخلاصٍ وأمانة؛ واجتنب المُحرَّمات؛ وواظب على الفروض ما في وسعك؛ واجتنب الجدل العقيم وكثرة السؤال؛ وازهد عن المباهج الدنيوية وعما بين أيدي الناس، وعش حياتك بنظامٍ وفق شرع الله، وليكن ادعاؤك بدليلٍ؛ أما في المسائل الخلافية فاتبعْ ما يمليه عليك الضمير ولو خالفك الآخرون رأيك، فالعمل الصالح يُطَمئن القلب بينما الإثم يثقل عليه[1].

وعليه، يجب أن يكون أداء الطبيب عالي الجودة والكفاءة في كل مساعيه، وأن يحفظ لسانه من أذى الآخرين، وأن يسكت أفضل من أن يتكلم بما يؤذي الناس، وأن يجتنب الغضب وسوراته، وانتهاك حدود الله ومحارمه، واستحضار وجود الله في جميع مواقفه وأفعاله، وأن يفعل الحسنة لتذهب السيّئة، وأن يقابل الناس بخلُقٍ حسنٍ، وأن يُعوِّد النفس على كبح جماحها، وعلى عادة التواضع والاحتشام، والحرص على أن يكون موضوعياً متفاعلاً مع المجتمع، وان يطلب العون من الله، ويجتنب الظلم وانتهاك المحرَّمات.... الخ[2].

المبحث الثاني: دورُ الشريعةِ الإسلاميةِ في ضبطِ أخلاقياتِ مهنةِ الطّبِّ، وتأثيراتُها على حماية حقوق المريض

يجدر بالطبيب الالتزام بالمبادئ والأخلاقيات لحماية حقوق المرضى، والقيام بواجباته المهنية في إطارٍ أخلاقيٍّ وفقا لضوابط الشريعة الإسلامية، وذلك كما يأتي:

(١) محمد عيد شبير، «الأخلاقيات الطبية: الأخلاقيات المتعلقة بمهنة التحاليل الطبية»، متوفر على الموقع: site.iugaza.edu.ps/mshubair/files/2012/05/pdf، تصفح يوم ٠٣ـ ١٢ـ ٢٠١٣.

(٢) م. ن.

١. **المسؤوليةُ الطّبّية**: انه لفرضُ عينٍ على كل طبيبٍ أن يقدِّم خدماته الطبية لكل مريضٍ في البلد التي لا يوجد فيها طبيبٌ غيره، أو لمن جاءه مريضاً طالباً منه المعالجة، وإن كان في البلدة طبيبٌ غيره، فإن وُجد في البلدة أكثر من طبيبٍ كفوءٍ، فإن هذه الخدمة المقدَّمة تصبح فرض كفايةٍ عليه. ويُعتبر الطبيب مسؤولاً عن مريضه ما أن يبدأ علاجه، حتى وإن وُجد أطباء آخرون بنفس الكفاءة في مجتمعه المحلي(١).

وتتمثل موجبات المسؤولية الطّبية في الفقه الإسلامي في ما يأتي:(٢)

أ. **العمدُ**: وهو أن يحصل من الطبيب أمرٌ محظورٌ يفضي إلى هلاك المريض أو أحد أعضائه، ويكون قصده من هذا العمل أذية المريض، كأن يصف له دواءً سامّاً بقصد إهلاكه. ويعتبر ذلك جناية العمْد التي توجب القصاص، وهذا أمرٌ يندر حصوله من الأطباء.

ب. **الخطأُ الطّبيُّ**: كأن يخطئ الطّبيب في تشخيص المرض، ومن ثم في وصف الدواء، أو يُقدِّر الحاجة لإجراء عمليةٍ جراحيةٍ، ثم يتبيَّن بعد العمل الجراحي أن المريض كان في غنىً عنها، أو تزلّ يدُ الجرَّاح فيتجاوز الموضع المحدَّد لجراحته. ويُعتبر الطّبيب مسؤولاً عن خطئه، وعن الضرر الناجم عن ذلك الخطأ، غير أن موجب الخطأ أخفُّ من موجب العمْد لعدم وجود قصدِ التعدِّي عند المخطئ، ولذلك تميز عن العمْدِ بعدم وجوب القصاص وإن اشترك معه في وجوب الضمان. كما أن الخطأ وإن كان موجباً للمسؤولية الدنيوية، غير أن صاحبه لا يأثم عند الله تبارك وتعالى. وقد شرع الله عز وجل الزواجر والجوابر لحماية أرواح الناس، فتتمثَّل الزواجرُ في الوعيد الشديد الذي يلحق الطبيبَ بسبب تقصيره وإهماله واستخفافه بأجساد الناس وأرواحهم، وهذا الوعيد قد يكون في الدنيا بما يترتب على فعله من قصاصٍ أو ديةٍ أو ضمانٍ يُلزمه به القاضي، وقد يكون في الآخرة بالإثم الموجب لعقوبة الله تعالى يوم القيامة، وقد يكون بهما معا في الدنيا والآخرة. وأما الجوابر فتكون بما شرعه الله من لزوم الضمان على الطّبيب الذي ارتكب خطأً يوجب الضمان، ويكون بدفع الطبيب للمريض ما يجبر به مصيبته التي تسبّب بها. ومن وجهة نظرٍ قانونيةٍ، يمكن متابعة كل طبيبٍ أو جرَّاح أسنانٍ أو صيدليٍّ، أو مساعدٍ طبِّيٍّ، على كل تقصيرٍ أو خطأٍ مهنيٍّ يرتكبه خلال ممارسته مهامه، أو بمناسبة القيام بها، ويلحق ضررا بالسلامة البدنية لأحد الأشخاص، أو بصحته، أو يحدث له عجزاً مستديماً،

---

(١) م. ن.

(٢) قيس بن محمد آل الشيخ مبارك، **التداوي والمسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية**، (لبنان: دار الريان للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص. ١٣٣.

أو يعرِّض حياته للخطر، أو يتسبّب في وفاته، وإذا لم يتسبّب الخطأُ المهنيُّ في أي ضررٍ، يُكتفى بتطبيق العقوبات التأديبية.

ج. **مخالفةُ أصولِ المهنةِ الطّبّيّة**: ذلك أن إقدام الطّبيب على معالجة المرضى على غير الأصول في علم الطّب، يحيل عمله من عملٍ مشروعٍ هو مندوبٌ إليه، إلى عملٍ محرَّمٍ يُعاقَب عليه. وقد بيَّن الفقهاء أن اتّباع الأصول المعتبرة عند أهل الصنعة يُعتبر واجباً على الطّبيب، وعلى هذا فهو مسؤولٌ عن الأضرار الناتجة عن مخالفته لهذا الواجب.

د. **الجهلُ**: كأن يكون المُتطبِّبُ دعيّاً على صنعة الطّب، وإنما غرَّ المريض وخدعه بإدّعاء المعرفة، أو أن تكون له معرفةٌ بسيطةٌ لكنها لا تؤهِّله لممارسة هذا الفن (كطالب الطّب مثلاً)، أو أن تكون له معرفةٌ في فنٍّ من فنون الطّب ثم يتصدّى لممارسة العمل في تخصّصٍ آخر. ويُعتبر المُتطبِّب في كل هذه الحالات مسؤولاً، إذ أجمع الفقهاء على تضمين الطّبيب الجاهل ما تسبَّب في إتلافه بجهله وتغريره للمريض (من تطبّبٍ ولم يُعلَم منه قبل ذلك طبٌّ فهو ضامن). والقارئ لهذا الحديث يتبين له أنه نصَّ في إيجاب الضمان على الطّبيب الجاهل، لكن الفقهاء اعتبروه أصلاً في تضمين الطّبيب حين يرتكب موجباً من موجبات الضمان والخطأ وغير ذلك.

هـ. **رفضُ الطَّبيبِ للمعالجةِ في حالاتِ الضرورة (الإسعاف)**: يُعتبر إسعاف المريض أمراً واجباً عند جمهور الفقهاء، وبذلك، من حقِّ المريض إجبارُ الطّبيب على إسعافه إذا كان قادراً على الإسعاف وكان المريض مضطراً إلى ذلك.

و. **المعالجاتُ المُحرَّمة**: ليس مما أباح الله للإنسان أن يُعرِّض منافعه للهلاك والتلف حتى يقدم عليه. وكما لا يحقُّ للمريض ذلك، فإن إذنه للطّبيب بإتلاف نفسه أو شيءٍ منها، لا يجيز للطبيب استباحة شيءٍ من ذلك والعبث فيه. ولا تجيز الشريعة الإسلامية للمريض أن يأذن بهذا، ولا أن يجعل لإذنه اعتباراً في إسقاط المسؤولية عن الطّبيب في إقدامه إلى قتل المريض ولو كان ذلك بدافع الشفقة عليه.

٢. **الحقيقةُ وكشفُ السِّرِّ الطّبِّي**: لقد ورد في نصِّ المادة ٤٣ من مُدونَّة أخلاقيات الطّب مصطلح «يجب» doit ليفيد بأن الالتزام بالإعلام يجب أن يتوخَّى فيه الطّبيب الوضوح والصدق، بل يكون مُتبصِّراً[١]. ويقصد بذلك أن يسبق إعلام الطّبيب بموافقة المريض بكل

(١) قندلي رمضان، «الحق في الصحة في القانون الجزائري (دراسة تحليلية مقارنة)»، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد ٦، ٢٠١٢، ص. ٢٣٠.

جوانب العمل الطّبي الذي سيقوم به، وأن يكون للمريض الحقُّ في معرفة حقيقة مرضه، ومستقبله الصحي، والعلاج الـذي سيُقدَّم له، ناهيك عن المخاطر التي قد يتعرض لها في حالة رفضه العلاج. كما يجب إعـلام المريض بحالة إمكانية ظهور أخطارٍ جديدةٍ بعد أن تُجرى له الاستقصاءات والعلاجات والأفعال الوقائية، إلا في الحالات الاستعجالية، أو عند استحالة إعلامه[1]. وبذلك، حقُّ المريض في الإعلام والمعرفة أمرٌ تقتضيه حرية الأشخاص في أفرادهم وكرامتهم، لقوله تعالى ﴿لَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (الإسراء: ٧٠).

وعليه، من أدب المهنة أن يصارح الطّبيبُ مريضَه بكل الحقيقة، فله الحقُّ في معرفة الفوائد والمخاطر التي قد تنجم عن العمل الطّبي، ولإفساح المجال أمامه كي يحكم بنفسه على إمكانية تحمُّل مثل هذا الإجراء أم لا. كما على الطّبيب مناقشةُ مريضه بصراحةٍ، وأن يوضح له خلفيات الأمور وتوابعها...الخ. وعليه أيضا التنبهُ إلى المرضى الذين قد تؤثِّر المعلومات الزائدة أو الصراحة الكاملة في قرارتهم الشخصية بحقِّ أنفسهم، فيصبحون في حيرةٍ وقلقٍ، أما البعض الآخر فلا يتأثر بذلك. وكان الرسول صلّى الله عليه وسلّم يُكلِّم الناس بحسب قدرة فهم عقولهم[2].

٣. **احترامُ ذاتِ المريض**: يتعلق احترام الذات بالمبدأ الشرعي «النّيّة» أو القصد، وعلى جميع العاملين في الحقل الطّبّي توجيه كل اهتمامهم وقصدهم لمصلحة المريض. والمريض وحده الذي يملك قرار نفسه، بينما لا يملك الآخرون حقَّ تقرير مصيره، خوفاً من التأثُّر بالاعتبارات الشخصية في اتخاذ القرار. ولذلك، يجب أن تتم جميع الإجراءات الطّبّية بموافقة المريض، ولا يُسمح بأي تدخُّلٍ طبِّيٍّ عليه دون موافقته، إلا في حال عدم أهليته القانونية أو الشرعية لأخذ الموافقة منه. وفي هذه الحالة يسمح الشرع لأشخاصٍ آخرين باتخاذ القرار عنه[3].

وبناءً على المعلومات الكافية المُقدَّمة من الطبيب للمريض عن وضعه الصّحّي، يُقرِّر هذا الأخير الموافقةَ على العلاج من عدمه. كما يُشترط في الرضا أن يكون مستنيراً وصريحاً وواعياً، وفي بعض الحالات يُشترط أن يكون خطّياً، كما هو الحال في بعض العمليات الجراحية الخطيرة، أو في مجال الاختبارات الوراثية، أو في مجال زراعة

(١) Angelo castelletta, **Responsabilité médicale (droits des malades)**, (Paris: Dalloz, 2002), p. 26.

(٢) محمد عيد شبير، «الأخلاقيات الطبية: الأخلاقيات المتعلقة بمهنة التحاليل الطبية»، م. س.

(٣) م. ن.

الأعضاء أو غيرها من الحالات الخطيرة[١]. وبذلك، لا يستطيع الطّبيب إجراء أي فحصٍ أو علاجٍ إلا برضا المريض. واعتماداً على القاعدة الشرعية، يُعتبر الإذن من حقوق المريض الأساسية في أي علاجٍ طبّيٍّ أو جراحيٍّ، ولا يجوز لأحدٍ أن يتصرف في ملك غيره إلا بإذنه، وفي هذا يقول الإمام القرافي «إن الله تعالى تفضَّل على عباده فجعل ما هو حقٌّ لهم بتسويغه وتملّكه وتفضّله، لا يُنقل الملك فيه إلا برضاهم، ولا يصحُّ الإبراء منه إلا بإسقاطهم، ولذلك لا يسقط الضمان في إتلافه إلا بإذنهم، أو بالإذن في مباشرته على سبيل الأمانة»[٢].

وفي المقابل، تشير لذلك المادة ٤٤ من قانون أخلاقيات الطّبِّ الجزائري، والتي تنصُّ في فقرتها الأولى على أن «يخضع كل عملٍ طبيٍّ، يكون فيه خطرٌ جدِّيٌّ على المريض، لموافقة المريض موافقةً حرةً ومتبصِّرةً، أو لموافقة الأشخاص المُخوَّلين منه أو من القانون[٣]. وللإذن الطّبِّي صفتان، هما: **الإذن المُقيّد**، وهو أن يأذن المريض للطّبيب بإجراء فحصٍ مُعيَّنٍ، أو معالجته من مرضٍ ما؛ **والإذن المطلق**، وهو أن يأذن المريض للطّبيب بمطلق المداواة، دون تحديد نوع العلاج، لأنّه يُفترض أن المريض جاهلٌ بالطّبِّ وطرق الفحص والعلاج في أغلب الأحوال[٤].

٤. **الخصوصيةُ والسِّرِّيَّة**: إن المحافظة على الأسرار واجبٌ دينيٌّ وأخلاقيٌّ، خصوصاً إذا تعلق الأمر بأعمال الغير، فالسِّرِّية المهنية شيءٌ مقدَّسٌ تجدر في مهنٍ كثيرةٍ عبر الزمان، لذلك وجب الحفاظ عليها. وفي الشريعة الإسلامية تُعتبر المهن أمانةً، فقد روى مسلم عن أبي ذر الغفاري أنه قال «قلت يا رسول الله ألا تستعملني؟ فضرب يده على منكبي ثم قال إنّك ضعيفٌ وإنها أمانةٌ، وإنها يوم القيامة خزيٌ وندامةٌ، إلا من أخذها بحقِّها وأدَّى الذي عليه فيها»[٥].

ولم تتطرق الشريعة الإسلامية لتحديد نطاق سرِّ المريض، واكتفت بتعريف نطاق السِّر عامةً، حتى أتى ابن أبي أصبيعة وحدَّده في كتابه «عيون

(١) فواز صالح، تأثير التقدم العلمي في مجال الطب الحيوي على حقوق المرضى، م. س، ص. ٤٨٩.

(٢) م. ن، ص. ن.

(٣) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرقم ١٩٩٢/ ٥٢ (المرسوم التنفيذي الرقم ٩٢/ ٢٧٦ لـ ٦ جويلية ١٩٩٢ والمتضمن قانون أخلاقيات الطب الجزائري).

(٤) قيس بن محمد آل الشيخ مبارك، التداوي والمسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية، م. س، ص. ٢٠٤.

(٥) الامام النووي، **شرح صحيح مسلم**، (الرياض: دار السلام، ط١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م)، كتاب الامارة، باب: كراهة الامارة بغير ضرورة، ج٦، رقم ٤٧١٩.

الأنباء في طبقات الأطبَّاء»، بأنّه كل ما لا يُنطق به خارجاً، وهو يعني أن ما وصل إلى علم الطّبيب وفهمه وتقضي الأعراف بستره في الزمان والمكان، سرّ لا يجوز إفشاؤه(١).

٥. الإخلاص: يتطلب هذا المبدأُ الوفاءَ والإخلاصَ من الأطبّاء مع المرضى، ويشمل ذلك الوفاءَ في العمل وما جرى الاتفاق عليه، بالإضافة إلى الوفاء على الرابطة والثقة والأمانة. وبذلك، يُعتبر خيانةً وانتهاكاً للثقة، إذا ما تخلَّى المريضُ عن العلاج في أي مرحلةٍ من مراحله دون علم الطّبيب. وقد يجد الطّبيب نفسه مُكبَّلاً بتعهده والتزاماته، ويرى في الوقت نفسه أن من واجبه حماية طرفٍ ثالثٍ بضرورة الكشف عن مرضٍ مُعْدٍ، أو سلوكٍ خطرٍ يتعلق بمريضه، أو إذا كان يواجه وضعاً يتطلب منه ولائين، أحدهما لمريضه والآخر للعرف والتقاليد، أو وضعاً أمام حالتين مرضيتين تنشآن معاً، كآلام الحامل وجنينها، أو يواجه دوراً مزدوجاً خلال أدائه لمهنته كطبيبٍ ومُحقِّقٍ على سبيل المثال(٢).

المبحثُ الثالث: الدراسةُ الميدانيةُ حول أثرِ الأخلاقياتِ الطّبّيةِ من المنظورِ الإسلاميِّ، في المركزِ الاستشفائيِّ الجامعيّ CHU بمدينةِ باتنة - الجزائر، على حمايةِ حقوقِ المريض.

١. الإجراءاتُ المنهجيةُ للدراسة

أ. حدودُ العيِّنة ومجتمعُ الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المرضى المقيمين في المستشفى الجامعي بولاية باتنة. فقد بلغ عدد أسِرَّة هذا الأخير ٦٣٦ سريراً موزعةً على عدة مصالح طبّية. ولصعوبة تحديد فترة الدراسة، ولعدم استقرار عدد المرضى في المستشفى، تم الاعتماد على المقيمين الحاليين، أي أن فترة الدراسة تحدَّدت في شهرين، وهي فترة البحث وتوزيع الاستبيان. وقد تم توزيع ٢٠٠ استبيانٍ توزيعاً مباشراً على المرضى، وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة. وقد استثنيت بعض المصالح،

(١) ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥)، ص ٤٥.

(٢) محمد عيد شبير، «الأخلاقيات الطبية: الأخلاقيات المتعلقة بمهنة التحاليل الطبية»، م. س.

كالحروق، نظرا لحالة المرضى الصحية. وبعد تفريغ مجموع الاستبيانات، تم استبعاد ١٥ استبياناً لعدم صلاحيتها بسبب نقص المعلومات الواردة فيها، أو لامتناع البعض عن الإجابة. وبذلك تُمثِّل العيِّنة ما نسبته ٩٢,٢٥٪ من إجمالي الاستمارات الموزعة، أي ١٨٥ استبانة.

ب. أداةُ جمعِ البيانات:

يُعتبر الاستبيان من أكثر الأدوات الإحصائية شيوعاً لجمع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، ومن أجل ذلك، تم تصميم قائمةِ استقصاءٍ تتكون من قسمين: يحتوي الأول على البيانات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية لِعيِّنة الدراسة (النوع، السن، الحالة الاجتماعية، المهنة، الدخل، القسم، مدة الإقامة بالمستشفى) ؛ بينما يشتمل القسم الثاني على أسئلةٍ تُمثِّل الأبعاد المختلفة لمتغيرات الدراسة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لعبارات الاستبيان حسب الجدول الآتي:

جدول ١

درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	راضٍ جداً	راضٍ	نوعاً ما	غير راضٍ	غير راضٍ تماما
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

من خلال الجدول الرقم ١ نجد أنه إذا كانت إجابة المبحوث «راضٍ جدا»، فهذا يقابله الدرجة ٥، وهكذا بالنسبة لباقي الإجابات. وقد تم تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال الإصدار العشرين لبرنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). كما تم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية: النِّسب المئوية، والتكرارات، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، الانحدار الخطِّي المتعدِّد، معامل ألفا كرونوباخ.

ج. صدقُ الأداةِ وثباتُها:

- **صدقُ الأداة:** تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرض الاستبيان على مجموعةٍ من الأساتذة المختصين، حيث تم تغيير وإضافة بعض الفقرات، وإعادة صياغة بعضها الآخر، حتى أخذ الاستبيان شكله النهائي، ثم وُزِّع على مفردات العيِّنة.

- **ثباتُ أداةِ الدراسة:** للتحقق من ثبات أداة الدراسة تمت الاستعانة بمعامل ألفا كرونوباخ، حيث بلغت قيمته (٠,٨٧). ولكون هذه القيمة أعلى من القيمة التي تقبل عندها درجة الاعتمادية والبالغة ٠,٦٠، تعتبر هذه النسبة مقبولةً لأغراض البحث العلمي. وهذا يدل على تمتع الاستبانة بدرجةٍ عاليةٍ من الثبات.

د. خصائصُ عيِّنةِ الدراسة

تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنِّسب المئوية لأسئلة القسم الأول من الاستبانة والمتعلقة بالخصائص الديموغرافية.

جدول ٢

النتائج الإحصائية الخاصة بالبيانات العامة لعينة الدراسة

المتغيرات الديموغرافية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية ٪
النوع	أنثى	١٠٦	٥٧,٣
	ذكر	٧٩	٤٢,٧
الفئة العمرية	أقل من ١٥ سنة	١٧	٩,٢
	١٥- ٣٠ سنة	٨٦	٤٦,٥
	٣٠- ٤٥ سنة	٤٦	٢٤,٩
	٤٥- ٦٠سنة	٢٦	١٤,١
	أكثر من ٦٠ سنة	١٠	٥,٤
الحالة الاجتماعية	أعزب	٨٣	٤٤,٩
	متزوج	١٠٠	٥٤,١
	حالة أخرى	٢	١,١

المتغيرات الديموغرافية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية ٪
المهنة	موظف	٤٦	٢٤,٩
	طالب	٥٨	٣١,٤
	أعمال حرة	١٣	٧,٠
	بطّال	٥٣	٢٨,٦
	أخرى	١٥	٨,١
الدَّخل	أقل من ٢٠٠٠٠	١١٤	٦١,٦
	٢٠٠٠٠_٤٠٠٠٠	٤٧	٢٥,٤
	٤٠٠٠٠_٦٠٠٠٠	١٣	٧,٠
	أكثر من ٦٠٠٠٠	١١	٦,٠
القسم	الجراحة العامة	٣٨	٢٠,٥
	أمراض القلب	١٦	٨,٦
	طب الأطفال	٢٦	١٤,١
	طب العيون	٣٣	١٧,٨
	أمراض الغدد والسكري	٩	٤,٩
	الاستعجالات	١٥	٨,١
	التوليد	٧	٣,٨
	أمراض الكلى	٧	٣,٨
	جراحة العضام	٩	٤,٩
	أمراض المسالك البولية	٢	١,١
	طب الأعصاب	١٣	٧,٠
	الأمراض الباطنية	٩	٤,٩
	الأمراض المعدية	١	٠,٥

المتغيرات الديموغرافية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية ٪
مدة الإقامة بالمستشفى	أقل من أسبوع	٩٥	٥١,٤
	من أسبوع إلى أسبوعين	٥٦	٣٠,٣
	أكثر من أسبوعين	٣٤	١٨,٤
المجموع		١٨٥	١٠٠

المصدر: تم الاعتماد على نتائج spss

يتضح من الجدول أن أعلى نسبةٍ سُجِّلت في فئة النوع (٥٧,٣٪) لدى الإناث، بينما جاءت الفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٠ سنة في المرتبة الأولى بنسبة (٤٦,٥٪). وقد حقق المتزوجون أكبر نسبةٍ قُدِّرت بـ (٥٤,١)، أما من حيث المهنة، كانت النسبة العالية لفئة الطلبة، حيث قُدِّرت بـ (٣١,٤)، في حين حققت الأعمال الحرة المرتبة الأخيرة بنسبة (٧٪). وفيما يخص توزيع عيِّنة الدراسة حسب الأقسام، فقد حقق قِسْمَا الجراحة العامة وطب العيون أكبر نسبةٍ على التوالي (٢٠,٥٪) و(١٧,٨٪)، وجاءت فئة أمراض المسالك البولية وفئة الامراض المعدية في المراتب الاخيرة بنسبة (١,١٪) و(٠,٥٪) من إجمالي أفراد عيِّنة الدراسة. أما من حيث مدة الاقامة بالمستشفى، كانت النسبة العالية لفئة أقل من أسبوع، حيث قُدِّرت بـ (٥١,٤)، أما فئة أكثر من أسبوعين فجاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٨,٤٪) من إجمالي أفراد عيِّنة الدراسة.

٢. المقاييسُ الوصفيةُ لمُتغيِّرِ الأخلاقياتِ الطِّبِّيَّةِ من المنظورِ الإسلاميِّ (المتغير المستقل) وحمايةُ حقوقِ المريضِ (المُتغيِّرُ التَّابع)

تم الاعتماد على مقياس ليكرت لقياس درجة موافقة المبحوثين نحو كل عبارة من عبارات الاستبيان، ويتكون هذا المقياس من ٥ درجاتٍ، وذلك على النحو الآتي: الدرجة ١: غير راضٍ تماماً؛ الدرجة ٢: غير راضٍ؛ الدرجة ٣: محايد؛ الدرجة ٤: راضٍ؛ الدرجة ٥: راضٍ تماماً.

وعند عملية تحليل البيانات المُجمَّعة تم تقييم المتوسطات الحسابية لإجابات الأفراد، حيث تم تقسيم المقياس إلى ثلاثة مجالاتٍ لتحديد درجة الموافقة، وذلك على النحو الآتي: من ١إلى اقل من ٢,٥ يمثل درجة الرضا المنخفضة؛ من ٢,٥ إلى أقل من ٣,٥ يمثل درجة الرضا المتوسطة؛ من ٣,٥ إلى ٥ يمثل درجة الرضا العالية.

أ. المُتغيِّراتُ المستقلَّة:

- **المسؤوليةُ الطّبّيّة**

يوضح الجدول أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات البُعد الأول، وترتيبها حسب أعلى متوسطٍ حسابيٍّ ودرجة الموافقة لكلٍّ منها.

الجدول ٣

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بُعد المسؤولية الطبية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١	يتمتع الطبيب في المركز الاستشفائي الجامعي باتنة CHU بروح المسؤولية	٣,٩٤	١,١٧٤	٥	**عالية**
٢	يتمتع الطبيب في CHU بحسِّ الضمير المهني	٣,٧٢	١,٠٦٤	٨	**عالية**
٣	يلتزم الطبيب في CHU بتقديم العلاج في الوقت المناسب دون تأخير	٣,٧٥	١,٢٤٢	٧	**عالية**
٤	يبذل الطبيب في CHU أقصى جهدٍ ممكنٍ للحفاظ على حياة المريض	٤,٢٥	٠,٩٧٥	٣	**عالية**
٥	ينظر الطبيب في CHU لعمله كعملٍ إنسانيٍّ وليس كعملٍ تجاري	٣,٤٧	١,٣٠٠	١٢	**متوسطة**
٦	لا يتعمد الطبيب في CHU ايذاء المريض	٤,٤٦	٠,٥٨٠	١	**عالية**
٧	لا يتعمد الطبيب في CHU وصف أدوية تضرُّ بالمريض	٤,٢٨	٠,٩٦٧	٢	**عالية**
٨	يخطىء الطبيب بـCHU في تشخيص المرض	٣,٦٣	١,٣٥٨	١٠	**عالية**

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
٩	يخطىء الطبيب في CHU في وصف الدواء	٣,٦٣	١,٣٧٨	١١	عالية
١٠	لا يخالف الطبيب في CHU أصول المهنة الطبية	٣,٨١	١,١٠٩	٦	عالية
١١	يتمتع الطبيب في CHU بالكفاءة اللازمة لممارسة عمله	٣,٧٢	١,٢٣٦	٩	عالية
١٢	يلتزم الطبيب في CHU بعلاج المريض في حالات الإسعاف	٣,٩٤	٠,٩٧٧	٤	عالية
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لبُعد المسؤولية الطبية		٣,٨٨٣١	٠,٦٦٥٨٨	/	عالية

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج spss

ركزت عبارات هذا البُعد على موجبات المسؤولية الطّبّية في الفقه الإسلامي، التي تؤهِّل الأطبّاء بالمركز الاستشفائي الجامعي بباتنة CHU لحماية حقوق المريض، وكانت اتجاهاتُ المستجوَبين كلُّها عاليةً بمتوسط (٣,٨٨)، وتراوحت الإجابات بين (٣,٤٧ و٤,٤٦). وكانت الأولوية للعبارة الرقم (٦) «لا يتعمد الطبيب في CHU إيذاء المريض»، بينما كانت العبارة الأقل تقديراً وبقيمةٍ متوسطةٍ هي الرقم (٥) «ينظر الطبيب في CHU لعمله كعمل إنسانيٍّ وليس كعملٍ تجاري».

- **الحقيقةُ وكشفُ السِّرِّ الطّبِّي**

يوضح الجدول أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات البُعد الثاني، وترتيبها حسب أعلى متوسطٍ حسابيٍّ ودرجة الموافقة لكلٍّ منها.

الجدول الرقم ٤

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بُعد الحقيقة وكشف السِّرِّ الطِّبِّي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١٣	يلتزم الطبيب في CHU بإخباري كل تفاصيل مرضي	٣,٨٥	١,١٤٦	٣	متوسطة
١٤	يلتزم الطبيب في CHU بإخباري إن كانت هناك خطورةٌ على حياتي بسبب المرض	٣,٨٦	١,٠٧٩	٢	عالية
١٥	يلتزم الطبيب في CHU بعدم افشاء سرِّ المريض لأيٍّ كان	٤,١٢	١,٠٨٧	١	عالية
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لبُعد الحقيقة وكشف السِّرِّ الطِّبِّي	**٣,٩٤٤٤**	**٠,٨٣١٦٩**	/	**عالية**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج spss

أكدت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعيِّنة المبحوثة، أن تقييم المستجوبين لبُعد الحقيقة وكشف السِّرِّ الطِّبِّيِّ إيجابيٌّ، بمتوسط (٣,٩٤٤٤)، وتراوحت الإجابات بين (٣,٨٥ و٤,١٢). وقد تجاوزت العباراتُ كلُّها المتوسطَ ٣,٤٠، وهذا يدل على أن أفراد العيِّنة يتجاوبون إيجاباً مع هذه العبارات، ويعطون الأولوية للعبارة الرقم (١٥) «يلتزم الطبيب في CHU بعدم افشاء سرِّ المريض لأيٍّ كان»، بينما يرتبون العبارة الرقم (١٣) «يلتزم الطبيب في CHU بإخباري كل تفاصيل مرضي» أقل ترتيب.

- **احترامُ ذاتِ المريض**

يوضح الجدول أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات البُعد الثالث، وترتيبها حسب أعلى متوسطٍ حسابيٍّ، ودرجة الموافقة لكلٍّ منها.

الجدول الرقم ٥

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بُعد احترام ذات المريض

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
١٦	يلتزم الطبيب في CHU بتقديم مصلحة المريض على مصلحته الشخصية	٣,٣٥	١,٣٢٣	٤	متوسطة
١٧	يلتزم الطبيب في CHU بالابتعاد عن كل ما يؤذي المريض	٤,١٨	١,٠١٢	١	عالية
١٨	يسمح الطبيب لي في CHU بالتعبير عن آرائي حول طرق العلاج	٣,٥٧	١,٠٧٢	٣	عالية
١٩	يقوم الطبيب المعالج في CHU بشرح العملية الجراحية ومضاعفاتها للمريض، وأخذ التوقيع الخطي للموافقة على العملية	٤,٠٠	١,٠٦١	٢	عالية
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لبُعد احترام ذات المريض	**٣,٧٧٤٣**	**٠,٧٢٥٧٣**	**/**	**عالية**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج spss

يوافق المستجوَبون على بعد احترام ذات المريض، الذي يؤهِّل الأطباء بالمركز الاستشفائي الجامعي بباتنة CHU لحماية حقوق المريض، وحصلت الفقرات الموجَّهة لقياس هذا البُعد على متوسط ٣,٧٧٤٣ بتقييمٍ عالٍ. وبمقارنة ترتيب العبارات الأكثر قبولاً من طرف العيِّنة، نجد أن العبارة الرقم (١٧) «يلتزم الطبيب في CHU بالابتعاد عن كل ما يؤذي المريض» تأخذ أعلى تقييمٍ بمتوسط ٤,١٨، بينما تأخذ العبارة الرقم (١٦) «يلتزم الطبيب في CHU بتقديم مصلحة المريض على مصلحته الشخصية» أقل تقييمٍ بمتوسط ٣,٣٥.

- **الخصوصيةُ والسِّرِّيَّة**

يوضح الجدول أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات البُعد الرابع، وترتيبها حسب أعلى متوسطٍ حسابيٍّ ودرجة الموافقة لكلٍّ منها.

الجدول الرقم ٦

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لجميع فقرات بُعد الخصوصية والسِّرِّيَّة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
٢٠	يلتزم الطبيب في CHU بالحفاظ على سرِّية كلِّ المعلومات الخاصة بالمريض.	٤,٠٣	٠,٩٤٩	١	عالية
٢١	يلتزم الطبيب في CHU بإخباري بمضاعفات العلاج إن كانت سلبية.	٣,٧٩	١,١٠٠	٢	عالية
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لبُعد الخصوصية والسِّرِّية		٣,٩١	٠,٧٠	/	**عالية**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج spss

يُلاحظ من نتائج التحليل أن كل العبارات الخاصة ببُعد الخصوصية والسِّرِّية يعتبرها المستجوبون ذات أهميةٍ، وبتقييمٍ عامٍّ عالٍ بمتوسط ٣,٩١، ويعطون الأولوية لعبارة «يلتزم الطبيب في CHU بالحفاظ على سرِّية كل المعلومات الخاصة بالمريض».

- **الإخلاص**

يوضح الجدول أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات البُعد الخامس، وترتيبها حسب أعلى متوسطٍ حسابيٍّ ودرجة الموافقة لكلٍّ منها.

الجدول الرقم ٧

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لجميع فقرات بُعد الإخلاص

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
٢٢	يتمتع الطبيب في CHU بالثقة اللازمة	٣,٨٦	١,٠٩٢	٣	عالية
٢٣	يتمتع الطبيب في CHU بالأمانة والإخلاص	٣,٨٢	١,٠٥٣	٤	عالية
٢٤	يتفانى الطبيب في CHU في أداء عمله	٣,٤٩	١,٣٠٠	٥	متوسطة
٢٥	لا يتعدى الطبيب في CHU الحدود القانونية عند ممارسة عمله	٤,١٩	٠,٩٢٩	١	عالية
٢٦	لا يتعدى الطبيب في CHU الحدود الشرعية عند ممارسة عمله	٤,١٨	٠,٨٦١	٢	عالية
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لبُعد الإخلاص	٣,٩١	٠,٧٨	/	**عالية**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج spss

جاءت آراء العيِّنة المبحوثة إيجابيةً وبتقييمٍ عالٍ لجميع فقرات بُعد الإخلاص، وذلك بمتوسطٍ حسابيٍّ إجماليٍّ ٣,٩١، وهذا يؤكد موافقة المبحوثين لوجود الإخلاص لدى الأطباء في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بمدينة باتنة ـ الجزائر. وجاء أفضل تقييمٍ لإخلاص الأطباء للعبارة الرقم (٢٥) «لا يتعدى الطبيب في CHU الحدود القانونية عند ممارسة عمله»، وبمتوسط ٤,١٩، بينما كانت العبارة الأقل تقديراً وبقيمةٍ متوسطةٍ هي الرقم (٢٤) «يتفانى الطبيب في CHU في أداء عمله».

ب. المتغيِّر التابع: حقوقُ المريض

يوضح الجدول أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات المتغيِّر التابع، وترتيبها حسب أعلى متوسطٍ حسابيٍّ ودرجة الموافقة لكلٍّ منها.

الجدول الرقم ٨

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بُعد حقوق المريض

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
٢٧	يلتزم الطبيب في CHU بالتعويض مادِّياً في حالة ارتكابه لخطأٍ طبي	٢,٠٣	١,١١٣	٥	منخفضة
٢٨	يلتزم الطبيب في CHU بالمتابعة الجزائية في حالة ارتكابه لخطأٍ طبي	٢,٣٣	١,٢٥٦	٤	منخفضة
٢٩	يكشف الطبيب في CHU للمريض عن جميع حقائق المرض	٣,٨١	٠,٩٨٨	٢	عالية
٣٠	يعلِمُني الطبيب في CHU بامكانية ظهور أخطارٍ جديدةٍ بعد العلاج	٣,٧٨	١,٠٦٤	٣	عالية
٣١	يلتزم الطبيب في CHU بكل ما تم الاتفاق عليه مع المريض	٤,٢٦	٠,٨٠٥	١	عالية
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لبُعد حقوق المريض		٣,٩٠٨٣	٠,٧٨١٤٣	/	**عالية**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال نتائج التحليل أن المتوسطَ الحسابيَّ لمتغيِّرات بُعد حقوق المريض مجتمعةً تساوي (٣,٩٠٨٣)، وهي قيمةٌ عاليةٌ تشير إلى قبول المستجوَبين بأن الأطباء في المركز الاستشفائي الجامعيCHU بمدينة باتنة - الجزائر يلتزمون بحماية حقوق المريض. وبالنظر إلى النتائج المفصّلة لمختلف العبارات متفرقةً، نجد تبايناً، إذ تُعطى الأولوية للعبارة الرقم (٣١) «يلتزم الطبيب في CHU بكل ما تم الاتفاق عليه مع المريض». بينما كانت العبارة الأقل تقديراً وبقيمةٍ منخفضةٍ هي الرقم (٢٧) «يلتزم الطبيب في CHU بالتعويض مادِّياً في حالة ارتكابه لخطأٍ طبي».

٣. اختبارُ الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام نموذج الانحدار الذي يشمل متغيِّراتٍ مستقلةً (أبعاد الأخلاقيات الطبية وفق المنظور الإسلامي: المسؤولية الطبّية، الحقيقة

وكشف السِّر الطِّبِّي، احترام ذات المريض، الخصوصية والسرِّية، الإخلاص)، والمتغيِّر التابع (حماية حقوق المريض)، وقد كانت النتائج كالآتي:

أ. الفرضيةُ الرئيسةُ الأولى:

من أجل اختبار الفرضية الرئيسة نحتاج إلى وضع فرضيتين هما: فرضية العدم والفرضية البديلة، على اعتبار أن فرضية العدم خاضعةٌ للاختبار، أي أنها قد تكون غير صحيحةٍ، مما يتطلب وضع الفرضية البديلة.

فرضية العدم H0: لا يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لأبعاد الأخلاقيات الطِّبِّية وفق المنظور الإسلامي، في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بباتنة ـ الجزائر، على حماية حقوق المريض في المركز.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لأبعاد الأخلاقيات الطِّبِّية وفق المنظور الإسلامي، في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بباتنة ـ الجزائر، على حماية حقوق المريض في المركز.

الجدول الرقم ٩

تحليل تباين الانحدار ANOVA

	مجموع مربع التباين	درجات الحرية	متوسط مربع التباين	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار البواقي	٧,١٣٩ ١٨,٣٧٦	٥ ٦٦	١,٤٢٨ ٠,٢٧٨	٥,١٢٩	٠,٠٠٠
المجموع	٢٥,٥١٥	٧١			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة F تقدر بـ (٥,١٢٩)، وقيمة مستوى المعنوية المحسوب المقابلة لها بلغت (٠,٠٠٠)، أي أن قيمة F معنويةٌ إحصائياً، ويعني ذلك رفض الفرضية الرئيسة الصفرية، وقبول الفرضية الرئيسة البديلة القائمة على وجود تأثيرٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ لأبعاد الأخلاقيات الطِّبِّية وفق المنظور الإسلامي، في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بباتنة ـ الجزائر، وحماية حقوق المريض في المركز.

إن اختبار فيشر قد يكون مُضلّلاً، لكونه يختبر معنوية النموذج إجمالاً، ومن أجل اختبار الفرضيات الجزئية، فقد تم اعتماد اختبار T، لاختبار معنويةِ كل معلمةٍ من معلمات النموذج على حدة، وذلك عند مستوى معنوية ٪٥=α، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول الرقم ١٠

اختبار معنوية معاملات الانحدار وفقاً لإحصائية _T_

البيانات	B معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	BETA	T	مستوى المعنوية (SIG)
الثابت	١,٤٩٠	٠,٤٥٧	/	٣,٢٥٨	٠,٠٠٢
المسؤولية الطّبّية	٠,١٥٥	٠,١٤٥	٠,١٧٢	١,٠٦٩	٠,٢٨٩
الحقيقة وكشف السِّر الطّبِّي	٠,١١٨_	٠,٠٩١	٠,١٦٤_	١,٢٩٥_	٠,٢٠٠
احترام ذات المريض	٠,٠٢٥_	٠,١٢٩	٠,٠٣٠_	٠,١٩٠_	٠,٨٥٠
الخصوصية والسِّريّة	٠,١٢٦	٠,١٠٨	٠,١٤٧	١,١٦٧	٠,٢٤٧
الإخلاص	٠,٣١٢	٠,١٢٥	٠,٤٠٦	٢,٤٩٠	٠,٠١٥

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج spss

ومن أجل تفسير نتائج الجدول أعلاه، لابد من تفصيلٍ دقيقٍ للفرضيات الجزئية الواجب اختبارها، والتي سيتم عرضها فيما يأتي:

- **الفرضيةُ الفرعيةُ الأولى:**

H0: لا يوجد تأثيرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد المسؤولية الطّبِّية في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

H1: يوجد تأثيرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد المسؤولية الطّبِّية في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

يوضح الجدول أعلاه بأن قيمة معامل الانحدار بالنسبة للمتغيِّر المستقل (**المسؤولية الطِّبِّية**) بلغت (٠,١٥٥)، وذلك يعني أن إشارةَ معامل الانحدار الموجبةَ تشير إلى أن العلاقة بين المسؤولية الطِّبِّية وحماية حقوق المريض في CHU بمدينة باتنة علاقةٌ طردية. إن القيمة المعيارية المقابلة لها هي (٠,١٧٢)، وقيمة T المقابلة لهذه الأخيرة (١,٠٦٩) وهي غير معنويةٍ إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب (٠,٢٨٩)، وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمَد (٠,٠٥)، وهذا ما يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنصُّ على عدم وجود تأثيرٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد المسؤولية الطِّبِّية في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

- **الفرضيةُ الفرعيةُ الثانية:**

H0: لا يوجد تأثيرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد الحقيقة وكشف السِّرِّ الطِّبِّي في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

H1: يوجد تأثيرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد الحقيقة وكشف السِّرِّ الطِّبِّي في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة معامل الانحدار بالنسبة للمتغيِّر المستقل (**الحقيقة وكشف السِّر الطِّبي**) بلغت (٠,١١٨)، وذلك يعني أن العلاقة بين الحقيقة وكشف السِّر الطِّبي وحماية حقوق المريض علاقةٌ عكسية. إن القيمة المعيارية المقابلة لها هي (٠,١٦٤)، وقيمة T المقابلة لهذه الأخيرة (١,٢٩٥) وهي غير معنويةٍ إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب (٠,٢٠٠)، وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (٠,٠٥)، وهذا ما يدعم قبول الفرضية الصفرية القائمة على عدم وجود تأثيرٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد الحقيقة وكشف السِّر الطِّبي في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض عند مستوى معنوية ٥٪.

- **الفرضيةُ الفرعيةُ الثالثة:**

H0: لا يوجد تأثيرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد احترام ذات المريض في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

H1: يوجد تأثيرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد احترام ذات المريض في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الانحدار بالنسبة للمتغيِّر المستقل (**احترام ذات المريض**) بلغت (٠,٠٢٥)، وذلك يعني أن العلاقة بين احترام ذات المريض في CHU بباتنة وحماية حقوقه علاقةٌ عكسية. إن القيمة المعيارية المقابلة لها (٠,٠٣٠)، وقيمة T المقابلة لهذه الأخيرة (٠,١٩٠) وهي غير معنويةٍ إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب (٠,٨٥٠) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (٠,٠٥). وهذا ما يدعم قبول الفرضية الصفرية القائمة على عدم وجود تأثيرٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد احترام ذات المريض في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

- **الفرضيةُ الفرعيةُ الرابعة:**

H0: لا يوجد تأثيرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد الخصوصية والسِّرية في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

H1: يوجد تأثيرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد الخصوصية والسِّرية في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض عند مستوى معنوية ٥٪.

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الانحدار بالنسبة للمتغيِّر المستقل (**الخصوصية والسِّرية**) بلغت (٠,١٢٦)، وذلك يعني أن العلاقة بين الخصوصية والسِّرية في CHU بباتنة وحماية حقوق المريض علاقةٌ طردية. إن القيمة المعيارية المقابلة لها هي (٠,١٤٧) وقيمة T المقابلة لهذه الأخيرة (١,١٦٧)، وهي غير معنويةٍ إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب (٠,٢٤٧)، وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعتمد(٠,٠٥)، وهذا ما يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنصُّ على عدم وجود تأثيرٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد الخصوصية والسِّرية في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

- **الفرضيةُ الفرعيةُ الخامسة:**

H0: لا يوجد تأثيرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد الإخلاص في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

H1: يوجد تأثيرٌ ذو دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد الإخلاص في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الانحدار بالنسبة للمتغيِّر المستقل (**الإخلاص**) بلغت (٠,٣١٢)، وذلك يعني أن العلاقة بين الاخلاص في CHU بباتنة وحماية حقوق

المريض علاقةٌ طردية. إن القيمة المعيارية المقابلة لها هي (٠,٤٠٦)، وقيمة T المقابلة لهذه الأخيرة (٢,٤٩٠)، وهي غير معنويةٍ إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب (٠,٠١٥)، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (٠,١٥٥) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائمة على وجود تأثيرٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ لبُعد الإخلاص في CHU بباتنة ـ الجزائر على حقوق المريض فيه عند مستوى معنوية ٥٪.

ومما سبق يمكن تشكيل **نموذج الانحدار الخطِّي** على النحو الآتي:

حقوق المريض = الثابت (١,٤٩٠)، **المسؤولية الطبية** (٠,١٥٥)، **الحقيقة وكشف السر الطبِّي** (٠,١١٨)، **احترام ذات المريض** (٠,٠٢٥)، **الخصوصية والسرية** (+٠,١٢٦)، **الإخلاص** (+٠,٣١٢).

ب. الفرضيةُ الرئيسةُ الثانية:

H0: لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى المعنوية ٠,٠٥ لحماية حقوق المريض، في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بباتنة ـ الجزائر، تعزى للخصائص الديمغرافية لعيِّنة الدراسة (النوع، السن، الحالة الاجتماعية، المهنة، الدخل، القسم).

H1: توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى المعنوية ٠,٠٥ لحماية حقوق المريض، في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بباتنة ـ الجزائر، تُعزى للخصائص الديمغرافية لعيِّنة الدراسة (النوع، السن، الحالة الاجتماعية، المهنة، الدخل، القسم).

الجدول الرقم ١١

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

المتغيِّر	F النسبية	القيمة الاحتمالية	القرار
النوع	١,٣٠٦	٠,٢٣٦	**لا توجد فروق**
العمر	٢,٢١٩	٠,٠٢٠	**توجد فروق**
المهنة	١,٥٩٣	٠,١١٤	**لا توجد فروق**
الحالة الاجتماعية	١,٧١٢	٠,٠٨٣	**لا توجد فروق**
الدخل	١,٠٢٥	٠,٤٤١	**لا توجد فروق**
القسم	٠,٦٨٤	٠,٧٧٠	**لا توجد فروق**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول عدم وجود فروقٍ، في حماية حقوق المريض في المركز الاستشفائي الجامعي باتنة، تُعزى إلى الاختلاف في خصائصه (النوع - المهنة- الحالة الاجتماعية- الدخل- القسم)، في حين توجد فروقٌ بالنسبة للعمر.

رابعا: النتائج

أكدت نتائج الدراسة وجود أثرٍ لأبعاد الأخلاقيات الطبية وفق المنظور الإسلامي، في المركز الاستشفائي الجامعي CHU بباتنة - الجزائر، على حماية حقوق المريض فيه، وذلك من وجهة نظر المرضى بالمركز. وقد تم ذلك من خلال جمع البيانات من عيِّنةٍ حصصيةٍ تقدر بـ ١٨٥ مفردةً، عن طريق استبانةٍ تم تصميمها لهذه الغاية. كما استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتفسير بياناتها، واختبار فرضياتها الخاصة، بالتحليل والكشف عن علاقات التأثير المباشرة بين المتغيِّر المستقل الرئيس (أبعاد الأخلاقيات الطبّية وفق المنظور الإسلامي: المسؤولية الطبّية، الحقيقة وكشف السِّر الطّبي، احترام ذات المريض، الخصوصية والسِّرية، الإخلاص)، والمتغيِّر التابع (حقوق المريض). وقد خلصت الدراسة إلى عددٍ من النتائج، أهمها:

١. وجود تأثيرٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ لأبعاد الأخلاقيات الطّبية وفق المنظور الإسلامي إجمالا، في المركز الإستشفائي الجامعي CHU بباتنة - الجزائر، على حماية حقوق المريض فيه. ويمكن تفسير هذه النتيجة على ضرورة التزام الأطباء بالآداب والأخلاقيات حسب الضوابط الشرعية من أجل حماية حقوق المرضى.

٢. عدم وجود تأثيرٍ لبُعد المسؤولية الطّبية، كما يدركه المبحوثون في CHU بباتنة - الجزائر، على حماية حقوق المريض.

٣. عدم وجود تأثيرٍ لبُعد الحقيقة وكشف السِّر الطّبي، كما يدركه المبحوثون في CHU بباتنة - الجزائر، على حماية حقوق المريض.

٤. عدم وجود تأثيرٍ لبُعد احترام ذات المريض، كما يدركه المبحوثون في CHU بباتنة - الجزائر، على حماية حقوق المريض.

٥. عدم وجود تأثيرٍ لبُعد الخصوصية والسِّرية، كما يدركه المبحوثون في CHU بباتنة - الجزائر، على حماية حقوق المريض.

٦. وجود تأثيرٍ لبُعد الإخلاص في CHU بباتنة - الجزائر على حماية حقوق المريض.

٧. يعطي المرضى في CHU بباتنة ـ الجزائر الأولوية لأبعاد الأخلاقيات الطّبية حسب الترتيب التالي: الحقيقة وكشف السِّر الطّبي، الخصوصية والسِّرية، الإخلاص، المسؤولية الطّبية ثم احترام ذات المريض.

٨. أظهرت الدراسة أيضا عدم وجود فروقٍ في حماية حقوق المريض، في المركز الاستشفائي الجامعي بباتنة، تُعزى إلى الاختلاف في خصائصه (النوع ـ المهنة ـ الحالة الاجتماعية ـ الدخل ـ القسم). في حين توجد فروقٌ بالنسبة للعمر.

المراجع

الكتب

ـ القرآن الكريم.

ـ ابن أبي أصبيعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥.

ـ الامام النووي، شرح صحيح مسلم، (الرياض: دار السلام، ط١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م)، كتاب الامارة، باب: كراهة الامارة بغير ضرورة، ج٦، رقم ٤٧١٩.

ـ مبارك، قيس بن محمد آل الشيخ، التداوي والمسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية، لبنان: دار الريان للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

– Angelo castelletta. (2002), Responsabilité médicale (droits des malades), Dalloz, Paris.

المقالات

ـ كسول،عمر حسن، أخلاقيات مزاولة المهنة الطبية من وجهة نظر المقاصد الشرعية الإسلامية، الأردن: المؤتمر العلمي العالمي، ٢٠٠٤.

ـ صالح، فواز، تأثير التقدم العلمي في مجال الطب الحيوي على حقوق المرضى: دراسة قانونية مقارنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩.

ـ رمضان، قندلي، الحق في الصحة في القانون الجزائري (دراسة تحليلية مقارنة)، دفاتر السياسة والقانون، العدد ٦، ٢٠١٢.

المواقع الالكترونية

- منظمة الصحة العالمية، الدستور الإسلامي العالمي للأخلاقيات الطبية والصحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، الدورة ٥٢، ٢٠٠٥. متوفر على الموقع: www. ksums.net/files/2nd/Professionalism/Female/EM_RC52_7_ar.pdf تصفح يوم ١٧-١٢-٢٠١٣

- شبير، محمد عيد، «الأخلاقيات الطبية: الأخلاقيات المتعلقة بمهنة التحاليل الطبية». متوفر على الموقع: site.iugaza.edu.ps/mshubair/files/2012/05/pdf، تصفح يوم ٠٣-١٢-.٢٠١٣

- أمين، عبد الرحمن شيخ وأحمد القاضي، الدستور الإسلامي لآداب مهنة الطب، متوفر على الموقع:
http://med-ethics.com/artclsDetails.asp?d=1&dt=1&c=8&a=22
تصفح يوم ٠٨-١٢-.٢٠١٣

القوانين

- قانون الصحة الجزائري الرقم ٨٥ / ٥٠، مؤرخ في ٢٦ جمادي الأول عام ١٤٠٥ هـ الموافق ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥، يتعلق بحماية الصحة وترقيتها، جريدة رسمية رقم ١٩٨٥ / ٨، بتعديل رقم ٢٠٠٦ / ٤٧.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الرقم ١٩٩٢/ ٥٢، المرسوم التنفيذي الرقم ٩٢/ ٢٧٦ لـ ٦ جويلية ١٩٩٢، والمتضمن قانون أخلاقيات الطب الجزائري.

Syntaxiques	84	148	- «Si vous êtes ingrats etc., est une phrase en suspens, elliptique de la principale. » - «Ce vt. n'est pas lié grammaticalement au précédant. La phrase : [Nous avons envoyé] est restituée par les commt. » - «[…]. Ce membre de phrase n'a aucun correspondant dans le texte arabe et est ajouté pour la clarté du Français. Les commentaires précisent d'ailleurs qu'il s'agit des anges. » - «vt. traduit exactement. La *wa-min* 'et une partie de' se raccrocherait à *faddalna* 'Nous avons placé' mais les commentaires hésitent. Il est en effet difficile, dans ce cas, d'expliquer de leurs ancêtres. Barth suggère de rétablir un verbe disparu (par ex. *ihtarnâ* 'Nous avons élu'). Juste avant *min*. Le sens serait alors : Nous avons élu une partie de leurs ancêtres etc.» - « Ce texte est très obscur à cause de l'ambiguïté des pronoms. — *fi-him* « à la tête des croyants. » Tex. : parmi eux. ‖ *'idâ sajadû* « quand [les croyants] se prosternent». Text. : quand ils se prosternent. ‖ *Derrière vous. C.-à-d. :* derrière la rangée des combattants groupés autour du Prophète, face à l'ennemi, pour protéger ceux qui sont prosternés. ‖ *Que l'autre parti.* Text. : qu'un autre part.
Énonciatives	334	186	- «[Les premières communautés] ne se sont etc. Text. ils ne se sont divisés. Ce sens se dégage de la fin du vt. et est fourni par les commt. » - « Dans cette phrase on sous-entend : …est égal à celui qui ne le fait pas? »
Total	**1958**	**393**	

ANNEXE

TABLEAU ANALYTIQUE DES NOTES RENCONTRÉES DANS LES DEUX VERSIONS

TYPES DE NOTES	Version Hamidullah	Version Blachère	EXEMPLES
Conventionnelle	145	97	«Sur ces sigles, V. Intro., 144»
Informationnelle	284	407	- «Saba : dans le Yémen, (Arabie du Sud) : royaume de la célèbre Reine Bilqis» - «Mauvais qualificatif : ils qualifient les Anges comme étant les filles d'Allah, alors qu'eux-mêmes détestent les filles. […]. » - «L'enveloppante : il s'agit du Jour de la Résurrection qui couvre toute chose».
Interprétative	139	220	-«VICTOIRE : certains commentateurs pensent que ceci se réfère au Jour du Jugement dernier ; d'autres pensent que c'est la victoire de Badr ou la reconquête de la Mecque» - «Les deux mers : les masses d'eau qui sont l'une douce et l'autre salée»

Linguistique			
Lexicales	172	335	- « 'Al-Qayyum' : ce mot arabe n'a pas d'équivalent en français. Il signifie : celui qui n'a besoin de rien alors que tout a besoin de lui […]»

2. GUTT, E-A.1991. *Translation and relevance: cognition and context*. Oxford: Basil Blackwell.

3. HAMIDULLAH, Muhammad. 1992. Le *SAINT CORAN (et la traduction en langue française du sens de ses versets)*. Xx. Al- Madina Al-Munawara : Édition du Complexe du Roi Fahd destinée à l'impression du *Saint Coran* en coordination avec la Présidence Générale des Directions des Recherches Scientifiques et Islamiques de *l'Ifta*, de la Prédication et de l'Orientation Religieuse.

4. MOUNIN Georges. 1976. *Problèmes théoriques de la traduction.* Paris : Éditions Gallimard.

NORD, Christiane.1991.*Text Analysis in Translation. Theory, Methodology and Didactic Application of a Model for Translation-Oriented Text Analysis*. Amsterdam & Atlanta: Rodopi.

5. NORD, Christiane. 1997. A Functional Typology of Translation. In : Anna Trosborg. Éd. *Text Typology and Translation,* Amsterdam/ Philadelphia : John Benjamin's. pp. 43-66.

6. REISS, Katharina 1989. Text Types, Translation Types and Translation Assessment. In : Chesterman, Andrew. *Readings in Translation Theory*. Helsinki : Finn Lectura.

7. ROBERT Paul, *Le Petit ROBERT.* 1992. *Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue Française*, éd. revue corrigée et mise à jour. Paris : Éditions Dictionnaire Le ROBERT.

8. SPERBER, Dan & WILSON Deirdre. 1995. *Relevance: communication and Cognition*. 2nd ed. Oxford/Cambridge : Blackwell Publishers.

9. VERMEER, Hans.2000. Skopos and Commission in Translational Action. In Lawrence Venuti, ed. The Translation Studies Reader. London : Routledge. pp. 221-233.

Conclusion

Aussi, nous pouvons dire que la note, notamment *linguistique*, devient un *mal nécessaire* compte tenu de la nature et du message du texte source, car elle vient *expliciter* ce que la langue cible (et non pas le traducteur) n'arrive pas à exprimer si brièvement comme c'est le cas pour la langue source. Or, nous admettons que, lorsqu'il s'agit d'un texte *ordinaire*, la pertinence des notes devient discutable et on commence vraiment à se demander si elle n'est pas une «honte» pour le traducteur. En effet, certains traductologues et critiques linguistiques adoptent une position ferme envers les notes paratextuelles :

« [...] ce type de notes admettant son incapacité à rendre un jeu de mots, une allusion, un mot ou une phrase en français dans l'original, un dialecte, etc., est peut être non un marqueur de l'intraduisibilité de ces énoncés, mais du seuil d'incompétence du traducteur. C'est lui qui a atteint sa limite, et non la traduisibilité.[1] *»*

Ce point de vue comporte une part de vérité, car une note qui vient expliciter un texte source écrit dans une langue qui ne représente aucune particularité susceptible de la rendre inimitable, ne pourrait être due qu'à l'incompétence du traducteur. Autrement dit, si l'explicitation est possible dans le corps du texte ne serait-ce que par des marques de ponctuation, elle reste préférable à la note qui dévalorise la traduction. La note infrapaginale devrait ainsi être un recours ultime au traducteur, basé sur la prise de conscience de la *valeur* et de la vocation du texte original. Cette prise de position est légitimée par les principes de la théorie du skopos qui accorde un pouvoir de décision au traducteur au détriment même du texte source, notamment lorsque ce dernier est jugé inimitable.

BIBLIOGRAPHIE

1. BLACHÈRE, Régis .1966. *Le CORAN.*
Paris : G. P. Maisonneuve & Larose.

(1) Jacqueline. HENRY, « De l'érudition à l'échec : la note du traducteur », op.cit., p.239.

informationnelle, interprétative ou explicative, est tout simplement une « Honte du traducteur »[1], qu'elle témoigne d'un manque de compétences sinon linguistiques du moins traductionnelles, ceci pour deux raisons :

a. Par la note, le traducteur enfreint à la règle de transparence, car il introduit sa propre voix et devient visible : subjectivité ≠ transparence.

b. La note est un élément perturbateur car par son détachement du texte, elle brise la linéarité de la lecture.

Certes, on admet l'importance accordée à la transparence et à la lisibilité du texte source quand il s'agit d'une note informationnelle ou interprétative. Certains traducteurs font appel à ce genre de notes, d'autres pour les raisons citées plus haut les évitent. En effet, chaque traducteur demeure libre de compléter sa traduction par des notes informationnelles ou non. Ce qui nous intéresse en particulier est plutôt la *note linguistique*. Nous avons pu constater que les *notes linguistiques* marquées par BLACHÈRE sont dans la plupart des cas le résultat d'un «souci de fidélité», elles ne pourraient être dues à un manque de compétences car le traducteur possède non seulement la maîtrise des deux langues, mais aussi une connaissance approfondie de la culture arabo- musulmane.

Quant au choix du traducteur *HAMIDULLAH* qui a délibérément opté pour la littéralité comme «une raison» à sa traduction, il est justifié par la nature du texte source qui n'est pas un Texte ordinaire et son Message est d'une importance suprême. L'exemple suivant de la version de *HAMIDULLAH* en témoigne :

Note n°2, page 86, version Hamidullah :

Comme Nous avons *maudit* les gens du Sabbat : c'est la traduction littérale ; mais il faut entendre les gens qui ont transgressé le Sabbat […].

Nous pouvons remarquer que le traducteur a délibérément préservé la littéralité du Texte source et a opté pour la note qui explicite sa structure sibylline.

(1) L'appellation *« Honte du traducteur «* est de Dominique AURY dans sa Préface du livre de Georges MOUNIN, *Problèmes théoriques de la traduction* (1963).

« ‘Quiconque les forces’. Phrase elliptique où, avec les commentaires, il faut restituer : [«sera seul coupable»]. »

Chapitre 20, verset 7 :

﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾

Version BLACHÈRE (p.333) :

« Si tu exprimes hautement ta parole…car Il sait le secret même bien caché. »*

*= Note n°6, page 337, version BLACHÈRE :

« ‘Si tu exprimes’ etc. Phrase en suspens. Il faut sous-entendre : cela n’est pas utile. «Le secret même caché. Texte : le secret et la chose cachée. »

Chapitre 2, verset 243 :

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾

Version HAMIDULLAH (p.39)

*« N’as-tu pas vu ceux qui sortirent de leurs demeures, — il y en avait des milliers, — par crainte de la mort? Puis Allah leur dit « Mourez. » Après quoi Il les rendit à la vie. Certes, Allah est Détenteur de la faveur, envers les gens ; mais la plupart des gens ne sont pas reconnaissants. »**

*= Note n°4, page 39, version Hamidullah :

N’a tu pas vu (Ô Muhammad) (pbAsl) : veut dire «N’as-tu pas entendu parler des gens» qui essayèrent de s’enfuir de la mort par peur? Ce verset rappelle aux Musulmans que la mort est entre les mains d’Allah seul.

Les constatations précédentes sur la note infrapaginale nous aideraient probablement maintenant à répondre à la question que nous avons posée dans le titre : l’explicitation par notes est-elle un mal nécessaire ou une option? La plupart des critiques (et certains traducteurs aussi) proclament sèchement que la «note du traducteur» en général, qu’elle soit

versions précédentes » quitte à sacrifier la *forme* pour sauver le *fond*, ceci à l'appui du principe de NORD qui affirme en outre, que la fonction (dans notre cas : l'aspect expressif, stylistique et rhétorique) du texte source ne doit pas être nécessairement la même que celle du texte cible :

«*It seems only logical that the function of the source text is specific to the original situation and cannot be left invariant or «preserved» through the translation process. The function of the target text, on the other hand, is specific to the target situation, and it is an illusion that a target text should have* automatically *the «same» function as the original* (Nord, 1997a: 49).[1] »

Sur le plan énonciatif :

En parcourant le corpus nous avons pu noter que même au niveau discursif, les traducteurs n'ont pu tout expliciter et ont recouru à la note. Ceci dit, dans la plupart des cas, le retour au contexte énonciatif et situationnel s'est avéré le meilleur moyen pour expliciter un mot ou une structure donnée, si bien que le message n'est saisissable que pour celui qui connaît le *moment* et le *lieu* de sa production. Le traducteur accoure à ce genre d'explicitation pour avertir son lecteur qu'il s'agit d'une information qui n'existe que potentiellement dans le texte original, car l'auteur la considère comme une information présupposée par son lecteur à lui :

Chapitre 24, verset 33 :

﴿ [...] وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ
وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾

Version BLACHÈRE (p.379):

« [...] Par recherche de ce qu'offre la Vie Immédiate, ne forcez pas vos esclaves femmes à la prostitution, alors qu'elles veulent vivre en muhsana ! Quiconque les force [sera, seul coupable], car Allah [envers ces femmes], eut égard à ce qu'elles ont été forcées, sera absoluteur et miséricordieux » *

*= Note n°33, page 379, version Blachère :

(1) C'est l'auteur qui souligne.

incises[(1)] , laconismes[(2)] et périodes[(3)]. Cette absence d'isomorphisme[(4)] entre les deux langues, rend la « fonction expressive » du Texte coranique intransmissible et par conséquent, met partiellement en défaut la typologie de REISS concernant le « texte expressif ». Cela étant, le recours à la note de bas de page s'avère nécessaire sinon obligatoire.

D'autre part, nous avons remarqué que la version de Hamidullah comporte moins de notes d'explicitation *syntaxiques* par rapport à celle de BLACHÈRE. N'est-ce pas étrange pour un Texte dont la particularité est surtout structurale ? La réponse à cette question nous la trouvons dans l'Introduction du traducteur lui-même, où il affirme que son objectif est de rendre une traduction « saine » (HAMIDULLAH, xx). L'analyse de sa version nous apprend que « saine » veut dire « littérale ». Autrement dit, c'est intentionnellement qu'il a rendu une traduction littérale presque dénudée de notes à portée syntaxique. Ce qui met en avant les principes de la théorie du Skopos[(5)] de VERMEER (2000) et de Christiane NORD (1991) qui réfute le critère « d'équivalence » par rapport au texte source et le remplace par le critère de « fonctionnalité » dans le texte et la culture cibles en accordant beaucoup de liberté au traducteur qui, lui seul décide des modalités de réalisation de sa traduction :

«The skopos can also help to determine whether the source text needs to be «translated», «paraphrased» or completely «re-edited». Such strategies lead to terminologically different varieties of translational action, each based on a defined skopos, which is itself based on a specified commission«. (VERMEER, 2000: 231).

Autrement dit, la littéralité est délibérément choisie par HAMIDULLAH pour remplir une fonction et une seule : « Transmettre scrupuleusement le Message du Texte coranique en remédiant à toute infidélité parue dans les

---

(1) Proposition généralement courte, tantôt insérée dans le corps de la phrase, tantôt rejetée à la fin pour indiquer qu'on rapporte les paroles de quelqu'un, ou pour exprimer une sorte de parenthèse.

(2) Manière de s'exprimer en peu de mots. *Concision.*

(3) Phrase dont l'assemblage des éléments, si variés qu'ils soient, est harmonieux**.**

(4) Relation entre deux langues qui ont les mêmes structures ou entre deux systèmes sémantiques comparables.

(5) Est un mot grec qui signifie « but » ou « intention »**.**

Chapitre 9, verset 40 :

﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا...﴾

Version HAMIDULLAH (p.193)

*« Si vous ne lui portez pas secours…Allah l'a déjà secouru, lorsque ceux qui avaient mécru l'avaient banni, deuxième de deux. Quand ils étaient dans la grotte et qu'il disait à son compagnon : ' Ne t'afflige pas, car Allah est avec nous'… »**

* = Note n°2, p.193, version HAMIDULLAH :

« Deuxième de deux » : le Prophète s'était réfugié dans la grotte de Tawr avec Abu Bakr, lors de l'émigration de Médine.

La singularité de l'expression *«deuxième de deux»* est manifeste dans ce contexte. Conscient de son hermétisme, le traducteur essaye d'en éclaircir le sens par une *note informationnelle* au lieu d'une *note linguistique*. Contrairement, BLACHÈRE incorpore l'explicitation dans sa traduction : *« Si vous ne le secourez point, Allah [, en revanche,] l'a secouru quand, expulsé par les Infidèles, avec un seul compagnon, il disait à celui-ci alors qu'ils étaient tous deux dans la grotte: ‹Ne t'attriste point! Allah est avec nous !›* »[1] Ici le traducteur explicite «ثاني اثنين» par *« alors qu'ils étaient tous deux. »* Puisque cette *explicitation* dans le corps du texte cible est possible, on la préfère à la note de bas de page qui est susceptible de briser la linéarité de la lecture.

Pour conclure avec la *note d'explicitation syntaxique,* nous pouvons dire qu'elle vient expliciter une structure caractéristique du Texte coranique qui n'est pas restituable dans la langue cible. Assurément, nulle part ailleurs que dans ce Livre Saint, les tournures syntaxiques ne sont aussi abondantes, si bien que même le Français qui est une langue très construite syntaxiquement, n'a pu rendre une structure équivalente à celle du Coran riche en : enchâssements[2], rebondissements[3],

(1) C'est nous qui soulignons.

(2) Insertion d'une unité linguistique dans une phrase après une rupture dans la structure énonciative de celle-ci.

(3) Réapparition d'une unité linguistique dans un développement phrastique nouveau.

Ce vt. n'est pas lié grammaticalement au précédant. La phrase : [Nous avons envoyé] est restituée par les Commentaires.

Chapitre 15, verset 76 :

﴿وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ﴾

Version BLACHÈRE (p.289)

«...En vérité, elle est certes sur un chemin défini » *

* = Note n°76, page 289, version BLACHÈRE :

Dans l'état actuel du texte, ces trois vt. soulèvent d'insurmontables difficultés. Dans le vt. 76, le pronom «elle» remplace, à première vue, le nom «ville» du vt. 67, comme dans le vt. 74. Il est cependant à remarquer que le vt.77, dans ce cas, fait double emploi avec le vt. 75. Par ailleurs, l'expression «eux deux» est alors rebelle à toute explication.

Ces diverses considérations donnent à croire que ces trois vt. 76-9 sont le reste d'un tout plus développé, que dans le vt. 76, l'expression «elle est certes» ne désigne pas Sodome, mais un autre «signe» - que l'expression «eux deux» du vt. 79, représente ce «signe» et la destruction des Hommes du Fourré, tous deux décidés dans le Livre du Destin.

Chapitre 75, verset 17 :

﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾

Version HAMIDULLAH (p.577) :

« Son rassemblement [dans ton cœur et sa fixation dans ta mémoire] Nous incombent, ainsi que la façon de le réciter » *

* = Note n°05, page 577, version HAMIDULLAH :

' Son rassemblement' : celui des versets du Coran

Version BLACHÈRE (p.277)

*« Et [les Impies] ont donné à Allah des associés. Dis [leur] : «Nommez [ces Associés] ! L'aviserez-vous en des termes inconnus sur la terre ou en explicites paroles?» Tout au contraire, leur machination a été parée [de fausses apparences] pour ceux qui sont infidèles et ont été écartés du chemin. Celui qu'Allah égare ne se trouve point avoir de Directeur » **

*= Note n°33, p. 277, version BLACHÈRE :

La première phrase est elliptique de l'apodose. Barth propose de trouver celle-ci dans la proposition « am tunabbi' unahu« « L'aviserez- vous». Mais cela oblige à supprimer «'am« et à admettre une interversion des termes. Et [*les Impies*] ont donné etc. La Vulgate porte textuellement : «ou bien l'aviserez-vous de ce qu'Il ne sait pas sur terre» ? «ou bien en exotérique parmi la parole». Le sens n'est plus clair même pour les Commentaires qui se perdent en conjectures sur les rapports des éléments de la phrase.

Effectivement, bien que le traducteur ait fait un effort d'explicitation, il n'a pu restituer tout le message. Nous remarquons d'abord le recours à l'explicitation par divers signes de ponctuation (crochets, points d'exclamation, points d'interrogation), mais la structure du verset reste sibylline et justifie le recours à la note.

Chapitre 4, verset 163 :

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ ۚ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ ۚ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾

Version BLACHÈRE (p.129):

*« Nous t'avons envoyé révélation, comme Nous avons envoyé révélation à Noé et aux Prophètes [venus] après lui, [comme] Nous avons envoyé révélation à Abraham, Ismail, Isaac, Jacob, aux [Douze] Tribus, à Jésus, Job, Jonas, Aaron, Salomon et David à qui Nous avons donné des psaumes » **

* = Note n°162, page 129, version BLACHÈRE :

3.Le respect qu'il accorde à l'auteur original, ce qui l'incite à éviter toute légèreté dans la traduction.

- Sur le plan syntaxique

Chapitre 10, verset 22 :

﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ
وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ
دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾

Version BLACHÈRE (pp.234/235) :

« C'est Lui qui vous fait aller sur terre et sur mer, quand vous êtes en bateaux [ces bateaux] les emportèrent, grâce à un bon vent. Ils s'en réjouirent jusqu'au moment où, assaillis par un vent impétueux, assaillis de tous côtés par les vagues, se jugeant enveloppés [par la mort], ils prièrent Allah, Lui vouant le culte [et disant] : ' Certes, si Tu nous sauves de ceci, nous serons parmi les reconnaissants ! ' » *

* = Note n°23, page 235, version BLACHÈRE :

Ce développement est originellement indépendant du verset 23/22a comme le montre en particulier le changement de personnes dans les verbes : ‖*jarayna bi-him* «les emportèrent». Le sujet «les bateaux», n'est pas exprimé dans le vt. 23/22a et doit être restitué d'après la finale *na*. Le pronom *him* dans *bi-him* s'applique aux passagers mais ceux-ci ne sont pas désignés dans ce qui précède. ‖ Jusqu'au moment où n'existe pas dans le texte, mais on a proposé de replacer ici la particule *hattä* avec son sens habituel de «jusqu'à ce que. *

Chapitre 13, verset 33

﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا
يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَم بِظَاهِرٍ مِّنَ الْقَوْلِ ۗ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ ۗ
وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾

Elle s'oppose à *khabitatin* «mauvais», qui exprime l'idée de vilenie et de méchanceté. Cette parabole montre l'opposition entre la Parole de Vérité et les dires des Polythéistes ; […].

Chapitre 16, verset 120 :

﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

Version HAMIDULLAH (p.281)

*« Abraham était un guide (Umma) parfait. Il était soumis à Allah, voué exclusivement à Lui et il n'était point du nombre des associateurs»**

* = Note n°1, page 281, version Hamidullah :

«*Umma* : signifie ici *Imam*, guide ou chef. Et Abraham possédait toutes les qualités d'un guide et chef parfait. Mais le mot *Umma* signifie en général nation ou communauté. «

Ces deux exemples sont une explicitation des mots qui représentent des lacunes(1) en Français. Les traducteurs, non satisfaits par les équivalents rendus - à cause de lacunes lexicales dans la langue cible et non pas à cause d'une incompétence traductionnelle −, complètent leurs traductions par des notes infrapaginales qui précisent la signification exacte du terme ou de l'expression en question. Nous apprécions cette attitude de leur part qui témoigne de :

1. La prise de conscience de la signification exacte du terme dans le texte source. Un traducteur moins compétent ne se serait probablement pas soucié de l'exactitude du sens et se serait contenté de rendre un équivalent *approximatif*.

2. La détermination du traducteur qui n'hésite pas à apporter des éclaircissements à son lecteur en marge de la traduction, au risque même de porter atteinte à sa réputation. C'est-à-dire que ses compétences professionnelles pourraient être mises en cause par le recours à la note.

(1) Une « *lacune* » lexicale est un terme chargé de nuances de sens que la langue cible ne peut pas rendre pour des raisons linguistiques ou socioculturelles.

If an informative text was written in the original SL communicative situation in order to transmit news, facts, knowledge, etc. (...), then the translation should transmit the original information in full, but also without unnecessary redundancy. If the SL text was written because the author wished to transmit an artistically shaped creative content, then the translation should transmit this content artistically shaped in a similar way in the TL. If the SL text was written in order to bring about certain behavior in the reader, then the translation should have this effect on the behavior of the TL reader. (Reiss, 1989: 110)

c. La note linguistique

Si la *note informationnelle* et *la note interprétative* sont utilisées aussi bien par l'auteur du texte original que par le traducteur, la *note linguistique* elle, est utilisée plus particulièrement par le traducteur, car ce dernier utilise la langue comme matière première de son activité. Ce type de notes apporte des éclaircissements lexicaux, structuraux ou énonciatifs qui sont caractéristiques de la langue source et par conséquent, ne peuvent pas être rendus littéralement dans la langue cible.

-Sur le plan lexical :

Chapitre 14, verset 24 :

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ
أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾

Version BLACHÈRE (p.282)

« N'as-tu pas vu comment Allah propose en parabole une parole excellente? [Elle est] semblable à un arbre excellent, dont la racine est solide, la ramure en plein ciel » *

* = Note n°29, page 282, version BLACHÈRE :

Kalimatan tayyibatan **'une parole excellente'**. L'épithète arabe, plus nuancée que la française, couvre la notion de saveur jointe à celle de douceur et d'excellence.

Nous pouvons remarquer que la nuance entre la *note informationnelle* et la *note interprétative* réside dans ce qui suit : dans la *note informationnelle* le traducteur ajoute des informations ou des idées qui n'existent pas dans le texte source et qui sont relatives à un événement donné. Dans la *note interprétative* par contre, il n'ajoute rien mais il essaye d'éclaircir une idée qui existe explicitement dans le texte source, mais qui reste sujette à de multiples interprétations. Nous avons dû remarquer le ton catégorique qui se concrétise dans les unités « Tous » et « détourné », avec lequel BLACHÈRE donne une interprétation malheureusement erronée, du verset coranique. Une interprétation basée sur un commentaire biblique qui contredit l'exégèse Coranique, chose susceptible de mettre en cause (*Effet*) la crédibilité de ce Texte Sacré vis-à-vis des lecteurs non musulmans. Ce qui évoque l'aspect fonctionnel de cette traduction : dans quel but BLACHÈRE a-t-il effectué sa traduction vers le Français ? Les critiques de sa version s'accordent à l'unanimité pour dire qu'il s'agit d'une des meilleures, compte tenu de son souci d'exactitude et de fidélité au texte source, et que par conséquent, la bonne foi du traducteur est insoupçonnable.

Toutefois, étant-donné que le traducteur est de confession chrétienne, et qu'il exprime ses propres convictions dans des notes de bas de page, certaines de ses *notes interprétatives* ne remplissent pas la même *fonction* visée par le Texte original. En effet, en considération de la typologie de Katharina REISS (1989,108) qui distingue entre la fonction *informative*, *expressive* et *appellative* du texte source, nous pouvons dire que le Texte Coranique a une vocation qui réunit ces trois fonctions à la fois : il est « informatif » de par la quantité d'informations, de connaissances et de faits qu'il rapporte. Il est également « expressif » puisque les moyens d'expression y sont délibérément mises en œuvre dans une rhétorique créative et artistique, témoignant d'une hauteur de style inégalable. Ces deux fonctions contribuent à la réalisation de sa fonction « appellative » qui consiste à provoquer une réaction chez le lecteur. Or, par leur contenu subjectif, les *notes interprétatives* dans le texte cible risquent d'altérer ou de dénaturer la « fonction appellative » du texte source. Raison pour laquelle, nous admettons qu'un traducteur devrait les utiliser avec précaution et de n'y recourir que par nécessité absolue :

Elle est liée aux Commentaires du Texte. Le traducteur par souci de fidélité rapporte les points de vue des différents exégètes lorsque les interprétations sont diverses ou divergentes :

Chapitre 56, verset 79 :

﴿... لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾

Version BLACHÈRE (p.575) :

« Que seuls touchent les Purifiés » *

= Note n°2, page 575, version BLACHÈRE :

Tous les Commentaires sont d'accord pour dire qu'il s'agit des anges chargés de la garde de l'Archétype céleste. Plus tard, détourné de son sens et inscrit sur les exemplaires du Coran, ce vt. signifiera que seuls les Musulmans, à l'exclusion des Juifs et des Chrétiens, seront admis à toucher un Coran.

Chapitre 3, verset 124 :

﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم
بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾

Version HAMIDULLAH (p.66) :

*« (Allah vous a donné la victoire) lorsque tu disais aux croyants ;
«Ne vous suffit-il pas que votre Seigneur vous enverra en renfort cinq mille Anges marqués distinctement »* *

* = Note n°3, page 66, version HAMIDULLAH :

C'est l'interprétation la plus authentique ; il s'agit de la bataille de *Badr*. Mais il y a une autre interprétation selon laquelle il s'agit de la bataille d'*Uhud*. C'est une fausse interprétation parce que les Musulmans à la bataille *d'Uhud* n'étaient pas secourus par les anges à cause de la fuite de certains parmi eux.

Ces *notes informationnelles* sont subjectives, le traducteur apporte une information additionnelle au Texte traduit par conscience professionnelle, puisqu'il s'agit d'un Message qui s'adresse à un nombre illimité de lecteurs de confessions et de langues différentes. C'est la raison pour laquelle ce type de notes est visiblement fréquent : 407 dans la version de BLACHÈRE et 284 dans la version de HAMIDULLAH. Cette récurrence témoigne de la fidélité des traducteurs et de l'importance des connaissances thématiques qu'ils veulent apporter au lecteur. Effectivement, le traducteur est supposé prendre en considération la pertinence de l'information transmise, ce concept de *pertinence* (*Relevance*) a été adopté par SPERBER et WILSON (1995) qui se sont intéressés à l'aspect informationnel et communicationnel du langage, en le résumant comme suit : « Meilleur profit pour le moindre coût »[1]. C'est-à-dire que le locuteur doit envisager l'importance (*Profit*) de l'information transmise en se conformant à l'appréciation du récepteur et à l'effort de compréhension qu'il fournit (Coût), ainsi qu'à ses suppositions contextuelles (Effet). GUTT (1991) a appliqué ses principes à la traduction qui selon lui, doit atteindre le maximum de *pertinence* pour le lecteur cible en se concrétisant dans ses besoins et ses suppositions. Aussi, par la *note informationnelle*, le traducteur réduit l'effort de compréhension fourni par le lecteur et lui épargne d'éventuelles suppositions non fondées. Dans l'exemple de note ci-dessus, BLACHÈRE est soucieux de préciser à ses lecteurs (*Profit*) que le Prophète (sur lui le salut) n'accoure à la force que lorsque les circonstances l'obligent, et que l'appel aux armes est invoqué par légitime défense, sachant que c'est une vérité qui pourrait être contestée (*Suppositions*) ou même controversée (*Effet*) par certains lecteurs détracteurs de la confession musulmane.

HAMIDULLAH pour sa part, apporte dans sa note une information non moins importante qui constitue un support à l'objectif de sa traduction. En effet, préciser aux lecteurs (*Profit*) francophones, que le Coran a devancé de plusieurs siècles la science, est susceptible d'exhorter (*Coût*) les non musulmans à se convertir (*Effet*) à l'Islam.

b. La note interprétative

(1) Relevance : « Most benefit for least cost »

compléter des faits dont l'apport extralinguistique contribue mieux à la compréhension du lecteur. En voici quelques exemples:

Chapitre 2, verset 190 :

﴿قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾

Version BLACHÈRE (p.56) :

« Combattez dans le Chemin d'Allah ceux qui vous combattent, [mais] ne soyez pas transgresseurs ! Allah n'aime pas les Transgresseurs » *

* = Note n°186, page 56, version BLACHÈRE :

La révélation qui suit jusqu'au verset 189 est incontestablement dirigée non contre les Infidèles en général, mais contre les seuls Polythéistes mekkois ; cf. l'expression : Expulsez-les d'où ils vous ont expulsés. Elle apparaît comme un appel aux armes avant la première marche sur la *Mekke* en *du-l-Qa'da* 6/mars 628. Non point d'ailleurs au départ même de Médine. Car, initialement Mahomet n'avait nullement l'intention de recourir à la force pour obtenir de faire le pèlerinage, mais au moment même où, à *Hodaïbiyya*, les Musulmans se crurent sur le point d'être contraints de prendre les armes.

Chapitre 15, verset 22 :

﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾

Version HAMIDULLAH (p.263) :

« Et Nous envoyons les vents fécondants ; et Nous faisons alors descendre du ciel une eau dont Nous vous abreuvons et que vous n'êtes pas en mesure de conserver » *

= Note n°1, page 263, version Hamidullah :

Ce verset nous apprend, bien avant que la science ne le confirme, que les vents sont chargés de pollen mâle destiné à la fécondation des plantes.

par un appel de note, chiffre en exposant ou un astérisque etc. La plupart des auteurs préfèrent la *note de bas de page* parce qu'elle est plus facile à consulter et ne perturbe pas la lecture comme la note marginale ou les notes en fin d'ouvrage.

Les notes peuvent être de type *auctorial*, c'est-à-dire celles de l'auteur de l'ouvrage lui-même ou *allographe*[(1)], c'est-à-dire celles d'un autre, cela pourrait être l'éditeur qui publie le texte, le glossateur, le critique, ou encore le traducteur. Ce dernier type de notes peut apporter :

a- un éclaircissement *encyclopédique*

b- un éclaircissement *linguistique*

c-une *information* sur les sources de l'auteur ou de sa vie.

2. La Note du Traducteur (N.d.T.)[(2)]

Nous soulignons l'aspect quantitatif des notes dans les deux versions traduites du Texte Coranique. Celle de BLACHÈRE compte 1393 notes sur 673 pages de traduction, dans celle de HAMIDULLAH par contre, on retrouve 1958 notes sur 604 pages de traduction. Ce qui fait une moyenne de 20 notes toutes les 10 pages pour BLACHÈRE et 32 notes toutes les 10 pages pour HAMIDULLAH[(3)]. Nous allons pouvoir réaliser la portée de ces notes dans les exemples qui suivent.

3.Types de N.d.T. rencontrées dans la traduction du Texte[(4)] :

En parcourant le corpus, nous avons rencontré quatre types de N.d.T :

a. La note informationnelle Vu la nature du texte source en tant que Texte Saint, le traducteur a apporté de multiples informations qui viennent

(1) De l'élément grec « *allo* » qui veut dire « autre » et « *graphos* » = « Écrire ».

(2) Abréviation reconnue pour *« Note de Traduction »*.

(3) Pour une analyse plus détaillée, nous renvoyons le lecteur au dénombrement établi dans l'annexe page 18 de cet article, où nous avons rapporté intégralement des échantillons de notes parues dans les deux versions.

(4) Nous utilisons le mot «Texte» avec une initiale en majuscule lorsqu'on parle du Texte Saint, c'est-à-dire le «***CORAN***», mais lorsqu'on fait référence à tout texte source par rapport à tout texte cible, nous utilisons le mot « texte» sans majuscule.

de ponctuation dans le texte cible, ou bien en marquant les éléments explicités par des notes. Ces dernières sont si nombreuses qu'on ne peut les ignorer, nous nous sommes donc interrogé sur leur rôle dans la traduction, d'autant plus que leur position en dehors de l'espace «texte» suscite des interrogations quant à leur pertinence. Nous allons essayer de savoir sur quels fondements le traducteur opte t-il pour la note ? Celle-ci pourrait-elle avoir une conséquence fâcheuse sur le texte traduit ? Mettrait-elle en cause les compétences du traducteur ? Le recours à la note est-il inévitable ? Facultatif ? Ou tout simplement à bannir ?

Pour éclairer ces principaux éléments du problème, nous allons nous baser sur les concepts de l'approche communicative qui met l'accent sur la dimension discursive, extralinguistique et fonctionnelle du langage. Quand à notre méthodologie, nous l'avons voulue inductive : nous allons nous baser sur des exemples de *notes de traducteur* tirés du corpus sus-indiqué pour démontrer la possibilité de généraliser les réponses cernées de la problématique, à tous autres types de textes. D'autre part, nous aurons besoin à un endroit précis de la recherche, de quelques statistiques qualitatives et quantitatives pour visualiser les caractéristiques spécifiques aux types de notes auxquelles le traducteur fait appel.

Dans un premier temps nous donnerons une définition de la note infrapaginale en général (celle de l'auteur et celle du traducteur), et sa fonction. Ensuite, notre attention sera focalisée sur la note du traducteur (N.d.T) qui peut être informationnelle, interprétative ou linguistique, en essayant d'apporter une réponse à la question que nous nous sommes posée dans le titre : la note du traducteur est-elle nécessaire ou facultative ?

1- Qu'est ce qu'une note infrapaginale ou péritextuelle[1] ?

Le Petit ROBERT définit la note péritextuelle comme étant *« un bref éclaircissement nécessaire à l'intelligence d'un texte, et qui figure au bas de la page ou à la fin du texte »* (P.ROBERT.1992), il en donne comme synonymes approximatifs : scolie, glose. Il existe deux types de notes péritextuelles : la « note marginale » laquelle de par son nom, est située en marge du texte, et la « note de bas de page » qui est souvent marquée

(1) Du grec « para» = « à coté de » et « texte ».

traductionnelle au cœur de la problématique de l'intraduisibilité et de la N.d.T est celle de l'implicite et surtout, de l'explicitation ou non.[1] *»*

Introduction

Étant donné que le traducteur est un lecteur qui n'appartient pas au même univers que l'auteur, il se trouve parfois obligé de transiter par la *note de bas de page* pour compléter sa traduction, notamment lorsqu'il rencontre une difficulté de restitution dans le texte cible, pour des raisons linguistiques appelant une explicitation, ou pour des raisons culturelles appelant une explication (complément d'information). Dans ce contexte, nous aimerions projeter une lumière sur la fonction que remplit la « note » dans l'opération de transfert d'une langue à une autre et sa pertinence dans la traduction.

Pour ce faire, nous avons choisi comme corpus d'étude quelques exemples de traduction du Texte Coranique pris dans deux versions distinctes, celle de Régis BLACHÉRE (1966) qui est une traduction libre, et la version de Mohamed HAMIDULLAH (1992) qui est une traduction littérale. Ce choix se justifie par le fait que la traduction de BLACHÉRE fait preuve d'un grand souci de fidélité qui s'est concrétisé dans un texte chargé d'explicitations de toutes sortes : gloses, commentaires, explications et parenthèses, dans un Français remarquablement soutenu. Comment a t-il donc pu respecter les exigences d'une langue aussi «construite» que le Français tout en rendant un Texte *extraordinaire* dont le contexte verbal et énonciatif abondent de non-dits ? C'est ce que nous allons essayer de découvrir dans les pages qui suivent.

Quant à la traduction de HAMIDULLAH, elle se caractérise au contraire par une littéralité remarquable et se voulait une «correction» de toute maladresse ou «infidélité» parues dans les versions précédentes. Ainsi, le traducteur avait intentionnellement choisi de suivre de très prés le Texte original notamment sur le plan structural.

En effet, en parcourant ce corpus, nous avons remarqué que les traducteurs ont essayé d'expliciter le message en recourant aux signes

(1) Jacqueline HENRY. « De l'érudition à l'échec : la note du traducteur », Meta, XLV, 2, 2000, p.238.

La note infrapaginale dans la traduction (Mal nécessaire ou simple option ?)

Dr. Leila BOUKHEMIS
Département de Traduction
Faculté des Lettres et Sciences humaines
Université Badji Mokhtar Annaba Algérie

Résumé: Cette étude s'inscrit dans le cadre de la traduction dans sa relation avec l'aspect sémantique de la langue et sa dimension culturelle. Nous avons essayé de démontrer la pertinence de la « note du traducteur » comme solution ultime aux problèmes de transfert. Pour éclaircir ce point de vue, nous avons choisi comme corpus deux traductions divergeantes du Texte coranique, la version de Régis BLACHÈ RE (1966) qui est chargée de notes de bas de pages de différents types, et la version de Mohamed HAMIDULLAH (1992), une traduction littérale qui n'a pratiquement pas eu recours aux notes. A travers ces deux traductions nous avons mis en relief les raisons qui obligent le traducteur à recourir à la note par soucis de *fidélité* telle qu'elle est conçue par la Skopothéorie, notamment l'approche de Christiane Nord et la typologie textuelle de Katharina Reiss. Ces deux approches concentrent sur l'aspect fonctionnel de la traduction dans la langue/culture cible. En effet, après une étude inductive du corpus, nous avons constaté l'utilité pour le traducteur de prendre en considération le type et la fonction du texte traduit, seuls éléments capables de justifier le recours aux notes de traduction pour préserver l'identité du Texte coranique. Par conséquent, la note de traduction reste une solution critique que le traducteur doit utiliser avec économie, car elle risque de mettre en cause ses compétences linguistiques et ses performances professionnelles.

Mots clefs: Note de traducteur, Explicitation, Aspect fonctionnel, Skopothéorie, Typologie textuelle, *« Il me semble que la notion*

121 «Hé! Nicolas!»

122 Il se tourna : alors, lâchant sa chienne, elle cria «Va, va, dévore, dévore!»

123 L'animal, affolé, s'élança, saisit la gorge. L'homme étendit les bras,
124 l'étreignit, roula par terre. Pendant quelques secondes, il se tordit, battant le sol de
125 ses pieds; puis il demeura immobile, pendant que Sémillante lui fouillait le cou,
126 qu'elle arrachait par lambeaux. Deux voisins, assis sur leur porte, se rappelèrent
127 parfaitement avoir vu sortir un vieux pauvre avec un chien noir efflanqué qui
128 mangeait, tout en marchant quelque chose de brun que lui donnait son maître.

129 La vieille, le soir, était rentrée chez elle. Elle dormit bien, cette nuit-là.

Les contes du jour et de la Nuit, 1885.

90 Puis la mère fit de cette bouillie fumante une cravate à l'homme de paille.
91 Elle la lui ficela longtemps autour du cou, comme pour la lui entrer dedans.
92 Quand ce fut fini, elle déchaina la chienne.

93 D'un saut formidable. la bête atteignit la gorge du mannequin, et, les
94 pattes sur les épaules, se mit à la déchirer. Elle retombait, un morceau de sa proie à
95 la gueule, puis s'élancait de nouveau, enfonçait ses crocs dans les cordes, arrachait
96 quelques parcelles de nourriture, retombait encore, et rebondissait, acharnée. Elle
97 enlevait le visage par grands coups de dents, mettait en lambeaux le col entier.

98 La vieille, immobile et muette. regardait, l'oeil allumé. Puis elle renchaîna
99 sa bête. la fit encore jeûner deux jours, et recommença cet étrange exercice.

100 Pendant trois mois, elle l'habitua à cette sorte de lutte à ce repas conquis à
101 coups de crocs. Elle ne l'enchaînait plus maintenant, mais elle la lançait d'un geste
102 sur le mannequin.

103 Elle lui avait appris à le déchirer, à le dévorer, sans même qu'aucune
104 nourriture fût cachée en sa gorge. Elle lui donnait ensuite, comme récompense, le
105 boudin grillé pour elle.

106 Dès qu'elle apercevait l'homme, Sémillante frémissait, puis tournait les
107 yeux vers sa maîtresse, qui lui criait «Va!» d'une voix sifflante en levant le doigt.

108 Quand elle jugea le temps venu, la mère Saverini alla se confesser et
109 communia un dimanche matin, avec une ferveur extatique; puis avant revêtu des
110 habits de mâle, semblable à un vieux pauvre déguenillé, elle fit marché avec un
111 pêcheur sarde, qui la conduisit, accompagnée de sa chienne, de l'autre côté du
112 détroit.

113 Elle avait, dans un sac de toile, un grand morceau de boudin, Sémillante
114 jeûnait depuis deux jours. La vieille, femme, à tout moment, lui faisait sentir la
115 nourriture odorante, et l'excitait.

116 Elles entrèrent dans Longosardo. La Corse allait en boitillant. Elle se
117 présenta chez un boulanger et demanda la demeure de Nicolas Ravolati. Il avait
118 repris son ancien métier, celui de menuisier. Il travaillait seul au fond de sa
119 boutique.

120 La vieille poussa la porte et l'appela :

62 Or, une nuit, comme Sémillante se remettait à gémir, la mère, tout à coup,
63 eut une idée, une idée de sauvage vindicatif et féroce. Elle la médita, jusqu'au
64 matin; puis, levée dès les approches du jour, elle se rendit à l'église. elle pria,
65 prosternée sur le pavé, abattue devant Dieu, le suppliant de l'aider, de la soutenir,
66 de donner à son pauvre corps usé la force qu'il lui fallait pour venger le fils.

67 Puis elle rentra. Elle avait dans sa cour un ancien baril défoncé, qui
68 recueillait l'eau des gouttières; elle le renversa, le vida, l'assujettit contre le sol avec
69 des pieux et des pierres; puis elle enchaîna Sémillante à cette niche, et elle rentra.

70 Elle marchait maintenant, sans repos, dans sa chambre, l'oeil fixé toujours
71 sur la côte de Sardaigne. Il était là-bas, l'assassin.

72 La chienne, tout le jour et toute la nuit, hurla. La vicille, au matin, lui porta
73 de l'eau dans une jatte; mais rien de plus, pas de soupe, pas de pain.

74 La journée encore s'écoula. Sémillante, exténuée, dormait. Le lendemain,
75 elle avait les yeux luisants, le poil hérissé, et elle tirait éperdument sur sa chaîne.

76 La vieille ne lui donna encore rien à manger. La bête devenue furieuse,
77 aboyait d'une voix rauque. La nuit encore se passa.

78 Alors, au jour levé. la mère Saverini alla chez le voisin, prier qu'on lui
79 donnât deux bottes de paille. Elle prit de vieilles hardes qu'avait portées autrefois
80 son mari, et les bourra de fourrage, pour simuler un corps humain.

81 Ayant piqué un bâton dans le sol, devant la niche de Sémillante, elle noua
82 dessus ce mannequin, qui semblait ainsi se tenir debout. Puis elle figura la tête au
83 moyen d'un paquet de vieux linge.

84 La chienne, surprise, regardait cette homme de paille, et se taisait, bien que
85 dévorée de faim.

86 Alors la vieille alla acheter chez le charcutier un long morceau de boudin
87 noir. Rentrée chez elle, elle alluma un feu de bois dans sa cour, auprès de la niche,
88 et fit griller son boudin. Sémillante, affolée, bondissait, écumait, les yeux fixés sur
89 le gril, dont le fumet lui entrait au ventre.

31 pleurait de grosses larmes muettes en le contemplant. Le jeune homme, sur le dos,
32 vêtu de sa veste de gros drap, trouée et déchirée à la poitrine, semblait dormir;
33 mais il avait du sang partout : sur la chemise arrachée pour les premiers soins; sur
34 son gilet, sur sa culotte, sur la face, sur les mains. Des caillots de sang s'étaient figés
35 dans la barbe et dans les cheveux. La vieille mère se mit à lui parler. Au bruit de
36 cette voix, la chienne se tut.

37 « Va, va , tu seras vengé, mon petit, mon garcon, mon pauvre enfant.
38 Dors, dors, tu seras vengé, entends-tu? C'est la mère qui le promet! Et elle tient
39 toujours sa parole, la mère, tu le sais bien.»

40 Et lentement elle se pencha vers lui, collant ses lèvres foides sur les lèvres
41 mortes.

42 Alors, Sémillante se remit à gémir. Elle poussait une longue plainte
43 monotone, déchirante, horrible. Elles restèrent là, toutes les deux, la femme et la
44 bête, jusqu'au matin.

45 Antoine Saverini fut enterré le lendemain, et bientôt on ne parla plus de
46 lui dans Bonifacio.

47 Il n'avait laissé ni frère, ni proches cousins. Aucun homme n'était là pour
48 poursuivre la vendetta. Seule, la mère y pensait, la vieille. De l'autre côté du
49 détroit, elle voyait du matin au soir un point blanc sur la côte. C'est un petit
50 village sarde, Longosardo, où se réfugient les bandits corses traqués de trop près.
51 Ils peuplent presque seuls ce hameau en face des côtes de leur patrie, et ils
52 attendent là le moment de revenir, de retourner au maquis. C'est dans ce village,
53 elle le savait, que s'était réfugié Nicolas Ravolati.

54 Toute seule, tout le long du jour, assise à sa fenétre, el1e regardait là-bas
55 en songeant à la vengeance. Cornment ferait-elle sans personne, infirme, si près
56 de la mort? Mais elle avait promis, elle avait juré sur le cadavre. Elle ne pouvait
57 oublier, elle ne pouvait attendre. Que ferait-elle? Elle, ne dormait plus la nuit.
58 Elle n'avait plus ni repos ni apaisement: elle cherchait, obstinée. La chienne, à
59 ses pieds. sommeillait, et, parfois, levant la tête. hurlait au loin. Depuis que son
60 maître n'était plus là, elle hurlait souvent ainsi, comme elle l'eût appelé, comme si
61 son âme de bête, inconsolable eut aussi gardé le souvenir que rien n'efface.

ANNEXE

Une nouvelle de Maupassant « **Une Vendetta »,** **(**texte intégral).

1 La veuve de Paolo Saverini habitait seule avec son fils une petite maison
2 pauvre sur les remparts de Bonifacio. La ville, bâtie sur une avancée de la
3 montagne, suspendue même par places au-dessus de la mer, regarde, par-dessus le
4 détroit hérissé d'écueils, la côte plus basse de la Sardaigne. A ses pieds, de l'autre
5 côté, la contournant presque entièrement, une coupure de la falaise, qui ressemble
6 à un gigantesque corridor, lui sert de port, amène jusqu'aux premières maisons,
7 après un long circuit entre deux murailles abruptes, les petits bateaux pêcheurs
8 italiens ou sardes, et, chaque quinzaine, le vieux vapeur poussif qui fait le service
9 d'Ajac-cio.

10 Sur la montagne blanche, le tas de maisons pose une tache plus blanche
11 encore. Elles ont l'air de nids d'oiseaux sauvages, accrochées ainsi sur ce roc,
12 dominant ce passage terrible où ne s'aventurent guère les navires. Le vent, sans
13 repos, fatigue la mer, fatigue la côte nue, rongée par lui, à peine vêtue d'herbe : il
14 s'engouffre dans le détroit dont il ravage les deux bords. Les traînées d'écume pâle,
15 accrochées aux pointes noires des innombrables rocs qui percent partout les
16 vagues, ont l'air de lambeaux de toiles flottant et palpitant à la surface de l'eau.

17 La maison de la veuve Saverini, soudée au bord même de la falaise ouvrait ses
18 trois fenêtres sur cet horizon sauvage et désolé. Elle vivait là, seule avec son fils
19 Antoine et leur chienne «Sémillante», grande bête maigre, aux poils longs et
20 rudes, de la race des gardeurs de troupeaux. Elle servait au jeune homme pour
21 chasser.

22 Un soir, après une dispute, Antoine Saverini fut tué traîtreusement, d'un
23 coup de couteau, par Nicolas Ravolati, qui, la nuit même, gagna la Sardaigne.

24 Quand la vieille mère reçut le corps de son enfant, que des passants lui
25 rapportèrent: elle ne pleura pas, mais elle demeura longtemps immobile à le
26 regarder; puis, étendant sa main ridée sur le cadavre, elle lui promit la vendetta.
27 Elle ne voulut point qu'on restât avec elle, et elle s'enferma auprès du corps avec la
28 chienne, qui hurlait. Elle hurlait, cette bête, d'une façon continue, debout au pied
29 du lit, la tête tendue vers son maître, et la queue serrée entre les pattes. Elle ne
30 bougeait pas plus que la mère: qui, penchée maintenant sur le corps, l'oeil fixe,

2 -EVRARD, Frank, *Nouvelle*, Seuil, 1997.

3- GROJNOWSKI, Daniel, *Lire la nouvelle*, Paris, Nathan, Collection Lire, 2000.

4- GOYET, Florence, *la Nouvelle*, 1870-1925, Puf, 1993.

5- GENETTE, Gerard, *Figures III*, Paris, Seuil, 1972.

6- GODENNE, René, *La Nouvelle française*, Puf,1974.

7 - MERIMEE, Prosper, *Colomba*, Paris, Bordas, 1978.

8 - Maupassant et l'écriture, Actes du Colloque de Pécamp, 21,22,23 mai 1993.

9- PAGES, Alain, PAGES-PINDON, Joëlle, Le Français au lycée.

III- Ouvrages généraux :

1- Al YAZIJI, Nassif, Al'ORF attyyib fi charh Diwan Abi Attayyib Al Moutanabbi, Dar Al Qualam, Beyrouth.

2- ARON, Rymond, *Histoire et dialectique de la violence*, Gallimard, 1973.

3- BACHELARD, Gaston, *La Poétique de l'espace*, Paris, Puf, 1992.

4- COLIN, Didier, *Dictionnaire des symboles, des mythes et des légendes*, Italie, Hachette, 2000.

5- HACHETTE, Dictionnaire Hachette.

6- OSWALD, Thierry, Mérimée, *Colomba / La Vénus d'Ille*, Nathan, 1992, (Collection dirigée par Henri Mitterrand).

7- MARTEL, Rémy, *La violence*, Idéologies et sociétés, Larousse, 1974.

8- Liaisons, revue pédagogique et culturelle, No 28, nov.2000, Beyrouth, Ministère de l'éducation et de l'enseignement supérieur.

la création comme un gâchis devant lequel on se prendrait d'un grand rire nerveux »[1], lequel paraît comme une sorte de vengeance passive d'une machine active nommée destin.

V- Synthèse générale

Caractériser la nouvelle, d'après l'étude de « Une Vendetta » de Maupassant s'avère être la synthèse qui conviendrait à la rédaction et à l'analyse d'une autre nouvelle.

Quels sont les piliers caractérisant une nouvelle ? (Les étudiants les reformulent après une révision du travail précédent).

1- c'est un récit qui se limite à la donnée d'un épisode unique et il se clôt sur lui-même sans laisser attendre une suite.
2- La nouvelle rapporte un événement ordinaire.
3- Le temps y est rapide.
4- L'espace : l'action se déroule dans un seul lieu.
5- Les forces agissantes : un seul couple les forme.
6- Les personnages : ils sont peu nombreux, ils ont une constance psychologique[2].

« Bref, autonome, formant un monde, un microcosme événementiel »[3], la nouvelle convient au monde contemporain où les gens vivent une difficulté de nouer des liens multiples et sont voués à la consommation rapide.

Bibliographie

I- Œuvre de G. Maupassant :

Contes du jour et de la nuit, Albin, Michel, Paris, 1988.

II- Ouvrages sur l'étude d'une nouvelle :

1- BARTHES, Roland, *Introduction à l'analyse structurale du récit*, poétique du récit, Seuil, 1977. (Collection Points).

(1) Louis FORESTIER, in G. Maupassant, op.cit., préface, p.10.
(2) V. Daniel GROJNOWSKI, Lire la nouvelle, op.cit., p.19.
(3) Ibid, p. 24.

des hommes, l'on est à n'importe quel moment omis et même éliminé de la vie. La vie, notre mère, est indifférente à nos malheurs, notre petitesse humaine ne lui signifie rien. On est tous victimes, victimes d'abord de notre structure biologico-physique, victime, ensuite, de la violence, non seulement celle de l'homme mais aussi celle de la nature, laquelle est là dès l'aube des temps. Le monde dans lequel nous vivons apprend à la considérer comme un mal des origines, un mal ancré en nous, son germe est indestructible. Et l'exercice de la violence mutuelle et de la vendetta aboutirait à un véritable « suicide social[1] », s'il n'avait pas été cerné et canalisé par les sociétés. Cependant il n'avait pas complètement disparu, il apparaît sous d'autres visages. L'on réfléchit à la souffrance, à la guerre, à l'homme faible incapable de résister à son destin, ballotant d'un bord à l'autre sans pouvoir maîtriser le radeau.

Maupassant a, bien sûr, cette intuition d'une force qui ne se satisfait pas qu'en allumant du feu qu'elle nourrit des êtres vivants. De la vendetta, comme cruauté humaine, on passe au destin, comme cruauté surnaturelle. « L'univers est une comédie horrible.[2] » L'homme y est délaissé, ne sachant ni d'où il vient, ni où il va, jouet que manipule le hasard du destin, et quoiqu'il soit conscient de ce non-sens, il se résigne, « partout il est dans les fers[3]» comme le dit J.-J Rousseau ou en langage sartrien « il est asservi, pourquoi cet asservissement ?. »[4]

Question qui tourne et retourne dans les esprits sans jamais avoir de réponse, cependant pour l'écrivain, l'écriture est un moyen unique pour exorciser cet enfer. « Raconter des histoires est une façon d'échapper aux hantises. Parler sans fin permet de différer l'instant où l'on retombe dans la solitude et l'angoisse.[5] »

Certes, Maupassant éprouvait des névralgies, mais il n'était pas fou. Il souffrait mais d'un mal intérieur, d'un froid moral qui lui « fait apercevoir

(1) René GIRARD, *La Violence et le Sacré*, Grasset, 1972, p.65

(2) Louis FORESTIER, in G. Maupassant, op.cit., préface, p.10.

(3) J.J. ROUSSEAU, *Le Contrat social*, Chap.15 : « L'homme est né libre, et partout il est dans les fers »

(4) Raymond ARON, *Histoire et dialectique de la violence*, Gallimard, 1973, p.121.

(5) Ibid.

ainsi à dire qu'il s'agit là, comme chez les tragiques grecs : « le scandale de l'homicide est le résultat d'une sorte de malédiction ancienne qui fait irrésistiblement renaître la violence à intervalles réguliers.(1) » L'on comprend ainsi que la motivation de la vieille dépasse sa propre personne physique, le destin semble tracé d'avance et la vieille est l'instrument de ce destin, à l'instar des héros antiques, jouets du destin. N'est-elle pas muée par des forces irrépressibles qui la mènent comme eux jusqu'au meurtre ? Maupassant transforme cette puissance aveugle et inexorable, extérieure à l'homme, en des pouvoirs maléfiques, intérieurs à l'être et contre lesquels celui-ci est plus démuni, il ne peut rien faire. Ne pourrait-on pas classer la veuve parmi ces grandes figures effrayantes et pitoyables, les Hermione, les Phèdre, les Médée ?

La vieille sans cette puissance mystérieuse qui l'habite n'aurait pas pu humaniser la chienne, exploiter sa virilité pour venger son fils. Et l'on voit, à la fin de la nouvelle, que l'actant actif est devenu la chienne et non la mère. Inversion des rôles ? Humanisation de l'animal et animalisation de l'humain ? La réponse ne peut qu'être affirmative dans les deux cas.

Cette comparaison de l'humain avec l'animal nous fait éprouver un sentiment d'intolérable et tragique impuissance; Maupassant estime que les désespérés partagent cette impuissance avec les clairvoyants d'entre nous.

Accomplir un acte meurtrier, cela ne signifie pas qu'on peut s'échapper à un autre acte semblable, le bourreau est aussi une victime. Et « c'est l'instante animalisation de l'humain à laquelle s'adonne régulièrement Maupassant »(2) qui nous fait connaître, avec éclat, l'absurdité de la souffrance et nous pousse à réfléchir à l'intervention divine; La vieille, à deux reprises, est allée à l'église comme pour demander aide et s'assurer de la réussite de son projet.

La violence est toujours là, qu'elle soit d'ordre naturel ou humain. Dailleurs, la nature nous en donne l'exemple; sa violence vient avant celle

(1) Thierry OSWALD, « Résumés et commentaires », in P.MERIMEE, *La Vénus d'Ille*, Paris, Nathan, 1999, pp.36-37.

(2) Jean SALEM, op.cit.,p.131.

telle direction. N'est-il pas le faïencier qui met « l'oreille » de sa faïence là où il le veut ? Ce choix est porteur de signification : ici l'accent est mis d'abord sur la vendetta dans l'histoire de la Corse et dans l'histoire des mentalités méditerranéennes et sur l'intérêt que portent à cette tradition Maupassant et d'autres écrivains du XIXème siècle, comme Mérimée. Ensuite sur la nécessité d'accomplir la vendetta, nécessité à laquelle rien, même la faiblesse physique, ne peut s'opposer.

Le titre, « Une Vendetta », est doublement significatif; Maupassant ne nous met pas seulement devant une histoire de vengeance, mais aussi a -t- il voulu nous montrer, bien avant la lecture de la nouvelle et d'après la définition de la vendetta que le crime se situe dans une longue série d'attentats réciproques et se rattache, du plus loin que la mémoire puisse prospecter, à un autre crime antérieur et enfoui :

Quand une injure est faite à un membre de la famille, c'est toute la famille qui est offensée et à tous incombe le soin de la réparation. Car la vendetta est un devoir 1...] l'idée fondamentale est celle de compensation du meurtre par le meurtre, de l'offense par l'offense. (...). L'offense subie peut-être vengée sur n'importe quel individu de la collectivité adverse, vendetta transversale qui se prolonge, aussi impérieuse, à travers les générations[(1)].

Cela est tout à fait justifié dès le début du récit, « un soir, après une dispute, Antoine Saverini fut tué traîtreusement d'un coup de couteau... » (1.20- 21), ainsi l'on n'est pas renseigné sur les causes de la dispute, laquelle pourrait être un prétexte pour le meurtre, le modalisateur « traîtreusement » dénonce catégoriquement cet acte de violence injustifiable que dans le contexte d'une vendetta transversale et par la logique des mentalités méditerranéennes, la Corse en principe.

A l'encontre de Mérimée chez qui on voit enregistré le diagramme de ces agressions en chaîne selon le principe d'une absolue réciprocité (dans Colomba où la violence est toujours prête à renaître encore), Maupassant porte toute la densité à la révélation d'un moyen de vengeance et par suite à la machine infernale qui tisse les destins des hommes. Il nous pousse

(1) VILAT, Visages de la Corse, in Maupasant et l'écriture, op.cit, p. 77.

Les images ne sont pas tellement fréquentes, relativement à la longueur de la nouvelle, cependant les quelques figures qu'on a dégagées et qui sont centrées dans la lère séquence descriptive, ont une fonction importante : elles soulignent le rapport entre l'homme et le lieu et annoncent, dès le début de la nouvelle, la mort violente, fréquente dans ce pays, désignée par la vendetta.

Les métaphores et les comparaisons relevées visent à personnifier le cadre naturel comme si ce cadre devenait un personnage agissant de loin sans aucune intervention directe :

« Horizon sauvage et désolé » (1.26), « le vent fatigue la mer » (1.18), « fatigue la côte nue à peine vêtue d'herbe, rongée par lui » (1.19), « écumes pâles » (1.21), « elles (les maisons) ont l'air de nids d'oiseaux sauvages » (1.15-16), « elles (les traînées d' écumes) ont l'air de lambeaux de toiles flottant et palpitant à la surface de l'eau » (1.21-24).

Par souci de réalisme, Maupassant présente un cadre connu, Bonifacio, les quelques figures déjà vues n'omettent pas à la description son objectivité, la vie de tous les jours est là, il s'agit d'un cadre et même d'un récit destinés à servir de document.

On peut ainsi constater, d'après cette étude de l'art du conteur, que les différents aspects du texte énonciatif, syntaxique, lexical, rhétorique, concourent à créer un mouvement de plus en plus intense jusqu'à l'explosion finale : la vengeance. On est ainsi plongé dans une tonalité dramatique revêtant une couleur tragique.

IV- Le sens : La vendetta

Le récit est un choix parmi plusieurs possibilités, Antoine Saverini aurait pu continuer à vivre et à chasser; ou après son meurtre, sa mère aurait pu se résigner et s'ennoblir dans la douleur, ce choix du narrateur éclaire ses intentions, « c'est l'écrivain qui manie secrètement ses créatures et les agite pour nous conduire où il l'entend.[1] » Il oriente le récit dans telle ou

(1) Louis FORESTIER, « ombre et lumière », préface, in Maupassant, *Contes du jour et de la nuit*, op.cit., p.10.

* le champ lexical de la violence: tué (1.32), vendetta (1.39-68), vengeance (1.39-79), tu seras vengé (1.55-56), sauvage vindicatif (1.79), venger(1.196).
* le champ lexical de la souffrance: hurler (2 fs), (1.41-86-87-106), pleurer:1.45), gémir (1.61-90), plainte (1.62).

On remarque que la souffrance est centrée sur la chienne, la violence sur la mère, et la mort sur Antoine Saverini et Nicolas Ravolati (le bourreau et la victime), et l'on saisit un équilibre centré sur la chienne et sur la mère, ce qui connote que le couple (chienne-mère) se complète pour satisfaire la promesse de vengeance.

Ces champs lexicaux sont appuyés d'abord par le nom de la chienne « Sémillante », lequel est expressif, il est un aspect de la création lexicale, exigée par la nécessité narrative, puis par le nom de la mère d'Antoine Saverini, lequel évolue au fur et à mesure de l'action, alors qu'elle était désignée par « la veuve de Paolo Saverini » (1.1), elle le sera ensuite par l'adj. nominalisé, « la vieille » (1.69), pour être nommée à la fin « la Corse » (1.167) pour attirer l'attention non seulement sur une appartenance géographique, mais sur le caractère vindicatif caractérisant tous les corses. Progression bien étudiée par le narrateur, coïncidant avec celle du récit.

Le vocabulaire de la dénomination et de la caractérisation, caractérise ce récit; on prend à titre d'exemple, la description du cadre, on l'étudie selon la grille suivante[1] :

Dénomination	**Etats**	**Caractérisation**
La ville	Batie - suspendue	Regarde
Montagne		
Ledetroit	Hérissé	
La côte	La plus basse	
Une coupure de la falaise		Sert de port- amène jusqu'aux premières maisons

(1) La grille figure dans A. PAGES-J.PAGES, *Le Français au lycée*, op.cit, p.60.

phrases renforcent ce sérieux, expriment l'intensité affective d'une mère affligée par la mort de son fils et présentent la vieille devant nos yeux, donnant ainsi plus de vivacité au récit.

Le discours indirect libre (1.79-83), a le mérite de ne pas créer une rupture dans le récit permettant ainsi le passage de la focalisation externe à la focalisation interne gardant au récit une fluidité remarquable. Ces types et ces structures de phrases traduisent parfaitement la montée intérieure et calme de la fureur silencieuse chez la vieille.

La situation dans le récit est différente, la construction des phrases change, de même que le type y est naturellement déclaratif. La phrase brève dans le discours s'allonge, par la coordination, des expansions relatives, conjonctives ou prépositives, par ex (1.39-43), traduisant la complexité de la situation où est la vieille lors de la veillée funèbre. Les phrases complexes de la recherche d'un moyen, et de la répétition du dressage (1.92-96), (1.98-99) et (1.155-157), traduisent l'anxiété lors de la recherche et la monotonie de la répétition lesquelles contrastent avec la brièveté, la rapidité et la brusquerie du discours direct. Les phrases indépendantes coordonnées abondent chaque fois où l'action avance et s'approche du dénouement, ex : (1.150- 156) et (1.177-180).

Il y a encore à relever quelques procédés stylistiques qui soulignent la réaction devant la scène horrible du cadavre, l'insistance sur la vengeance et l'effort déployé afin de la réaliser. L'accumulation des adjectifs (1.62) et (1.91), par ex : l'énumération, (1.108), les répétitions (1.18), et les répétitions anaphoriques (1.80-84), ces procédés rythment le récit, préludent l'action, la rendent plus digne d'intérêt. La tournure emphatique (1. 75-76), la gradation (I.147 -148), (1.91)..., poussent l'action, font créer chez la vieille des sentiments qui vont s'accumuler et exploser en un geste criminel.

Cette progression qui culmine avec la vengeance est aussi saisissable au niveau du lexique et des images.

D'abord les champs lexicaux de la mort, de la souffrance et de la vengeance annoncent la scène finale de la mort de Nicolas :

* Le champ lexical de la mort : brève morte (l.60), enterré (l.65), cadavre (l.82), il demeura immobile (l.62).

mot dont il est fait est nécessaire pour en exprimer la signification »[1], écrit F. O'Connor.

Dans « une Vendetta », le style est concis, sobre et simple. Les passages descriptifs qui forment une séquence parmi les séquences narratives, ne sont, relativement à l'ampleur de la nouvelle, ni très nombreux, ni très longs, deux petites scènes descriptives : celle du cadavre déclenchant l'action, et celle de l'exécution de la vengeance, la terminant. Les passages narratifs sont, tout aussi concis, récit au passé simple exprimant des actions achevées pour accélérer le rythme de l'action et du temps. (Exemple: la veillée funèbre (1.22- 38), l'exécution de la vengeance (1.111- 113). Succession d'actions rapides exprimant la chute de l'action et le dénouement.)

On remarque une intervention modeste du narrateur dans le récit; sa présence se révèle par deux modalisateurs, l'un au début du récit : « traîtreusement » (l.20), l'autre, à la fin, « bien », (« elle dormit bien » (l.117), le premier justifie, au moins, aux yeux de la mère, la vendetta, le 2ème exprime la fin de son angoisse après l'exécution de vengeance. Influencé par Flaubert, son père en écriture, Maupassant a le souci du réalisme, il n'intervient pas dans sa nouvelle, il ne donne pas de jugement ni sur les personnages, ni sur leurs traditions.

La syntaxe dans cette nouvelle est encore expressive, au service du sens. Le type et la constitution des phrases de la nouvelle varient suivant qu'il s'agit du discours ou du récit. Dans le discours, lequel n'est pas très fréquent dans cette nouvelle on entend, à trois reprises, la vieille parler d'abord à son fils lui promettant la vengeance, lors de la veillée funèbre « va, va tu seras vengé mon petit enfant. Dors, dors, tu seras vengé, entends-tu ? », puis à Nicolas et à sa chienne l'exhortant d'attaquer Nicolas, dans la scène de l'exécution de la vengeance : «Hé, Nicolas ! », « Va, va, dévore, dévore ». Les phrases sont courtes, simples, oscillant entre l'injonction et l'interpellation, elles insistent sur la vengeance.

Le registre de langue utilisé dans ce discours relève de la langue courante, le sérieux est là, vu l'importance qu'accorde la mère à la promesse et à son exécution. L'interrogation et l'exclamation dans ces

(1) Cité in Franik EVRARD, *La Nouvelle*, op.cit., p.12.

poussait une longue plainte monotone, déchirante, horrible » (1.37- 38). Un couple qui s'entend bien, l'affection de la chienne et l'intelligence de la mère s'unissent pour former l'actant nécessaire à l'exécution de la vendetta.

Cette description du cadavre fait écho à la description de l'assassinat de Nicolas à la fin de la nouvelle, un cadavre annonçant un deuxième cadavre, une violence engendrant une autre violence. Deux descriptions s'opposent, l'une statique, a attristé le coeur de la veuve, la mère, et l'autre dynamique, a assouvi sa rancune et étanché le feu qui la brûle. La description dynamique, est formée d'une suite de verbes d'action rapides, relevant aussi de la violence : « saisit la gorge » (1.111), « ...fouillait le cou » (l.113), « qu'elle arrachait par lambeaux » (1.113). Deux personnages sont en scène, l'un actif, l'animal, la chienne, l'autre, Nicolas, se défend, mais la chute est tellement rapide que Nicolas devient « immobile » (1.113).

L'on saisit encore d'autres petites descriptions qui émergent de l'espace du récit «réduites à leur plus simple expression »[1], vu la brièveté et la concision de la nouvelle.

Pour terminer cette partie, l'on peut dire que la description n'est pas séparable des événements. « Pour les écrivains du roman d'observation, auquel se rattache l'écriture des nouvelles de Maupassant, la description est une démarche narrative tout à fait fondamentale. »[2]

(Les étudiants sont ici amenés à imaginer un cadre naturel pour une petite nouvelle qu'ils rédigent par la suite et auquel ils ont déjà dressé les deux situations, initiale et finale, l'élément perturbateur et les transformations.)

III- 1'art du conteur

La nouvelle est un tout cohérent, fonctionnement et style coopèrent pour représenter l'idée ou la philosophie qui ont donné naissance au récit. « Un récit est une façon de dire ce qui ne peut se dire autrement et chaque

(1) René GODENNE, *La Nouvelle française*, op.cit., p. 96.

(2) Matthew MARK NAMARA, « Maupassant et le descriptif », in *Maupassant et l'écriture*, op.cit, p.129.

Et l'on se voit devant « la maison de la veuve Saverini » (1.16). Cette maison forme un microcosme où se recroqueville le grand cosmos entourant. « Soudée au bord même de la falaise » (1.16), elle en fait partie intégrante. Cette maison qui, en principe, devrait « protéger l'homme du froid »[1] et « des orages de la vie »[2], « ouvrait ses trois fenêtres » (1.16 - 17), elle est ainsi sujet à la menace. La sauvagerie ambiante peut y entrer facilement surtout que ses habitants sont faibles, « une vieille femme et une chienne maigre » (1.18). Cette faiblesse est aussi accentuée par l'adjectif « seule » répété deux fois (1.1 - 17), au début et à la fin de la description du cadre. Cette solitude sur laquelle insiste le narrateur annonce, d'une façon ou d'une autre, la mort du fils de la vieille. De même la description de la chienne, « grande bête, de la race des gardeurs de troupeaux » (1.18 - 19), permet de réfléchir à une certaine force qu'on peut exploiter en cas de besoin.

Cette description, à laquelle le narrateur consacre 17 lignes, présente un lieu propice à la violence, elle a une fonction importante dans le récit, elle prépare le lecteur à la scène de la vendetta. « Elle s'efforce de reproduire le monde réel en créant des effets réels.[3] »

D'autres pauses descriptives aèrent le récit, chacune se rapporte à un moment particulier de l'histoire, elles participent pleinement à l'action qu'elles rendent intelligible.

D'abord la description du cadavre du fils, dans la séquence de la veillée funèbre, elle est touchante, elle justifie la vendetta, du moins aux yeux de la mère affligée par la mort de son fils unique. On est devant un cadavre, expression de la violence, dont un registre lexical se dresse devant nous, « trouée et déchirée à la poitrine » (1.29), « du sang partout » (1.30), «des caillots de sangs s'étaient figés dans la barbe et dans les cheveux » (1.31 - 32), chemise «arrachée » (1.30).

Cette description du cadavre entraîne celle de la réaction de la mère et de la chienne, laquelle diffère de l'une à l'autre. « La mère pleurait de grosses larmes muettes en le contemplant » (1.28), alors que « Sémillante

(1) -Didier COLIN, *Dictionnaire des symboles, des mythes et des légendes*, op. cit.

(2) Gaston BACHELARD, *La Poétique de l'espace*, PUF, Paris, 1992, p. 26.

(3) Frank EVRARD*, La Nouvelle*, op. cit, p. 20.

à l'image de l'autre, l'un anime l'autre. La métaphore « à ses pieds de l'autre côté... » (1.4), et la personnification, « la ville [...] regarde... » (l.3) le justifient bien.

On s'approche ensuite, on voit la ville de près, « sur la montagne blanche, le tas de maisons pose une tache plus blanche encore » (1.9). La couleur blanche ici a une connotation défavorable, elle suggère l'absence de la verdure, le vide, c'est-à-dire l'absence de vie. Répété deux fois, l'adjectif « blanche » accentue l'idée de la mort, n'est-elle pas la couleur du linceul ?

Cette description tire principalement son unité de l'appartenance à un même champ lexical, celui de la violence : « sauvage », répété deux fois, (elles ont l'air de nids d'oiseaux sauvages, (1.10), (cet horizon sauvage, 1.17), « terrible », (ce passage terrible, 1.10), « sans repos » (le vent sans repos, 1.11), « rongée », (la côte nue rongée par lui, 1.11 - 12), « s'engouffre », (le vent s'engouffre, 1.12), « ravage », (il ravage les deux bords, 1.12 - 13), «lambeaux », (les traînées d'écume pâle (...) ont l'air de lambeaux de toiles... (1.13 - 14).

Ce lexique insiste sur la rudesse du paysage, sur l'affrontement des éléments. Et l'on s'arrête sur un élément essentiel du paysage, « le vent », il dresse devant nos yeux l'absence de stabilité et de paix.

Ces caractéristiques du paysage annoncent celles des êtres humains qui l'habitent. Significativement le mot « sauvage » utilisé deux fois dans la description est repris pour qualifier la mère, le mot « lambeaux » est repris pour le dressage de la chienne et pour l'exécution de l'assassin. Même les petits bateaux des pêcheurs italiens ou sardes portent l'attention sur la possibilité d'un déplacement ultérieur, lequel sera affirmé après la fuite de Nicolas à la Sardaigne (1.34). De même, « le détroit où s'engouffre le vent » (1.12) rappelle l'image du couteau par lequel fut tué Antoine Saverini.

Dans ce passage du général au particulier, du plus loin au plus proche, un mouvement descendant attire l'imagination, celui de la chute. La description du paysage (dans les lignes 2 - 15) suit une ligne qui va de haut en bas, du haut de la montagne au ras de l'eau, des vagues, lesquelles menaçantes, maléfiques, dangereuses connottent l'engloutissement et la mort.

découvrir la puissance qui anime la vieille pour venger son fils. Narrateur intra-diégétique il nous permet de connaître son personnage d'une manière complète. Cette alternance de points de vue éclaire d'autant mieux le thème de la vendetta en tant que tradition corse.

3- La description dans « Une Vendetta » de Maupassant.

« Je me sens redevenir sauvage depuis que j'ai mis le pied dans cette île. Mille affreuses pensées m'agitent, me tourmentent » [(1)], dit Orso dans *Colomba* de Mérimée dont les événements se déroulent en Corse. Mystère de la Corse ou mystère du Corse ? Influence du lieu sur l'homme, complicité les unissant, les rendant l'un à l'image de l'autre. Maupassant ne décrit pas le lieu pour lui-même, sa raison d'être c'est son rôle de révélateur d'une mentalité qui ressemble à ce lieu, comme si une même âme animait l'un et l'autre. Dès le début de la nouvelle, on est introduit dans un milieu pauvre « une petite maison pauvre » (1.1), comme si Maupassant, comme Mérimée, voulait rapporter la vendetta aux milieux pauvres de la Corse « la vendetta est le duel des pauvres »[(2)], dit Mérimée dans Colomba. Puis la description de Bonifacio, lieu de la vendetta commence, introduisant ainsi une rupture significative, « le cadre, les lieux ouvrent sur des significations qui permettent d'interpréter et de comprendre le texte.[(3)] » Cette description fournit des renseignements essentiels servant d'assise pour l'action comme pour la justifier. La situation de la maison des Saverini face à la Sardaigne où s'est refugié Nicolas Ravolati, le tueur d'Antoine Saverini, est évocatrice; la vieille hantée toujours par l'image de l'assassin n'a d'autre exutoire que la vendetta.

L'on voit d'abord, de loin, la ville entière « sur une avancée de la montagne », (1.2), cette situation au-dessus de la montagne, « par-dessus le détroit » (1.3), dresse l'image d'une ville « suspendue » (1.2), des maisons « accrochées » (1.10) risquant de tomber à n'importe quel moment, de se détruire aux simples agitations.

Cette situation de la ville est significative, elle pousse à réfléchir à l'homme qui l'habite. L'homme et le lieu sont inséparables, l'un est

(1) .P.MERIMEE, *Colomba*, op.cit., chap.7, p.74.

(2) Ibid, p. 70.

(3) Florence Goyet, *La Nouvelle*, 1870-1925, PUF, 1993, p.24.

du récit. Le dressage dépasse aussi en longueur la répétition de celui de la (7ème séquence), laquelle a duré «3 mois » (1.92), racontée en 6 lignes. Le sommaire ainsi saisi accélère l'action et aide à franchir les limites séparant le premier dressage de l'exécution de la vengeance; le même exercice se répète durant 3 mois, l'importance est déjà accordée au premier exercice. L'ellipse et le sommaire qu'on découvre dans cette nouvelle mettent en relief les moments clefs de l'action. Et l'on remarque que les moments les plus importants, les plus violents et les plus décisifs du récit et qui sont presque égaux en longueur, sont : la veillée funèbre et le premier dressage. De la longueur du récit et de la durée des événements, le narrateur tire des effets divers. Il retient l'attention du lecteur sur la psychologie de son personnage et sur l'acte de vengeance dans un pays comme la Corse.

2- Point de vue ou focalisation :

Dans l'énonciation à la 3ème personne, l'énonciateur s'efface, si bien qu'on peut avoir l'illusion que les événements semblent se raconter d'eux-mêmes, que personne ne parle. Cependant « le narrateur ne cesse d'imprimer sa marque, car il ne peut y avoir d'énoncé sans énonciateur.(1) »

Le point de vue adopté oscille constamment entre l'objectivité (focalisation externe) et la perception de la réalité par le personnage (focalisation interne).

Ainsi tantôt la veuve est vue de l'extérieur dans ses gestes, ses attitudes, comme par une caméra, par exemple la scène de la veillée funèbre, celles de la révélation d'un moyen, de dressage et de l'exécution de la vengeance. Tantôt on voit et entend à travers elle; on voit le cadavre du fils par les yeux de la mère, « le contemplant » (1.28), et l'on devine ses jugements et sentiments « quand elle jugea le temps venu... » (1.98), « elle alla se confesser... avec une ferveur extatique... » (1.98 - 99), « elle dormit bien, cette nuit-là... » (1.117). Le discours indirect libre qu'annonce le verbe « songer » (1.47). « comment ferait-elle sans personne, infirme tout près de la mort ? Mais elle avait promis, elle avait juré sur le cadavre, que ferait-elle ? » (I.48 - 50).

Narrateur extra-diégétique, Maupassant laisse les événements se dénouer tout seul sans donner de jugement de valeur, il laisse le lecteur

(1) Daniel GROGNOWSKI, *Lire la nouvelle*, op. cit, p. 129.

Revenons au traitement du temps, la longueur du récit n'est pas toujours proportionnelle à la durée des événements : l'assassinat et l'enterrement d'Antoine Saverini, racontés en trois lignes, deux pour l'assassinat et une pour l'enterrement chacun, coincident bien avec la durée de l'événement, le narrateur n'a pas voulu y accorder de l'importance. Ce qui compte pour lui, ce sont les événements significatifs qu'ils entraînent.

L'on voit à ce propos que la durée d' « une nuit » ou la veillée funèbre, précédant l'enterrement est présentée en 16 lignes, presque la même longueur que l'exécution de la vengeance, à laquelle le narrateur donne un jour ; « un dimanche matin », (l. 99), le départ pour la Sardaigne ; « le soir », le retour. Symétrie au niveau du temps et de la longueur, la veillée, c'était celle de la décision de vengeance, le jour, l'exécution de celle-ci.

Quant à la recherche d'un moyen de vengeance dans la séquence 5, à laquelle le narrateur consacre 12 lignes, sa durée n'est pas déterminée, l'ellipse temporelle pourrait être ici de plusieurs jours, elle est la seule dans cette petite nouvelle, déjà la concision est là. Le jeu de l'expédition, plus ou moins rapide de l'action en fonction de l'importance de l'événement ou de l'effet recherché et du suspens, est bien maîtrisé par Maupassant. La recherche d'un moyen de vengeance commence juste après l'enterrement. Aucune indication précise permettant de deviner la durée qui précède la révélation d'un moyen, « depuis que son maître n'était plus là » (1.52 - 53), « elle ne dormait plus la nuit » (1.50), seul l'imparfait nous permet de dire qu'il s'agit d'une certaine durée plus ou moins longue mais non déterminée. Il s'agit d'une ellipse muette, c'est peut-être là le silence le plus opaque de toute la recherche d'un moyen, accomplie par la réflexion et l'attente.

Cependant on ne peut pas dire que le narrateur n'y accorde pas de l'importance, la recherche continue risque d'ennuyer le lecteur puisque c'est toujours la méditation et le songe qui sont mis en place.

L'espace qu'occupe la description du premier dressage est de 27 lignes, il dépasse en longueur le récit de la révélation d'un moyen de vengeance, alors que celui-ci le dépasse en durée : « une nuit + 3 jours » pour la révélation d'un moyen, « Alors au jour levé + 2jours » pour le premier dressage, vu l'importance de la réussite du dressage dont dépend le reste

La réussite de la vengeance revient aussi à un facteur essentiel : la religion. Héritière d'une croyance religieuse qu'elle respecte et pratique, la vieille s'en remet à Dieu qui lui facilite l'accès à son but. On la voit visiter l'église à deux reprises, visites précédant les moments les plus décisifs du projet, la révélation d'un moyen de vengeance, et l'exécution de la vengeance.

B- Fonctionnement de la narration

La narration accentue ou atténue le contenu du récit et par suite, elle donne de l'importance à tel ou tel élément. Le narrateur privilégie certains événements; au contraire d'autres événements ne sont pas développés. Quels sont ici les événements privilégiés ? les événements négligés ?

(Après avoir étudié le fonctionnement du récit, les étudiants réfléchissent sur la durée des événements, par suite ils vont distinguer ceux privilégiés du narrateur afin de décrypter ses intentions.)

1- Traitement du temps

Dans cette nouvelle, le récit adopte l'ordre de la succession chronologique des événements; comment le narrateur traite-t-il ces événements dans le temps ?

Certains moments du récit sont significatifs, ils méritent de s'y attarder avant de planer dans la longueur et la durée du récit.

« Un soir » (l.20), le premier repère temporel par lequel commence l'action est à interpréter, il ne s'agit pas là d'une date historique mais d'un moment important, moment qui pourrait être celui de tous les crimes. Absence de lumière, obscurité montante permettant au criminel de s'enfouir, c'est un moment connotant déjà la mort, pour le bourreau même qui, pour s'enfuir, s'enfonce dans la « nuit » (l.21), laquelle va l'envelopper pour toujours, après la vengeance.

Ce moment qui connote la mort, connote aussi le repos après une journée de fatigue, c'est de ce moment là qu'il s'agit à la fin du récit, lequel termine « le soir, la nuit » (l.117), moment mettant fin au récit, connotant l'apaisement pour la vieille corse après des mois d'anxiété et de tristesse.

physique (…) ou intellectuel (...), la jalousie ou la vengeance (une vendetta de Maupassant).[1] »

Réussit-elle ?

Vu toutes ces difficultés exprimées sous forme d'interrogation intérieure, « comment ferait-elle sans personne, infirme, si près de la mort ? Mais elle avait promis, elle avait juré sur le cadavre. Elle ne pouvait oublier, elle ne pouvait attendre. Que ferait-elle ? » (1.49-52).

Pour une héroïne fidèle à son rôle maternel, aux traditions ancrées dans son esprit, rien n'est difficile, la chienne est là, sémillante, elle cristallise des fonctions diverses qui se manifestent successivement, fidélité absolue au maître dont le cadavre provoque en elle une tristesse qui dépasse celle des humains, fidélité à la mère qu'elle ne délaisse aucun instant, assise « à ses pieds » (l.51), enfin outil de vengeance après s'être soumise au conditionnement classique, « Classical conditioning »[2], lequel a créé, chez elle, le réflexe conditionné de Pavlov.

Substitut de la virilité qui manque à la maison de la veuve Saverini surtout après la mort de son fils, la chienne a bien joué son rôle, elle est le bras exécuteur qui répond au cerveau planificateur de la mère. Vieille et chienne forment un couple dont les membres se complètent, se correspondent et font ensemble pour la paix de l'âme du fils (selon la croyance alors établie).

Ainsi la société animale est-elle importante à la société humaine. C'est bien la haine inextinguible car inaccessible à l'oubli, c'est bien cette passion proprement humaine qu'incarne la chienne Sémillante, (à l'aide d'un mannequin de paille, sa maîtresse l'initie méthodiquement à l'attaque féroce par laquelle elle entend venger son fils unique assassiné), « cet animal, couleur locale, celui qu'une lecture trop hâtive nous ferait tenir bien à tort pour un comparse inessentiel, entre constamment en correspondance, lui aussi avec le mode de vie, la disposition affective ou l'émoi que Maupassant veut prêter à ses personnages.[3] »

---

(1) Frank EVRARD, *La Nouvelle*. op.cit., pp. 34 - 35.

(2) Barbara FADEN, Behavioral Sciences, 2ème édition, 2001, p. 17.

(3) Jean SALEM, « Le Bestiaire imaginaire de G.Maupassant », in *Maupassant et l'écriture*, Actes du Colloque de Pécamp, 21,22,23 mai 1993, sous la direction de Louis FORESTIER, Nathan, 1993, p.129.

Femme sauvage, veuve, et vieille, elle a déjà expérimenté la mort, cohabité avec elle. Cette mort qui la prive de son fils, seule présence masculine qui représentait pour elle le père, le frère, l'époux et le fils. Elle ne se soumet pas, au contraire, la vindicative corse se réveille en elle. Sa réaction après l'enterrement, et même lors de la veillée funèbre, relève de celle d'un homme dans toute sa force morale : « elle ne pleura pas, elle demeura immobile à le regarder puis étendant sa main ridée sur le cadavre, elle lui promet la vendetta » (l.24). Imbibée de traditions corses, elle ressemble beaucoup à Colomba de Mérimée, « on m'a beaucoup parlé de caractères vindicatifs de vos compatriotes et de leur manière de se venger.(1) » Elle est silencieuse et méditante, « le corse est naturellement grave et silencieux.(2) »

Un seul souci l'occupe : venger son fils, objet difficile à atteindre. Les obstacles sont déjà dressés : la vieillesse, par suite la faiblesse physique, et un adversaire jeune se barricadant loin de la Corse, dans son travail, « au fond d'une boutique » (l. 107). Les forces en conflit sont inégales: vieillesse de la mère et jeunesse de l'adversaire.

Une lecture psychanalytique nous permet de mieux comprendre la relation des actants entre eux. Un père absent, donc une relation mère / fils très forte, procurant de la stabilité dans le foyer et dans la psyché de la mère. Cette stabilité est perturbée après la mort dure du fils, la mère se trouve déchirée intérieurement. La difficulté, voire l'impossibilité de rétablir cet équilibre dans la coquille familiale, transforme l'amour en un sentiment de haine.

Dans *Mensonge romanesque et vérité romantique*, René Girard montre que toute intrigue romanesque se fonde sur le principe d'un désir triangulaire, la quête du héros est sous-tendue par un désir mimétique d'obtenir le désir d'autrui, parce qu'il aspire à devenir cet autre modèle. Ayant perdu son fils par un acte meurtrier, la mère Saverini n'a que la vengeance devant ses yeux. Nicolas s'enfuit pour sauver sa vie, la vieille n'a comme souci que de le priver de cette vie. L'objet du désir des deux est unique, « Cette relation conflictuelle entre les deux actants, qui prend la forme d'une rivalité, explique la récurrence de certains thèmes : le duel

(1) - P. MERIMEE, *Colomba*, Paris, Bordas, 1977, p.54.

(2) Ibid, p. 49.

fait opposé à celui créé par l'élément déclencheur : la paix intérieure chez la veuve.

Brève, rapide, concise, fidèle à la définition du genre, cette nouvelle, comme toutes les nouvelles, garde une unité incontestalde, tout y est orienté vers le dénouement consistant dans « un revirement si étrange et si imprévisible (le moyen de vengeance) qu'on peut parler de « nouvelle » c-à-d. chose nouvelle non encore entendue.[(1)] »

(A la fin de ce point, on invite les étudiants à imaginer un petit récit, tout en précisant l'état initial et l'état final, ainsi que l'élément peturbateur et les événements qu'il a entraînés avant l'aboutissement à un état final.)

3- Le schéma actantiel : Les personnages, leurs fonctions

Tout récit recrute plusieurs forces qui peuvent s'allier, se compléter et s'opposer. Ces forces peuvent être des personnages, des objets, des éléments non matériels. Elles ont pour rôle de faire avancer l'histoire : ce sont elles qui lui donnent sa dynamique et assurent sa cohérence interne. L'objectif de l'étude des éléments moteurs du récit est de découvrir le désir triangulaire sur lequel se fonde l'intrigue dans tout récit. La schématisation des forces agissantes permet de mieux comprendre le fonctionnement du récit :

Sujet : La veuve Saverini.

Objet : Ia Vendetta

Destinateur : La tradition et le sens de l'honneur.

Destinataire : son fils, (l'honneur).

Adjuvant(s) : la chienne Sémillante et la foi religieuse.

Opposant(s) : la vieillesse, (la faiblesse physique), l'absence de parents (frères, cousins,…) capables de poursuivre la vendetta.

Cette nouvelle met en place peu de personnages la vieille mère et sa chienne Sémillante.

La mère est au centre de l'action. elle est l'héroïne de la nouvelle, ce sont ses choix et ses actes qui décident de toute l'action.

---

(1) Daniel GROJNOVSK1, op.cit, p. 24.

En quoi consiste l'action clans cette nouvelle ?

Schéma narratif :

Etat initial → Perturbation → transformations → Etat final

- **Etat initial** : la veuve Saverini « vit, seule, avec son fils et leur chienne Sémillante », dans « une petite maison pauvre ».

- Perturbation : le fils, Antoine Saverini, est assassiné,

- Transformations : recherche d'un moyen pour accomplir la vendetta, dressage de la chienne.

- Etat final : vengeance accomplie, (la mort de Nicolas Ravolati), retour de la vieille apaisée.

Le récit dans « Une Vendetta » de Maupassant est fortement unifié, la matière anecdotique y est bien organisée , tout tend et progresse vers une scène décisive, qui sera le temps fort de l'action et qui la dénouera, tout tend vers la vengeance.

« Comme Mérimée, Maupassant a le sens de la progression dramatique, tout est conçu en vue d'un effet déterminé : le temps fort de l'anecdote »[(1)], l'exécution de la vengeance.

Dans la situation initiale, on a la présentation du personnage principal, son statut familial, une vieille mère seule avec un fils unique et une chienne. L'assassinat d'Antoine, le fils de la vieille vient déséquilibrer la paix modeste dans la maison, une perturbation qui va déclencher une suite de transformations aboutissant à la vendetta, laquelle nécessite un moyen efficace, bien réussi; la difficulté s'érige, vu la vieillese de la mère et l'absence d'un homme qui entreprend la vengeance. Mais vite le moyen est recherché, préparant ainsi à l'état final : l'exécution accomplie.

Dans l'état final on peut distinguer fin et clausule. La fin, la vengeance,(1.112- 113). La clausule, le retour de la vieille et sa chienne victorieuses, elle est formée de la dernière phrase nettement conclusive : « Elle dormit bien cette nuit-là », (l.117).

Le narrateur intervient, lui-même, pour conclure. Maupassant met un point final à l'aventure contée. Cependant ce point ouvre à un monde tout à

(1) René GODENNE, La Nouvelle française, PUF, 1974, p.91.

mystère de ce moyen. Deux bottes de paille, de vieilles hardes, du fourrage et la silhouette d'un homme se dressent devant nos yeux. Il est alors facile de relier la question de la chienne affamée à cette silhouette d'homme et l'on croit résoudre l'énigme, mais non la réussite de l'opération, manque encore un élément qui compte beaucoup pour un animal affamé depuis trois jours : de la viande, un boudin noir. De nouveau, la question se pose : où va intervenir ce boudin désiré par un chien ? La gorge est la partie du corps la plus sûre ; un boudin-cravate sera la cible de l'animal affamé.

8- La répétition

La bonne réussite dépend d'un bon entrainement, lequel va durer trois mois, une durée suffisante pour une bonne formation durant laquelle l'exercice devient machinal réussi, spontané. L'on remarque aussi quelques variables basées sur Ia loi de Pavlov; chienne non enchaînée pour être attirée par le mannequin, et boudin non attaché à la gorge mais tenu par la vieille puis donné comme récompense après chaque attaque de la gorge du mannequin.

9- L'exécution de la vengeance

Dans cette séquence, on voit la vieille avec sa chienne prendre la barque pour la Sardaigne. Un élément nouveau intervient pour la réussite du retour, le déguisement, « ayant revêtu des habits de mâle » (l.99), elle allait « en boitillant » (1.105). Arrivée chez Nicolas, l'exécution de la vengeance est accomplie avec une réussite impéccable.

10- Le retour et le repos

« La vieille, le soir était rentrée chez elle, elle dormit bien cette nuit-là » (1. I 17).

2- Le schéma narratif : Structure de la nouvelle

Les étudiants sont amenés ici à découvrir qu'un récit se caractérise par une succession d'événements obéissant à une chronologie et organisés selon une logique et que ce déroulement dans le temps permet de passer d'une situation initiale à une situation finale nécessairement différente, et ce, grâce à une série de transformations. « Edgar Poe postule une interdépendance stride entre les différentes parties. Les épisodes combinent les événements en vue d'un dessein que l'auteur prémédite.[1] »

(1) Daniel GROJNOVSK1, op.cit, p.131.

une mère et sa chienne, toutes seules, devant le cadavre du fils unique qui sera enterré le lendemain.

4- L'enterrement

« Antoine Saverini fut enterré le lendemain, et bientôt on ne parla plus de lui à Bonifacio (l.39-40). C,est la disparition du fils ouvrant le chemin à la recherche d'un moyen qui puisse réaliser la vendetta promise.

5- La recherche d'un moyen

« Aucun homme n'était là pour poursuivre la vendetta » (1.41 - 42). La recherche d'un moyen va être difficile pour « la vieille » (p.43); d'une part le tueur n'est plus à Bonifacio, il s'est réfugié à l'autre côté de la mer, en Sardaigne. D'autre part, la mère est seule. Cependant hantée toujours par « un point blanc [...] Longsardo, un petit village sarde » (l.62 - 63), lieu où se trouve Nicolas, elle ne tarde pas à voir briller devant elle l'idée d'un moyen : « La chienne à ses pieds, sommeillait... » (l..51). L'attention se porte sur le rôle que pourrait jouer cet animal. Solitude, silence et réflexion entrecoupés par le hurlement de la chienne, caractérisent cette scène, cette situation qui dure longtemps.

6- La révélation d'un moyen

« Elle la médita (la chienne) jusqu'au matin » (l. 55). Il paraît que tout est prêt pour elle. Il faut suivre ses pas pour découvrir le moyen et le plan de vengeance. Et l'on ne tarde pas à voir se dresser devant nos yeux les outils qui interviennent pour aider à l'accomplissement de la promesse. Il ne s'agit pas d'arme, outil fréquent pour une vendetta, mais d'« un ancien baril défoncé » (l.59), « des pierres» (1.60), et Sémillante attachée à la niche qu'établit la vieille avec le baril et les pierres : outils tout aussi primitifs que sa mentalité, pourtant efficaces.

Privée de toute nourriture, trois jours de suite, sauf de l'eau pour survivre, la chienne est devenue furieuse. Le suspens est de plus en plus véhément, on anticipe à partir des données ci-présentes, sans réussir à imaginer les événements.

7- Le premier dressage

Dans cette séquence, viennent s'ajouter d'autres éléments qui vont aider à l'élaboration du moyen de vengeance et l'on réussit à décrypter le

1- Description du cadre :

Dans cette séquence on a une présentation des personnages et du cadre où se déroule le récit. La veuve Saverini vit seule avec son fils et leur chienne Sémillante, dans une petite maison sur les remparts de Bonifacio.

Avant de commencer le récit, le narrateur fait la description détaillée du lieu vu son importance dans le déroulement des événements. (cette description sera étudiée ultérieurement dans « la rubrique: la description dans « Une vendetta » de Maupassant, p.15).

2- L'assasinat d'Antoine Saverini :

Premier événement du récit, « un soir, après une dispute, Antoine Saverini fut tué... » (l.20- 21), cet événement ne surprend pas tellement le lecteur; déjà l'ambiance de la mort est préparée, par le titre d'abord, puis par le cadre spatial auquel s'ajoute le moment propice au crime « le soir », comme si lieu et temps complotaient ensemble pour favoriser la violence.

Un autre repère temporel situe la fuite de l'assassin, à la suite de son crime, « la nuit même » (l. 21).

Dans cette petite séquence, on voit le bourreau, la victime et l'outil du crime, « un couteau » (l.21). Une mort qui va entrainer les autres événements, déclenchant le récit, elle ouvre la porte à une histoire relevant des traditions et des coutumes ancrées profondément dans la société corse.

3- La veillée funèbre et la promesse de vengeance.

Dans cette séquence, l'accent est mis sur la réaction de la mère et celle de la chienne. Immobile, regardant le cadavre, la mère promet la vengeance à son fils « Va, va. tu seras vengé… dors, dors tu seras vengé... » (l.33-34). Promesse difficile à exécuter, répétée deux fois, elle fait multiplier les interrogations sur l'agent exécuteur, créant ainsi en nous un état d'attente et de guet. « Main ridée sur le cadavre » (1.24), vieillesse et faiblesse vont grapiller le marc d'une force absente. Le suspens est ainsi créé : qui va donc accomplir la vendetta sérieusement promise par la mère ? Les yeux se dirigent vers la chienne, faible mais fidèle, « le plus ancien animal domestique »[1], elle n'a qu'à hurler et gémir. Une scène horrible : la nuit,

(1) Didier COLIN, *Dictionnaire des symboles, des mythes et des légendes*, Italie, Hachette, 2000.

1- Les séquences narratives : l'action

Dans le déroulement du récit, on peut distinguer des unités ou séquences narratives. Ces séquences sont déterminées par le mouvement d'ensemble du récit, c'est-à-dire par le passage de l'état initial à l'état final. On les repère par différents indicateurs tels : les repères spatiaux, les repères temporels, l'action des protagonistes… Les séquences narratives ainsi repérées sont caractérisées par leurs unités et par leur fonction dans la narration. (Les étudiants établissent une grille où figurent les séquences narratives, la longueur de chacune en lignes et le ou les repère(s) temporel(s) qu'ils introduisent. L'objectif de cet exercice est de pousser les étudiants à réfléchir sur les indices temporels, la durée ou le temps qui passe, et par suite à la linéarité temporelle dans une nouvelle, laquelle les amènerait à calculer la durée des événements. Les étudiants sont donc amenés à réfléchir sur les temps verbaux dans le récit, (le passé simple et l'imparfait).

Découpage en séquences : (critères de découpage : les repères temporels)

Séquence	Lignes du texte	Repères temporels
1- Description du cadre	0 - 19	………………
2- L'assassinat d'Antoine Saverini	20 - 21	« un soir.. »
3- La veillée funèbre et la promesse de vengeance	22 - 38	« jusqu'au matin… »
4- L'enterrement	39 - 40	« le lendemain… »
5- La recherche d'un moyen	41 - 53	« tout le long du jour, plusieurs jours »
6- La révélation d'un moyen	54 - 69	« or, une nuit, 3 jours après… »
7- Le dressage de la chienne	70 - 93	« alors , au jour levé, 2 jours »
8- La répétition	94 - 97	« pendant 3 mois »
9- La vengeance	98 - 116	« un dimanche matin »
10- Le retour de la vieille	117	« le soir »

connotant la vie dès son commencement. L'absence de branches portant des feuilles, éloigne tout espoir que représenterait l'espace vert du 3ème plan qui s'étend encore en un fond obscur. Cet espace vert tacheté d'ombre est ainsi menacé, il est tellement minime par rapport à l'immensité vague qui le berce.

Une vision pessimiste du monde, se présente ainsi dès le début, l'inconnu est là, la lumière est impuissante à vaincre l'obscurité ambiante, toute lutte est vaine. La main du destin est là; il faut se résigner bon gré mal gré.

Le texte de la 4ème de couverture confirme cette interprétation, la mort y domine. A vrai dire, on se sent comme projeté dans l'univers de la nouvelle, objet de notre étude : « paysans cruels, bourreaux, victimes, tuer, tuent, prendre, tirer, un coup de revolver, la mort... », n'est-ce pas le champ sémantique que connote déjà le titre « Une Vendetta » ?

Cette première investigation du sens de la nouvelle, à partir des éléments paratextuels, permet aux étudiants de formuler des hypothèses de sens, les incite à la lecture et éveille leur curiosité pour parcourir la nouvelle.

II- Fiction et narration

L'étude du récit amène à opérer une distinction fondamentale :

« La fiction ou l'histoire c'est-à-dire la succession des événements qui constituent la matière, le contenu, du récit.

La narration, c'est-à-dire la façon, la manière dont cette succession d'événements est racontée.[1] »

La mise en relation de la fiction et de la narration est révélatrice des intentions de l'auteur.

A- Fonctionnement de la fiction :

Pour qu'il y ait récit, il faut une suite d'actions et des personnages pour les accomplir.

(1) Alain PAGES, Joel PAGES PINDON, *Le Français au lycée*, Paris, Nathan, 1990, p.130.

se résorbe dans « un point blanc »[(1)] de la Sardaigne : une vendetta déjà connotant cette continuité sans fin « du jour et de la nuit », ce mouvement perpétuel menant de la vie à la mort. Le récit dans « Une vendetta serait ainsi l'expression d'une hantise de la mort et une traduction de l'idée de la mort dans son sens large. Il n'y aurait pas de différence entre un meurtre et une mort ordinaire, dans les deux cas la vie s'arrête, comme le disait un poète arabe, Al Moutanabbi, « la mort est une sorte de meurtre.[(2)] »

« Le livre est à l'image de son auteur, (Maupassant) plein de désir et d'angoisses, de détresses et de ricanements »[(3)], de clair-obscur, aussi est-il à l'image de ce monde où le mal et le bien coexistent dans une unité, une vie qui unit les contraires.

Outre le titre du recueil et celui de notre nouvelle, on a l'image dans la première de couverture, rapportée en miniature sur la 4ème de couverture comme pour orienter l'interprétation vers le texte qui l'accompagne. D'ailleurs, la main qu'on voit au premier plan de l'image suscite l'attention. Est-ce la main d'une femme? D'un homme ? C'est peut-être la main du destin qui est là, menaçant tout espoir de vie.

Des doigts, des articulations, une poignée, des ongles menaçants, avec des traces de terre qui les couvrent, ce qui pousse à dire qu'il s'agit d'une main qui se lève d'un tombeau, nous entrons dans un monde fantastique, un monde de morts et de revenants.

La couleur claire de cette main maléfique contredit avec l'ensemble obscur de l'image. Elle pourrait désigner une vérité unique, celle de la mort qui a toujours la souveraineté, et qui figure dans la plupart des nouvelles du recueil, soit au niveau physique, soit au niveau moral.

Dans le deuxième plan, l'obscurité règne avec quelques traces de verdure imperceptibles par rapport aux deux grands troncs d'arbres millénaires

(1) -Ce point blanc désigne le village où se réfugie Nicolas Ravolati après avoir tué Antoine Saverini. (Voir la nouvelle)

(2) Nassif Al YAZIJI, Al'ORF attyyib fi charh Diwan Abi Attayyib Al Moutanabbi, Dar Al Qualam, Beyrouth, s.d., p. 289.

(3) Louis FORESTIER, in G. MAUPASSANT « *Contes du jour et de La nuit*, op. cit, « Préface », p. 5.

Dans cette approche de « Une vendetta » de Maupassant, nous allons adopter la méthode thématique; les travaux de Bachelard sur la poétique de l'imaginaire ainsi que ceux de Jean-Pièrre Richard vont nous aider à élucider le sens des réseaux d'images qui constituent des constantes dans la nouvelle. Nous recourrons aussi à Gérard Genette, à René Godenne et à d'autres critiques pour étudier le récit et son fonctionnement.

Cette étude ne prétend pas tout découvrir, elle ne sera qu'une étude possible du fonctionnement du récit et de son sens dans « Une Vendetta » de Maupassant.

Avant de partir dans notre étude, nous avons jugé utile de mentionner que « Une Vendetta », brève nouvelle de six pages, fait partie d'une « réunion de nouvelles »(1), « parues dans la revue « le Gaulois » du 14 octobre 1883 »(2) puis rééditées par Albin Michel en 1988, dans un recueil de nouvelles intitulé « Contes du jour et de la nuit ». Ainsi une étude des éléments paratextuels du recueil paraît - elle nécessaire.

I -Etude du paratexte

On part de l'examen des pages de couverture qu'on appelle « Jaquette »(3), on commence d'abord par une réflexion sur le titre du recueil : « Contes du jour et de la nuit », et celui de la nouvelle : « Une vendetta » : la superposition est claire.

Dans « Contes du jour et de la nuit », la lumière et l'obscurité s'opposent et nous mènent à réfléchir à toutes les oppositions possibles : l'amour et la haine, la vie et la mort, la joie et la tristesse ... ; l'éventail est si étendu qu'il nous entraine dans des détroits si étroits, et nous ouvre à des mondes si vastes. De même dans « Une vendetta »(4), la vie et la mort sont en conflit perpétuel, la lumière et l'obscurité se miroitent, l'immensité

(1) Francis MARCOIN, « Commentaires», in G. MAUPASSANT, *Contes du jour et de la nuit*, Paris, Albin Michel, 1988, p. 191.

(2) Ibid, p. 215.

(3) « Lecture d'une œuvre intégrale », *in Liaisons, revu pédagogique et culturelle*, no 28, Beyrouth , novembre 2000, p. 49.

(4) « C'est une coutume corse qui consiste pour tous les membres d'une farnille à poursuivre la vengeance de l'un des leurs », dictionnaire Hachette.

Introduction

Les lectures détaillées d'une nouvelle ont plusieurs objectifs dont le principal est d'amener l'étudiant à apprendre à lire un texte narratif, en l'occurrence un roman, et par suite à écrire, c'est - à - dire à réinvestir des acquis développés, et à élargir l'horizon de son esprit critique et créateur.

« Une Vendetta » de Maupassant est une nouvelle qui sert de support à toutes sortes d'activités, à l'oral et à l'écrit, en compréhension et en expression. Elle établit des liens avec le thème de la violence, dont on soufffre actuellement.

« S'il est vrai que cette nouvelle a son importance sociale, culturelle et historique, il n'en est pas moins vrai que la lire c'est entrer dans une ambiance prisonnière des traditions qui pèsent lourd sur les personnes, les conduisant dans les méandres d'une cruauté obstinée. C'est aussi s'interroger sur cette relation intime entre le lieu et l'homme, lequel l'homme, dans une nature cruelle, se comporte d'une façon cruelle. C'est constater aussi comment il est impossible d'échapper au destin et à la fatalité. Ainsi, Maupassant propose-t-il dans sa nouvelle une vision pessimiste de l'humanité : les hommes sont déterminés par des forces aveugles et barbares.

Comment alors amener les étudiants à découvrir cette vision de l'auteur et leur permettre ensuite de rédiger, à leur tour, une petite nouvelle ?

Comme tout récit, la nouvelle peut être étudiée selon différentes approches permettant d'en découvrir le fonctionnement et le sens. « Lire et comprendre un récit c'est être capable de démonter les mécanismes de son fonctionnement pour parvenir au sens.[1] »

En raison de la brièveté qu'impose le format d'une simple recherche, nous allons tout d'abord étudier les éléments paratextuels, puis nous passons à la lecture du récit proprement dit, nous étudierons **le fonctionnement de la fiction et celui de la narration**. Une étude de **l'art du conteur** nous montre comment le style passe au service de la narration. Enfin nous interprèterons à partir du fonctionnement du récit et de l'art du conteur, **le sens** qui s'en dégage.

---

(1) Carmel MODAFFARI-MITIFIOT, « *l'Acte de Lire et les aides à la lecture* », Instructions pédagogiques, BCLE, CCF, Beyrouth, 2000.

Fonctionnement et sens du récit dans « une vendetta » de Guy De MAUPASSANT

Dr. Ghada El SAMROUT
Université Libanaise - Branche III

Notes préliminaires

1. Les notes référentielles figurant à l'intérieur de l'exposé réfèrent au texte intégral. Voir annexe. p. 82.

2. L'annexe:

• Une Vendetta, G. Maupassant, texte intégral.

Plan

Sitographie :

- Ammar Khodja Soumaya, *Ecritures d'urgence de femmes algériennes*, in https://clio.revues.org

- Aurélie Gambus, *La Quête d'individualisation du personnage féminin,* p. 262 *in http://*www.theses.fr, consulté le 20/8/2016.

- Ben Mansour Laila, « De la haine de la loi à la haine de la femme : le prêche intégriste algérien », in *Algérie en crise entre violence et identité*, 1998, v. 57, n. 1, pp. 130-147.

- Chaib Fadela, « Les femmes algériennes : spectatrices ou actrices dans la ville ? », in htpp://www.graduateinstitute.ch//

- Geyss Roswitha, « Réflexions sur le rapport entre langue (s) et identité (s) dans la littérature maghrébine féminine de langue française : Le cas d'Assia Djebar et de Leila Sebbar », in htpp://www.cis01.entral.ucv.ro//, p. 13.

Bibliographie

Œuvres du corpus :

- Sebbar Leila, *Fatima ou Les Algériennes au square,* Alger, Elyzad, 2010.

—, *La Jeune fille au balcon*, Paris, Seuil, 1996.

Ouvrages généraux :

- Abou Sélim, *L'Identité culturelle, suivi de Cultures et Droits de l'Homme*, Beyrouth, PUI, 2002.
- Bachelard Gaston, *La Poétique de l'espace*, Paris, Presses Universitaires de France, 1978.
- Bourdieu Pierre, *Sociologie de l'Algérie*, Paris, P.U.F., 1985
- Didier Béatrice, *L'Ecriture femme*, PUF, 1999.
- Eliade Mircea, *Le Sacré et le profane,* Paris, Gallimard, 1965.
- Kaufmann Jean-Claude., *La Femme seule et le prince charmant*, Paris, Pocket, 2001.
- Freud Sigmund, *Cinq lecons sur la psychanalyse*, Petite Bibliotheque Payot, 1966.
- Harding Esther, *Les Mystères de la Femme*, Paris, Petite Bibliotheque Payot, 1976.
- Yaguello Marina, *Les Mots et la femme*, Petite bibliothèque, Payot, , 1978.

Dictionnaires :

- Chebel Malek, *Dictionnaire des Symboles Musulmans*, Paris, Albin Michel, 1995.
- Gheerbrant, Chevalier, *Dictionnaire des symboles*, Paris, Robert Laffont/ Jupiter, 1982.

Revues :

- Barrada Samia, « Liberté du fragment : une esthétique de la nouvelle », in S*ynergies Monde arabe*, N. 4, 2207, pp. 117-120.
- Fraisse, Emmanuel, « L'enfance et le livre Dickens », in *Revue des sciences humaines*, T. 94, N. 225, janvier-mars 1992, pp. 94-99.

« Mélissa aime écrire »[1], elle envoie des lettres d'amour à son bien-aimé Malek et se livre à rédiger son journal intime où « elle parle de tout, de sa vie, sa vie minuscule dans un pays immense.[2] » Ce journal est son espace privé qui s'oppose à « l'espace public » traditionnellement réservé aux hommes. A l'image de sa créatrice, Mélissa tient la plume pour exprimer son expérience propre, ses envies cachées et affirmer son égalité au sexe opposé : « il sait qu'elle lit ses poèmes, elle sait qu'il lit ses lettres ». Le chiasme dans cette phrase montre outre la réciprocité des sentiments, le droit de la femme à prendre la parole pour dévoiler son moi intérieur. En effet, l'acte d'écrire agit comme un exutoire pour libérer les pulsions et les rêves : « Ses rêves, elle les écrit chaque nuit, avant de se coucher.[3] » C'est un combat contre la solitude car il transforme le désespoir en ivresse. Il constitue une transgression des traditions qui obligent la femme à refouler ses désirs et la condamnent au mutisme. Par là, l'écriture de soi constitue un défi au discours traditionnel mysogine : « la langue n'est pas faite uniquement pour faciliter la communication ; elle permet aussi [...] le plaisir, la jouissance, le défi, la révolte.[4] » Comme le dit Assia Djebar dans *L'Amour, la fantasia* : « Et les aurores se rallument parce que j'écris ».

Conclusion :

Tout en peignant le malaise et la souffrance des femmes, Leïla Sebbar insiste sur la prise de conscience et le réveil de la femme Algérienne. Face à l'intégrisme religieux, des femmes surgissent pour réclamer une foi vivante et égalitaire. D'autres, surtout dans la génération des jeunes, n'acceptent plus l'enfermement, cherchent leur liberté en dehors de traditions, loin du cercle de la famille et tentent de reconstruire leur vie sur des socles plus raisonnables et plus modernes. Certes, la rebelle des personnages féminins dans l'œuvre de Sebbar est une marche épuisante où chaque pas est une victoire de la volonté et prépare au changement social, culturel et politique en Algérie.

(1) *La Jeune fille au balcon*, op. cit., p. 44.

(2) Ibid., p. 45.

(3) Idem.

(4) Yaguello Marina, *Les Mots et la femme*, Paris, Petite bibliothèque, Payot, 1978, pp. 7-8.

de vie grâce surtout à la danse. Celle-ci permet à la femme de jouir du pouvoir illimité de son corps ce qui lui procure une satisfaction profonde permettant de s'élancer dans un monde féerique au-dessus de tout et de se sentir supérieure. C'est une danse victorieuse qui porte la femme vers d'autres horizons plus amples, plus vastes où elle oublie toute la noirceur qui règne dans son pays.

5. La lecture et l'écriture, des moyens d'évasion:

Dans ce contexte de révolte, de libération et d'affirmation de soi, la lecture et son corollaire l'écriture constituent un pas dans l'ascension à la liberté. Quand la société devient ennemie interdisant tout, même la lecture des poèmes d'amour, le livre s'humanise pour devenir un miroir de l'âme et un confident sincère puisque « le moi fictionnel » renaît à la lecture et un rapport s'établit entre la lectrice et l'œuvre lue. Vincent Jouve explique comment le lecteur établit des correspondances entre sa personne et celle du héros. Cette définition s'applique à Mélissa qui se jette dans la lecture de la poésie de Majnun Leïla et de l'histoire de Tristan et Iseult. Ces textes sont considérés comme un miroir de la vie rêvée et permettent à la jeune fille de retrouver les liens les plus intimes avec son être. Lors de l'activité de lecture, Mélissa se détache du monde ambiant et s'élève momentanément vers le monde de la fiction qu'elle s'approprie avec plaisir parce qu'elle s'y trouve plus libre, capable de vivre ce qui lui est interdit dans la réalité. Elle permet de s'affranchir des pesanteurs sociales et d'accéder à un espace féminin tendre. Même si c'est d'une manière imaginaire et illusoire, Mélissa satisfait son besoin d'aimer et de vivre l'amour qui est condamné socialement. Le choix des œuvres lues est en lui-même significatif : la jeune fille, en les lisant, fuit les interdits, parcourt des espaces fictifs en toute liberté, découvre un discours différent de celui entendu dans sa vie réelle. La lecture est alors présentée comme une échappatoire, une compensation, une sorte de refuge loin des tabous et des châtiments. Comme le dit Emmanuel Fraisse : « La lecture est un pouvoir… Lire, c'est échapper aux contingences du monde. Mais c'est aussi traduire une maîtrise sur le monde, c'est marcher vers l'autonomie… le prolongement naturel de ce pouvoir est évidemment l'écriture.[1] »

(1) Fraisse, Emmanuel, « L'enfance et le livre Dickens », in *Revue des sciences humaines*, T. 94, N. 225, janvier-mars, 1992, pp. 94-99.

D’autre part, les femmes propagent leur amour de la vie en continuant d’apprendre la danse orientale à leurs petites filles[1] et en écoutant « le raï », la musique populaire algérienne censurée par les « barbus ». Ainsi, cherchent-elles à démentir les stéréotypes selon lesquels l’Algérie serait un monde sans civilisation et veulent réhabiliter la vraie culture arabe. Contre l’Algérie des années noires, les personnages féminins réclament la vraie Algérie, celle qui a produit tant d’intellectuels, de poètes et de chanteurs. D’ailleurs, l’objectif de Sebbar est de « rompre avec la conception erronée de la foi islamique et du rôle des femmes musulmanes.[2] »

« -Vous écoutez une musique impie. C’est un péché, une honte… […] Arrêtez cette musique tout de suite, sinon…

La mère de Mélissa s’est levée :

-Monte le son, au maximum. Elle s’est dirigée vers la femme :

-Je ne veux pas de fantôme chez moi, encore moins d’un qui donne des ordres… .[3] »

Ce dialogue révèle une grande insouciance vis-à-vis de l’interdit et la fureur de la mère déchaînée contre les « servantes des criminels »[4] connote l’insoumission et remporte une victoire sur la terreur. En dépit de l’omniprésence de la mort, les femmes évoquent en premier lieu la vie. En effet, la danse orientale, véritable langage du corps, est liée à l’ivresse, au désir ardent et la musique « est le chant de la création…, un matin de l’âme, un éveil à la joie, un premier printemps du monde.[5] » La danse et la musique se proposent comme un rythme de vie, une façon de voir positivement le monde, de le comprendre. Ces arts permettent aux femmes de se libérer du joug des intégristes, d’harmoniser l’univers et le remplir de bonheur et de pureté, de lumière et de joie. Au niveau personnel, la femme s’affirme comme un être distingué par sa personne et son mode

(1) Ibid., p. 50.

(2) Geyss Roswitha, « Réflexions sur le rapport entre langue (s) et identité (s) dans la littérature maghrébine féminine de langue française : Le cas d’Assia Djebar et de Leila Sebbar », in htpp://www.cis01.entral.ucv.ro//, p. 13.

(3) Ibid., p. 48.

(4) Ce sont les miliciennes qui soutiennent les idéologies des islamistes. Ibid., p. 51.

(5) *Dictionnaire des symboles*, op.cit., p.333.

et religieuse.[1] » Les habits sont également signes porteurs de valeur et révélateurs de la révolte féminine. L'écrivaine évoque la manière osée de Dalila de s'habiller à la française ce qui défie le traditionnel et échappe aux règles de la société conservatrice : « La fille ne voulait jamais mettre les vêtements que [sa mère] sortait pour elle le matin. Elle choisissait seule la jupe ou le pantalon, obstinée, têtue, elle ne cédait jamais.[2] »

Dans *La Jeune fille au balcon*, face au climat sinistre des intégristes, des femmes s'insurgent afin de transcender la terreur et s'ouvrir à un monde libre et lumineux. Elles s'élèvent contre l'intégrisme religieux qui fait une mauvaise interprétation du *Coran*. Le hijab noir imposé par les islamistes est substitué par les femmes algériennes en hijabs colorés: « Elles choisissent les tissus les plus jolis, les plus fleuris, malgré la consigne d'austérité : pas de couleurs vives, du gris ou du noir, pas de broderies, pas de fantaisies… .[3] » Derrière le choix de ces tissus fleuris se cache le désir d'exprimer des sentiments comme la joie, l'amour, la paix en dépit des forces obscures. Elles prônent les couleurs fraîches et s'opposent à la couleur unique sombre celle de la mort, en d'autres termes elles se libèrent de l'uniformisation des modes de vie et réinventent la beauté féminine. Malgré l'interdiction des salons de coiffure et des cosmétiques, « les femmes n'ont pas renoncé à être des femmes »[4], elles font ressortir leurs beautés, elles continuent à se maquiller, à se teindre les cheveux, à recourir à des soins esthétiques. Leur but est clair : avoir plus de confiance en elles, être satisfaites, se défendre contre les obligations, revendiquer leur identité individuelle, leur droit d'être charmantes et de mener une vie « joyeuse » dans un univers musulman paisible plein de tolérance et de lumière loin de l'obscurantisme : « Pourquoi une musulmane ne serait-elle pas agréable à voir et joyeuse ? Pourquoi une femme doit-elle être triste et laide si elle aime Dieu ? »[5], à travers ces questions l'écrivaine critique ceux qui veulent que la femme soit laide « avec un visage blême et une peau boutonneuse.[6] »

---

(1) *La Quête d'individualisation du personnage féminin,* op.cit., p. 264.

(2) *Fatima ou les Algériennes au square*, op.cit., p. 81.

(3) *La Jeune fille au balcon*, op.cit., p. 47.

(4) Ibid., p. 49.

(5) Idem.

(6) Ibid., p. 49.

joué un rôle prépondérant dans la libération de leur peuple, Sebbar veut inciter les femmes d'aujourd'hui qui souffrent de la dominance masculine, à retrouver la volonté de se révolter.

4. La libération physique :

L'enfermement physique quotidien dans la maison a pour conséquence une fuite symbolique dans *La Jeune fille au balcon*. Tout en demeurant dans le foyer parental, Mélissa parvient à créer son propre univers loin des impératifs religieux et enclenche une quête de soi à travers la découverte des plaisirs de son corps : « la rappropriation du corps apparaît comme une étape déterminante de la construction identitaire. »[1] Pour Leila Sebbar, la libération de la femme devrait être morale et physique, elle ne s'accomplit que dans la récupération de son corps de femme. Malgré les contraintes religieuses et sociales, Mélissa parvient à « re-posséder » son corps et à en disposer à travers les rêves. Face à une société qui réprimande l'amour, la jeune fille s'échappe avec son bien-aimé dans le monde fictif des rêveries où elles réalisent tous les désirs refoulés dans l'inconscient durant l'enfance et la puberté : « L'interprétation des rêves, [...] conduit à découvrir les désirs cachés et refoulés, ainsi que les complexes qu'ils entretiennent.[2] » Ce qui a été interdit trouve son issue dans les rêves, le seul endroit où les tabous n'interviennent pas et n'empêchent pas l'amour de s'imposer : « elle a rêvé qu'ils se promenaient dans le jardin interdit »[3] et que son amant est en train de « l'embrasser » puis « elle se réveille en sueur ». L'affranchissement sexuel même s'il se réalise dans les rêves aide Mélissa à retrouver sa féminité en dépit de toutes les menaces masculines, à vivre l'amour qui ne ressemble point à la réalité qu'elle a vécue et lui procure une liberté nouvelle :

« La libre disposition de son propre corps, malgré le caractère défendu d'une liberté sexuelle et donc d'une possession du corps féminin, permet à la [femme] de s'affranchir d'une aliénation sociale, culturelle

(1) Aurélie Gambus, *La Quête d'individualisation du personnage féminin,* p. 262 *in http://*www.theses.fr, consulté le 20/8/2016.

(2) Freud Sigmund, *Cinq leçons sur la psychanalyse*, Éditions Petite Bibliothèque Payot, 1966, p. 42.

(3) *La Jeune fille au balcon*, op.cit., p. 46.

tous les voiles, en d'autres termes, les libérer de toutes les injustices : « On t'a vue, tu criais sans pudeur, tu chantais, tu levais les bras, les cheveux libres… .[1] » Tant que la femme a investi des lieux qui lui étaient plus ou moins interdits comme la rue, elle est désormais apte d'affirmer sa liberté. Ici, l'écrivaine fait référence à un fait social durant la décennie noire où les Algériennes, malgré le climat de terreur qui règne, « sortent dans la ville »[2] pour manifester contre la violence ou pour réclamer leurs droits :

« Elles n'hésitent pas à descendre dans la rue chaque fois que la nécessité de combat se fait pressante [...], elles veulent être dignes filles des figures emblématiques de l'Algérie, celle de Kahina, de Fatma n'Soumer, de Hassiba Ben-Bouali.[3] »

Cette lutte féminine est une histoire continue qui date depuis le colonialisme ; la mère de Mélissa fait référence à la période de l'Indépendance où les femmes ont manifesté en ville et ont porté le flambeau de la liberté : « C'était l'Indépendance, on fêtait la libération du pays. Les femmes ont crié, chanté, personne leur a dit que c'était la honte, personne.[4] » En effet, nombreuses sont celles qui ont eu l'audace de quitter l'espace privé pour participer à la résistance algérienne : « Des jeunes filles sont allées dans le maquis, pendant la guerre... Elles étaient volontaires et même si des moudjahidine se méfiaient des femmes, elles ont prouvé qu'elles pouvaient se battre à leurs côtés et mourir comme eux »[5], affirme la mère de Mélissa. Ces femmes combattantes se sont exposées aux dangers inouïs afin de vaincre les colonisateurs. Leurs chants même sont une arme de combat : « Sur la porte de la prison Barberousse à Alger [...] les hommes et les femmes se mettaient à chanter des chants patriotiques, à l'heure de l'exécution. Personne ne pouvait les faire taire.[6] » Dans ce cadre, on cite le film « 10949 femmes » de Nassima Ghessoum dont le titre rappelle le nombre exact des Algériennes engagées dans la lutte contre le colonialisme. En insistant sur l'image de ces femmes du passé qui ont

(1) *La Jeune fille au balcon*, op. cit., p. 12.

(2) Ibid., p. 13.

(3) « Les femmes algériennes : spectatrices ou actrices dans la ville ? », op.cit., pp. 5-6.

(4) *La Jeune fille au balcon*, p. 12.

(5) Ibid., p. 32.

(6) Ibid., p. 54.

l'école ou dans le bus.[1] » Nous remarquons qu'en dépit des obstacles qui enferment la femme loin du monde masculin, Mélissa parvient, même de loin, à trouver l'amour. Plus les « barbus » accentuent la ségrégation des filles et des garçons, plus Mélissa envoie des lettres d'amour à son bien-aimé comme une sorte de revanche personnelle et même féminine. Cet amour peut être considéré comme une rébellion contre le milieu religieux porteur d'idéologies extrémistes parce qu'il renie toutes les interdictions et tous les ordres. D'autre part, les mots d'amour sont une arme contre ceux de la haine et de la violence. L'amour permet de s'évader de la réalité atroce des guerres de rues ; ce n'est pas gratuit que la nouvelle s'ouvre sur l'image des explosions et s'achève sur une note positive avec la rencontre des amoureux malgré la présence des mitrailleuses et des « Ninjas » qui poursuivent le jeune homme Malek et ses copains : « elle se glisse jusqu'au balcon. Malek est debout contre le mur de l'immeuble d'en face. Elle lance sa lettre vers lui […]. Il lui montre le ruban vert qu'il a épinglé sur son blouson. Il s'en va. »[2] Il est important de signaler que l'amour est lié dans cette nouvelle aux deux couleurs le vert (le ruban de Mélissa) « couleur rassurante, rafraîchissante, humaine »[3], couleur du renouvellement de la nature au printemps et le bleu (les yeux de Malek), couleur de la mer c.à.d. de lumière, d'évasion et de liberté. L'amour apparaît donc un mécanisme de défense contre la mort et le terrorisme.

Alors que les islamistes exigent que les femmes soient « des fantômes »[4] et leur interdisent de se mêler de politique, l'écrivaine évoque dans sa nouvelle les « manifestations des femmes dévoilées »[5] dans les rues de la capitale Alger. Tout d'abord, le dévoilement signifie que ces femmes ont eu le courage de se dresser contre les règles sociales et religieuses : « Pour les mystiques, hijab, désigne tout ce qui voile le but.[6] » Dès lors, se dévoiler signifie avoir un but précis, celui de débarrasser les femmes de

(1) Ibid., p. 40.

(2) Ibid., p. 57.

(3) Gheerbrant, Chevalier, *Dictionnaire des symboles,* Paris, Robert Laffont/Jupiter, 1982, p. 436.

(4) «De la haine de la loi à la haine de la femme : le prêche intégriste algérien », op. cit., p. 139.

(5) *La Jeune fille au balcon*, op. cit., p. 11.

(6) *Dictionnaire des symboles*, op. cit., p. 1026.

surtout au bout desquels elle avait pris la décision de partir. »[1] Partir est tout à fait opposé à s'enfermer, c'est se soustraire à la violence verbale et physique du père, c'est choisir un espace ouvert en relation étroite avec le personnage, ses rêves et ses désirs. Chez Leïla Sebbar, le départ du domicile se révèle libérateur voire salvateur puisqu'il permet d'émanciper la jeune fille de toute relation asservissante et favorise l'évasion et la fuite de tout ce qui peut constituer une atteinte à la liberté absolue.

A travers cette fuite, Dalila prouve qu'elle est capable de voler de ses propres ailes et agir en toute liberté. Eliade pense que « ceux qui ont choisi la quête, […] doivent abandonner toute situation familiale et sociale, tout « nid » et se consacrer uniquement à la marche vers la vérité suprême.[2] » S'éloigner physiquement et géographiquement du lieu de claustration, couper les ponts avec le passé est l'ultime choix dans la quête libératrice. Par là, Dalila passe du statut d'esclave dans le foyer à celui d'héroïne hors du foyer, elle est donc sur les rails du changement capable d'être l'acteur de sa propre histoire et de sa vie.

Dans *La Jeune fille au balcon*, l'action se déroule dans un quartier d'Alger qui « porte le nom de la capitale de l'Afghanistan- le Kaboul.[3] » Les femmes « ne sortent pas du quartier »[4] et s'enferment à l'ombre des chambres closes mais cette fois-ci par crainte des attentats. L'espace s'étend vers l'école mais cet endroit rend l'enfermement des filles plus grave et plus dur tant que la ségrégation sexuelle est imposée par les fanatiques religieux.

Pourtant, l'espace s'ouvre à un monde infini réel ou fictif peu importe, l'essentiel reste qu'il remplisse une mission et influe sur le parcours des personnages féminins. Malgré le danger d'être tué par une balle lancée par un terroriste, Mélissa passe beaucoup de son temps au balcon. Même si le « balcon » est un piège potentiel de la mort, il constitue la seule échappatoire où la jeune fille rencontre le sexe opposé : « elle voit tous les jours du balcon [le garçon] qui n'a pas osé l'aborder sur le chemin de

(1) Ibid., p. 68.

(2) Eliade Mircea, *Le Sacré et le profane,* Paris, Gallimard, 1965, p. 156.

(3) *La Jeune fille au balcon,* op. cit., p. 8.

(4) Ibid., p. 11.

« La vraie vie est ailleurs, ouverte, légère, entraînée dans un élan soutenu par le groupe de copains et copines. La jeunesse est le temps où le pouvoir d'invention de soi par soi est au maximum : l'avenir reste ouvert.[(1)] »

Les déambulations de Dalila à Paris adressant la parole aux garçons et adoptant un pseudonyme français sont la première étape dans la quête de libération et de l'affirmation de soi. Dalila désire s'affranchir des interdictions, cherche à obtenir une liberté refusée par la famille et adopter une nouvelle vie marquée par son opposition avec celle imposée au foyer. Comme le dit Sélim Abou : « Rompre avec les normes sexuelles enseignées par la famille, c'est symboliquement rejeter l'échelle de valeurs transmises par les parents et sentie par les enfants comme un obstacle à leur nouvelle intégration dans la nouvelle société. »[(2)] Et il ajoute : « Bousculer la morale sexuelle établie, c'est bousculer l'ordre social qu'elle reflète et qui est senti comme particulièrement répressif.[(3)] »

Par opposition aux femmes arabes de son entourage qui passent toute leur vie dans un lieu unique, l'horizon de Dalila s'ouvre. Or, sa marche dans les rues avec ses amies indique son appartenance au monde du dehors, c'est une mobilité victorieuse parce qu'elle assure une rupture avec la figure paternelle qui est une condition nécessaire pour s'émanciper.

La révolte se poursuit également par le rejet du domicile familial et la coupure des liens de parenté. Face à l'espace cloisonné et oppressant, la jeune fille ne peut que s'en éloigner : « les coups de son père la forceraient un jour à s'enfuir.[(4)] » En conflit permanent avec le personnage du père, Dalila prend conscience de son malaise et de son enfermement, acquiert la force de défendre ses droits, de sauvegarder sa vie et conçoit une liberté de choix et de construction en décidant de quitter définitivement la maison parentale : « huit jours de grève de maison, d'école, de parents, de père

(1) Kaufmann, Jean-Claude, *La Femme seule et le prince charmant*, Paris, Pocket, 2001, p. 128.

(2) Abou, Sélim., *L'Identité culturelle, suivi de Cultures et Droits de l'Homme*, Beyrouth, PUI, 2002, p. 97.

(3) Idem.

(4) *Fatima ou les Algériennes au square*, op.cit., p. 28.

toutes les Algériennes : Dalila refusant d'être soumise, incarne la figure de femme entière et accomplie grâce au courage et à la force de l'intelligence.

3. La symbolique de l'espace :

Les deux œuvres qui font l'objet de notre étude portent dans leurs titres des indications spatiales. Certes, l'utilisation de l'espace romanesque ne sert pas uniquement de décor, au contraire il participe dans le développement de la fiction et il a toujours une signification. Dans *Fatima ou les Algériennes au square*, on trouve que la spatialité présente divers degrés d'ouverture. Tout d'abord, les personnages féminins ne franchissent pas les limites d'un cadre déterminé, ce qui acquiert sûrement une valeur ; le seul espace où les femmes évoluent est la maison, un lieu clos et étouffant régi par l'autorité patriarcale, un univers carcéral où la fille connaît la contrainte et vit la dépendance, celle de l'esclave à son maître. En effet, la maison où Dalila habite est présentée comme le lieu de la cruauté du père, de l'indifférence de la mère et de la souffrance de la jeune fille : « il s'acharnait contre elle. Il l'insultait en arabe, il la battait. »[1] Loin d'être protecteur, le foyer parental s'avère comme une prison et les parents comme des geôliers. Ensuite, cet espace s'élargit un petit peu pour atteindre « le square » qui est séparé de l'espace de l'homme et où les femmes peuvent « bavarder, coudre, tricoter »[2], pourtant son isolement extérieur reflète celui intérieur plus dangereux.

Cependant, la génération des jeunes filles tentent de briser ces barrières spatiales afin d'accéder à l'espace public qui leur est interdit. Ainsi, voit-on Dalila avec ses copines, hors du square, « allaient et venaient, marchaient beaucoup, regardaient, s'amusaient, riaient, se faisaient draguer [...], parlaient parfois à des inconnus.[3] » « Paris, Beaubourg, Saint-Michel, Saint-Séverin, le Châtelet, Saint-Germain, Odéon »[4], tous ces endroits sont le vrai espoir pour Dalila parce qu'elle y a connu, même momentanément, le bonheur et la liberté loin du joug d'un père sec et injuste. Comme l'affirme Kaufmann :

(1) Ibid., p. 15.
(2) Ibid., p, 74.
(3) Ibid., pp. 31-32.
(4) Ibid., p. 30.

se révolte contre les règles sociales aliénantes. Le message de Sebbar est clair : la femme ne doit pas demeurer dans un état de naïveté, de passivité et de résignation.

Cette libération se poursuit aussi par le savoir et l'instruction. L'écrivaine présente dans sa nouvelle une mère lucide qui veille à l'éducation de sa fille et valorise l'école comme un lieu qui va permettre aux générations futures, surtout aux filles, d'avoir un sort différent des leurs. Pour passer au-delà de l'enfermement imposé aux femmes, il faut dépasser d'abord l'ignorance : « Pense à l'école… »[1], tel est le conseil de la mère à sa fille Mélissa parce qu'elle sait que seule l'instruction fournit une dignité indiscutable, une personnalité propre et une présence forte par opposition à la génération des mères illettrées vivant dans l'ombre. Cette image d'une mère consciente se trouve également dans *Fatima ou les Algériennes au square* où la mère souhaite que Dalila poursuive ses études universitaires afin de devenir médecin. Le savoir seul est capable de libérer ces filles et leur ouvre la voie de l'épanouissement. Il y a là une insistance de Sebbar sur le rôle de l'école dans la quête de la liberté féminine parce que ce sont ces jeunes filles instruites, nourries de sciences et de culture qui incarnent l'avenir d'une Algérie moderne.

La révolte des femmes contre les coutumes ancestrales est aussi évoquée dans *Fatima ou les Algériennes au square*. Vivant dans une société misogyne où Dalila voit autour d'elle une mère faible et d'autres femmes qui conservent et transmettent les traditions, l'héroïne se défend contre le sort consacré aux femmes et s'insurge contre la dominance du « mâle ». Dalila refuse les discriminations qui portent atteinte à sa dignité. L'humiliation la mène à la rébellion contre la puissance du père. Et les manifestations de sa révolte se succèdent l'une après l'autre dans le roman : continuer les études, s'habiller à la française, écouter la musique occidentale, rejeter l'autorité des parents, contester les pratiques religieuses, ne pas prier, ni faire le ramadan « comme le père »[2]... Bref, Dalila cherche à s'ouvrir aux valeurs occidentales qui s'opposent à celles du groupe d'appartenance. Notons qu'une des significations du prénom « Dalila » en arabe est « le guide », ce qui montre que ce personnage féminin se veut un modèle à

(1) Ibid., p. 54.

(2) *Fatima ou les Algériennes au square*, op. cit., p. 29.

aux femmes, les intégristes les enferment par des interdits et l'accablent de violence et d'hostilité. A titre d'exemple, ils menacent les filles qui ne portent pas « le hijeb » ou qui « vont au cours de musique, de sciences naturelles et d'éducation physique... »[1], « chassent les musiciennes comme si c'étaient des femmes de mauvaise foi »[2] et enlèvent les jeunes filles pour les marier de force à des combattants islamistes. Pour eux, les femmes doivent être « silencieuses, obéissantes, voilées, calfeutrées dans leur domicile ou à la mosquée [...] craintives, respectueuses de leurs époux et de leurs belles familles.[3] »

2. La révolte féminine :

Tout en représentant le malaise d'une génération féminine arabe dont les mains furent accablées par maintes contraintes religieuses et sociales, Leïla Sebbar présente l'image de la femme qui cherche à s'émanciper. On trouve dans ses textes la révolte de certains personnages féminins. Le champ lexical de refus y domine : « elle ne cédait pas- elle ne baissait pas les yeux- elle dit toujours non- elle n'a pas peur- faire la grève... » et un vocabulaire de force caractérise certains d'entre eux : « bagarreuse-tigresse... ». La mère de Mélissa en est un premier exemple. A l'époque, c'est le père qui décide le mariage de sa fille sans qu'elle ait le droit de donner son avis et la nuit de noces ne se passe pas sans douleur et humiliation. Toutefois, la mère de Mélissa échappe à cette coutume et refuse qu'elle soit exposée comme une marchandise : « Elle a refusé tous les partis que sa mère et les matrones lui proposaient. Elle a fait la grève du hammam parce qu'elle savait que les mères la regardaient pour leurs fils. Elle a dit oui quand l'homme lui a plu. Elle a exigé de le voir, de lui parler, dans la maison, naturellement, mais seule avec lui.[4] » Les verbes d'opinions et la modalité assertive montrent que cette femme est maître de son destin et sa nuit de noces se lie à l'amour et au plaisir. En s'élevant contre le mariage traditionnel, en refusant de se plier à une union forcée, la mère de Mélissa

(1) Ibid., p. 23.

(2) Ibid., p. 50.

(3) « De la haine de la loi à la haine de la femme : le prêche intégriste algérien », op. cit., p. 139.

(4) *La Jeune fille au balcon*, op. cit., p. 25.

clos, demeurant exclue des responsabilités essentielles, et même, dans la majorité des cas, des enseignements religieux, exerce, sur la société masculine, une influence profonde, tant à travers la prime éducation qu'elle donne aux enfants et par laquelle se transmettent les croyances magiques et les pratiques rituelles, que par la résistance souterraine et secrète, mais non moins efficace, qu'elle oppose à toute modification d'un ordre traditionnel dont elle est apparemment la victime.(1) »

Dans son pays d'origine, cette jeune beure est l'objet de mépris aux yeux de ses compatriotes qui la nomme « *Bnêt-Baris »* avec toutes les connotations péjoratives que l'expression suggère :

On doutait un peu de la virginité des filles de Paris, *Bnêt-Baris*, comme on les appelait toujours, d'un bout à l'autre de l'Afrique du Nord et ça voulait toujours dire des filles élevées comme des Françaises, à la française, pas des filles de chez nous, des filles qui sortent et qui ne font rien dans la maison, presque des putains(2).

Outre le despotisme du pouvoir patriarcal qui exige de la femme la soumission et l'obéissance totales, celle-ci endure aussi l'intégrisme religieux qui l'étouffe : « Le discours des intégristes sur les femmes est un modèle de langue de bois.(3) » La nouvelle *La Jeune fille au balcon* retrace la situation difficile de l'Algérie pendant la décennie noire des années 1990 où les intégristes sèment partout l'effroi et créent une atmosphère de violence. Des bombes explosent dans les lieux publics, des tueries n'épargnent personne et une répression sauvage règne sur le pays. Pour les islamistes, seule la soumission aveugle à une religiosité poussée à l'extrême compte. Ils apparaissent comme des phalanges de la mort et des forces ennemies de la joie. Au nom de la religion, ils s'insurgent en juges infligeant des châtiments cruels, prononcent des « fatwas » aliénantes, imposent la ségrégation garçons et filles aux écoles(4), tuent les intellectuels et les artistes : « Cheb Hasni est mort ! Assassiné...Assassiné... .(5) » Quant

---

(1) Pierre Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, Paris, P.U.F., 1985, pp. 86-87.

(2) Ibid., p. 221.

(3) Ben Mansour Laila, « De la haine de la loi à la haine de la femme : le prêche intégriste algérien », in *Algérie en crise entre violence et identité*, 1998, v. 57, n. 1, pp. 130-147.

(4) « Des hommes sont venus au collège et ils ont menacé la directrice si elle ne sépare pas les filles des garçons », in Sebbar Leila, *La Jeune fille au balcon*, Paris, Seuil, 1996, p. 23.

(5) Ibid., p. 55.

était un putain »[1], il menace si sa fille porte une jupe courte parce qu'il est imprégné des convictions qui exigent que la femme dissimule son corps aux regards masculins : « elle ne sort plus de la maison ou tu lui mets un pantalon [...]. Si je la revois avec des garçons, ça ira mal... .[2] »

L'épisode de l'agression physique dont Dalila fut l'objet fait ressortir la violence d'un père qui se déchaîne contre sa fille : « Son père tapait en tous sens sans bien savoir où les coups portaient... .[3] » Un conflit éclate alors entre les deux dû à l'écart entre le mode de vie du père et celui désiré par la fille : lui représente le passé et elle veut s'émanciper vers la modernité.

Il est important de signaler que ces comportements agressifs du père prennent racine dans une violence ancestrale autorisée contre les femmes et destinée à les « dresser », c'est-à-dire à leur apprendre la discipline, l'obéissance et la totale soumission aux règles de la famille. Cette violence est due également à la crainte de voir l'adolescente échapper au contrôle familial, aidée par le système jugé « permissif » du pays d'accueil. A noter que la jeune beure est victime de toute la communauté d'origine : en France, l'entourage féminin est complice de la violence exercée sur elle par le mutisme et le maintien des traditions :

« Au retour de sa fille, sans rien dire, elle l'avait saisie et presque attachée pour lui passer du piment rouge sur le sexe. La petite fille avait hurlé. Les femmes se doutaient de ce qui se passait, mais aucune n'avait cherché à empêcher le geste qui châtiait la débauche d'une petite fille assez délurée pour avoir, en public, dans la rue, parlé à un garçon et joué avec lui.[4] »

Voici l'exemple d'une mère « très respectueuse de la tradition[5] » qui exécute les « lois » du groupe et tente de sauvegarder « l'honneur de la famille ». Comme le souligne Bourdieu dans *Sociologie de l'Algérie* :

« La supériorité des hommes a pour conséquence paradoxale l'existence d'une société féminine relativement autonome qui, vivant dans un univers

(1) Ibid., p. 38.
(2) Ibid., p. 81.
(3) Ibid., p. 26.
(4) Ibid., p. 27.
(5) Idem.

1. La condition féminine :

L'écriture de Leïla Sebbar reflète le statut de la femme dans la société algérienne. En effet, l'écrivaine excelle dans la description de la souffrance des femmes algériennes et elle parvient à nous présenter l'image archétypale de l'épouse inexistante, niée par son partenaire et soumise à son sort de suivant ou celle de la fille opprimée et victime contre laquelle s'acharne toute une société d'hommes. Cette situation est confortée et même officialisée par le code de la famille de 1989 qui considère les femmes comme des « mineures » : les « femmes subiss[ent] la loi du code de la famille faisant d'elles celles qu'on commande encore et toujours deviennent celles qu'on assassine à tour de bras.(1) »

Sebbar est partie de ce tableau familial et propose dans ses œuvres des personnages féminins évoluant dans un contexte marqué par une incommunicabilité fondamentale. Dans *Fatima ou les Algériennes au square*, l'écrivaine insiste surtout sur la relation père-fille où rien ne peut annoncer la tendresse et la compréhension ou du moins la présence du vrai dialogue. D'ailleurs, la représentation de la figure du père dans ce roman semble prendre ses sources de la réalité sociale des immigrés algériens en France. Le père de Dalila en est un exemple. Il est enfermé sur lui-même, refuse l'intégration dans la société occidentale et veut, dans l'exil, reproduire le même schéma de vie qu'en Algérie en s'attachant aux coutumes ancestrales. Il est conçu dans son image traditionnelle, celle ayant son origine dans la société patriarcale soutenue par un discours religieux qui consacre la suprématie de l'homme. Ce père est présenté négativement, il est le maître incontesté de la maison qui prononce la loi, domine les membres de sa famille (mère et fille), cherche à imposer sa volonté alors qu'ils sont obligés de lui obéir sans manifester aucune objection ou révolte, maintient sa fille sous une surveillance constante l'empêchant de sortir la nuit et de parler avec les garçons, menace de la renvoyer en Algérie « pays de rééducation.(2) » Il apparaît le défendant de son « prétendu honneur » avec des principes si arriérés et rigides : « Pour lui une fille dans la rue

(1) Ammar Khodja Soumaya, *Ecritures d'urgence de femmes algériennes*, tiré de : https://clio.revues.org

(2) Sebbar Leïla, *Fatima ou Les Algériennes au square,* Alger, Elyzad, 2010, p. 135.

La femme en révolte dans l'œuvre de Leïla Sebbar

Dr. Dalia KHRAYBANI
Université Libanaise
Faculté des lettres et sciences humaine

Au cours des années 80-90, la fille algérienne vit dans une atmosphère de terreur et de discrimination « à cause du retour en force du discours religieux et les concessions des autorités de l'époque »[1]. En effet, les intégristes l'enferment dans le noir de la soumission et du silence, le pouvoir patriarcal l'immobilise dans le gouffre des traditions. C'est précisément contre cette condition féminine injuste que Leïla Sebbar lutte. Dans son œuvre, elle présente des femmes asservies qui tentent de briser les chaînes et de se révolter contre les tortures de toutes sortes. La question qui se posera : est-ce que ces personnages féminins réussissent-ils à s'élever au-dessus des contraintes et à atteindre la liberté ? Quelles sont les stratégies adoptées dans leur lutte ? Pour répondre à ces questions nous avons choisi d'étudier la nouvelle *La Jeune fille au balcon*[2] qui montre des femmes sous la menace de la terreur intégriste mais qui ont survécu en dépit de tout, et le roman *Fatima ou les Algériennes au square* qui nous fait entrer dans le quotidien des femmes immigrées au début des années 80 et nous fait comprendre au fil des pages la révolte d'une jeune fille contre le milieu social traditionnel où elle vit.

---

(1) Chaib Fadela, « Les femmes algériennes : spectatrices ou actrices dans la ville ? », tiré de : htpp://www.graduateinstitute.ch//, p. 2.

(2) *La jeune fille au balcon* est la première nouvelle du recueil qui porte le même titre.

Kazan E. (2014), Etude du phénomène didactique, Le dédoublement des milieux dans l'enseignement ordinaire et dans des ingénieries. Thèse de doctorat, Aix Marseille Université.

Mercier A. (2002), La transposition des objets d'enseignement et la définition de l'espace didactique, en Mathématiques, Note de synthèse. *Revue Française de pédagogie*, INRP, Paris, N°141.

Sensevey G., Mercier A. & Schaubauer-Leoni M.L. (2000), Vers un modèle de l'action didactique du professeur à propos de la course à 20. *RDM*, v.20, n° 3, pp. 263 - 304.

Sensevey G., Mercier A., Schaubauer-Leoni M.L, Ligozat F. & Perrot G. (2005), An attempt to model the teacher's action in mathematics. *In Educational Studies in Mathematics* **59,** 1, pp. **153-181.**

Sensevey G. (2011). *Le sens du savoir. Éléments pour une théorie de l'action conjointe en didactique*. Bruxelles, De Boeck.

Tonnelle J. (1980), *Le Monde clos de la factorisation au premier cycle*. Mémoire de DEA. IREM d'Aix-Marseille.

Serfati M. (2005), La révolution symbolique : La constitution de l'écriture symbolique mathématique, *Editions PETRA*.

Autres références :

1. Manuels scolaires

1. Construire les Mathématiques

Centre national de Recherche et de Développement Pédagogiques, Classe de EB7.

Construire les Mathématiques

Centre national de Recherche et de Développement Pédagogiques, Classe de EB8.

2. Programme libanais : Décret loi no 10227, date, 8 Mai 1997.

Chevallard Y. (1988), Remarques sur la notion de contrat in *Deux études sur la notion de contrat en situation* polycopié IREM Marseille.

Chevallard Y. (1988 a), *La dialectique entre études locales et théorisation : le cas de l'algèbre dans l'enseignement du second degré.*

Chevallard Y. (1995) *L'analyse des pratiques enseignantes en théorie anthropologique du didactique*, IUFM et IREM d'Aix-Marseille.

Chevallard Y. (2002), *Les praxéologies didactiques ; Organiser l'étude. Cours nº1 : Structures et fonction.* Cours nº3 : écologie et régulations in Dorier J.L et al : Actes de la 11ème école d'été de Didactique des mathématiques, Grenoble, La Pensée sauvage, pp. 41-56.

Chevallard Y. (2004), *La place des mathématiques vivantes dans l'éducation secondaire : transposition didactique et nouvelle épistémologie scolaire,* communication à la 3ème Université Animath, Saint Flour (Cantal), août 2004, pp.22-27.

Chevallard Y. (2005), *La place des mathématiques vivantes dans l'éducation scolaire* :

Transposition didactique des mathématiques et nouvelle épistémologie scolaire. Publication de l'APMEP, 168, pp.239-263.

Chevallard Y. (2013), *Fondements et méthodes de la didactique des mathématiques*. Enseignement pour le parcours « Didactique » du master « Mathématiques et applications » de l'université d'Aix-Marseille.

En ligne : http://yves.chevallard.free.fr/spip/spip/article.php3?id_article=219

Duval R. (1991), Registres de représentation sémiotique et fonctionnement cognitif de la pensée, *Annales de didactique et de sciences cognitives,* 5, 37-65.

Fluckiger A & Mercier A. (2002), Le rôle d'une mémoire didactique des élèves, sa gestion par le professeur. *Revue française de pédagogie*, n°141, pp. 27-36.

3. *les représentations sémiotiques* : *a = bq* et a : b = q ;
4. *la dimension topogénétique* : les différents milieux co-construits dans un même secteur ou dans des secteurs différents ;
5. *les contrats didactiques imposés dans l'institution* : les techniques routinières du professeur.

Bibliographie

Abou Raad N. (2003), *Difficultés rencontrées par les élèves de la classe de E.B.8 à la fin de l'apprentissage de la factorisation*. DEA, Université Libanaise, Faculté de Pédagogie.

Abou Raad N. (2004), *Les Identités Remarquables fonctionnent-elles comme un théorème ou comme une règle d'action dans le sens de la factorisation pour les élèves de la classe de troisième en France*. DEA, Université Lumière Lyon II, Didactiques et Interactions.

Abou Raad N. (2006), *Le calcul algébrique en France et au Liban. Etude comparée de l'enseignement de la factorisation et des erreurs des élèves*. Thèse de doctorat en Sciences de l'Education de l'Université Aix-Marseille I.

Bardini C. (2001), Le rapport des élèves à la factorisation en fin de troisième. *Cahier Didirem 35*, IREM Paris 7.

Bardini C. (2003), *Le rapport au symbolisme algébrique : Une approche didactique et épistémologique*, Thèse, Université Paris 7 - Denis Diderot.

Brousseau G. (1990), Le contrat didactique : le milieu, *Recherches en Didactique des Mathématiques*, vol 9 n°3, ed. La Pensée Sauvage, Grenoble, pp.309-336.

Brousseau G. (1998), Théorie des situations didactiques. Grenoble: *Éd. La pensée sauvage*.

Brousseau G. (1996), *Cours 2 : Les stratégies de l'enseignant et les phénomènes typiques de l'activité didactique*, In R. Noirfalise et M.-J. Perrin-Glorian (Eds), Actes de la VIIIe École d'Été de didactique des mathématiques. Clermont-Ferrand : IREM, p. 16-30.

atteste la multiplicité des milieux mobilisés que nous interprétons par le phénomène du « dédoublement des milieux ».

L'analyse des gestes professionnels de **P** en direction de ses élèves, nous a permis d'identifier la diversité des milieux objectifs à partir des savoirs mobilisés dans le contexte de la factorisation par un monôme de la forme ax0. La mobilisation in situ de ces savoirs révèle un problème didactique qui consiste, à solliciter des connaissances et leurs milieux par l'appel à des techniques institutionnalisées. Comme exemple, au TP 206, **P** a amené ses élèves, sans s'en rendre compte, à travailler dans des organisations mathématiques différentes de celles attendues institutionnellement pour accomplir la tâche. Il nous semble que **P** et les élèves, chacun de son côté, se place dans des milieux afin d'envisager des rapports personnels aux objets institutionnels du savoir « factoriser par un monôme de la forme ax0 ».

P a essayé de mobiliser des éléments du milieu envisagé par son projet d'enseignement par des mouvements topogénétiques ascendants pour mener ses actions et descendants pour négocier la transition du sujet et faire avancer le temps didactique. Il a travaillé avec **Ni** la même tâche en divergence continue, et ils se sont placés dans des niveaux de codétermination différents. « Factoriser » et « Diviser » sont deux injonctions équivalentes pour **Ni**. Sa réponse au TP 226 « diviser par 2 » est un indicateur. Elle se place dans le secteur « Calcul numérique » et dans le sujet « Division », au même moment que **P** impose des rapports avec le secteur « Expressions algébriques » et le sujet « Facteur commun », ce qui réfère à *un dédoublement des milieux.* **P** et **Ni** semblaient incapables de s'apercevoir du fait qu'ils ne parlaient pas de la même chose et que sous des mots différents, ils mobilisaient la même réalité.

En conclusion, nous constatons les effets d'une distance irréductible qui a apparu, entre le professeur et les élèves, relevant de cinq facteurs parmi les six identifiés par Kazan (2014) :

1. *les connaissances antérieures des élèves* : faire appel à différents sujets : la division, les identités remarquables,.. ;
2. *les techniques didactiques du professeur* : les mouvements topogénétiques ascendants et descendants, les régulations ;

- *Calculer en utilisant les identités remarquables (a^2 - b^2) et ($a + b)^2$* :TP 209, 215 et 218.
- *Développer et réduire* :TP 211.
- *Trouver un facteur commun à plusieurs monômes (factoriser)* : TP 206, 220, 222, 224, 230,…
- *Connaitre la notation a^n (ici n = 2) et comprendre sa signification* : TP 210

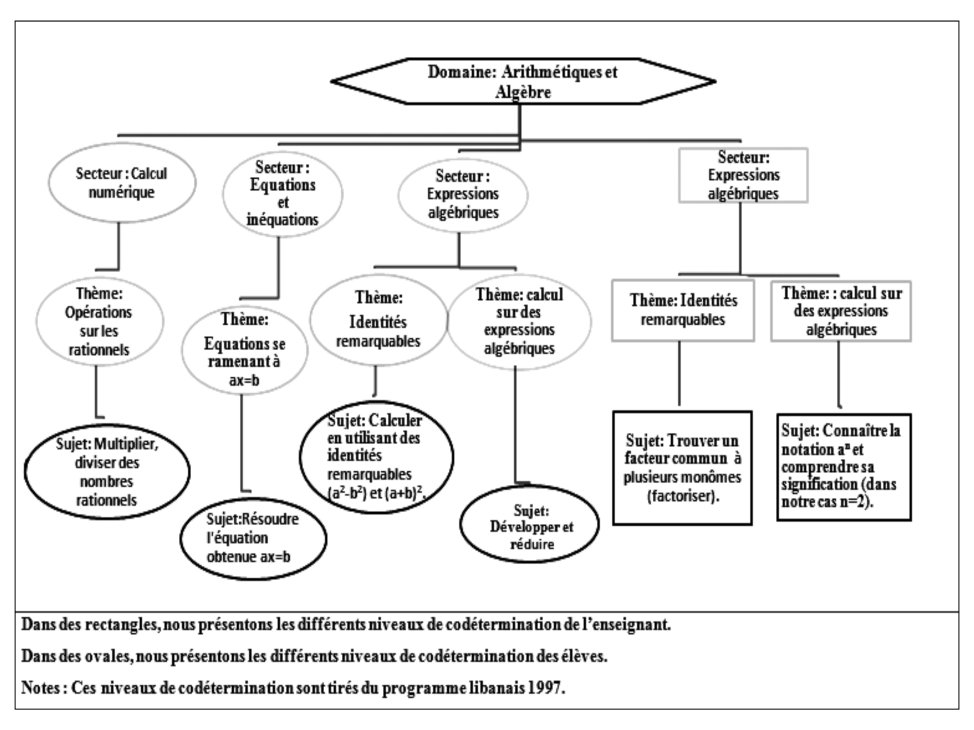


Figure 2 : Représentation des différents milieux co-construits par l'enseignent et les élèves.

Conclusion

Nous avons pu montrer, dans le parcours de cet épisode, que l'enjeu poursuivi par le professeur **P** consistait à amener ses élèves et en particulier **Ni** à son milieu matériel, en faisant le lien entre les éléments institutionnels du savoir et les éléments cognitifs des élèves. Au fil des interactions didactiques, nous avons vu que **P** était en difficulté d'amener ses élèves au milieu de référence pour construire une référence commune. Ce qui

elle, puisque **P** ne fait que montrer par son doigt. Elle essaye de dire que *2(5x + 2)* n'est qu'une représentation de *10x + 4* obtenue par la division par *2* de *10x + 4*.

Dans la figure suivante, nous situons, suivant les niveaux de codétermination à partir du programme libanais (1997), les différents milieux co-construits durant cet épisode en nous basant sur la présentation de Kazan (2014).

La lecture de cette représentation, nous déclare que les milieux cognitifs de **P** et de ses élèves sont parfois convergents et parfois divergents. Explicitons ceci :

1. Le domaine est le même pour tous les actants : *Arithmétique et Algèbre*.
2. Trois secteurs sont mis en scène :
   - **En** et quelques élèves travaillent dans le même secteur : *Expressions algébriques*.
   - Des élèves sont dans le secteur : *Calcul numérique*
   - Des élèves sont dans le secteur : *Equations et inéquations*.
3. Quatre thèmes sont mis en jeu :
   - **P** et quelques élèves travaillent avec deux thèmes identiques : *Calcul sur des expressions algébriques* et *Identités remarquables*.
   - Des élèves travaillent avec le thème : *opérations sur les rationnels*.
   - Des élèves travaillent avec le thème : *Equations se ramenant à ax = b*.
4. Six sujets sont activés par les différents actants. Il n'y a aucune convergence entre eux, ce qui marque l'écart entre les différents milieux co-construits qui se réfère à la distance mésogénétique :
   - *Multiplier, diviser des nombres rationnels* : TP 225, 228.
   - *Résoudre l'équation obtenue ax = b* : TP 227, 229.

Dans cet épisode didactique, le dialogue se balance entre le professeur et l'élève **Ni**, qui se trouvent tous les deux dans la même impasse du milieu matériel M_5, « la factorisation par 2 ». Chacun de son côté essaye d'identifier une technologie pour sa technique dans deux milieux de référence différents au niveau des deux secteurs : « Expressions Algébriques » pour **P** et « Calcul numérique » pour **Ni**. *Prendre 2 en facteur* diffère *de diviser par 2* insiste **P**, alors que pour **Ni** et peut être pour d'autres élèves qui ne se sont pas déclarées *prendre 2 en facteur « c'est la même chose », que diviser par 2*. Le professeur jusqu'ici considérait que son milieu n'est autre que celui des élèves. Il se montre incapable de différencier les deux savoirs qui ne sont que deux représentations sémiotiques (Duval, 1991) de *a* (ici a est le binôme 10x + 4) : 1) *a : b = q* ; *q* est le quotient de la division de a par b ($\frac{10x+4}{2} = 5x+2$) ; 2) *a = bq* ; *bq* qui est une écriture factorisée de a (10x + 4 = 2(5x + 2)), cette dernière écriture est une division pour **Ni** qui réclame à haute voix, au TP 250, « Monsieur, *ici,* c'est *pas* divisé ? ».

Pour l'avancement du temps didactique, et par un mouvement mésogénétique, et devant la difficulté de **Ni**, le professeur, prend la responsabilité du tableau, régule son activité en publiant, au TP 247 :

1. une technique pour factoriser (*10x + 4*) qui consiste à : 1) écrire 3x entre parenthèses ; 2) mettre 2 en facteur qu'il délimite par un couple de parenthèses ; 3) écrire le *reste* (*5x + 2*) ;

2. les écritures de la division par 2 et de la factorisation par 2.

Pour réduire la distance mésogénétique, afin de placer l'ensemble classe dans son milieu, **P** le questionne sur la ressemblance des deux savoirs « factoriser par 2 » et « diviser par 2 ». L'ensemble classe approuve la différence en répondant à ses attentes par la réponse « Non ». Cette réponse réduit la distance mésogénétique à zéro entre **P** et ses élèves sauf **Ni**.

Au TP 250, **Ni** est toujours en divergence avec **P** et ses camarades. Elle réfute l'idée que « mettre 2 en facteur » ne revient pas « à diviser par 2 », ce qui l'écarte de leur milieu cognitif. Elle n'est pas persuadée par les explications algorithmiques de **P**, qui sont dépourvues de sens pour

236	**P**	Je ne peux pas diviser par deux
237	**Ni**	*Mais aussi* en facteur *on va diviser par deux*
238	**P**	*Non*
239	**Ni**	*Comment non, vous n'allez pas diviser*
240	**P**	Non
241	**Ni**	*Mais comment*
242	**P**	Monsieur, *je ne divise pas par deux*, je mets deux en facteur.
243	**Ne**	*Et quelle est la différence ?*
244	**Ni**	*Pour avoir le nombre, je ne divise pas par deux ?*
245	**P**	Mais, qu'est-ce qu'on a fait d'abord ? On met deux
246	**Ca**	Facteur
247		C'est le trois x (après le signe (-) il trace des parenthèses pour 3x, puis il écrit en même temps qu'il parle), et je peux mettre encore deux en facteur, *il reste* cinq x plus deux (il a écrit $(5x + 2)^2 - (3x) (2) (5x + 2)$) (L1) Ok. Lorsqu'on divise par deux, *c-à-d, il n'y a pas* deux *ici* (il montre (2) dans (L1)). Dix x plus quatre, *je la divise par* deux, *elle me donne,* cinq x plus deux (il écrit $\frac{10x + 4}{2} = 5x + 2$ (A)) Ok, dix x plus quatre, je mets deux en facteur, *elle me donne*, deux, facteur de cinq x plus deux (il écrit $10x + 4 = 2(5x + 2)$ (B)) *Est-ce que ces deux sont pareilles ?*
248	**Els**	*Non*
249	**P**	*Ça, veut dire* diviser par deux (il montre (A), *et celle-ci veut dire* deux en facteur (il montre (B)). Quoi ? (il regarde **Ni** qui n'est pas convaincue)
250	**Ni**	Monsieur, *ici,* c'est *pas* divisé ? (elle montre (B))

que **Re**, **Ni** et **Ca** sont dans le milieu M_4, au niveau du secteur « Calcul numérique » dont le sujet est « la division » et **Ri** qui parle de « racine » se place dans le secteur « Equations et inéquation ».

Regardons maintenant par quels gestes d'enseignement le professeur essaye de partager avec ses élèves des pratiques qu'il suppose identifiables par eux.

230	**P**	Regardez la parenthèse. *Qu'est-ce qui vous arrive, elle ne demande aucun effort.* Regardez, dix x plus quatre. Je peux mettre deux en facteur.
231	**Ni**	*Je dis ça depuis une heure*
232	**En**	*Tu as dit*, diviser par deux
233	**Ni**	*Et qu'est-ce que cela veut dire ?*

Le professeur, montre l'économie et la simplicité de la technique institutionnelle de la factorisation par un monôme de la forme ax^0, dont l'effet est de faire avancer le temps didactique et non pas le temps de l'apprentissage. Par un mouvement topogénétique descendant, il dialogue avec le pronom « je » pour replacer les élèves dans un de leurs milieux cognitifs propres à la factorisation pour officialiser la factorisation par 2 « Je peux mettre deux en facteur ». Et voilà **Ni** qui déclare au TP 231 ses *propres mathématiques*(1) (Chevallard, 1988 a) dans deux milieux qui sont à ses yeux équivalents et qui accomplissent le même acte cognitif : « mettre deux en facteur » n'est autre que « diviser par deux », ce qui atteste le dédoublement des milieux.

Regardons maintenant comment le professeur, pour faire avancer le temps didactique, impose la technique du « *facteur commun* » pour laquelle il se trouve dénuer de toute justification technologique. Ce qui le place dans un milieu différent de celui de **Ni**.

234	**P**	Diviser par deux, c'est faux (il parle d'un ton fort)
235	**Ni**	*Mais, c'est la même chose*

(1) Les élèves sont parfois chargés de rapporter leurs connaissances aux éléments institutionnels nouveaux dans le sens où ils revitalisent leurs mathématiques d'élèves dans une autre situation sans prendre en compte les nouvelles organisations mathématiques.

220	**P**	*Ok,* d'accord, égal, cinq x plus deux, à la puissance deux, moins trois x (il écrit en dessous = $(5x + 2)^2 - 3x$), si vous regardez un peu la deuuuxième parenthèse. Est-ce que cette deuxième parenthèse peut me donner cinq x plus deux (il montre (10x + 4))
221	**Ne**	Oui
222	**P**	Pour avoir un facteur commun
223	**Els**	Oui, oui
224	**P**	Si on regarde la deuxième parenthèse, *comment elle va nous donner* cinq x plus deux ? (brouhaha, tout le monde parle en même temps) Qu'est-ce qu'on peut faire dans la deuxième parenthèse ?
225	**Re**	Division
226	**Ni**	Diviser par deux
227	**Ri**	Racine
228	**Ca**	On simplifie
229	**Ri**	Racine de quatre, deux (brouhaha)

Le professeur, par un aménagement de milieu à partir des mouvements topogénétiques ascendants puis descendants, place les élèves dans un moment de l'exploration et de l'émergence d'une nouvelle technique. Dans le but d'amener les élèves dans son milieu didactique (M_1) propice à la factorisation, il impose une contrainte, l'ostensif « la parenthèse » qu'il considère adéquate à la factorisation. Il appelle l'ostensif « binôme » (10x + 4) par « la deuxième parenthèse », sur laquelle il focalise le regard des élèves pour en tirer le facteur (5x + 2) qui n'est pas visible à l'œil nue. Cette contrainte a poussé les élèves à investir plus qu'un milieu (M_2, M_3, M_4), et par suite à élaborer des techniques dont certaines vont avec : « la division », « diviser par deux », et dont d'autres amènent vers une *bifurcation didactique* « racine », « on simplifie », qui contribuent à l'apparition du *dédoublement des milieux*. Signalons aussi que **P** et les élèves se trouvent dans des niveaux de secteurs différents. **En** travaille dans le secteur « Expressions algébriques » pour rechercher le facteur commun 2, sans se placer dans le milieu objectif (M_4) du calcul numérique, alors

à placer les élèves au niveau du secteur « Expressions Algébriques », dont le thème est « Calcul sur des expressions algébriques », et dont le milieu matériel (M_5) est « la factorisation par un facteur commun de la forme ax^n pour $n \neq 0$ ou de la forme $(ax + b)$ ». Mais la réponse d'un groupe d'élèves, au TP 209, place l'ensemble classe ainsi que **P** au niveau du même secteur « Expressions Algébriques », mais dans le milieu matériel du thème « Identités remarquables ». Cette réponse place **P** (TP 210) dans l'étonnement et la colère « Quoi ? », et le pousse à une bifurcation vers un nouveau milieu matériel, celui des *puissances*. Il nomme l'ostensif « binôme » par un ostensif symbolique « la parenthèse » qui n'est qu'un signe agrégateur des termes intérieurs (Serfati 2005).

Pour l'avancement du temps didactique, et par un mouvement mésogénétique, **P** régule son activité, et amène ses élèves dans le milieu de référence (M_3) par un geste d'activation de leur mémoire didactique d'une tâche institutionnalisée en EB7 : $a^2 = a \times a$ $[(5x + 2)^2 = (5x + 2)(5x + 2)]$. Par un aménagement du milieu M_5, **P** convoque une technique afin de mettre en évidence la présence non explicite d'un facteur commun de la forme ax^0 dans $(10x + 4)$. **El** par sa réponse « Trente x » fait appel au sujet « Développer et réduire des expressions algébriques », toujours au niveau du secteur « Expressions Algébriques ». Cette élève se place dans le milieu M_2 du *développement*, que **P** a identifié par un milieu *opérateur* : une multiplication (TP 212). **Ri** au TP 215 et **Ca** au TP 218 fonctionnent dans le thème « Identités remarquables ». Elles élaborent des techniques appropriées des enseignements antérieures.

En conclusion, nous pouvons interpréter cet épisode comme un mouvement topogénétique descendant puis ascendant qui montre la bifurcation de milieu opérée par le professeur au moyen d'une technique afin d'orienter l'organisation mathématique (OM) selon son intention didactique. Il s'adresse aux élèves par le pronom « on », essaye de les garder dans son OM liée à la factorisation par un monôme, alors que les élèves travaillent dans leurs propres OM liées à leurs connaissances antérieures. Ce décalage entre les connaissances des élèves et l'intention de l'enseignant prouve que les actants ne travaillent pas dans le même milieu, d'où la présence de plusieurs milieux cognitifs (voir le tableau p.14) qui agrandissent la distance mésogénétique.

Regardons dans ce qui suit, comment l'échange entre **Ni** et **P** a fait obstacle à l'identification de l'enjeu de la factorisation par un facteur commun non visible à l'œil des élèves.

207	**Els**	Non
208	**P**	Non, qu'est-ce qu'on va faire ?
209	**Els**	Identité remarquable
210	**P**	*Quoi* ? Si on regarde ces deux, Monsieur, *ici,* la parenthèse, c'est cinq x plus deux à la puissance deux, *c-à-d*, cinq x plus deux, fois, cinq x plus deux. Ici, il y a trois x fois dix x plus quatre Qu'est-ce que vous faites ? (il s'adresse à **Sa** qui a écrit = $(5x + 2)^2$ -)
211	**El**	Trente x
212	**P**	*C'est quoi* trente x ? (**Sa** s'arrête) *Continue, qu'est-ce que tu faisais* ? Elle écrit après le signe (-), 30x et s'arrête). *Non*, on ne fait pas une multiplication.
213	**Ri**	*Moi, j'ai su*
214	**P**	*Quoi ?*
215	**Ri**	a deux moins b deux
216	**P**	a deux, moins b deux ?
217	**Els**	Non, non
218	**Ca**	*Elle fait* a plus b*, puis après elle fait*
219	**El**	*Non, pas comme ça*

Cette interaction se fait entre les élèves de la classe et le professeur. **Sa** au tableau travaille silencieusement, elle ne prend pas la parole. Au premier tour de parole (TP[1] 204), **P** anticipe sur le milieu cognitif du savoir. Il interroge ses élèves sur la recherche d'un ostensif sans le déclarer « le facteur commun », qui répondent à ses attentes en criant ensemble « facteur ». Le mouvement topogénétique de **P** est réalisé par l'officialisation d'une technique de factorisation (TP 206) qu'Abou Raad (2006) a identifié par « théorème-enseignant » : recherche des nombres en premier et puis un facteur commun qui camoufle une expression algébrique. Sa volonté, semble être, de routiniser une technique de factorisation par la mobilisation des connaissances des élèves et de leur savoir-faire sur la factorisation par groupement, tâche outillée dans l'exercice10. Il ne tarde pas, par sa question « est ce qu'il y a un facteur commun » (TP 206),

(1) TP est le raccourcie de: Tour de parole.

au tableau, selon le choix du professeur qui ne leur cède pas le topos, il est en interaction continue. Dans l'exercice 10 les élèves confrontent un travail de regroupement de trois termes parmi quatre (ex : $4x^2 - 4xy + y^2 - 9x^2y^2$), ou un groupement de chaque trois termes ensemble parmi six (ex : $x^2 - 10x + 25 - 4y^2 - 4y - 1$) pour retrouver des binômes carrés parfaits de la forme $a^2 - b^2$. La correction de l'exercice 11 se fait dans un ordre opposé à la présentation du livre. Le professeur, par une organisation didactique, commence par la troisième expression qu'il suppose « simple » [$(2x + 7)(x + 1) + (x + 1) + 5(x + 1)^2$] *car le facteur commun binôme est visible à l'œil de l'élève, pour arriver à la troisième* $(5x + 2)^2 - 3x(10x + 4)$ *dont il nous a dit dans un entretien, qu'elle était « difficile » du fait qu'elle nécessite deux factorisations, en premier par le monôme 2 et puis par le binôme (5x + 2). Les élèves se trouvent incapables de factoriser 10x + 4 par 2, et en particulier* Ni *qui par sa réponse « Diviser par deux » s'attaque à l'ergonomie de la notion. Dans une interaction avec* Ni*, le professeur essaye, par des notations algébriques, de montrer que « diviser par deux » a un sens différent de « factoriser par deux ».*

Nous Signalons que dans ce corpus, le professeur est identifié par **P** ; le nom de chaque élève est désigné par deux lettres (ex : **Ca, Ni**) ; **Els** désigne un groupe d'élèves.

204	**P**	../.. Le onze maintenant, petit b (**Sa** au tableau) Moins trois x facteur de dix x plus quatre (il dicte en même temps que **Sa** écrit $(5x + 2)^2 - 3x(10x + 4)$). Faites attention, Monsieur, faites attention. Ce que je cherche, c'est quoi ?
205	**Els**	Facteur
206	**P**	*C-à-d*, c'est comme la deuxième partie d'un groupement, ok. Si vous regardez un groupement, premièrement on prend les nombres ensemble, deuxièment on essaye de chercher un facteur commun. Donc, ici, on a cinq x plus deux à la puissance deux, dans le deuxième on a trois x, facteur dix x plus quatre (il montre l'expression donnée en parlant). Donc, tout d'abord, est ce qu'il y a un facteur commun ?

commun. Deux « Activités de rappel » ont pour tâche la factorisation par un facteur commun. Tout le contenu du chapitre tourne autour de deux tâches : développer et factoriser des identités remarquables. Les techniques relatives à ces deux tâches ne sont que des algorithmes fondées sur l'application des formules.

Cette brève étude des deux manuels nous laisse conclure que l'élève n'a rien à comprendre, il suffit de « retenir ». La factorisation n'est qu'une technique qui s'enrichit par des « formules ».

V - Enjeux de la séance

Dans ce travail, nous nous appuierons sur une observation d'enseignement ordinaire de la factorisation des expressions algébriques en classe de EB8, dans laquelle le professeur a la volonté d'amener ses élèves, et en particulier son élève **Ni,** vers des adaptations servant de support pour la construction du sens *du facteur commun*. Ce professeur enseigne en utilisant, ainsi que ses élèves, la langue maternelle[(1)] pour communiquer et le français pour parler des mathématiques. Nous cherchons à relever les différents milieux co-construits dans la factorisation de l'expression algébrique $(5x + 2)^2 - 3x(10x + 4)$. Cette factorisation met en jeu deux savoirs emboîtés : la factorisation par un monôme et la factorisation par un binôme. Nous regarderons de près comment le professeur fera advenir des objets mathématiques et réorganisera les connaissances supposées être attribuées aux élèves afin de leur permettre de constituer un milieu propice à la factorisation par 2 pour l'expression algébrique $(10x + 4)$. Nous centrons nos analyses sur l'aménagement du ou des milieux, et plus précisément sur la co-construction par le professeur et par les élèves de ce ou ces milieux pour enseigner et pour apprendre.

Nous allons, dans ce qui suit, présenter un résumé restreint de l'organisation didactique (OD) de cette séance.

Il s'agit dans cette séance de corriger les deux derniers exercices du chapitre « Identités remarquables » (n°10 et 11 p.100). Les élèves passent

(1) Nous avons traduit la verbalisation en langue maternelle en caractère italique dans tous le corpus.

Le monôme 2xy2 est un monôme commun à 2x2y2 et 4xy3 et l'on peut écrire 2x2y2 + 4xy3 = 2xy2 (x+ 2y).

Ainsi nous avons transformé une somme en un produit : c'est l'opération inverse du développement, elle s'appelle la factorisation.

Un facteur commun à deux monômes est un monôme ; sa partie littérale est constituée des variables communes, chacune prise avec le plus petit exposant.

B - Dans la partie « Bilan-méthode », qui regroupe dans un encadré, l'essentiel à retenir, nous avons trouvé les définitions de « développer », « factoriser », « réduire », « facteur commun », chaque définition est suivie d'un exemple pour l'illustrer. Exemple :

« Facteur commun : *un facteur commun à deux termes est le terme algébrique dont la partie variable est constituée par les variables communes, chacune prise avec la plus petite puissance. Exemples :*

1) Un facteur commun des deux termes $2x^3y$ et $5x^2y^2$ est x^2y ».

2) Pour factoriser une somme de termes algébriques, on cherche un facteur commun $2x^3y + 5x^2y^2 = x^2y\ (2x + 5y)$.

Les auteurs du manuel institutionnalisent, dans la même page, deux fois la définition du « Facteur commun ». Ils le désignent une fois par « un monôme » et une fois par « un terme algébrique ». Pouvons-nous comprendre que le « terme algébrique » est le synonyme d'« un monôme » ? Signalons que le « terme algébrique » apparaît une fois dans le contenu du chapitre et une fois au début du chapitre dans la première tâche exigée de l'élève « *A la fin de ce chapitre, je serai capable : de comprendre la signification de : terme algébrique, monôme, coefficient, ... ».*

Dans la partie « Exercices », nous n'avons trouvé que deux exercices dont la tâche porte sur la recherche d'un facteur commun entre deux termes algébriques comme $6ab^2$ et $9a^2b$.

En EB8, nous n'avons trouvé, dans la partie cours du chapitre « Identités remarquables », aucune définition de la factorisation, ni d'un facteur

« Trouver un facteur commun à plusieurs monômes » ; 3) « Factoriser des polynômes » ; 4) « Factoriser a2 + 2ab + b2, a2 - 2ab + b2, a2 - b2 » ;5) « Utiliser les identités remarquables pour factoriser une expression algébrique » ; 6) « Effectuer des calculs réfléchis en utilisant les identités remarquables ». Dans la colonne « Commentaires » relative à ce sujet, nous relevons un changement de cadre. Il est demandé de donner une interprétation géométrique à chacune des identités remarquables. De plus, il est demandé d'attirer l'attention de l'élève sur l'importance de la mémorisation des identités remarquables.

V - ii - Ce que dit le manuel

Dans ce paragraphe nous décrivons les principales organisations mathématiques (OM) relatives aux « Expressions Algébriques » présentées dans le manuel national de la classe de EB7 et aux « Identités remarquables » présentées dans le manuel national de la classe de EB8, en usage dans toutes les écoles publiques libanaises, effectivement aussi utilisé par l'enseignant de la classe de EB8 observé. Ces manuels sont : « Construire les Mathématiques. Centre national de Recherche et de Développement Pédagogiques, Classe de EB7 et de EB8 ».

En EB7, nous avons trouvé,

A - dans la partie cours du chapitre « Expressions algébriques », quatre définitions :

1) La définition d'un monôme ; 2) La définition de deux monômes semblables ; 3) La définition d'une expression algébrique ; 4) La définition du développement de deux expressions algébriques. Sous le titre « **Factorisation** », par une ostension déguisée, les auteurs du manuel présentent aux élèves la technique de la factorisation par un monôme à partir d'un exemple[1] :

Soit l'expression algébrique 2x2y2 + 4xy3

On peut l'écrire sous la forme 2xy2 × y + 2xy2 × 2y

---

(1) Nous avons reproduit le contenu de « Bilan-méthode » tel qu'il est dans le manuel. Signalons une erreur dans $2xy^2 \times y$ qui doit être $2xy^2 \times x$.

renvoient à des directions de travail, ils apportent parfois des informations complémentaires qui nous aideront à définir les types de tâches, les techniques, les éléments technologiques et théoriques ou les intitulés des différents niveaux de codétermination.

Le domaine « Arithmétique et Algèbre » est scindé en sept secteurs en EB7 et huit secteurs en EB8 présentés dans cet ordre : « Entiers naturels » ; « Fractions » ; « Décimaux » ; « Racines carrées » ; « Opérations » ; « Proportionnalité » et « Expressions algébriques » pour les deux classes. Le secteur en plus en EB8 est « Equations et Inéquations ». Nous remarquons que les nombres constituent une part essentielle de ce domaine, six secteurs pour l’arithmétique contre un seul secteur pour l’algèbre en EB7 et contre deux en EB8. Le *secteur* « Expressions Algébriques » est composé d’un seul thème en EB7 « Calcul sur des expressions algébriques », par contre en EB8 nous retrouvons deux thèmes « Identités remarquables » et « Expressions littérales sous forme fractionnaire.[(1)] »

En descendant encore jusqu’au niveau des sujets, nous trouvons que chaque thème, au niveau des deux classes sujet de notre étude, n’a qu’un seul sujet qui est scindé, au minimum en quatre tâches.

Expliquons brièvement :

• En EB7 pour le thème « Calcul sur des expressions algébriques », un seul sujet est exigé par le programme : « Développer et réduire des expressions algébriques ». Les cinq tâches qui en dérivent ne parlent pas de la factorisation. Elles tournent autour de la connaissance des significations de « terme algébrique ou monôme, coefficient, variable, expression algébrique, termes semblables », ainsi que l’addition, la soustraction et la multiplication des expressions algébriques. La colonne des commentaires est vide.

• En EB8 pour le thème « Identités remarquables », un seul sujet est exigé par le programme : « Calculer en utilisant des identités remarquables », pour acquérir ce sujet, l’élève doit accomplir les six tâches suivantes : 1) « Développer (a + b)2, (a - b)2, (a + b)(a - b) » ; 2)

(1) Ce thème ne sera pas abordé puisque l’étude du programme nous a montré qu’aucun sujet à propos de la factorisation n’est abordé.

V - i - Ce que disent les programmes

Les « nouveaux » programmes libanais du décret 1997 sont conçus de sorte que l'élève, à la fin de son cursus scolaire et voulant entrer dans une profession, dispose d'un bagage mathématique lui permettant d'exercer un métier et d'appréhender, en tant que citoyen, certaines des informations et connaissances scientifiques. Les rédacteurs du programme des mathématiques ont maintenu la progression du savoir mathématique tout le long des cycles. Leur objectif était que les élèves éprouvent de l'intérêt et du plaisir dans l'étude et l'apprentissage des mathématiques. Ce double objectif devait être atteint à travers un travail de recherche dans lequel engager les élèves afin de construire collectivement le savoir dont l'enseignement est visé par l'enseignant.

Notre étude du programme consiste à repérer, suivant les niveaux de l'échelle de codétermination, les types de tâches présents puis les techniques et les éléments technologiques et théoriques mobilisés pour « la Factorisation ».

Au niveau de la pédagogie (niveau 0 dans l'échelle des niveaux de codétermination), le « programme » de l'enseignement primaire (cycles I, II et III) se veut résolument novateur par rapport aux anciens programmes libanais, comme l'atteste l'utilisation des verbes d'action dans les objectifs du curriculum et qui supposent placer l'élève en action.

Les programmes du cycle III (classe de EB7, EB8 et EB9) sont structurés en trois rubriques : « Arithmétique et Algèbre ; Géométrie ; Statistique ». Nous identifions ces rubriques au niveau du *domaine* d'étude dans l'échelle des niveaux de codétermination didactique. Chaque domaine s'organise dans une présentation en colonnes intitulées « Contenu », « Objectifs » et « Commentaires ». Le nombre des heures d'enseignement de chaque secteur est fixé par les rédacteurs du programme[(1)].

Le « Contenu » présente les *thèmes* à acquérir. Les « Objectifs » présentent les *sujets* et ils sont exprimés en verbe d'action et renvoient à ce que l'élève doit savoir faire, alors que les « Commentaires »

(1) Pour le secteur «Expressions algébriques » on lit 15h en EB7 et 20h en EB8.

trois dimensions : une dimension chronogénétique, une dimension topogénétique et une dimension mésogénétique. Ces dimensions ne peuvent pas être complètement séparées. « *Enseigner* c'est à la fois gérer l'avancée chronogénétique, la partition topogénétique, et le rapport effectif des élèves à la situation didactique et à ses milieux, sans que ces trois actions puissent être clairement séparées. Bien au contraire, on peut penser que l'efficacité du processus didactique tient à ce que certaines techniques d'enseignement (mésogénétiques) supposent quasi nécessairement d'être produites de manière liée à des techniques topogénétiques ou chronogénétiques, ou inversement » (Sensevy et al ;2000, p. 295). Ce qui nous laisse dire que si l'enseignant s'engage dans une de ces tâches, alors les tâches restantes joueront le rôle d'éléments techniques pour la tâche principale. A chaque tâche l'enseignant met en œuvre une technique, qui selon Chevallard (1995, Sensevy et al ; 2000) est un ensemble réglé de gestes que nous accomplissons dans un certain dispositif. L'idée qu'il avance est qu'une technique peut être à son tour une tâche à accomplir et que pour une seule tâche nous pouvons utiliser différentes techniques. A chaque technique, une technologie est associée qui est le discours qui rend compréhensible la technique utilisée par l'enseignant. Et à chaque technologie est associée une théorie qui est la justification de la technologie à l'ordre de la noosphère de l'institution. Une autre technique s'ajoute : la technique « linguistique » (utilisation des pronoms « je, on, vous », le temps des verbes,..), elle actualise la trilogie (relation : professeur, élève, classe) fondamentale des interactions didactiques.

V - Le système scolaire libanais

Afin de décrire un savoir mathématique, la transposition du savoir met en avant des objets (expressions algébriques, monômes, factorisation, développement,…), leurs définitions et leurs propriétés, ainsi que des algorithmes. Pour un élève, connaître des définitions, des propriétés ainsi que des théorèmes ne suffit pas pour résoudre des problèmes. Pour pallier cette insuffisance, nous allons décrire l'organisation du savoir dans le programme et les manuels libanais, de la classe de EB7 et de la classe de EB8, avec la notion de praxéologie, ou d'organisation praxéologique, proposée par Yves Chevallard (1995).

forme $ax + bx$? Les organisations mathématiques autour d'une technologie, ont le statut de *thème d'étude*, comme exemple, dans le système libanais un thème est étiqueté ainsi « Identités remarquables ». Le *secteur*, correspond à une organisation plus vaste issue de l'amalgamation des deux niveaux 4 et 5 : « la Factorisation » se place au sein du secteur identifié par « le Calcul Algébrique ». Enfin, le *domaine d'étude* correspondant est « Arithmétique et Algèbre ».

En ce qui concerne l'usage de l'échelle des niveaux de co-détermination par les enseignants, Chevallard (2002) remarque que, les enseignants tendent à ne se repérer dans leur OM que sur les niveaux de plus grande spécificité, *sujets* et *thèmes*. Cette limitation à ces deux niveaux confirme l'absence des types de tâches motivantes qui se trouvent dans les niveaux supérieurs - niveau 3 (*secteurs*) et niveau 2 (*domaines*) - de codétermination des organisations mathématiques. Ce qui nous conduit à s'interroger sur la manière dont l'OM prend en charge les moments didactiques qui devraient permettre d'apporter, dans un milieu d'étude, à toute question Q une réponse R : Dans le paradigme didactique ouvert par le schéma herbartien (Chevallard ; 2013), l'OM doit être interrogée sur le traitement qu'elle réserve aux réponses R déposées dans la culture, à propos de trois grandes questions : comment observer, puis analyser et enfin évaluer ces réponses ?

IV - L'action didactique

Pour Sensevy (2011), l'action conjointe consiste *« à utiliser le pouvoir d'assimilation du système-contrat jusqu'à l'accommodation au système-milieu »* (p. 110). Ce qui nous laisse dire que le contrat constitue l'arrière-plan commun au professeur et aux élèves, qui conjointement saisiront les exigences du contrat à partir du milieu. L'apprentissage est donc fonction du type de relation que l'action conjointe du professeur et des élèves établit entre le contrat et le milieu. Ce dernier offre une résistance au contrat du fait que les élèves agissent et pensent selon leur manière de saisir la réalité. Cette résistance permet de penser ce milieu, d'agir avec lui et même de le dépasser. Il revient au professeur de réguler l'équilibre contrat/milieu. Dans cette optique, nous considérons qu'une décision didactique possède

	Niveau
Civilisation	**-3**
↓	
Société	**-2**
↓	
École	**-1**
↓	
Pédagogie	**0**
↓	
Disciplines	**1**
↓	
Domaines	**2**
↓	
Secteurs	**3**
↓	
Thèmes	**4**
↓	
Sujets	**5**

Figure 1 : Echelle des niveaux de codétermination didactique indexés par Chevallard

Par une lecture du tableau, allant du générique vers le spécifique (du niveau -3 au niveau 5), nous rencontrons les niveaux de la civilisation, la société, l'école, la pédagogie, la discipline, le domaine, le secteur, le thème et le sujet. Ces neuf niveaux sont en interaction mutuelle, d'où les flèches de sens opposé. Chaque niveau est le siège de conditions et de contraintes qui exercent leurs effets tant sur les niveaux inférieurs que sur les niveaux supérieurs. Contraintes relevant de la *civilisation* et de son histoire (tradition de l'étude de la factorisation par exemple), ou de la *société* pensant l'organisation de son *école*, et qui se répercutent en premier lieu aux niveaux de la *pédagogie* (cours de 55 minutes engageant les élèves à être actifs) et de la discipline (présence ou absence dans le programme de certains objets mathématiques transposés). Ces contraintes induisent en retour des formes relativement stables d'enseignement et des manières de penser l'étude des mathématiques.

Le *sujet d'étude* est une organisation mathématique qui étudie un seul type de tâches, comme exemple : Comment factoriser une expression de la

qui agissent sur le phénomène du dédoublement des milieux : 1) les connaissances antérieures des élèves ; 2) les techniques didactiques du professeur ; 3) l'utilisation des « techniques correctes » mais inappropriées aux éléments du milieu institutionnel ; 4) les représentations sémiotiques ; 5) la dimension topogénétique ; 6) les contrats didactiques imposés dans l'institution. Il a montré comment les professeurs font advenir des organisations mathématiques (OM) relatives à des sujets qui ne peuvent être appréhendées comme telles par les élèves, qui n'investissent pas un seul milieu. Pour pouvoir enseigner, le professeur pense avoir convoqué dans la classe un milieu qu'il estime partager par une grande partie des élèves, mais il n'est pas certain qu'il le soit réellement De plus il a montré que les rapports personnels du professeur et des élèves marquent tantôt une convergence, tantôt une divergence avec les éléments institutionnels du savoir qui élargissent la « distance mésogénétique ». Cette distance marque l'écart entre les sujets différents, activés par le professeur et les élèves, et le sujet mathématique institutionnel. Pour réduire cette distance, par des gestes topogénétiques ascendants, le professeur incite les élèves à produire des réponses à ses questions et évoque en vitesse les éléments institutionnels du savoir sans prendre en considération les techniques personnelles des élèves.

Nous allons repérer, si possible, dans nos analyses des facteurs agissants (Kazan, 2014) sur le phénomène du « dédoublement des milieux » dans la séance enjeu de notre étude.

III - Niveau de co-détermination didactique

Les gestes de l'enseignant afin d'enseigner et la forme que prend l'étude par les élèves, du milieu avec, et sur lequel ils agissent pour apprendre, peuvent être indexés sur des critères disposés le long d'une échelle allant du générique au spécifique que Chevallard (2002, 2004, 2005), par développement de la théorie anthropologique, a fourni sous la dénomination de *niveaux de co-détermination didactique*. Cette modélisation englobe des conditions et des contraintes selon lesquelles se déterminent conjointement les organisations mathématique (OM) et didactique (OD). De plus, elle nous permet de repérer de quel niveau (sujet, secteur, thème, domaine) émane le dédoublement des milieux.

que Brousseau (1996) nomme le contrat *d'ostension*[1]. La connaissance visée permettra de résoudre les crises issues de ces ruptures : le milieu de référence, le milieu de l'apprentissage et le milieu didactique

Le contrat didactique surdétermine les interactions entre le professeur et les élèves. Par ce biais, se définit, la mésogenèse, comme l'évolution des objets meublant le milieu (Sensevy et al, 2000, 2005). La progression de la mésogenèse exige une suspension de l'évaluation des résultats intermédiaires obtenus par la classe, lors des phases d'action, de formulation, de validation d'une situation problème (Fluckiger & Mercier, 2002). La chronogenèse rythme l'avancée du temps didactique qui marque la succession des états d'un système d'objets culturels enseignés (Sensevy et al ibid). La topogenèse enfin souligne l'évolution des positions adoptées par les élèves et leur professeur tout au long du processus d'enseignement/ apprentissage. Ainsi, le contrat didactique, à un instant donné, peut être décrit par l'identification de la chronogenèse et de la topogenèse (Sensevy et al, ibid ; Mercier (2002)[2].

II - Le phénomène du dédoublement des milieux

Pour Kazan (2014, p 257) : « Le dédoublement des milieux est un « appareil » didactique permettant de diagnostiquer le degré de l'évolution des rapports personnels de l'institution (élèves et professeur) vers les éléments institutionnels du savoir ». Pour pointer ce phénomène, il a étudié trois situations didactiques dans des classes ordinaires et dans des ingénieries (résolution des Equations du premier degré à une inconnue, classe de EB7 (Cinquième) ; Nombres relatifs, classe de EB6 (Sixième)) au Liban et en France (La Soustraction, CE1). Il a observé, d'une part, les rapports du professeur et des élèves à un même milieu, et d'autre part, le rapport de chacun d'eux à des milieux différents. Ce qui lui a permis de pointer six facteurs, non cumulatifs et de nature institutionnelles,

(1) Contrat d'ostension : L'enseignant « montre » un objet, ou une propriété, l'élève accepte de le « voir ». (Brousseau, 1996, p.46)

(2) Ces travaux s'appuient sur l'identification des contraintes de fonctionnement des systèmes didactiques (chronogenèse et topogenèse), et sur la description de régulation menée par le professeur (mésogenèse et recherche du contrat didactique). Leur étude sur l'action didactique en mathématiques est fondée explicitement sur la théorie des situations et sur l'approche anthropologique, auxquelles ils ont emprunté divers instruments conceptuels.

juge le milieu didactique. L'élève aussi observe, analyse et juge son propre apprentissage, il est en train de réorganiser ses propres connaissances en tant que répertoires de son rapport avec le milieu didactique.

La structuration du milieu didactique de l'élève fait apparaître un emboîtement[1] de situations correspondant à des projets distincts et dont chacune sert de milieu à la suivante. Grâce à la métaphore de l'emboîtement des niveaux du milieu, ou bien grâce à la technique d'analyse de la structuration, le professeur peut s'apercevoir, avant de vivre un problème avec ses élèves, des « dédoublements » ou « bifurcations » possibles dans une situation, ce qu'il peut parfois prévenir par des interventions visant à maintenir l'élève dans la situation souhaitée, du point de vue de l'apprentissage. Les rapports de l'élève avec le milieu s'inscrivent donc dans un contrat didactique spécifique.

La notion de *contrat didactique* rend compte de la coopération dans le système didactique. Elle permet d'étudier certaines des dimensions sociales nécessaires à l'apprentissage du savoir (Brousseau, 1990). Elle désigne les contraintes relatives au traitement de la connaissance, qui pèsent sur l'évolution de ces rapports personnels vers une référence. Cette référence peut être le rapport institutionnel vers lequel sont censés tendre les rapports personnels des élèves, ou les rapports institutionnel et officiel (Chevallard, 1988). Dans une perspective en filiation avec ces conceptions, nous pouvons dire que la notion de contrat didactique, affirme l'attention portée aux savoirs considérés comme objets transactionnels de la relation enseignant-élève. L'élève apprend dans, mais aussi, par le contrat qui doit permettre de comprendre l'inculcation des habitus scolaires et les modifications possibles de ces habitus dans un travail d'institution déterminé avec la redéfinition possible du contrat-didactique classique. Le contrat n'est pas une réalité statique, il est en perpétuelle évolution qui passe par des phases de ruptures, qui sont importantes et permettent la mise en évidence expérimentale du contrat didactique. Les clauses de rupture et l'enjeu de contrat ne peuvent pas être explicités, sinon ce contrat est voué à l'échec. Les enseignants font appel aux stratégies de régulation

(1) La situation de niveau n devient le milieu de la situation de niveau $n+1$.

qui dans le modèle agit sur le milieu de façon rationnelle et économique dans le cadre des règles de la situation. L'essentiel pour le professeur est d'organiser un milieu qui lui permet d'agir et d'évaluer à tout instant l'action exercée. Le milieu d'un concept mathématique est l'agrégat des milieux des situations où les connaissances liées à ce concept apparaissent comme moyen de résolution. Dans une situation d'action, on appelle « milieu » tout ce qui agit sur l'élève ou/et ce sur quoi l'élève agit.

Dans les études menées par Brousseau (1990), la notion de *contrat didactique* est en étroite relation avec celle de *milieu*. A l'intérieur du contrat, l'enseignant cherche à s'appuyer sur l'observation dite « active » de ce qui se passe en manipulant le *milieu*, pour amener les élèves à y découvrir le savoir visé.

Brousseau (1990) propose le modèle de « structuration du milieu didactique », une structure emboîtée, en oignon pour voir l'imbrication des milieux et de rendre compte de la différence entre les activités des deux acteurs dans la relation didactique : l'enseignant et l'élève. Il distingue le milieu matériel M_5 (au niveau le plus intérieur), le milieu objectif M_4, le milieu de référence M_3, le milieu de l'apprentissage M_2, le milieu didactique M_1 et le milieu de la recherche M_0.

Dans le milieu matériel M_5 nous trouvons le problème proposé à l'élève dont la solution visée par l'enseignant est le savoir mathématique officiel, le savoir culturel institutionnalisé. Dans le milieu objectif M_4 l'élève engage dans l'action ses savoirs et connaissances personnels, il développe des stratégies et les rétroactions du milieu doivent lui permettre de valider ou d'invalider ses actions. Dans le milieu de référence M_3, l'élève agit et cherche des solutions en engageant son raisonnement personnel. Il réalise un travail réflexif sur cette action, il formule et il débat en essayant de valider la solution trouvée. Il mobilise les processus du raisonnement-formulation et du raisonnement-validation. Dans le milieu de l'apprentissage M_2, les deux processus de formulation et de validation se manifestent comme des raisonnements « officiels » au sein d'une certaine communauté scientifique - le groupe classe avec le professeur - qui a ses propres règles d'acceptation ou de rejet des raisonnements produits, en fonction de son histoire commune. Dans le milieu didactique M_1, le professeur prépare, observe,

Les recherches de Abou Raad (2003 ; 2004), Bardini (2001 ; 2003), Tonelle (1980), montrent que les élèves inventent des règles de transformation infondées et que leurs erreurs sont variées et arrivent aléatoirement. Les lois de production de ces erreurs montrent que les points d'appui des élèves sont formels, puisqu'ils relèvent de la complexité ostensive des écritures. Dans les différentes situations de factorisation, les erreurs des élèves les perturbent dans leur apprentissage et les placent dans des ambiguïtés pour donner du sens à la factorisation et aussi comprendre ses multiples techniques. Le but de notre étude est l'identification des milieux d'un point de vue didactique afin de comprendre les modèles implicites convoqués par les élèves sur la factorisation. Nous nous intéressons aux origines de ces milieux par une observation des rapports des élèves à un milieu qui peut être le même que celui de leur professeur ou peut ne pas l'être.

L'enjeu de ce travail est une observation de la correction d'un devoir maison portant sur deux exercices de factorisation, en classe de EB8 (Quatrième), dans une école publique libanaise. Notre but est de rechercher l'existence, dans le système didactique, de deux (ou plus) milieux que Kazan (2014) a identifié par « dédoublement des milieux », mis en jeu pendant la factorisation de l'expression algébrique (5x + 2)2 - 3x(10x + 4), encadrant une action bien déterminée, la factorisation par 2 de (10x + 4). Nous voulons montrer que les milieux qui sont pour le professeur ne le sont pas pour l'élève.

I - La notion de contrat didactique et milieu

« L'élève apprend en s'adaptant à un milieu qui est facteur de contradictions, de difficultés, de déséquilibres, un peu comme le fait la société humaine. Ce savoir, fruit de l'adaptation de l'élève se manifeste par des réponses nouvelles qui sont la preuve de l'apprentissage » (Brousseau, 1998, p.59).

La notion du *milieu* est une notion fondamentale de la théorie des situations didactiques, plus précisément dans l'analyse des séquences ordinaires. Elle met en évidence ce qui est à la charge des différents actants (enseignant et élèves) pour étayer l'utilisation de certaines connaissances anciennes et la construction de connaissances nouvelles. L'actant est « ce »

the form ax^0 from (10x + 4), and we fixed it on the relationships between the teacher and the students and in particular the student **Ni**. The Lebanese school system was examined according to the scab levels of the didactic co-determination. The analysis showed that the mesogenetic distance is large. The factors affecting the didactic phenomenon of duplication of milieu are : 1) the students' prior knowledge; 2) the teaching techniques of the teacher; 3) semiotic representations; 4) topogenetic dimension; 5) didactic contracts imposed in the institution.

Keywords : Milieu duplication, joint action, mesogenetic distance, factorization.

Introduction

La factorisation est un objet de savoir fixé par les programmes libanais[(1)] à partir de la classe de EB7 (Cinquième), dont l'objectif est la recherche du facteur commun des expressions de la forme ka + kb. La définition de la factorisation donnée par le manuel national[(2)] de la classe de EB7 considère que la factorisation est une transformation par la dualité somme/produit qui porte sur une expression algébrique : « *Factoriser : transformer une expression de la forme d'une somme à la forme d'un produit* ». Les auteurs du manuel présentent la factorisation comme étant le mouvement inverse du développement. Ce mouvement apparaît comme une opération réversible et intègre la factorisation dans la structure du calcul algébrique, dont les méthodes de factorisation présentées aux élèves leur semblent applicables sur toutes les expressions algébriques sans qu'ils ne sachent en décider autrement que par la consigne qui le demande : « *factorise (développe, réduit) l'expression algébrique*[(3)] *en utilisant l'identité remarquable…* ».

---

(1) Programme édité le 8 Mai 1997, Décret-loi nº 10227, par le Centre national de Recherches et de Développement Pédagogiques CRDP.

(2) Construire les Mathématiques, Centre national de Recherche et de Développement Pédagogiques, Classe EB7.

(3) « *L'expression obtenue en additionnant ou en soustrayant des monômes s'appelle une expression algébrique* », d'après le manuel libanais de la classe de EB7. Signalons que ce manuel est obligatoire dans toutes les écoles publiques libanaises

Etude in situ du phénomène du dédoublement des milieux Factorisation d'une expression algébrique en classe de EB8 au Liban

Dr. Nawal ABOU RAAD
Université Libanaise-Faculté de Pédagogie

Résumé : Dans ce travail, nous recherchons le phénomène du *dédoublement des milieux*. Nous prenons appui sur une partie d'une séance de travail sur la factorisation de $(5x + 2)^2 - 3x(10x + 4)$ menée dans une classe de EB8 (Quatrième) dans une école publique de Beyrouth. Nous centrons nos analyses sur la co-construction des milieux en relation avec la factorisation par un monôme de la forme ax^0 de $(10x + 4)$ en se fixant sur les productions conjointes de l'enseignant et de ses élèves et, en particulier, son élève **Ni**. Nous avons étudié le système scolaire libanais suivant les niveaux de co-détermination. Nos analyses ont montré que la distance mésogénétique est grande. Les facteurs agissant sur le phénomène didactique du dédoublement des milieux sont : 1) *les connaissances antérieures des élèves ; 2) les techniques didactiques du professeur ; 3) les représentations sémiotiques ; 4) la dimension topogénétique ; 5) les contrats didactiques imposés dans l'institution.*

Mots clés : Dédoublement du milieu, action conjointe, distance mésogénétique, factorisation.

Abstract : this study deals with the phenomena of the milieu duplication a segment from grade 8 class session in a public Lebanese school in Beirut was selected, addressing the correction of the factorization of $(5x + 2)^2 - 3x(10x + 4)$. The analysis was focused on the co-construction of the milieu (medium) related with the factorization by a monomial of

Index



صوت الجامعة
Sawt Al-Jamiaa

Semi-annual peer-reviewed academic journal
Published by :
Islamic University of Lebanon
Issue Ten, 2017 A.D. / 1438 A.H.

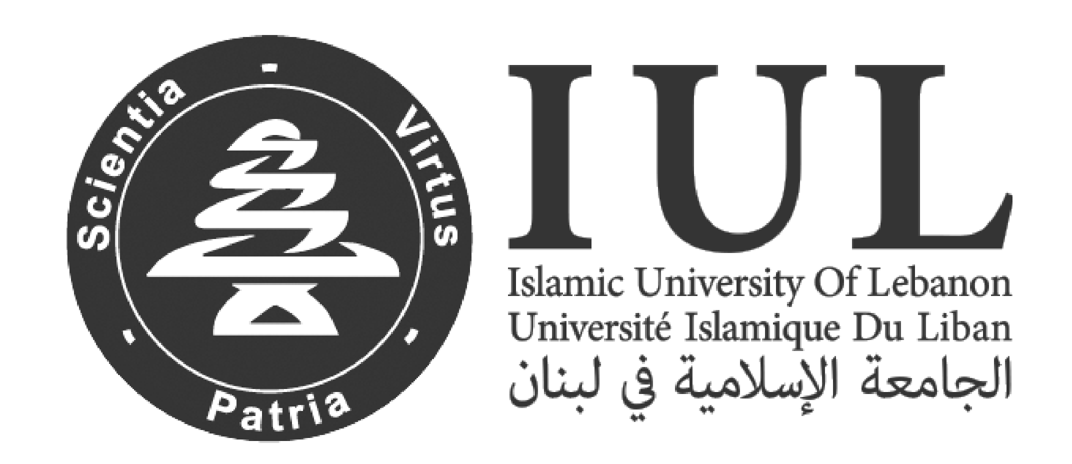
Editor-in-Chief :

Dr. Ali Mohsen Kabalan

Address :

Islamic University of Lebanon

Administration of « Sawt Al-Jamiaa » Journal
Khaldeh - Main Road
P.O.Box : 30014 - Choueifet - Lebanon
Tel. : +961 5 807711 - 807716 (6 Lines)
Fax : +961 5 807719
Website : www.iul.com.lb
E-mail : iul@iul.edu.lb / ali.kabalan@iul.edu.lb



صوت الجامعة
Sawt Al-Jamiaa